مجلة الحقوق

للبحوث القانونية والاقتصادية

تصدرها
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية
مجلة علمية فصلية محكمة

العددين الثالث والرابع ١٩٩٦

مجلة الحقوق

للبحوث القانونية والاقتصادية

تصدرها

كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

مجلة علمية فصلية محكمة

العددين الثالث والرابع 1996

مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية مجلة فصلية محكمة

توجه جميع المراسلات إلى رئيس تحرير المجلة على العنوان التالي :

كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية شارع مصطفى مشرفه سوتير الشاطبى – الإسكندرية جمهوريه مصر العربية

تليفون : 4863964 – 4846616

فاكس : 4876611

البريد الالكتروني : journal.law@alexu.edu.eg

رقم التصنيف الدولي 1901-1687

رقم الإيداع 301/75

تأسست عام 1943

قواعد النشر

مجلة كلية الحقوق مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية منذ عام 1943 ، يقبل النشر فيها باللغة العربية و الفرنسية و الإنجليزية، وهى تعنى بنشر كل ما يتصل بميادين العلم القانوني و الاقتصادى ومن ذلك:

- **البحوث والدراسات. – التعليق على احكام قضائية.**
- **ملخصات الرسائل العلمية – التقارير عن الندوات والمؤتمرات.**

وذلك وفق القواعد التالية:

1- **التعهد من الباحث بان البحث او الدراسة لم يسبق نشرها.**
2- **ان يتسم البحث بالعمق والاصالة و الإضافة الجديدة الى المعرفة.**
3- **الالتزام باصول البحث العلمى و قواعده العامة ، و مراعاة التوثيق العلمى الدقيق لمواد البحث.**
4- **الآراء الواردة بالأبحاث العلمية المنشورة بالمجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأى الكلية والجامعة .**
5- **ألا يكون البحث او الدراسة جزء من رسالة الدكتوراه الماجستير التي تقدم بها الباحث او جزء من كتاب سبق نشره .**
6- **ألا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن 100 صفحة ويجوز في بعض الحالات التغاطي عن هذا الشرط إذا كان يؤدي إلى الاخلال بوحدة البحث .**
7- **لن ينشر البحث الابعد قبول نشره من لجنة تحكيمية محايدة تتعهد إدارة المجلة بتشكيلها و عرض البحث عليها.**
8- **لا يجوز نشر البحث في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في مجلة الحقوق الا بعد الحصول على اذن كتابى بذلك من رئيس التحرير.**
9- **أصول البحوث التي تصل الى إدارة المجلة لا ترد سواء نشرت او لم تنشر**
10- **ان يرفق الباحث نبذة تعريفيه عنه.**
11- **ان يرفق الباحث ملخصا عن بحثه في حدود الصفحة الواحدة باللغة العربية و الإنجليزية.**

12- يجب ان يقد البحث مطبوعا على ان يرفق به القرص المدمج CD المحتوى على البحث على ان يكتب على هيئة كتاب (بنط 14 – الهامش12 – طول الكتابة بالصفحة21سم- عرض الكتابة بالصفحة 12.5)

13- يرفق بالبحث بيانات عم البحث الاسم/ العنوان/ التلفون/ E-mail/ السيرة الذاتية.

14- يمنح كل باحث نسخة من العدد مع خمس مستلا من بحثه.

15- ترسل البحوث بعنوان رئيس التحرير مجلة الحقوق شارع مصطفى مشرفه سوتير الشاطبى – الإسكندرية – جمهوريه مصر العربية.

محتويات العدد

- متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها على مشكلة البطالة في مصر ١-١٧٦

  د/ مجدي محمود شهاب
- الضوابط القانونية لصياغة عقد تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة وفقا للنظام السعودي ١٧٧-٢٢٠

  د/ محمد بن ناصر البجاد
- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS وآثارها المحتملة مستقبلاًعلى النشاط السياحي الدولي وايراداتة في مصر ٢٢١-٢٤٨

  د/ جليلة حسن حسنين
- تقييم فاعلية برنامج الاصلاح الاقتصادي في تشجيع الاستثمار الخاص في مصر ٢٤٩-٢٨٠

  د/ محمدي فوزي متولي أبوالسعود

متغيرات سوق العمل المحلى وانعكاساتها على مشكلة البطالة فى مصر

دكتـور
مجدى محمود شهاب
أستاذ الأقتصاد المساعد

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

مقدمـــــة

تمر الدول المختلفة بمراحل عديدة فى التنمية ، كما إن معدلات النمـــو فى كل مرحلة ترتفع وتنخفض تبعاً لمتغيرات محلية وإقليمية ودولية ، إلا أن مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل تظل دائمـــاً إحـــدى القضايـــا الأساســـية للتنمية. وإيجاد حلول لمشاكل البطالة وتوفير فرص عمل جديـــدة لايمكـــن البحث عنها خارج أى مجتمع وإنما يجب أن تنبع هذه الحلول من داخل البيئة نفسها آخذين فى الإعتبار الأبعاد المختلفة للمشـــكلة . وجديـــر بـــالذكر أن البطالة ليست أزمة مصر وحدها أو أزمة الدول النامية ولكنها أزمة عالميـــة تعانى منها الدول المتقدمة أيضا فعلى سبيل المثال إرتفعت معدلات البطالـــة فى الدول الصناعية فى أوربا من ٣% عام ١٩٧٠ حتى تخطت معدل الـــــ ١٠% عام ١٩٩٣[١] ، وبدت المشكلة مستعصية الحل . وفـــى الســـبعينات نظرت الدول الصناعية المتقدمة للبطالة على أنها مرض إجتمـــاعى وكـــان العلاج بإتباع سياسات للتأمينات الإجتماعية باءت جميعها بالفشل ، وأصبـــح من الواضح أن أزمة البطالة يجب النظر إليها كمشكلة إقتصادية وأصبح مـــن الضرورى أيضا إيجاد " نظم إستخدام " تأخذ فى إعتبارها الحقائق الإقتصادية للمناطق المختلفة وربطها بالتعليم والتدريب .

ويعتبر الإستخدام والتوظيف من أهم مكونات التنمية البشرية إذ أنه وسيلة الموارد البشرية بإمدادها بقوة شرائية تمكنها مـــن الحصـــول علـــى الســـلع والخدمات، كما يهيئ لها دورا إنتاجيا يدعم وضعها فى الإقتصاد القومى .

وإذا كان الإستخدام والتوظيف يمثل جانب الطلب فى التنمية البشرية فإن تنميـــة الموارد البشرية تمثل جانب العرض ، ومن ثم فإذا لم يكن المعروض

---

١ – الأمم المتحدة – تقرير عن الوضع الإجتماعى فى العالم ١٩٩٣، نيويورك ، الطبعة العربية ص ٦٦ .

مطلوبا فلنا أن نتوقع أن تزداد البطالة خاصة بين أوساط المتعلمين .

والبطالة لها أشكال متعددة ، وبالتالى تختلف مسبباتها ووسائل علاجها من إقتصاد إلى آخر .

وقد عرفت مصر بعض هذه الأشكال وأهمها البطالة المقنعة الهيكلية والموسمية .

- **الأولى** كانت إنعكاسا لتزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة نتيجة النمو السكانى السريع مع قصور فرص التوظف فى القطاعات المنتجة ، مما أدى الى إشتغال فائض العمل فى أى مجالات حتى لو كانت عديمة الإنتاجية . وتكدس هذا الفائض فى القطاع الزراعى ثم فى قطاع الخدمات الحكومية بعد التدخل المباشر للدولة فى عمليات التوظف من منتصف الستينات وقد ترتب على ذلك تدنى مستويات الإنتاجية فى هذين القطاعين . نتيجة لتشغيل أعداد من القوة العاملة تفوق الإحتياجات الحقيقية لهما .

- **أما الثانية** فقد كانت نتيجة طبيعية للتغيرات الهيكلية التى شهدها الإقتصاد المصرى منذ العقد الخامس من القرن الحالى ، مع الإتجاه للتصنيع وتزايد الأهمية النسبية للقطاع الصناعى فى هيكل الإنتاج ، ثم مع تطور نمط التنمية وتغير نوعية السلع المنتجة ، وقد صاحب هذه التغيرات إستحداث مواصفات خاصة ومهارات جديدة فى العمل المطلوب لم تكن متاحة ، الأمر الذى تسبب فى إيجاد بطالة هيكلية كانت تمتص تدريجيا مع إكتساب تلك المهارات .

ومعظم البلاد تعرف هذا النوع من البطالة طالما هناك تغيرات فى هياكلها الإقتصادية وهو أمر يفرضه التقدم ، وإن كان إرتفاع معدل هذه البطالة يمثل مشكلة تدعو للقلق ، إذ ينعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع متطلبات تلك التغيرات .

ولاسبيل لمواجهة هذه البطالة إلا بإمداد القوة المتعطلة بما يؤهلها للعمل فى فروع الإنتاج الجديدة والأنشطة المستحدثة .

أما البطالة الموسمية ، فيمكن إرجاعها الى طبيعة النشاط الزراعى وتذبذب إحتياجاته من العمالة من موسم إلى آخر .

وعلى ذلك فإنه من المتوقع إستمرار البطالة الموسمية مادام الطلب على العمل الزراعى يتسم بتقلبه من وقت الى آخر ، ومادامت الطرق الإنتاجية المطبقة فى الزراعة تعتمد على كثافة عالية فى عنصر العمل . وإن كان من الممكن تخفيضها من خلال تشجيع بعض الأنشطة المرتبطة بالزراعة والتى تستطيع إمتصاص فائض العمل الزراعى فى المواسم التى يقل الإقبال فيها على القوة العاملة . ولاشك أن البطالة هى مظهر من مظاهر الإختلال فى الإقتصاد المصرى ، وهى مؤشر لإنخفاض قدرته على إستيعاب عنصر العمل ، بما يعنى أن الزيادة المتحققة من الناتج والدخل لاتقابلها زيادة مماثلة فى حجم العمل الموظف .

ثم ظهر مؤخرا شكل جديد للبطالة فى الإقتصاد المصرى ، حيث إنتشرت البطالة بين المتعلمين وبوجه خاص خريجى الجامعات والمعاهد العليا ، وأصبحت ظاهرة تفاقمت فى السنوات الأخيرة ، وغدت تشكل تهديدا واضحا للإستقرار الإجتماعى والإقتصادى والأمنى خاصة بالمناطق العشوائية حول المدن .

وبالرغم مما تقوم به الدولة من عناية وإهتمام بظاهرة البطالة من منطلق الإدراك بخطورة آثارها ، وسعيا فى ذات الوقت لتوجيه القدرات غير المستغلة إلى مايحقق النفع على الإقتصاد القومى ، ومع عدول الدولة عن سياسة تشغيل العمالة الزائدة والمعطلة دون ماحساب للحاجات الفعلية للعمل ، حيث حاولت توفير فرص حقيقية للعمل المنتج فى مجالات الصناعات

وإستصلاح الأراضى وبرامج التنمية القومية الكبرى مثل مشروعات تنمية سيناء والتنمية الريفية وجنوب الصعيد وخليج السويس ، ومع كل هذا إلا أن الواقع يؤكد أن تلك الظاهرة تتصدر مشاكل الإقتصاد المصرى ، وأنها لاتتمثل فقط فى الأعداد المتزايدة فى المتعطلين وإنما أيضاً من نوعيتها ومضمونها ، وذلك أن أكثر من ٩٠% من المتعطلين هم من قوة العمل المؤهلة تعليمياً .

والوضع المتقدم ليس بمستغرب فى ظروف البيئة الإقتصادية - لها دور محورى فى هذا الأمر - حيث تتجه الآن فى مصر نحو التحول من الإقتصاد الموجه الى إقتصاديات السوق مع إنحسار الاستخدام فى قطاع الأعمال العام والحكومة وعدم نمو القطاع الخاص بالقدر الكافى لتوفير فرص عمل بديلة وإزدياد المعروض من قوة العمل بما يعادل نصف مليون مصرى سنوياً تقريباً .

ولدعم هذا التحول فى البيئة الإقتصادية فى تلك المرحلة الهامة من مراحل الإصلاح الإقتصادى فى مصر لابد من إعادة صياغة متغيرات سوق العمل المحلى لما لها من إنعكاسات على البطالة خاصة وأن الوضع الحالى أصبح من غير الممكن إستمراره .

إن الخروج بصياغة جديدة تتلائم مع التوجهات يتطلب دراسة الأبعاد الحقيقية للواقع الحالى ، لإقتراح العلاج قبل أن يستفحل الداء وتتضاعف الآثار السلبية ويتعذر العلاج هذا وتتمثل أبعاد سوق العمل المحلى فى جوانب ثلاثة رئيسية :

* خصائص الطلب على العمل المصرى ، وهو بطبيعته طلب مشتق من الطلب على المنتجات النهائية ، سواء كان طلبا محليا أو خارجيا .

* خصائص عرض العمل ، من خلال تحليل عناصر ومقومات قوة العمل

فـــى الإقتصـــاد المصـــرى ومســـتويات كفاءتـــها ومهارتـــها وتعليمـــــها وتدريبها .... الخ .

* مدى ملائمة قوة العمل المتاحة للطلب على العمل ، من خلال المقابلة بين خصائص عرض العمل وخصائص الطلب عليه ، للتعرف على مدى إتســاق مهارات المعروض من قوة العمل للنوعيات المطلوبة منه .

ولذلك فالفرصية المحورية التى يدور حولها هذا البحث هى : أنه يمكـــن حصر أسباب مشكلة البطالة فى ثلاث مجموعات رئيسية : **الأولـــى** تتعلـــق بفرص العمل المتاحة ومدى قدرتها على إستيعاب أفراد القـــوى العاملـــة ، سواء كانت هذه الفرص محلية أو خارجية . **والمجموعـــة الثانيـــة** تتعلـــق بنوعية ومهارات أفراد قوة العمل ، وحجم المعروض منها ومـــدى الـــتزايد السنوى فى أعدادهم . أما **المجموعة الثالثة** من العوامل المسئولة عن مشكلة البطالة فتتعلق بالمقابلة بين جانبى العرض والطلب ، للتعرف علـــى مـــدى ملائمة الخصائص والمهارات والكفاءات البشرية لمتطلبات فـــرص العمـــل المتاحة فعلا .

نطـــاق البحـــث :

لايخفى أن موضوع البطالة فى مصر هو موضوع واســـع النطـــاق ، متشابك ومتعدد الأبعاد ، ولذا فإن محور البحث كما ذكرنا – هـــو التركـــيز على خصائص السوق المحلى فقط وذلك من خلال التحولات التى شـــاهدها الإقتصاد المصرى منذ الستينات وحتى الآن ، فترة تاريخية حوت العديد مـن التوجهات الإقتصادية كان لها أثر على الإقتصاد القومى . ومن ثم يخـــرج عن نطاق هذه الدراسة أوضاع سوق العمل الخارجى وإمكاناته ، وإن كـــان هذا لايمنع من التعرض وفق مقتضيات التحليل لمجال سوق العمل الخـــارجى بالنسبة للعمالة المصرية لما له من إنعكاسات علىالطلب فى السوق المحلى .

ولايخفى أن مشكلة البطالة قد نالت القدر الوفير من الدراسات والأبحاث على مستوى كافة المؤسسات التنفيذية والبحثية والأكاديمية - رغم ذلك تضاربت الأرقام وتعددت الآراء ولم يتم التوصل حتى الآن لتقديرات يعتمد عليها فى التخطيط للتصدى لهذه المشكلة - ونرى أن هذا للأسباب التالية :

* عدم توافر نظام قومى لامركزى لتتبع موقف العمالة فى سوق العمل وحصر المشتغلين والمتعطلين - ومن ثم توفير البيانات الواقعية بصفة دورية للمستويات المركزية لوضع السياسات اللازمة .

* الإختلافات الجوهرية بين جهات دراسة وحصر البيانات حول توصيف البطالة وأسلوب جمع بياناتها ، فمثلا هناك مؤسسات تصف البطالة من (٦سنوات فأكثر) ومؤسسات أخرى من (١٢ سنة فأكثر) والمنتظمات الدولية تعتبرها ، الجزء المتعطل من قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) .

وفى هذا الإطار كان لابد من الإعتماد على التقديرات الرسمية ، وإن كانت هذه الدراسة تهدف إلى المساهمة بجهد متواضع مع الكم الهائل من الدراسات حول الموضوع ذاته . لكننا قد سعينا جاهدا أن تتضمن دراستنا أحدث البيانات عن السكان وقوة العمل ، مع تلافى أسباب الإختلافات المشار اليها فى التعريفات والمفاهيم العامة وتمثل مصدر بيانات وإحصائيات الدراسة على مايصدر من الجهات التالية :

وزارة التخطيط ، وزارة التعليم العالى ، وزارة القوى العاملة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء .

منهج البحث :

إستخدم فى الدراسة كل من التحليل الوصفى فى تحديد المشكلة البحثيـــة والعوامل المؤثرة عليها وطبيعتها والتحليل الإحصائى فى تحديد مدى تـــأثير المتغيرات المختلفة على الظاهرة محل البحث .

ولقد حاولت فى هذا البحث التوفيق - بقدر الإمكان - بين إعتبار الدقـــة والتأصيل العلمى للموضوع والإبتعاد عن الأدبيات الإقتصاديـــة الخاصـــة بإشكالية البحث فى آن واحد .

خطة البحث وتقسيماتـــه :

تمشيا مع المنهج السابق ، قمنا بتقسيم هذا البحث الى مطـــالب أربعـــة ، حاولنا أن نلم من خلالها بكافة العوامل التى تشكل متغيرات ســـوق العمـــل المحلى مع توضيح إنعكاساتها على البطالة فى مصر ، ولقد كان من الطبيعى أن نكتب مطلبا تمهيديا حاولنا فيه إعطاء خلفية أساسية عامة حول ظـــاهرة البطالة فى الدول النامية ، وبعض العوامل التاريخية لها ، ثم أهم الملامـــح التى ميزت تطورها وأخيرا محاولة إبراز السمات المشتركة فى البطالة وذلك فى الوقت الراهن ، وفى المطلب الأول سلطنا الضوء على ملامح وتطـــور مشكلة البطالة فى مصر . وتأسيسا على ذلك إستعرضنا أهم العوامل التـــى ساهمت فى تشكيل الظاهرة : الزيادة السكانية ، الحالة التعليمية ، بالإضافـــة الى تقديرات البطالة المتوقعة خلال الأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وذلك بإفتراض ثبات كافة العوامل المؤثرة والإستثمارات المتاحة وذلك وفقا لظروف خطـــة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ١٩٩٧/٩٣ ، وبعد هذا البعد التاريخى . قمنا فى المطلب الثانى ، بالتركيز على العوامل المتعلقة بالطلب علـــى العمـــل ، والتى أثرت تأثيرا محسوسا ملموسا على جانب الطلب على فرص العمل فى السوق المحلى وعلى ذلك تم إلقاء نظرة على سياسة التعيين والإلتزام بتشغيل

الخريجين ، التغيرات فى سوق العمل الخليجى وإحتمالات عودة المهاجرين لما لذلك من أثر على الطلب المحلى ، الإنفاق الإستثمارى ، تطور هيكل العمالة لتوضيح وكيفية توزيع القوى العاملة على القطاعات الإقتصادية الرئيسية ، وعدد المشتغلين وفرص العمل الجديدة المتاحة فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ والمستهدف فى الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧- ١٩٩٢/٩١ والخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦، فى المطلب الثالث ، تناولنا العوامل المتعلقة بجانب عرض العمل ، وعلى ذلك تم تحديد إطار تلك العوامل والمتمثل فى الخلل الكمى والكيفى فبالإضافة الى الأعداد الكبيرة التى تدخل إلى سوق العمل للبحث عن فرصة عمل كل عام ، هناك أيضا عدم توافق بين المعروض والمتاح من نوعيات ومهارات وكفاءات قوة العمل وبين المتطلبات الحقيقية للقطاعات الإقتصادية المختلفة وفرص العمل المتاحة .

وكان لزاما إختراق الإطار حيث وجدنا مؤشرات لها دلالة ، التوزيع الإقليمى وخصائص القوى العاملة وكذلك فائض الخريجين الذى أمكن حصره حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ .

وأخيرا فى المطلب الرابع ، حاولنا مواجهة إشكالية البحث من خلال سياسات نقترحها للعلاج ، على هذا درسنا الركائز الرئيسية لإستراتيجية مواجهة البطالة والمستمدة من التجارب الدولية الناجحة فى هذا الصدد والقائمة على ركيزتين أساسيتين : توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية للإقتصاد، تنمية ورفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية . ثم إنتقلنا للتصور الخاص بالمواجهة بالنسبة لمصر والقائم على سياسات وقائية وأخرى علاجية، يمكن أن تساهم فى إحداث التوازن فى سوق العمل المحلى فى مصر .

وفى النهاية ، حاولنا فى الخلاصة ، جمع أطراف الموضوع بصفة عامة والتوصل الى بعض التوصيات لسياسات فى المدى القصير والمتوسط بجانب إستراتيجية للمدى الطويل يراعى فيها البعد القومى والإقليمى والدولى . كما أقترحت موضوع بحث أخر يدور حول إشكالية تستأهل الدراسة ولـــم تنـــل حتى الآن القدرالكافى من الإهتمام وهى العشوائيات وإنعكاساتها على البطالة فى مصر .

مطلب تمهيدى

الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى الدول النامية

وصل عدد سكان العالم فى ١٩٩٠الى حوالى ٥٢٩٢ مليون نسمة، يعيش منهم ١٢٠٧ ملايين نسمة – بنسبة ٢٢,٨% – فى الدول المتقدمة ، وحوالى ٤٠٨٦ مليون نسمة – بنسبة ٧٧,٢ % – فى الدول النامية . هذا وقد نما سكان العالم كله خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٠ بمعدل سنوى متوسط يقدر بحوالى ١,٧٩% ، فإن سكان الدول المتقدمة قد نموا فى المتوسط سنويا بحوالى ٠,٥٤ % ، فى حين كان هذا المتوسط حوالى ٢,١١% فى الدول النامية خلال نفس الفترة[١] – أنظر جدول رقم (١) .

وفى عام ١٩٩٣ قدر حجم قوة العمل فى العالم كله بحوالى ٢,٤ مليار فرد ، منهم حوالى ١,٨ مليار فرد ، بما نسبته ٧٥% يعيشون فى الدول النامية[٢] .

وقد تزايد عدد سكان العالم الناشطين اقتصاديا فى الستينات بحوالى ٢٤٧ مليون فرد ، وزاد عددهم فى السبعينات بحوالى ٣٥٢ مليون فرد ، وفى الثمانينات بحوالى ٣٩٦ مليون فرد ومن المتوقع أن يزيد عددهم فى التسعينات ويصل الى حوالى ٣٨٣ مليون فرد[٣] وفى ضوء هذه الزيادة وحسب الأوضاع السكانية فى الدول النامية[٤] فإن قوة العمل فيها قد شهدت نموا ملحوظا وصلت نسبته الى ٨٢% فى السبعينات ، والى ٨٨% فى

---

1 – United Nations : Report on the World Social Situation 1993, New York, 1993, P3 .

٢ – المصدر السابق ص ٦٦ .

٣ – المصدر السابق ص ٦٦ .

٤ – د . رمزى زكى ، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٨٤) التى يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٨٤ .

جدول رقم (١)

سكان العالم : الحجم ومعدلات النمو للفترة ١٩٥٠ - ٢٠٢٥

	سكان العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية
أولا : الحجم بالمليون			
١٩٥٠	٢٥١٦	٨٣٢	١٦٨٤
١٩٧٠	٣٦٩٨	١٠٤٩	٢٦٤٩
١٩٩٠	٥٢٩٢	١٢٠٧	٤٠٨٦
٢٠٠٠	٦٢٦٠	١٢٤٦	٤٩٩٧
٢٠٢٥	٨٥٠٤	١٣٥٤	٧١٥٠
ثانياً : متوسط معدل النمو السنوى%			
١٩٥٠ – ١٩٥٥	١,٧٩	١,٢٨	٢,٠٤
١٩٦٥ – ١٩٧٠	٢,٠٦	٠,٩٠	٢,٤٥
١٩٨٥ – ١٩٩٠	١,٧٤	٠,٥٤	٢,١١
١٩٩٥ – ٢٠٠٠	١,٦٣	٠,٤٥	١,٩٤
٢٠٠٠ – ٢٠٠٥	١,٤٧	٠,٣٨	١,٧٤
٢٠٢٠ – ٢٠٢٥	٠,٩٩	٠,١٨	١,١٥

Source: United Nations : Report on the World Social Situation 1993, New York, 1993, P3 .

الثمانينات ومن المتوقع أن تصل الى ٩٢ % فى التسعينات[١] ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة من المتوقع أن يدخل سنويا سوق العمل بالدول النامية حوالى ٣٨ مليون فرد يبحثون عن فرص للتوظف .

ولما كانت هذه الزيادات الضخمة التى أضيفت الى سوق العمل خلال هذه الفترة أكبر بكثير من حجم فرص العمل التى كانت متاحة ، فإن ذلك أدى الى خلق أعداد هائلة من العاطلين حسب مختلف أنواع البطالة . وقد بدأت مشكلة البطالة فى هذه الدول تتضح على نحو بارزفى بداية السبعينات، وظلت تتراكم وتتفاقم عاما بعد الآخر الى أن وصلت أعداد المتعطلين فيها حوالى ٥٠٠ مليون فرد ، بإفتراض أن معدل البطالة الإجمالى (شاملا لمختلف أنواع البطالة) لايقل عن ٢٧% من قوة العمل . هذا وقد أورد تقرير الأمم المتحدة عن الوضع الإجتماعى فى العالم ١٩٩٣ مايفيد : أن قوة العمل فى هذه الدول تنمو بحوالى ٣% سنويا ، (وإنه يتعين فى المقابل أن تحقق هذه الدول معدلا للنمو الاقتصادى لايقل عن ٦ % سنويا ، حتى يمكنها أن تمتص الزيادة التى ستحدث فى قوة العمل . وإذا شاءت هذه الدول أن تستوعب أيضا رصيد البطالة المتراكم ؛ فإن عليها أن ترتفع بمعدل نموها الاقتصادى الى مدى يتراوح فيما بين ٨% و٩ % سنويا عبر عقد من الزمان على الأقل[٢] . وإذا إفترضنا أن معامل رأس المال للناتج سيظل فى حدود ٣: ١ فإن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب على أقل تقدير ألا يقل معدل الإستثمار الصافى عن مدى يتراوح ما بين ٢٤% و ٢٧ % من الدخل القومى ، ومدى يتراوح مابين ٣٢% و ٣٦% بالنسبة لمعدل الإستثمار الإجمالى[٣] . وتلك ، فى الواقع ، تقديرات يتعذر فى ضوء الأوضاع الراهنة والمحتملة فى المنظور القريب،أن يحققها عدد كبير من هذه الدول .

---

١ – الأمم المتحدة : تقرير عن الوضع الاجتماعى فى العالم ١٩٩٣ ، ص ٦٦ .

٢ – المصدر السابق ، ص ٦٦ .

٣ – المصدر السابق ، ص ٦٦ .

من ثم فالمتوقع إستمرارية ظاهرة البطالة فى هذه الدول لمدة طويلة .

والواقع المتقدم ، يجب ألا يخفى حقيقة مفادها أن ظاهرة البطالة التى تشهدها حاليا الدول النامية ، هى حصيلة تراكمات عديدة وأن ملامح البطالة تبدلت وتطورت عبر تاريخ هذه الدول ، الأمر الذى يستلزم ضرورة تتبع هذا المسار منذ بدايته وحتى الوضع الراهن .

أولا : ظهور ومراحل تطور ظاهرة البطالة :

تحديد معالم البطالة ، يقتضى منا أن نشير ، بادئ ذى بدء ، إلى أن غالبية الدول النامية ظهرت كدول مستقلة نتيجة (حركات التحرر الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حققت خلال فترة الإزدهار العالمى لعالم مابعد الحرب (١٩٤٥ – ١٩٧٠) واقعا أميز بكثير مما هى عليه الآن . فمن خلال التبعية الإقتصادية التى قيدتها بالدول الصناعية الرأسمالية ، بإعتبارها دول مصدرة للمواد الخام لهذه الدول ومستوردة منها جميع ماتحتاج اليه فإن الإنتعاش الإقتصادى الذى حققته إقتصادات هذه الدول أمتدت آثاره الى الدول النامية . ولقد إستطاعت هذه الدول أن تحقق درجات من النمو الإقتصادى ، وإن كان ذلك أبعد من أن يغير من طبيعة الهياكل الإنتاجية المشوهة لها (بإستثناء بضع دول فى جنوب آسيا : النمور الأربعة) فقد إستفادت هذه الدول من إزدهار التجارة العالمية ، ومن زيادة طلب الدول الصناعية على المواد الخام التى تنتجها . كما إستفادت ، فى حدود معينة ، من ظروف الحرب الباردة بحصولها على المعونات والقروض الميسرة من الدول التى كانت " إشتراكية " ومن الدول الصناعية الرأسمالية . ولم تكن موازين مدفوعاتها تحقق عجوزات ضخمة ، ومن هنا لم تظهر فيها آنذاك صعوبات للديون الخارجية .

هذا ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢) يتبين أنه خلال الفترة ١٩٦٦–

١٩٧٣ حققت الدول النامية ، فى المتوسط ، معدلاً للنمو فى حـــدود ٦,٤% وهو متوسط يفوق ماتحقق فى الدول الصناعية الرأسمالية ، لكنه يقل قليـــلاً عن ذلك المتوسط الذى حققته مجموعة الدول التى كـــانت " إشـــتراكية " . صحيح أن الجدول يوضح ، أن حظ المجموعات الأقتصادية داخـــل دائـــرة الدول النامية من هذا النمو كان متفاوتاً من مجموعة لأخرى . ولكن بشـــكل عام ، كان النمو المتحقق فى غالبية هذه الدول لابأس به . كما إرتفع مستوى المعيشة فى هذه الفترة بشكل ملحوظ فى تلك الدول نظراً لأن معدلات النمـــو الإقتصادى كانت تفوق آنذاك معدلات النمو السكانى ، الأمر الذى سمح بنمـــو حقيقى فى متوسط نصيب الفرد من الإنتاج ، ومن ثم من الدخل ، خلال نفس الفترة أنظر الجدول رقم (٣) .

الجدير بالذكر ، أنه إزاء ذلك الوضع ، ألا تظهر فى هذه الدول بطالـــة يُعتد بها ، رغم أن معدلات النمو السكانى فيها كانت فى تلك الفـــترة تتجـــه للإرتفاع ولكن كان إنخفاض معدلات البطالة فى تلك الفترة يعود ، بالإضافـــة الى ظروف إزدهار الإقتصاد العالمى ، إلى العوامل التالية :

الهجرة الدولية التى سمحت بإنتقال أعداد كبيرة من فائض السكان النسبى الذى ظهر فى ذلك الوقت للعمل فى دول الشمال الصناعى ، وهو الأمر الذى خفف من حدة البطالة .

وأهمية هذا العامل تتطلب مزيد من التوضيح . عقب الحـــرب العالميـــة الثانية وحتى منتصف السبعينات ، ســـعت كثـــير مـــن الـــدول الصناعيـــة الرأسمالية، فى ظل الإرتفاع الواضح الذىحدث فى أجور العمال بسبب زيادة الطلب على قوة العمل ، وبسبب تأثير نقابات العمال وتطبيـــق الحكومـــات لبرامج واسعة للضمان الإجتماعى ، سعت الى التيسير للقوى العاملة الوافـــدة من الدول النامية . وتم تغيير قوانين الهجرة والإقامة والعمل التـــى تســـهل قدوم هذه القوى،التى جاءت بشكل واضح من تركياوالجزائروتونس ومراكش

جدول رقم (٢)

تطور معدلات نمو الإنتاج فى مختلف المجموعات الإقتصادية للفترة ٦٦ – ١٩٩٣

(متوسط معدل التغير السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى)

%

	١٩٦٦- ١٩٧٣	١٩٧٤- ١٩٨٠	١٩٨١- ١٩٩٠	١٩٩١- ١٩٩٣
سكان العالم	٤,٩	٣,٥	٣,٣	١,١
الدول المتقدمة	٤,٧	٣,٢	٣,٢	١,٢
دول شرق ووسط أوروبا	٧,٠	٤,٥	٢,٣	٩,٨ –
الدول النامية	٦,٤	٤,٨	٣,٦	٤,٦
دول شرق آسيا	٨,٠	٧,٠	٧,٩	٨,٣
الصين الشعبية	٨,٩	٦,٣	٩.٩	١١,٢
دول جنوب آسيا	٣,٦	٣,٩	٥,٦	٣,٥
دول أفريقيا شبه الصحراوية	٥,٠	٣,٠	١,٩	١,٧
دول أمريكا اللاتينية والكاريبى	٦,٨	٤,٨	٢,٠	٣,٢
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٧,٠	٤,٦	٠,٤	٣,٠

Source: ILO: World Employment 1995 , Geneva 1995, p.28.

جدول رقم (٣)

النمو فى متوسط نصيب الفرد من الإنتاج خلال الفترة

١٩٦٠ – ١٩٩٠ فى المجموعات الاقتصادية المختلفة

	١٩٦٠ – ١٩٧٠	١٩٧٠ – ١٩٨٠	١٩٨٠ – ١٩٩٠
الدول المتقدمة	٤,٠	٢,٢	٢,٢
دول شرق أوروبا(الإشتراكية)	٥,٧	٤,٥	١,٦
الدول النامية	٣,٧	٣,١	١,٢
أفريقيا شبه الصحراوية	٠,٦	٠,٩	-٠,٩
دول شرق آسيا	٣,٦	٤,٦	٦,٣
الصين	٣,٦	٣,٦	٨,٢
دول جنوب آسيا	١,٤	١,١	٣,١
أمريكا اللاتينية	٢,٥	٣,١	- ٠,٥

Source: ILO. World Employment 1995 , Geneva 1995, p.28.

وإسبانيا وإيطاليا ومن الهند وبعض الدول الأفريقية والآسيوية ، وإتجـــهت الى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا بحثا عـــن فـــرص للعمـــل لظروف أفضل[1] . وقد عمل هؤلاء المهاجرون فى مختلف المهن والحرف، وبخاصة تلك التى تتميز بالمجهود الشـــاق (البنـــاء والتشـــييد ، النظافـــة ، الصناعة الثقيلة ، أنشطة الموانئ ...) . " وقد شكل هؤلاء العمال الأجانب إحتياطيا هائلا فى سوق العمل ، وإستخدمتهم الرأسمالية كسلاح مـــهم فـــى مواجهة المطالب المستمرة لزيادة أجور العمال المحليين ، ولتأمين حاجتـــها بإستمرار من قوة العمل بغض النظر عن حالة النمو السكانى" [2] . وفى عام ١٩٨٠ ، وكما يشير مارتن جودفرى Martin Godfry كان عـــدد العمـــال الأجانب النشطين إقتصاديا فى البلدان الصناعية المتقدمة يتراوح ، على أدنى تقدير ، بين ٢٠و٣٠ مليون عامل . ويشير التقرير السنوى لعام ١٩٩٢ عن التنمية البشرية فى العالم الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP إلى أنه خلال الفترة بين ١٩٦٠ الى ١٩٩٠ ، هاجر على الأقل ٣٥ مليـــون فرد من الدول النامية ليعملوا فى دول الشمال الصناعى ، منـــهم حوالـــى ٦ ملايين هاجروا بطريقة غير قانونية . وهؤلاء الأخيرون أضطروا الـــى أن يقبلوا أقل الأجور وأن يعملوا فى ظروف سيئة . على أن هجرة العمالة مـــن دول الجنوب الى دول الشمال الصناعى لم تكن مقصورة فقط على قوة العمل العادية ، بل شملت أيضا إستنزاف الكوادر العلمية والفنيـــة والمهنيـــة ذات التخصصات الدقيقة .

على أن مشكلة البطالة بدأت فى الظهور على نحو واضح فـــى الـــدول النامية إبتداء من عقد السبعينات . وكان ظهورها وإستمرارها ، نتاجا لتفاعل ثلاثة عوامل أساسية هى :

---

[1] – د. رمزى زكى ، الليبرالية المستبدة ، دراسة فى الآثار الإجتماعية والسياسية لبرامج التكيف فى الدول النامية ، دار سينا للنشر – القاهرة ١٩٩٣ ص ٤٠ .

[2] – د . رمزى زكى ، الليبرالية المستبدة ... ، مصدر سبق ذكره ص ٤٢ .

- فشل نماذج التنمية التى أتبعتها هذه الدول .

- أزمة المديونية الخارجية والآثار المترتبة عليها .

- الظروف غير المستقرة للإقتصاد العالمى وتنامى العولمة .

وبالنسبة الى العامل الأول ، من المؤكد أن نماذج التنمية التى أتبعتها الدول النامية ، لم تحقق الهدف المرجو منها ، حيث لم تستطع غالبية هذه الدول فى تجاوز التخلف الإقتصادى وتغيير هياكلها الإنتاجية المشوهة وتحسين موقعها فى الإقتصاد العالمى . ذلك بإستثناء بعض الدول فى جنوب شرق آسيا (الدول حديثة التصنيع) . هذا ويمكن القول أن فشل نماذج التنمية فى هذه الدول يعود الى أسباب عديدة ، منها أن تلك النماذج تأثرت بالفكر التنموى الذى ساد فى الخمسينات والستينات ، والذى يعتبر عملية التنمية عبارة عن سد للفجوة القائمة بين مستويات المعيشة فى الدول الصناعية المتقدمة وتلك التى تسود فى الدول النامية ، ومن ثم كان تقدم معدل نمو الناتج المحلى ، مؤشرا إقتصاديا يعتد به دون الإهتمام بمكونات هذا الناتج ، إعتقادا بأن هذا الناتج سوف يساهم فى حل مشكلات التخلف ويحقق عدالة التوزيع حيث تتساقط آثارة على مختلف الطبقات والفئات والشرائح الإجتماعية ، أى أن القضاء على مشكلة التوزيع أمر حتمى بعدما يتحقق النمو[1] .

ومن خلال الفكر المتقدم ، لمفهوم التنمية ، تركزت السياسات الإنمائية للدول النامية ، فى قطاع الصناعة ، الذى كان يطبق عادة إحدى سياستى : إما إستراتيجية التصنيع بهدف التصدير ، وإما إستراتيجية التصنيع بهدف إحلال الصادرات محل الواردات . وترتب على ذلك أن قطاع الصناعة كان

---

[1] - د. رمزى زكى ، فكر الأزمة دراسة فى أزمة علم الأقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٧١ - ١٤١ .

دائما يستنزف النصيب الأكبر من الإستثمارات المحلية وخدمات المرافق العامة والانفاق العام . ولم تنل القطاعات الأخرى الاهتمام الكافى والذى انعكس ذلك سلبيا عليها ، خاصة قطاع الزراعة ، حيث تدهور من أجل سياسات التصنيع . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن إعتماد قطاع الصناعة على فنون إنتاجية كثيفة رأس المال ، وموفرة لعنصر العمل ، كان له تأثيره الواضح على الإقلال من نمو فرص العمل أمام قوة العمل المتزايدة[1] .

على أنه أيا كان نموذج التنمية المعتمد عليه ، فقد كانت أدوات السياسة الاقتصادية فى هذه الدول إنتقائية ، وتتراوح فيما بين الاعتماد شبه المطلق على آليات السوق (كما هو الحال فى تجارب دول أمريكا اللاتينية) ، والتخصيص المباشر للموارد النادرة من خلال جهاز الدولة (كما حدث فى بعض التجارب الأفريقية والأسيوية) . ولكن أيا كان الأمر ، فقد كان للدولة دور ملموس وفاعل فى كل هذه التجارب[2] . كذلك تجدر الإشارة الى أن السياسات الاقتصادية والإجتماعية التى نفذتها الدولة فى مجتمعات مابعد الاستقلال كانت تستند الى تحالف بعض القوى الإجتماعية التى كانت تستفيد من تلك السياسات ، وإستبعدت فى المقابل بعض القوى التى لم تستفد أو أضيرت منها . وظلت فاعلية هذا التحالف قائمة ومستمرة خلال فترة الخمسينات والستينات حينما كانت تناقضات هذا التحالف مانزال تحت السيطرة ، وحينما كانت ظروف الإقتصاد العالمى مواتية . على أن نموذج التحالف الإجتماعى هذا سرعان ماتعرض للإنهيار فى غالبية البلاد النامية فى عقد السبعينات ، حينما بدأت الأزمات الإقتصادية فى الظهور (زيادة المديونية الخارجية ، زيادة عجز الموازنة العامة ، التضخم ، زيادة البطالة ،

---

١ - Martin Godfry:Global Unemployment, the New challenge to Econonic Theory, Distributed by Havester Press, Sussex, 1986 , pp. 23-29 .

٢ - د . رمزى زكى – الليبرالية المستبدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٦ .

تفاقم الدين العام الداخلى ، تدهور سعر الصرف ، تناقص القدرة على الاستيراد ، تدهور الإستثمار وتدهور معدلات النمو) . وعندما بدأت الصراعات الإجتماعية تنفجر نتيجة لما أفرزه نموذج التنمية من تفاوت شديد فى توزيع الدخل والثروة ، وتدفق كبير للأموال الى الخارج ، وفقر ، وبدأت تتضح للسطح نتائج التمييز بين بعض المناطق والقطاعات داخل الدول ترتب على ذلك تراجع فى جهود التنمية وعدم قدرة الدولة على القيام بمهامها التقليدية ؛ وحينما حدث ذلك تعرضت كثير من أنظمة الحكم فى هذه البلاد للتوترات السياسية والإنقلابات العسكرية . وهنالك توقفت جهود التنمية ، بل وعجزت كثير من الحكومات عن أن تضطلع بوظائفها التقليدية .

أما العامل الثانى فهو أزمة المديونية الخارجية التى بدأت فى الظهور فى السبعينات ، وزادت فى الثمانينات[1] ، وقد حدثت هذه الأزمة تحت تأثير عاملين أساسيين : **أولهما** تلك النظرة التى سادت خلال الخمسينات والستينات والتى إعتبرت – قياسا على ماذهب إليه الفكر الإقتصادى الكلاسيكى – أن النمو هو دالة فى تراكم رأس المال ، وبالتالى أعتبرت أن جوهر مشكلة التخلف تتمحور حول مشكلة التمويل ؛ وأنه من المهم للإرتفاع بمعدل النمو زيادة معدلات الإستثمار (وأهملت العوامل الأخرى التى لاتقل أهمية ، مثل كفاءة القوى العاملة ، التعليم والتكنولوجيا ، البيئة ، الأبعاد الاجتماعية ... الى آخره) . وترتب على تضخيم دور الإستثمار وتحديد معدلات عالية له، مع تواضع معدلات الادخار المحلى ، أن تزايد الاعتماد على التمويل الخارجى ، وبخاصة عن طريق الإقتراض . **أما العامل الثانى** فى هذه الأزمة ، فهو تعرض موازين مدفوعات هذه الدول لعجوزات شديدة فى بداية السبعينات ، تحت تأثير زيادة أسعار النفط وأسعار الغذاء ومختلف السلع التى تستوردها تلك الدول ، فى الوقت الذى تدهورت فيه أسعار الغذاء ومختلف

١–د/ رمزى زكى،محنةالديون وسياسات التحرير،دارالعالم الثالث–القاهرة١٩٩١،ص٢٩ .

السلع التى تستوردها تلك الدول ، فى الوقت الذى تدهـــورت فيـــه أســعار صادراتها من المواد الخام • وهذه العجوزات تمت مواجهتها من خلال تزايد الاقتراض ، وخاصة من المصادر الخاصة (البنوك وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية (إرتفاع سعر الفائدة وقصر مدة القرض) • وقد ترتـــب على زيادة هذه القروض تعاظم الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول[1]، ونمو فى أعباء خدمتها (مبالغ الأقساط والفوائد) بحيث وصل معدل خدمـــة الدين فى كثير من هذه الدول الى ٨٠% وأكثر من حصيلة صادرات الســـلع والخدمات لهذه الدول[2] •ثم زادت حدة هذه الأزمة الى الحد أن مبالغ خدمـــة الديون تزيد عما تحصل عليه هذه الدول مـــن قـــروض جديـــدة ومعونـــات إقتصادية • وقد ترتب على هذه الأزمة :

- إستنزاف إحتياطيات النقد الأجنبى وتدهور أسعار الصرف •
- إضعاف قدرة الدول المدينة على الإستيراد •

ترتب على ذلك ، تدهور الإنفاق الإستثمارى وتعطل قـــدر كبـــير مـــن الطاقات العاطلة ، وإنخفاض معدل النمو الإقتصادى ، وإرتفاع شـــديد فـــى معدل التضخم ، وإنسداد فرص التوظف أمام قوة العمل سواء فـــى القطـــاع العام والإدارة الحكومية ، أو فى القطاع الخاص • الأمر الذى دفع هذه الدول الى إعادة جدولة ديونها الخارجية من خلال نادى باريس أو لندن وتنفيذهـــا لسياسات تم فرضها ، خاصة برامج التثبيت الإقتصادى والتكيـــف الـــهيكلى (بإعتبارها شرطا لإعادة الجدولة) • وهى برامج ، ذات توجه إنكماشـــى ، وتهدف الى تدبير الموارد اللازمة للوفاء بأعباء الديون ، الأمر الذى كان لـــه تأثير واضح فى معدلات البطالة • فقد إنطوت هذه البرامج علـــى خفـــض

---

١ - IMF.World Economic Outlook, May 1995, p 186

٢ - البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية فى العالم ، الطبعة العربية- ص ٦٣ •

الإنفاق العام الجارى والإستثمارى ، وتجميد التوظف الحكومى ، وزيادة أسعار الفائدة وإلغاء دعم السلع الأساسية والمدخلات الوسيطة لقطاعات الإنتاج المحلى ؛ وزيادة أسعار الطاقة ورسوم الخدمات الحكومية ؛ وزيادة الضرائب غير المباشرة ، وبيع ممتلكات الدولة والقطاع العام للأجانب والرأسمالية المحلية ، والإستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة ، فكل هذه الإجراءات كان لها – ومازال – تأثير فعال على زيادة البطالة فى الدول النامية المدينة .

وقد ورد فى تقرير التنمية البشرية فى العالم لعام ١٩٩٥ ، مايؤكد هذه الآثار فى حالة المكسيك : " منذ منتصف الثمانينات غيرت المكسيك بسرعة هيكل إقتصادها . فقد أزيل معظم الحواجز التجارية ، وخفض تدخل الدولة تخفيضا شديدا ، وأزيلت القيود التنظيمية للإقتصاد الى حد كبير . وركزت الحكومة جهودها على مكافحة التضخم وإجتذاب تدفقات رأس المال الأجنبى ودبرت إنخفاضا كبيرا فى الأجور لكى تصبح الأيدى العاملة المكسيكية أرخص ثمنا . ولكن النمو الذى حدث كان هزيلا ، وفرص العمل التى وجدت كانت اقل حتى من ذلك . أما التكاليف البشرية فقد كانت باهظة . فلقد عانى الرجال العاملون : إذ فقد كثير منهم وظائفهم ، أو وجدوا أن أجورهم الحقيقية قد إنخفضت بمقدار النصف .

أما العامل الثالث ،الذى ساهم فى إحتدام مشكلة البطالة فى الدول النامية، فهو عدم الإستقرار فى ظروف الإقتصاد العالمى فى إطار تنامى نطاق العولمة Globabization[1] حيث نجد من جانب تزايدعمليات الترابط والتشابك والإعتماد المتبادل بين مختلف أطراف الإقتصاد العالمى ، نتيجة للدور الذى تقوم به الشركات دولية النشاط فى مجال الإنتاج والتمويل

---

[1] – البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة – تقريرالتنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ، الطبعة العربية، ص ٤٠ .

والتكنولوجيا والتسويق ؛ كما نجد أيضا نمو كبير فى إندماج وتوسيع أسواق المال العالمية ، ونمو فى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ، سعيا وراء معدلات أعلى للربح ، ومع التحرير فى الأسواق النقدية والمالية وحركة التجارة العالمية ، مما كان يستلزم معه أن يتواجد من جانب آخر آليات عالمية تتلائم مع تلك المتغيرات الجديدة .

إن العالم يفتقد هذه الآليات . ويمكن القول ، أن تنامى العولمة يتطلب الإقتناع بضرورة خروج كثير من المهام التنظيمية من الأطر المحلية الى الإطار العالمى[1] ، الذى يعنى أيضا إنحسار مساحة السيادة المحلية وأتساع رقعة الإقتصاد العالمى . ولاشك أن ذلك يتم من خلال مؤسسات عالمية تتولى إدارة الإقتصاد العالمى إلا أن تلك المؤسسات لم تتواجد بعد . وذلك بالرغم من تواجد الثالوث المسيطر على الإقتصاد العالمى والمتمثل فى منتظم التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وتصور البعض أن تلك المنتظمات يمكن أن تكون بديلا للأمم المتحدة[2] .

فى ظل هذه العولمة المتنامية ، ومع روشتة صندوق النقد الدولى للدول النامية بتطبيق برامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى ذات التوجه الإنكماشى والتى أضعفت من قوة الدولة ، سرعان ماوجدت مجموعة هذه الدول نفسها وقد إنتزعت منها قدرة القرار الاقتصادى لصالح الدائنين والمنتظمات الدولية ، كما فقدت سيطرتها على كثير من المتغيرات الإقتصادية الكلية المحلية ، وأصبحت الدول تتلقى تعليمات عن السياسة

---

١ – كريستيان بالوا . الإقتصاد الرأسمالى العالمى ، المرحلة الإحتكارية والإمبريالية الجديدة ، ترجمة عادل عبد المهدى ، دار ابن خلدون – بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٤٥ .

٢ – مارتن خور ، تزايد الحاجة الى الأمم المتحدة فى عالم يسير على طريق تحرير الإقتصاد والعولمة ، مجلة التعاون فى الجنوب ، يصدرها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ٨ – ١٥ .

الإقتصادية تمليها المنتظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنتظم التنمية والتعاون الاقتصادى • وكانت قوة العمل المحلية ، وما أصابها من بطالة ، هى أولى ضحايا هذه العولمة •

ومهما يكن من أمر ، فإنه فى الوقت الذى زادت فيه العولمة ، زادت حالة عدم إستقرار الإقتصاد العالمى ، الأمر الذى نتج عنه عقبات فى عملية التخطيط وصنع القرار الإقتصادى بالنسبة للحكومات وللمنتجين والمصدرين والمستوردين والمستثمرون • ولعل أهم مظاهر عدم الإستقرار تتمثل فى :-

* إنهيار نظام النقد الدولى وتعويم أسعار الصرف •
* فوضى السيولة الدولية وتعويم أسعار الفائدة •
* التقلبات الشديدة التى تحدث فى أسعار المواد الخام التى تصدرها الدول النامية •
* إتساع نطاق المضاربات فى أسواق الأوراق المالية وفى أسواق المواد الخام وأسواق الصرف الأجنبى •
* تدهور شروط التبادل التجارى فى غير مصلحة الدول النامية •
* نمو التكتلات الإقتصادية الإقليمية بين الدول الصناعية ، فى مقابل تفكك الدول التى كانت " إشتراكية " والدول النامية •
* انخفاض المعونات الإقتصادية المقدمة للدول النامية

على أن العولمة المتنامية للإقتصاد العالمى وتزايد ظروف عدم الإستقرار فيه ، وضعف وضع الدول النامية فى اطارة صاحبة تناقض مع فكرة العولمة وكان له تأثير فى مشكلة البطالة ونقصد بذلك العقبات التى

بـدأت تواجه هجرة القوة العاملة مـن دول الجنـوب الـى دول الشـمال الصناعى. فالعولمة حدد مضمونها فى منطق الرأسمالية العالمية على أنـها حرية الحركة للسلع ولرؤوس الأموال . مع حرمان قوة العمـل مـن تلـك الحرية . فإذا كان مسموحا لرأس المال وللسلع أن تقتحم الأسواق والحـدود دون أى عقبات ، فإن العمل غير مسموح له . . إن رأس المال يمكـن أن ينتقل إليه ، لكن العكس غير جائز . بل إنه حتى فى حالات التكامل والتكتل التى قامت بين بعض الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية ، فـإن عنصر العمل يستثنى من حرية الحركة والتنقل . وهو ماحدث فى إتفاقيـة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (النفتا) ، حيـث تـم الإتفاق " على ترك سلعتين تحديدا خارج مجال الإتفـاق : البـترول الـذى يرغب المكسيكيون فى الإحتفاظ به داخل القطـاع العـام . وقـوة العمـل المكسيكية التى لاترغب أن تسمح لها الولايات المتحدة بالدخول إليـها[1] . إذ مع تفاقم مشكلات الركود والبطالة فى الدول الصناعية الرأسمالية لجأت هـذه الدول الى مقاومة الهجرة إليها من خلال تغيير قوانيين الـهجرة والإقامـة فيها. وهكـذا ، فإنه بعـد أن كانت الهجـرة لبلاد الشـمال مجـالا ولـو محدود، لفائض العمالة بالدول النامية، ومصدرا من مصادر النقد الأجنبـى لكثير من الدول النامية (أنظر الجدول رقم ٤) ، فإن هذا المجال لم يعـد متاحا[2] .

إن كان كل ماتقدم قد أوضح لنا العوامل التى ساهمت فى ظهور البطالة، فلنا أن ننتقل الآن الى تحديد آخر

---

[1] – توماكوترو وميشيل إسون : مصير العالم الثالث ، تحليل ونتائج وتوقعات ، ترجمـة خليل كلفت ، دار العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٧٨ .

[2] – تسمح بعض الدول الرأسمالية الصناعية ، بالهجرة لفئات معينة من العمالة الأجنبيـة ذات المؤهلات العالية ، أو لمن يملكون حد أدنى من رأس المال .

جدول رقم (٤)

نسبة تحويلات العاملين بالخارج الى إجمالى متحصلات النقد الأجنبى فى بعض الدول النامية للأعوام

١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ نسبة مئوية

الدولـــــة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الجزائر	٢,٩	٢,٢	٢,٥
بنجلاديش	٢٦,٨	٢٨,٢	٢٦,٨
بنين	١١,٨	٨,٩	١١,٠
بتشوانا	١٢,١	٣,٥	٢,٥
بوركينافاسو	٤٢,٣	٤٢,٢	٣٠,٩
الرأس الأخضر	٥٤,٣	٣٨,٨	٣٩,٤
قبرص	٦,٩	٥,٣	٣,٢
جمهورية اليمن الديمقراطية	٦٨,٢	٧٣,٠	٣٩,٨
الجمهورية العربية اليمنية	١٠,٧	١٥,٣	١٣,٥
مصر	٢٣,٩	٣٠,٦	٢٨,٥
السلفادور	٧,٠	١٤,٣	٢٠,١
هايتى	٣٤,٠	٢١,٩	٣٢,٨
الهند	١٥,٩	١٥,٦	١٢,٠
إسرائيل	٥,٦	٢,٢	٤,٣
جاميكا	٧,١	١١,٢	٩,٩
الأردن	٣٣,٠	٣٣,٢	٢٠,٨
ليسوتو	٧٦,٢	٧٩,٢	٧٧,١
مالى	١٩,٢	٢٢,٢	٢١,٦
المكسيك	١,٢	١,٦	٥,٨
المغرب	٢٤,٧	٢٣,٥	٢٤,١
باكستان	٣٧,١	٤١,٢	٢٢,٦
الفلبين	٩,١	١٠,٠	١١,٠
ساموا	٥٠,٣	٤٦,٧	٤٩,٠
السنغال	٦,٤	٦,٤	٥,٤
سيرى لانكا	١٤,٣	١٥,١	١٤,٤
السودان	٢٣,٣	٢٣,٩	١١,٠
سوازيلاند	٨,٠	١٧,٥	١٣,٦
سوريا	١٣,٧	١٢,١	٦,٩
تايلاند	٥,١	٨,٦	٣,١
تونس	٨,٩	٩,١	١٠,٢
تركيا	٢٩,٣	١٣,١	١٢,٩
يوغسلافيا	٢٠,١	١٨,١	٣٠,٤

Source: United Nations : Report on the World Social Situation 1993, New York, 1993, P17 .

ثانيا : الوضع الراهن وملامح البطالة فى الدول النامية :

وتجدر الإشارة الى أن الصعوبة الرئيسية فى تقديم هذا الوضع تتمثل فى الضعف الإحصائى لبيانات البطالة فى هذه الدول . كما أن الإحصائيات الرسمية للبطالة – إن وجدت – ذات دلالة محدودة ، لأن قدرا كبيرا من البطالة موجود بالريف وفى القطاع غير الرسمى فى الحضر، وتلك البطالة لاتشملها الإحصائيات الرسمية . كما أن عددا كبيرا من العمال والموظفين أصبحوا يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم ، وبعضهم فى حالة اجازة إجبارية دون أجر ، أو يعملون بشكل مؤقت وهذا النوع من العمالة ذات التشغيل الناقص لايتوافر عنه أى بيانات إحصائية.

وبالإضافة الى هذه العقبات الإحصائية ، يجب أن نذكر أن الدول النامية لا تشكل مجموعة متجانسة ، بل عدة مجموعات ، وتختلف صورة البطالة فيها من مجموعة لأخرى ، بحسب درجات النمو أو التخلف فيها وبحسب مدى تأثرها بالظروف غير المستقرة فى الاقتصاد العالمى فالدول النامية التى إستطاعت أن تحقق قدرا مناسبا من النمو ، وإستطاعت أن تحسن من وضعها فى الإقتصاد العالمى ، حققت تقدما فى مجال التوظف ، وخفضا واضحا فى البطالة (النمور الأربعة الآسيوية) . أما الدول التى تأثرت إقتصاداتها بالظروف غير المستقرة للإقتصاد العالمى فقد ظهرت البطالة فيها وحققت معدلات كبيرة .

وبصفة عامة يمكن القول ، أن البطالة فى الدول النامية إرتبطت كثيرا بمشكلة فائض السكان النسبى ، وهى المشكلة التى يعود جانب منها الى معدلات النمو السكانى المرتفعة التى بدأت فى الظهور فى هذه الدول بعد

حصولها على الإستقلال السياسى[1] .فالنمو الذى حدث فى السكان خلال الخمسينات والستينات أدى الى وجود زيادة كبيرة فى قوة العمل فى السبعينات والثمانينات هذا ولم تتضح آثار هذا الوضع إلا حينما تعرضت الدول النامية الى العثرات المترتبة على فشل نماذج التنمية التى لجأت إليها من جانب ، وإلى آثار ظروف عدم الأستقرار المصاحبة للإقتصاد العالمى ، وأزمة المديونية الخارجية وأعباء خدمة الديون من جانب آخر ، على هذا النحو تجسدت مشكلة البطالة فى تلك الدول . ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة ، فإن الدول النامية يجب عليها فى التسعينات أن توجد مليار فرصة عمل ، حتى تتمكن من القضاء على مشكلة البطالة فيها ، ومواجهة الزيادة المتوقعة فى قوة العمل خلال هذا العقد[2] .

ومما لاشك فيه ، أن أهم ملامح البطالة الراهنة فى الدول النامية ، تتمثل فى إرتفاع معدلاتها ، وهو الأمر الذى يتضح فى البيانات الإحصائية للثمانينات (جدول ٤.) . فنجد أن غالبية الدول الأفريقية قد زادت معدلات البطالة فيها على ١٠ % من قوة العمل ، بينما وصلت فى نيجيريا الى ٥٠% فى عام ١٩٩٠ ، كما إرتفع معدل البطالة فى الدول الأفريقية شبه الصحراوية من ١٠% فى الحضر فى المتوسط خلال السبعينات إلى حوالى ١٨% فى الثمانينات[3] .وقدرت منطقة العمل الدولية أن هناك مايقرب من ٩ ملايين عاطل فى مجموعة هذه الدول فى عام ١٩٩٠ ، وتتوقع أن يقفز الرقم الى ٢٨ مليونا خلال التسعينات ، ونتيجة لذلك سيرتفع معدل البطالة ليصل الى ٣١% من قوة العمل فى الحضر[4] .

---

١ – د . رمزى زكى ، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ .

٢- United Nations:Report on the world social Situation1993,op cit p7.

٣- United Nations:Report on the world social Situation1993,op cit p67

٤- ILO : Jobs and Skills programme for Africa, JASPA, Africans-Employment Report 1990, Addis Ababa, 1990, p 50 .

جدول رقم (٤)

تطور معدلات البطالة فى بعض الدول النامية ١٩٨١ - ١٩٩٠

% من قوة العمل

الدولـــــة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
بوتسوانا	...	*٣١,٢	...
كوت دى لافوار	...	*٢٠,٠	...
الحبشة	*٢٣,٠	...	...
كينيا	...	*١٦,٢	
النيجر	٣٩,٩	٥٦,٣	٤٦,٨
نيجيريا	...	*٩,٧	...
السنغال	...	*١٧,٣	...
جزيرة شيشل	٣,٨	٢٢,٥	...
سيراليون	...	...	*١٤,٨
الصومال	٢٢,٣	...	...
السودان	...	٢١,١	...
تونس	...	...	١٣,٤
زامبيا	٣١,٠	*١٩,٠	...
باربادوس	١٠,٨	١٨,٧	١٥,٠
كولومبيا	٨,١	١٤,٠	١٠,٢
جويانا الفرنسية *	١٢,٠	١٣,٥	١٣,٩
جامايكا	٢٥,٩	٢٥,٠	١٦,٨
نيكاراجوا	...	٣,٢	١٢,٠
بنما	٨,٤	١٢,٣	١٦,٣
بيرو *	...	...	٧,٩
ترنداد وتوباجو	١٠,٢	١٥,٥	٢٢,٠
أورجواى	٦.٦	١٣,٠	٩,٢
فنزويلا	٦,٤	١٣,١	٨,٧
(إسرائيل)	٥,١	٦,٧	٩,٦
كوريا الجنوبية	٤,٥	٤,٠	٢,٤
ماليزيا	٤,٧	٦,٩	٦,٣
الفلبين	٥,٤	٦,١	٨,١
سنغافورة	٢,٩	٤,١	١,٧
سيرى لانكا	١٧,٩	١٤,١	١٤,٤
تايلاند	١,٣	٢,٦	١,٤

(*) معدل البطالة فى الحضر فقط

(...) غير متوفرة

Source: United Nations : Report on the World Social Situation 1993, New York, 1993, P68 .

وفى دول أمريكا اللاتينية والكاريبية كانت البطالة فى غالبية هذه الدول فى الثمانينات أقل من مستواها فى أوائل التسعينات ويتضح إرتفاع هذه المعدلات فى حالة ترنداد وتوباجو ، حيث وصل المعدل الى ٢٢% فى عام ١٩٩٠ وبنما (١٦,٣%) وباربادوس (١٥%) . أما مجموعة الدول النامية الآسيوية فمن الملاحظ ، أن معدلات البطالة فيها اقل من تلك المعدلات فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية[١] .

كما تجدر الإشارة إلى النمو الواضح الذى حدث فى أعداد المتعطلين فى الحكومة والقطاع العام فى عدد كبير من الدول النامية نتيجة الأزمات الإقتصادية فيها ، وإما من جراء روشتة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ففى ثمانية دول أفريقية شبه صحراوية إنخفض معدل نمو التوظف فى القطاع العام من ٧,٣% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، الى ٢,٤% فى السنوات الخمس التالية[٢]. كما تم الإستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة الحكومية فى عدد كبير من الدول الأفريقية . فمثلا فى الثمانينات فقد ٤٥٠٠٠ موظف أعمالهم فى القطاع العام فى غانا ، وحوالى ٤٠٠٠٠ فى غينيا و ٤٧٠٠٠ موظف تانزانيا و ١٦٠٠٠ فى الكاميرون[٣] . كما تم إيقاف التوظف الحكومى ، وتخلت الدول عن الإلتزام بتعيين خريجى الجامعات والمعاهد العليا والفنية فى كثير من الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية .

---

١ - إن كبر حجم السكان فى البلاد الآسيوية ، قد أدى الى زيادة أعداد المتعطلين فى تلك الدول ، بالنسبة لأعدادهم فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حيث وصل عدد المتعطلين فى الهند حوالى ٣٤ مليون فرد فى عام ١٩٩٠ .

لمزيد من التفاصيل أنظر ، الأمم المتحدة - تقرير عن الحالة الإجتماعية فى العالم ١٩٩٣، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

٢ - الأمم المتحدة- تقريرعن الحالةالإجتماعية فى العالم١٩٩٣،مصدرسبق ذكره ص ٦٧

٣ - المصدر السابق ص ٦٧ .

كذلك من ملامح البطالة فى الدول النامية إرتفاع نسبة المتعطلين من المتعلمين والمهنيين وذوى التخصصات الماهرة ، وبإتجاه نسبتهم للتزايد فقد وجد أنه فى ٣٢ دولة نامية هناك أكثر من ٢,٤ مليون متعطل من الذين كانوا يعملون فى الوظائف والمهن الفنية والإدارية العليا فى نهاية الثمانينات[١] وهؤلاء العاطلين عادة مايسعون للهجرة للعمل فى خارج الدول النامية ،وهو ماعرف بظاهرة هجرة الأدمغة التىتعتبرهدرا للموارد البشرية.

كذلك ترتفع نسبة بطالة الشباب فى غالبية الدول النامية . وفى الدول الأفريقية شبه الصحراوية نجد ، مثلا ، أن بطالة الشباب (أقل من ٢٥ سنة) أكبر من بطالة الكبار (أكثر من ٢٥ سنة) بما يتراوح مابين مرتين وأربع مرات[٢] .كما أن بطالة الشباب فى دول أمريكا اللاتينية والكاريبى تزيد على ٥٠ % من مجموع العاطلين [٣] وفى الهند يمثل الشباب المتعطلون حوالى ٨٠% من إجمالى عدد المتعطلين ، وهم ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة، و٧٥% من هؤلاء ممن تلقوا تعليما فى المدارس الثانوية ومافوقها [٤] .

ومن ملامح البطالة ، صورة العمالة ذات التشغيل الناقص ، وتضم الذين يعملون فى أعمال مؤقتة أو موسمية ، أو فى حالة بطالة مقنعة[٥] . ومن الملاحظ أن أعداد هؤلاء المتعطلين فى تزايد بمعدلات كبيرة فى الوضع الراهن ، ففى الفلبين ، مثلا ، يمثل هؤلاء فى عام ١٩٩١ فى الحضر مانسبته ٢٠% من إجمالى عدد المتعطلين وحوالى ٤١% فى الريف ، مع

---

١ – المصدر السابق ص ٦٩ .

٢ – نفس المصدر السابق ص ٦٩.

٣ – المصدر السابق ص ٦٩ .

٤ – المصدر السابق ص ٧٠ .

٥ – هؤلاء المتعطلين لاتوجد عادة عنهم أى بيانات إحصائية تفصيلية ولاتشملهم إحصاءات البطالة .

ملاحظة أن معدل البطالة فى الفلبين فى هذا العام كان ٨% من قوة العمل[١]. وفى باكستان إذا ما أضيفت البطالة المقنعة مع البطالة السافرة فإن معدل البطالة الإجمالى يصل الى ١٣% وهو مايزيد أربع مرات عن معدل البطالة الرسمى[٢] .

كما يقترب من المجموعة المشار اليها آنفا قطاع عريض ، يعرف بإسم القطاع غير الرسمى ، حيث يضم عمالا سيكونون بوجه عام غير مسجلين مثل الباعة المتجولين وجامعى القمامة ، أو الذين يقومون بأعمال إنتاجية على نطاق متناهى فى الصغر مثل أعمال الحدادة والنجارة والنسيج . ويشغل هذا القطاع غير الرسمى جانب من العمالة يتراوح فيما بين ٢٠ و ٦٠ % من إجمالى العمالة غير الزراعية فى الدول النامية[٣] . وفى أمريكا اللاتينية ، يمثل القطاع الرسمى ثلاثة أرباع فرص العمل فى دول هذه القارة[٤] . كما أرتفع نصيب العمالة المشتغلة فى هذا القطاع من إجمالى العمالة غير الزراعية فى دول أمريكا اللاتينية من ٢٥% فى عام ١٩٨٠ الى ٣١% فى عام ١٩٨٩ [٥] .

هذا وقد إتضح أن حجم القطاع غير الرسمى يرتبط عكسيا مع مستوى النمو الإقتصادى بصفة عامة ، والنمو فى قطاع الصناعات التحويلية على وجه الخصوص .

---

١ – الأمم المتحدة-تقريرعن الحالةالإجتماعية فى العالم١٩٩٣،مصدر سبق ذكره،ص ٧٠

٢ – المصدر السابق ص ٧٠ .

٣ – المصدر السابق ص ٧٠ .

٤ – الأمم المتحدة – تقرير عن الحالة الإجتماعية فى العالم ١٩٩٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠

٥ – المصدر السابق ص ٧٠ ، ولمزيد من التفاصيل حول القطاع غير الرسمى أنظر
Harold lubell: the informal sector in the 1980' s and 1990's. OECD, Paris 1991 .

فنجد فى كثير من الدول الأفريقية أن هذا القطاع يشغله مانسبته ٦١% من قوة العمل فى الحضر ، بينما تنخفض هذه النسبة الى ١٠% أو ٢٠% فى الدول حديثة التصنيع فى آسيا[١] .

ماتقدم من ملامح للبطالة فى وضعها الراهن فى الدول النامية ، يجب ألايخفى ملمح هام ، بدء ضيئلا ثم أصبح يمثل الآن وضعا جديرا بالتعليق عليه ، ألا وهو عمالة الأطفال وعلاقتها ببطالة الكبار . فإن جانبا من عمالة هؤلاء الأطفال عادة مايكون بديلا عن عمالة الكبار ، بل أكثر من ذلك قد يكون الأطفال مفضلون لعارضى فرص العمل ، نظرا لزهد أجورهم وإمكان إستغلالهم لساعات طويلة ، مع عدم إلتزامهم دفع مصروفات الضمان الإجتماعى وخلافه من الإلتزامات الواجبة . هذا وبالنظر الى الجدول رقم (٥) يتضح تزايد نسبة الأطفال الناشطين إقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ١٠ – ١٤ سنة فى بعض الدول النامية وذلك فى عام ١٩٩٥ .

ففى دول مثل بوركينا فاسو ومالى وبوتان يزيد عدد الأطفال العاملين على نصف عدد الأطفال الذين يقعون داخل هذه الفئة العمرية . وفى بورندى والحبشة وكينيا والنيجر وأوغندا ونيبال تزيد نسبة هؤلاء على ٤٠% وفى عدد كبير من الدول التى يشملها الجدول لاتقل النسبة عن الخمس . أما من حيث الأرقام المطلقة ، ففى الهند يتراوح عدد الأطفال العاملين فيما بين ١٤ و ١٠٠ مليون طفل . وفى باكستان يتراوح التقدير فيما بين ٢ و ١٩ مليون طفل ، وفى بنجلاديش فيما بين ٥و١٥ مليون ، وفى البرازيل بين ٢ و ٧ ملايين ، وفى نيجيريا ١٢ مليونا[٢] .

---

١ – IL.O: the world of work, the magazine of the IOL , No 16 June. July 1996. P 13 .

٢ – أنظر هذه الأرقام فى : البرامج الإنمائى للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ الطبعة العربية ، ص ٩١ .

جدول رقم (٥)

عمالة الأطفال بالدول النامية

نسبة الأطفال الناشطين إقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ١٠ و ١٤ سنة فى بعض الدول النامية (١٩٩٥)

الدولـــــة	النسبة	الدولة	النسبة
في أفريقيا:			
الجزائر	١,٦٣	تايلاند	١٦,٢٢
بوركينافاسو	٥١,٠٥	فيتنام	٩,١٢
بورندى	٤٨,٩٧	اليمن	٢٠,١٥
الكاميرون	٢٥.٢٥	**في أوروبا :**	
كوت دى لافوار	٢٠,٤٦	ألبانيا	١,١١
مصر	١١,٢٣	المجر	٠,١٧
الحبشة	٤٢,٣٠	إيطاليا	٠,٣٨
غانا	١٣,٢٧	البرتغال	١,٧٦
كينيا	٤١,٢٧	رومانيا	٠,١٧
مالى	٥٤,٥٣	**أمريكا اللاتينية**	
المغرب	٥,٦١	الأرجنتين	٥,٥٣
النيجر	٤٥,١٧	بوليفيا	١٤,٣٦
نيجيريا	٢٥,٧٥	البرازيل	١٦,٠٩
السنغال	٣١,٣٦	شيلى	٠,٠٠
أوغندا	٤٥,٣١	كولومبيا	٦,٦٢
زامبيا	١٦,٢٧	كوستاريكا	٥,٤٨
زمبابوى	٢٩,٤٤	كوبا	٠,٠٠
فى آسيا :		الدومنيكان	١٦,٠٦
بنجلاديش	٣٠,١٢	جواتيمالا	١٦,٢٢
بوتان	٥٥,١٠	هايتى	٢٥,٣٠

تابع / جدول رقم (٥)

عمالة الأطفال بالدول النامية

نسبة الأطفال الناشطين إقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ١٠ و ١٤ سنة فى بعض الدول النامية (١٩٩٥)

الدولـــــة	النسبة	الدولة	النسبة
الهند	١٤,٣٧	المكسيك	٦,٧٣
إندونسيا	٩,٥٥	نيكاراجوا	١٤,٠٥
إيران	٤,٧١	باراجواى	٧,٨٧
العراق	٢,٩٥	بيرو	٢,٤٨
الأردن	٠,٦٨	أوراجواى	٢,٠٨
ماليزيا	٣,١٦	فنزويلا	٠,٩٥
نيبال	٤٥,١٨	**الأوقيانوس :**	
باكستان	١٧,٦٧	بابوانيوغنيا	١٩,٣١
الفيلبين	٨,٠٤	جزر سولومون	٢٨,٨٩
سوريا	٥,٧٨	بولينزيا	٣,٧٦
تركيا	٢٤,٠٠		

Source: ILO: the world of work, the magazine of the ILO,No 16 June/ July 1996, p 13 .

هذا وقد تباينت وجهات النظر ، فيما يتعلق بتلك الظاهرة ، فالدول الصناعية الرأسمالية تعارضها من منطلق أن عمل هؤلاء الأطفال يمثل نوعا رخيصا من العمالة التى تساهم فى إنتاج سلع تنافس السلع فى هذه الدول ، مثل صناعة الملابس والسجاد . فى حين أن بعض المنتظمات ذات البعد الإنسانى، مثل اليونسيف ، تعارض الظاهرة من منطلق حماية الطفولة[1] .

من العرض المتقدم ، إتضح لنا العوامل التى ساعدت على ظهور ثم تفاقم مشكلة البطالة فى الدول النامية وكيف ساهمت تلك المشكلة فى عرقلة جهود التنمية فى تلك الدول . كما جسدت ملامح الوضع الراهن لمشكلة البطالة أستمرارية تردى الأوضاع الإقتصادية لتلك الدول ، الأمر الذى يؤكد خطورة مشكلة البطالة فى الدول النامية .

---

١ - لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة عمالة الاطفال أنظر :

- UNICEF : The State of the World Children,OXFORD University, 1991 .
- William E.MYERS (ed) Protecting Working Children. UNICEF Staff Working Papers. No 4 New York, 1986 .

المطلب الأول

ملامح تطور مشكلة البطالة فى مصر

يشهد سوق العمل المصرى فى الآونة الأخيرة تفاقماً ملحوظاً لمشكلة البطالة حيث زاد حجم البطالة فى مصر بصورة مطردة خلال السبعينات والثمانينات عنه خلال الستينات ٠ كما أن البطالة فى مصر قد أخذت أشكالاً وصوراً جديدة لم تكن فى السنوات الماضية ، فلقد ظهر واضحاً فى السنوات الأخيرة بطالة خريجى الجامعات والمعاهد العليا والفنية المتوسطة ، فى حين أن البطالة بين عمال الزراعة قد خفت حدتها ٠

والبطالة فى مصر لها إرتباط بالأعداد الكبيرة من الداخلين سنوياً فى سوق العمل ، دون تخطيط سليم لحاجة الدولة لكل نوعية منهم ومعظم هؤلاء من حملة المؤهلات الدراسيةالذين يحاولون الحصول على وظائف حكومية ٠

يقتصر هدفنا – عند هذا المستوى من التحليل فى الدراسة – الى التعرض لملامح واقع ومستقبل البطالة فى مصر ٠

أولاً : حجم وخصائص البطالة :

بادئ ذى بدء ، نشير الى أن تناول ملامح البطالة فى مصر ، يجب أن يكون مدخله التعرض للزيادة السكانية بإعتبارها أهم أسباب البطالة ثم ننتقل بعد ذلك لتتبع مراحل تطور البطالة مع توضيح أثر الحالة التعليمية على ظهور شكل جديد لها ٠

١ – الزيادة السكانية :

تلعب العوامل الديموجرافية (المعدل العالى للتزايد السكانى) دوراً

أساسياً فى تدفق الأعداد الكبيرة لسوق العمل ، ومن ثم تساهم بضغوط واضحة فى إرتفاع مستوى البطالة وتفاقمها ٠

ويتميز الهيكل السكانى للمجتمع المصرى بطفرة واضحة فى معدل نموه وخصائصه خلال الآونة الأخيرة ٠ وفى هذا الصدد فقد وصل عدد سكان مصر فى أول يوليه ١٩٩٣ الى ٥٨,٤ مليون نسمة ٠ وبوجه عام فقد زاد عدد سكان مصر بشكل مطرد ٠ فبينما كان عدد السكان عام ١٨٩٧ ، هو ٩,٧ مليون نسمة ، فقد وصل العدد فى ١٩٤٧ الى ١٨,٩ مليون نسمة وفى عام ١٩٧٦ الى ٣٦,٦ مليون نسمة وسيصل عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٧٠ مليون نسمة ، وهو مايعنى أن السكان فى مصر سيتضاعف عددهم على مدى ٢٥ عاماً ٠ هذا ويبلغ معدل النمو السكانى فى مصر (٢,٤) نتيجة أن معدل المواليد هو ٣,٢ ومعدل الوفيات (٠,٨ %) أنظر الجدول رقم (٦) والشكل رقم (١) اللذان يوضحان تطور أعداد السكان فى مصر ٠

الجدول رقم (٦)

تقديرات أعداد السكان فى مصر فى الفترة ١٩٨٦ – ٢٠٠٠

السنة	تقديرات السكان مليون	معدل نمو الزيادة الطبيعية
١٩٨٦	٤٧,٨١١	% ٢,٧
١٩٩٢	٥٥,١٦٣	% ٢,٤
١٩٩٥	٥٨,٩٧٨	% ٢,١
٢٠٠١	٦٧,٩٢٣	أقل من ٢

المصدر : تقديرات السكان من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

الشكل رقم (١)

تقدير أعداد السكان فى مصر فى الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠١

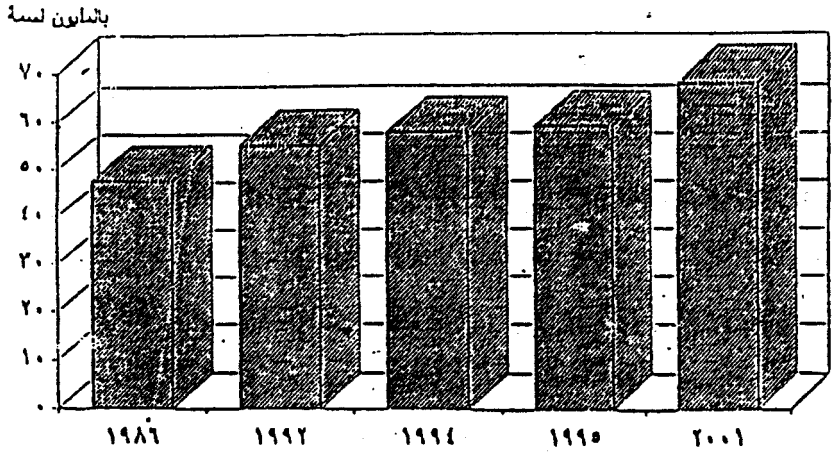

المصدر : تقديرات السكان من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ولاشك فى أن التزايد غير المخطط للسكان تنجم عنه آثار سلبية فتتأثر كافة قطاعات الدولة تأثيرا مباشرا ، حيث تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة فى الإنتاج • وتستنزف كل عائد للجهد البشرى المبذول وكل مصدر للثروة الطبيعية ومستوى الخدمات مع تفاقم مشكلة البطالة نتيجة عدم التوافق بين الزيادة فى القوة البشرية (عرض العمل) والطلب عليها .

أنظر الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٢) اللذان يوضحان تطور قوة العمل فى مصر .

الجدول رقم (٧)

تطور قوة العمل فى مصر (١٥ – ٦٤ سنة)

السنة	تطور قوة العمل بالمليون
١٩٨١	١٠,٦
١٩٨٦	١٢,٤
١٩٩٢	١٥,١
١٩٩٥	١٦,٨
٢٠٠١	٢٠,١

المصدر : تقديرات السكان الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

الشكل رقم (٢)
تطور قوة العمل فى مصر ١٩٨١- ٢٠٠١

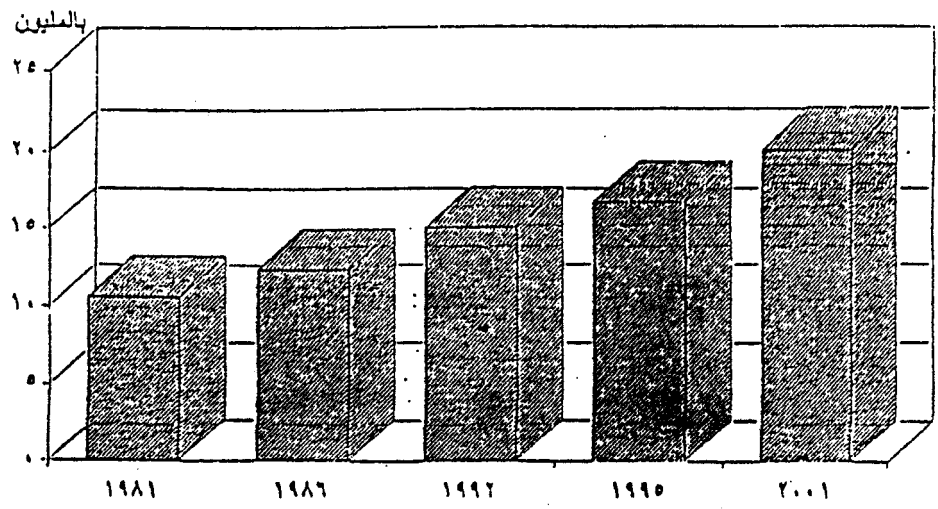

المصدر : تقديرات السكان من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

وإذا كان من الطبيعى أن نجد كل فئات السن ممثلة فى أى مجتمع من المجتمعات إلا أن الدول تختلف إختلافاً كبيراً فى توزيع فئات السن بداخلها . وللإختلاف فى نسبة الأعمار تأثير واضح على حجم العمالة وبالتالى على مشكلة البطالة فى المجتمع . وفى مصر بينما تبلغ فئة السن الأقل من ١٥ سنة ٤٠% من جملة السكان ، فإن الفئة مابين ١٥-٤٥ تبلغ نسبتها ٤٣,٧% والفئة ما بين ٤٥ – ٦٥ تبلغ ١٣,٠% بينما من هم أكبر من ٦٥ تبلغ نسبتهم ٣,٣% وبذلك تكون الفئتان المعالتان مجموعها (٤٣,٣ %) ويتضح من ذلك أرتفاع نسبة الإعالة فى المجتمع المصرى ، ولايخفى مالذلك من إنعكاس على أوضاع الإنتاج والإستهلاك والعمالة وبالتالى البطالة .

٢ – تطور البطالة :

ولما كان آخر تعداد للسكان فى مصر تم عام ١٩٨٦ ، فلقد أعتمدنا على النتائج النهائية لبحث العمالة بالعينة الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء دورات (١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤) لحداثة بياناته لتوضيح تطور ظاهرة البطالة[١] .

يبين الجدول رقم (٨) تقدير اعداد المتعطلين وقوة العمل (١٢ – ٦٤ سنة للسنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٣ ، ١٥ – ٦٤ سنة لعام ١٩٩٤) ومعدل البطالة فى مصر حسب النوع من واقع النتائج النهائية لدورات بحث العمالة بالعينة (أنظر الشكل رقم ٣) . ويتضح منه :

* إن إجمالى معدل البطالة كان ٨,٦% سنة ١٩٩٠ ثم وصل الى ٩,٦% سنة ١٩٩١ ثم إنخفض الى ٨,٧% سنة ١٩٩٢ ثم عاد للزيادة الى ١٠,٩%

---

[١] – الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء – بحث العمالة بالعينة دورات ١٩٩٠ – ١٩٩٤

جدول رقم (٨)

تقديرات أعداد المتعطلين وقوة العمل (١٢ - ٦٤ سنة) ومعدل البطالة

في جمهورية مصر العربية حسب النوع من واقع النتائج النهائية لدورات بحث العمالة بالعينة

دورة البحث	النوع	أعداد المتعطلين (١٢ - ٦٤)							معدل البطالة%
		متعطل سبق له العمل	%	متعطل لم يسبق له العمل	%	جملة	%	جملة قوة العمل (١٢ -٦٤سنة)	%	
١٩٩٠	ذكور	٩٦٧٠٠	٧,٢	٥٠٥٦٠٠	٣٧,٥	٦٠٢٣٠٠	٤٤,٧	١١٥٥٣٤٠٠	٧٣,٦	٥,٢
	إناث	٧٩٤٠٠	٥,٩	٦٦٤٧٠٠	٤٩,٤	٧٤٤١٠٠	٥٥,٣	٤١٥٤٣٠٠	٢٦,٤	١٧,٩
	جملة	١٧٦١٠٠	١٣,١	١١٧٠٣٠٠	٨٦,٩	١٣٤٦٤٠٠	١٠٠	١٥٧٠٧٧٠٠	١٠٠	٨,٦
١٩٩١	ذكور	٦٣٠٠٠	٤,٣	٦٢٩١٠٠	٤٣,٠	٦٩٢١٠٠	٤٧,٣	١١٦٦٣٨٠٠	٧٦,٣	٥,٩
	إناث	٨٩٤٠٠	٦,١	٦٨١٩٠٠	٤٦,٦	٧٧١٣٠٠	٥٢,٧	٣٦٢٦٧٠٠	٢٣,٧	٢١,٣
	جملة	١٥٢٤٠٠	١٠,٤	١٣١١٠٠٠	٨٩,٦	١٤٦٣٤٠٠	١٠٠	١٥٢٩٠٥٠٠	١٠٠	٩,٦
١٩٩٢	ذكور	٦٠٧٠٠	٤,٣	٧٠٧٤٠٠	٥٠,٠	٧٦٨١٠٠	٥٤,٣	١٢٤٠٧٨٠٠	٧٦,٢	٦,٢
	إناث	١٨٤٠٠	١,٣	٦٢٩٢٠٠	٤٤,٤	٦٤٧٦٠٠	٤٥,٧	٣٨٨٢٤٠٠	٢٣,٨	١٦,٧
	جملة	٧٩١٠٠	٥,٦	١٣٣٦٦٠٠	٩٤,٤	١٤١٥٧٠٠	١٠٠	١٦٢٩٠٢٠٠	١٠٠	٨,٧
١٩٩٣	ذكور	٨١٤٠٠	٤,٥	٨٧٤٥٠٠	٤٨,٦	٩٥٥٩٠٠	٥٣,١	١٢٧١٨٦٠٠	٧٧,١	٧,٥
	إناث	١١٦٠٠	٠,٧	٨٣٣٣٠٠	٤٦,٢	٨٤٤٩٠٠	٤٦,٩	٣٧٨٥٥٠٠	٢٢,٩	٢٢,٣
	جملة	٩٣٠٠٠	٥,٢	١٧٠٧٨٠٠	٩٤,٨	١٨٠٠٨٠٠	١٠٠	١٦٥٠٤١٠٠	١٠٠	١٠,٩
١٩٩٤	ذكور	٧٠٧٠٠	٣,٨	٨٨٨٢٠٠	٤٧,٤	٩٥٨٩٠٠	٥١,٢	١٢٨٥٠٨٠٠	٧٦,٤	٧,٥
	إناث	١٩٨٠٠	١,٠٠	٨٩٤٠٠	٤٧,٨	٩١٤٢٠٠	٤٨,٨	٣٩٦١٤٠٠	٢٣,٦	٢٣,١
	جملة	٩٠٥٠٠	٤,٨	١٧٨٢٦٠٠	٩٥,٢	١٨٧٣١٠٠	١٠٠	١٦٨١٢٢٠٠	١٠٠	١١,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة - الدورات ١٩٩٠ - ١٩٩٤ .

الشكل رقم (٣)

تطور معدل البطالة خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٤

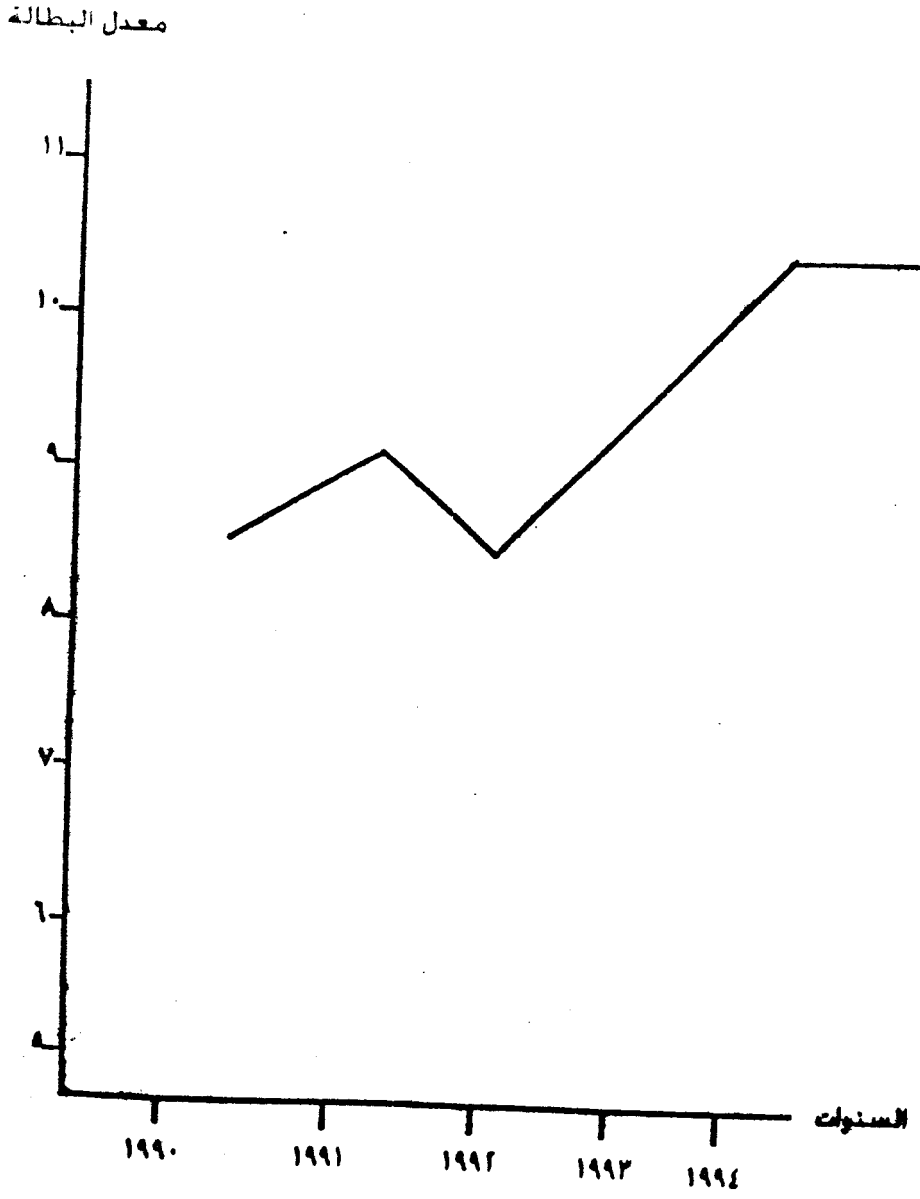

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة- دورات ١٩٩٠- ١٩٩٤ .

سنة ١٩٩٣ الى أن وصل الى ١١,١ % سنة ١٩٩٤ [١] .

* إن معدل البطالة بين الذكور كان ٥,٢% سنة ١٩٩٠ ثم أصبح ٥,٩% سنة ١٩٩١ ثم إرتفع الى ٦,٢% سنة ١٩٩٢ والى ٧,٥% عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

* إن معدل البطالة بين الإناث كان ١٧,٩% سنة ١٩٩٠ ثم إرتفع الى ٢١,٣% سنة ١٩٩١ ثم انخفض الى ١٦,٧ سنة ١٩٩٢ ، ثم عاد الى الإرتفاع حيث وصل الى ٢٢,٣% سنة ١٩٩٣ ، ٢٣,١% سنة ١٩٩٤ .

* إن نسبة عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل قد بلغت ١٣,١% سنة ١٩٩٠ ثم إنخفضت الى ١٠,٤% سنة ١٩٩١ وإستمرت فى الإنخفاض الى ٥,٦% سنة ١٩٩٢ ، ٥٢% سنة ١٩٩٣ ، ٤,٩% سنة ١٩٩٤ .

* إن نسبة عدد المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل قد بلغت ٨٦,٩% سنة ١٩٩٠ وإرتفعت الى ٨٩,٦% سنة ١٩٩١ ثم إستمرت فى الإرتفاع الى أن وصلت الى ٩٤,٤% سنة ١٩٩٢ ، ٩٤,٨% سنة ١٩٩٣ ، ٩٥,٢% سنة ١٩٩٤ .

وهذا مؤشراً واضحاً أن الغالبية من المتعطلين من الخريجين الجدد من مراحل التعليم ويبحثون عن فرص عمل ولا يجدونها والتى تبلغ نسبتهم فى المتوسط حوالى ٩٢,١% من إجمالى المتعطلين . كما أن نسبة البطالة للإناث تتزايد بمعدل أعلى من نسبة البطالة للذكور خلال عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ثم تقل عن نسبة الذكور فى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ كما يتضح مما يلى :

* أن نسبة البطالة بين الذكور والإناث قد بلغت ٤٤,٧% للذكور، ٥٥,٣%

---

١ - يقصد بمعدل البطالة : $\frac{\text{جملة البطالة}}{\text{جملة قوة العمل}} \times ١٠٠$

للإناث سنة ١٩٩٠ ثم أصبحت ٤٧,٣ للذكور ، ٥٢,٧% للإناث سنة ١٩٩١، ثم وصلت الى ٥٤,٣% للذكور ، ٤٥,٧% للإناث سنة ١٩٩٢ ، والى ٥٣,١% للذكور ، ٤٦,٩ % للإناث ، ثم الى ٥١,٢% للذكور ، ٤٨,٨% للإناث سنة ١٩٩٤ .

* أن نسبة قوة العمل للذكور قد بلغت ٧٣,٦% للذكور بينما بلغت ٢٦,٤% للإناث سنة ١٩٩٠ ثم وصلت الى ٧٦,٣% للذكور بينما بلغت للإناث ٢٣,٧% سنة ١٩٩١ ثم إستقرت تقريباً فى ١٩٩٢ (٧٦,٢% للذكور ، ٢٣,٨% للإناث) ثم تغيرت الى ٧٧,١ للذكور ، ٢٢,٩% للإناث سنة ١٩٩٣ ، والى ٧٦,٤ % للذكور ، ٢٣,٦% للإناث سنة ١٩٩٤ .

وهذا يوضح أن مساهمة الذكور فى قوة العمل تبلغ فى المتوسط حوالى ثلاثة أمثال مساهمة الإناث فى قوة العمل .

ويوضح الجدول رقم (٩) تقدير أعداد المتعطلين وقوة العمل (١٢ – ٦٤ سنة للسنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٣ ، ١٥ – ٦٤ سنة عام ١٩٩٤) فى مصر حسب فئات السن والنوع من واقع النتائج النهائية لبحث العمالة بالعينة الذى نفذه الجهاز المركزى للإحصاء والتعبئة .

ويتضح منه أن الغالبية العظمى من المتعطلين تتراوح أعمارهم مابين ١٥ – ٢٩ سنة ، وهذا يعنى أن غالبية المتعطلين من حديثى التخرج بمراحل التعليم المختلفة (المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية) وأن نسبة هؤلاء المتعطلين فى هذه الفئات العمرية تبلغ فى المتوسط ٩٢,١% .

٣ – البطالة والحالة التعليمية :

يوضح الجدول رقم (١٠) أشكالاً وصوراً لم تكن سائدة فى الماضى فى مصر وهى ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة . ويظهر

جدول رقم (٩)

تقديرات أعداد المتعطلين وقوة العمل (١٢ - ٦٤ سنة) فى جمهورية مصر العربية

حسب فئات السن والنوع من واقع النتائج النهائية لدورات بحث العمالة بالعينة

دورة البحث	النوع	١٢ -	١٥ -	٢٠ -	٢٥ -	٣٠ -	٤٠ -	٥٠ -	٦٠ -	٦٤ -	الجملة %
١٩٩٠	ذكور	٣١٠٠	١١١٥٠٠	٢٤٥٢٠٠	١٨٣٢٠٠	٤٠٨٠٠	١٠٩٠٠	٥٩٠٠	١٧٠٠	٦٠٢٣٠٠	٤٤,٧
	إناث	٣٤٠٠	١٥٩٤٠٠	٣٣٩٢٠٠	١٤٨٤٠٠	٩٠٠٠٠	١١٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠	٧٤٤١٠٠	٥٥,٣
	جملة	٦٥٠٠	٢٧٠٩٠٠	٥٨٤٤٠٠	٣٣١٦٠٠	١٣٠٨٠٠	١٢٠٠٠	٧٢٠٠	٣٠٠٠	١٣٤٦٤٠٠	-
	%	٠,٥	٢٠,١	٤٣,٤	٢٤,٦	٩,٧	٠,٩	٠,٦	٠,٢	-	١٠٠
١٩٩١	ذكور	٢٨٠٠	١٢٩٨٠٠	٣٣٣١٠٠	١٨٥٩٠٠	٣٥٩٠٠	٢٢٠٠	٢٤٠٠	-	٦٩٢١٠٠	٧٤,٣
	إناث	٢٦٠٠	١٦٨٥٠٠	٣٦٨٠٠٠	١٢٨٤٠٠	١٠٠٧٠٠	-	١٨٠٠	١٣٠٠	٧٧١٣٠٠	٥٢,٧
	جملة	٥٤٠٠	٢٩٨٣٠٠	٧٠١١٠٠	٣١٤٣٠٠	١٣٦٦٠٠	٢٢٠٠	٤٢٠٠	١٣٠٠	١٤٦٣٤٠٠	-
	%	٠,٤	٢٠,٤	٤٧,٩	٢١,٥	٩,٣	٠,١	٠,٠٣	٠,١	-	١٠٠
١٩٩٢	ذكور	٤٨٠٠	٩٩٨٠٠	٣٧٣٩٠٠	٢٤٨٣٠٠	٣٥٥٠٠	٤٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٧٦٨١٠٠	٥٤,٣
	اناث	١٢٠٠	١٣٤٦٠٠	٣٥٩٠٠٠	١٣٤٨٠٠	١٦٢٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	-	٦٤٧٦٠٠	٥٤,٧
	جملة	٦٠٠٠	٢٣٤٤٠٠	٧٣٢٩٠٠	٣٨٣١٠٠	٥١٧٠٠	٥٤٠٠	١٦٠٠	٦٠٠	١٤١٥٧٠٠	-
	%	٠,٤	١٦,٥	٥١,٧	٢٧,١	٣,٧	٠,٤	٠,١	٠,١	-	١٠٠
١٩٩٣	ذكور	٥٠٠٠	١٣٩٤٠٠	٤٥٥٣٠٠	٢٨٥٤٠٠	٦١١٠٠	٦١٠٠	٣٥٠	-	-	٥٣,١
	اناث	-	١٥٥٧٠٠	٤٣٤٥٠٠	٢١٦٩٠٠	٣٧٤٠٠	٣٠٠	-	-	-	٤٦,٩
	جملة	٥٠٠٠	٢٩٥١٠٠	٨٨٩٨٠٠	٥٠٢٣٠٠	٩٨٥٠٠	٦٤٠٠	٣٥٠٠	-	-	-
	%	٠,٣	١٦,٤	٤٩,٤	٢٧,٩	٥,٥	٠,٣	٠,٢	-	-	١٠٠
١٩٩٤	ذكور	-	١٣٩٦٠٠	٤٧٢٤٠٠	٢٧٩٧٠٠	٦٠١٠٠	٦٨٠٠	٣١٠٠	٣٠٠	-	٥١,٢
	اناث	-	١٦٠٠٧٠٠	٤٧١٦٠٠	٢٣٣٧٠٠	٤١٠٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٣٠٠	-	٤٨,٨
	جملة	-	٣٠٣٣٠٠	٩٤٤٠٠٠	٥١٣٤٠٠	١٠١١٠٠	٧٣٠٠	٣٤٠٠	٦٠٠	-	-
	%	-	١٦,٢	٥٠,٤	٢٧,٤	٥,٤	٠,٤	٠,٢	-	-	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة الدورات ١٩٩٠ - ١٩٩٤ .

جدول رقم (١٠)

تقديرات أعداد المتعطلين (١٢-٦٤) حسب الحالة التعليمية

(١٠ سنوات فأكثر) والنوع فى جمهورية مصر العربية من

واقع النتائج النهائية لدورات بحث العمالة بالعينة

دورة البحث	النوع	أمى	يقرأ ويكتب	شهادة أقل من متوسط	شهادة متوسطة	شهادة فوق المتوسطة وأقل من الجامعى	شهادة جماعية ومايعادلها	إجمالى	%
١٩٩٠	ذكور	٢١٢٠٠	٢٩٨٠٠	٦٦٤٠٠	٣١٨٩٠٠	٥١٥٠٠	١١٤٥٠٠	٦٠٢٣٠٠	٤٤,٧
	إناث	١٥٢٤٠٠	٢٤٧٠٠	٤٦٣٠٠	٣٩٧٣٠٠	٣٩٩٠٠	٨٣٥٠٠	٧٤٤١٠٠	٥٥,٣
	جملة	١٧٣٦٠٠	٥٤٥٠٠	١١٢٧٠٠	٧١٦٢٠٠	٩١٤٠٠	١٩٨٠٠٠	١٣٤٦٤٠٠	-
	%	١٢,٩	٤,٠	٨,٤	٥٣,٢	٦,٨	١٤٧	-	١٠٠
١٩٩١	ذكور	١١٩٠٠	٩١٠٠	٨٢١٠٠	٤٢١٦٠٠	٥٧٨٠٠	١٠٩٦٠٠	٦٩٢١٠٠	٤٧,٣
	إناث	١٣٢٩٠٠	١٨٧٠٠	٦٠٤٠٠	٤٥٧٧٠٠	٣٨٠٠٠	٦٣٦٠٠	٧٧١٣٠٠	٥٢,٧
	جملة	١٤٤٨٠٠	٢٧٨٠٠	١٤٢٥٠٠	٨٧٩٣٠٠	٩٥٨٠٠	١٧٣٢٠٠	١٤٦٣٤٠٠	-
	%	٩.٩	١,٩	٩,٧	٦٠,١	٦ر٦	١١,٨	-	١٠٠
١٩٩٢	ذكور	١٥٤٠٠	١٣٢٠٠	١٤٢٠٠	٥٠٤٤٠٠	٦٥٣٠٠	١٥٥٦٠٠	٧٦٨١٠٠	٥٤,٣
	إناث	١٨٠٠	١٦٠٠	٣٢٠٠	٤٩٢٢٠٠	٦٣٤٠٠	٨٥٤٠٠	٦٤٧٦٠٠	٤٥,٧
	جملة	١٧٢٠٠	١٤٨٠٠	١٧٤٠٠	٩٩٦٦٠٠	١٢٨٧٠٠	٢٤١٠٠٠	١٤١٥٧٠٠	-
	%	١,٢	١.١	١,٢	٧٠,٤	٩,١	١٧,٠	-	١٠٠
١٩٩٣	ذكور	٢٤٤٠٠	٢١٧٠٠	٢٤٣٠٠	٦٢٤٦٠٠	٩٥٢٠٠	١٦٥٧٠٠	٩٥٥٩٠٠	٥٣,١
	إناث	٢١٠٠	٤٤٠٠	٤٢٠٠	٦٥٧٠٠٠	٧٢٩٠٠	١٠٤٢٠٠	٨٤٤٩٠٠	٤٦,٩
	جملة	٢٦٥٠٠	٢٦١٠٠	٢٨٥٠٠	١٢٨١٦٠٠	١٦٨١٠٠	٢٧٠٠٠٠	١٨٠٠٨٠٠	-
	%	١,٥	١,٤	١,٩	٧١,٣	٩,٣	١٥,٠	-	١٠٠
١٩٩٤	ذكور	١٣٨٠٠	١١٥٠٠	١٩٩٠٠	٦٦٨٤٠٠	٨٠٨٠٠	١٦٤٥٠٠	٩٥٨٩٠٠	٥١,٢
	إناث	٣٨٠٠	٢٠٠٠	٦٩٠٠	٧٢٩٨٠٠	٧١٦٠٠	١٠٠١٠٠	٩١٤٢٠٠	٤٨,٨
	جملة	١٧٦٠٠	١٣٥٠٠	٢٦٨٠٠	١٣٩٨٢٠٠	١٥٢٤٠٠	٢٦٤٦٠٠	١٨٧٣١٠٠	-
	%	١,٠٠	٠,٧	١,٤	٧٤,٧	٨,١	١٤,١	-	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة - الدورات ١٩٩٠ - ١٩٩٤ .

منه أعداد المتعطلين (١٢ – ٦٤ سنة للسنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٣ ، ١٥ – ٦٤ سنة عام ١٩٩٤) حسب الحالة التعليمية (١٠ سنوات فأكثر) والنوع فى مصر من واقع النتائج النهائية لذات الدورات ، ويتضح من الجدول أن الغالبية العظمىمن المتعطلين من حملة الشهادات الدراسية بأنواعها المختلفة. وهذا يؤكد صحة نتائج الجدول رقم (٩) حيث تبلغ نسبة المتعطلين من حملة الشهادات الدراسية المختلفة (١٠ سنوات فأكثر) ٨٨,٤% فى المتوسط لسنوات بحث العمالة بالعينة السابق الإشارة إليها[١] .

كما يتضح أيضا تزايد أعداد المتعطلين من الحاصلين على الشهادات فى السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ من ٥٣,٢% الى ٦٠,١% ثم الى ٧٠,٤% وهى تمثل النسبة الأعلى على جميع المستويات . وأن النسبة المئوية للمتعطلين من الحاصلين على شهادات فوق المتوسطة وأقل من المستوى الجامعى من ٦,٦ % عام ١٩٩١ الى ٩,١ % عام ١٩٩٢ .

أما المتعطلين من الحاصلين على شهادات جامعية فقد زادت نسبتهم المئوية من ١١,٨% عام ١٩٩١ الى ١٧% عام ١٩٩٢ .

هذا ومن الجدير بالإشارة إن الجدول ذاته يوضح تراجع واضح فى نسبة المتعطلين الأميين وإنخفاضا كبيرا مابين عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩٤ ، من ١٢,٩% عام ١٩٩٠ الى ١% عام ١٩٩٤ ، وكذلك تراجع نسبة المتعطلين بين من يعرفون القراءة والكتابة (ولم يحصلوا على أية مراحل للتعليم أو أية شهادات) الى إجمالى المتعطلين خلال نفس الفترة ، من ٤% عام ١٩٩٠ الى ٠,٧% عام ١٩٩٤ .

وعلى العكس مما تقدم ، نلاحظ أن نسبة المتعطلين . ممن أكملوا مراحل التعليم الإبتدائى أو التعليم المتوسط أو التعليم الجامعى وفوق الجامعى – الى إجمالى المتعطلين كانت فى تزايد مستمر خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٤ . ويبدو هذا الاتجاه بصفة خاصة مع الاتجاه الى فئات التعليم الأعلى ، أى أن

---

[١] – الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء – بحث العمالة بالعينة – مصدر سبق ذكره .

هناك إتجاهاً الى إنخفاض معدل البطالة بين الأميين وتزايده بين المتعلمين ، حتى أطلق عليها البعض حالة التحول من بطالة الأميين الى بطالة المتعلمين .

فخلال الستينات ، ومع إهتمام الدولة بالتوسع فى شتى مراحل التعليم ، إنضم الى نظام التعليم أعداداً كبيرة من الأفراد الذى كان يمكنهم أن يتوجهوا الى سوق العمل بدون الحصول على تعليم . وقد ترتب على ذلك إستيعاب أعداد كبيرة من فائض القوة العاملة فى مراحل التعليم المختلفة ، ومن ناحية أخرى فقد ألتزمت الدولة طوال فترة الستينات بتعيين الخريجين ، مما حال دون ظهور بطالة واسعة سافرة بين المتعلمين .

ولكن مع تباطوء الدولة فىتعيين الخريجين منذ سنوات السبعينات -وشبه تخليها عن هذه السياسة منذ منتصف الثمانينات وبعد أن أقبل عدد كبير من الأفراد على مراحل التعليم المختلفة وتخرجوا منها – فقد تجسدت ظاهرة بطالة المتعلمين .

ثانياً : البطالة المتوقعة فى مصر :

نتعرض لتقديرات البطالة المتوقعة فى مصر خلال الأعوام ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ بإفتراض ثبات كافة العوامل المؤثرة والإستثمارات المتاحة ووفقاً لظروف خطة الدولة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٩٣ / ١٩٩٧ والتى تستهدف توفير ٤٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً[١] .

ولقد كان إعتمادنا الأساسى على بيانات النتائج النهائية لدورات بحث العمالة بالعينة لسنوات متعددة والذى يجريه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والتى سبقت الإشارة إليها[٢] وكذا طرق المربعات الصغرى فى

---

١ – وزارة التخطيط ، مقارنة بالأرقام المقدرة فى الخطة الخمسية الثالثة ٩٣/٩٢ – ٩٧/٩٦ حول حجم البطالة والتكلفة الحدية للعامل ، القاهرة ١٩٩٣ .

٢ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – بحث العمالة بالعينة – مصدر سبق ذكره .

تقدير البيانات للفترات المستقبلية . أخذاً فى الإعتبار الداخلين الجدد فى سوق العمل والهجرة الخارجية والعمل بالقطاع الخاص غير المنظم وكذا الفرص التى تتحقق من الخطة (بإجمالى حوالى ٢٠٠٠٠٠ فرصة سنوياً) وبذا تكون البطالة السنوية حوالى (٣٠٠٠٠٠ فرداً)[١] .

هذا ويوضح الجدول رقم (١١) تقدير أعداد المتعطلين وقوة العمل (١٥-٦٤ سنة) ومعدل البطالة فى مصر (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) ويتبين منه أن حجم قوة العمل سيصل الى ١٩,٧ مليون فرداً وحجم المتعطلين الى حوالى ٢,٧ مليون فرداً عام ٢٠٠٠ (حوالى ٩٣ ألف فرداً متعطلاً سبق له العمل ، حوالى ٢,٦ مليون فرداً لم يسبق له العمل) ومن الواضح أن الأخيرة تعادل حوالى ٢٧ مثل الأولى .

ويرجع السبب فى ذلك إلى زيادة أعداد الخريجين الداخلين الجدد سنوياً الى سوق العمل والذين لايجدون فرص عمل كافية لهم . وأن معدل البطالة سيكون ١١,٧% عام ١٩٩٥ ويستمر فى الإرتفاع ليصل الى ١٢,٢٥ % عام ١٩٩٦ ، والى ١٢,٧٦ % عام ١٩٩٧ ، ١٣,٢٥% عام ١٩٩٨ ، ١٣,٦٥ % عام ١٩٩٩ ، ١٤,١٠% عام ٢٠٠٠ وذلك لنفس السبب السالف ذكره (أنظر الشكل رقم ٤) .

ويتبين من الجدول رقم (١٢) تقدير أعداد المتعطلين وقوة العمل (١٥- ٦٤ سنة) حسب فئات السن والنوع ويظهر منه تقارب أعداد الذكور للإناث ولو أنه مازال حجم الذكور هو الأكبر فى السنوات الست ، وأن حجم البطالة فى فئتى السن ٢٠ - ٣٠ سنة تصل الى حوالى ٢ر٢ مليون فرداً عام ٢٠٠٠ من الإجمالى وقدره حوالى ٢,٧ مليون فرداً وهذا يمثل حوالى ٨٠% من إجمالى البطالة ويفسر ذلك ماسبقت الإشارة إليه .

---

١ - نشير الى أهمية المسوح المتخصصة لقياس حجم ونسبة البطالة وذلك للحصول على بيانات أكثر دقة .

ويشير الجدول رقم (١٣) الى تقدير أعداد المتعطلين (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية (١٠ سنوات فأكثر) والنوع ويتضح منه أنه كلمـــا

جدول رقم (١١)

تقديرات أعداد المتعطلين وقوة العمل (١٥-٦٤) ومعدل البطالة

في جمهورية مصر العربية حسب النوع (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)

السنوات	النوع	متعطل سبق له العمل	متعطل لم يسبق له العمل	جملة المتعطلين	جملة قوة العمل	معدل البطالة %
١٩٩٥	ذكور	٧١١٠٠	٩٦٥٢٠٠	١٠٣٦٣٠٠	١٣١٨٨٣٠٠	٧,٦
	إناث	٢٠٤٠٠	٩٦٧٤٠٠	٩٨٧٨٠٠	٤٠٧٣٩٠٠	٢٤,٣
	جملة	٩١٥٠٠	١٩٣٢٦٠٠	٢٠٢٤١٠٠	١٧٢٦٢٢٠٠	١١,٧
١٩٩٦	ذكور	٧١٨٠٠	١٠٤١٨٠٠	١١١٣٦٠٠	١٣٥٧١٩٠٠	٨,٢
	إناث	٢٠٢٠٠	١٠١٤٣٠٠	١٠٦١٥٠٠	٤١٩٢٤٠٠	٢٥,٣
	جملة	٩٢٠٠٠	٢٠٨٣١٠٠	٢١٧٥١٠٠	١٧٧٦٤٣٠٠	١٢,٢٥
١٩٩٧	ذكور	٧٢٠٠٠	١١١٩٨٠٠	١١٩١٨٠٠	١٣٩٤٤٧٠٠	٨,٦
	إناث	٢٠٥٠٠	١١١٥٦٠٠	١١٣٦١٠٠	٤٣٠٧٥٠٠	٢٦,٤
	جملة	٩٢٥٠٠	٢٢٣٥٤٠٠	٢٣٢٧٩٠٠	١٨٢٥٢٢٠٠	١٢,٧٦
١٩٩٨	ذكور	٧١٣٠٠	١١٩٦٢٠٠	١٢٦٧٥٠٠	١٤٣٠٣٨٠٠	٨,٩
	إناث	٢٠٥٠٠	١١٨٧٥٠٠	١٢٠٨٠٠٠	٤٤١٨٤٠٠	٢٧,٣
	جملة	٩١٨٠٠	٢٣٨٣٧٠٠	٢٤٧٥٥٠٠	١٨٧٢٢٢٠٠	١٣,٢٢
١٩٩٩	ذكور	٧٢١٠٠	١٢٧٢٨٠٠	١٣٤٤٩٠٠	١٤٦٨٦٧٠٠	٩,٢
	إناث	٢٠٥٠٠	١٢٦١٤٠٠	١٢٨١٩٠٠	٤٥٣٦٧٠٠	٢٨,٣
	جملة	٩٢٦٠٠	٢٥٣٤٢٠٠	٢٦٢٦٨٠٠	١٩٢٢٣٤٠٠	١٣,٦٥
٢٠٠٠	ذكور	٧٢١٠٠	١٣٥١٣٠٠	١٤٢٣٤٠٠	١٥٠٦١٠٠٠	٩,٦
	إناث	٢١١٠٠	١٣٣٥٥٠٠	١٣٥٦٦٠٠	٤٦٥٢٤٠٠	٢٩,٢
	جملة	٩٣٢٠٠	٢٦٨٦٨٠٠	٢٧٨٠٠٠٠	١٩٧١٣٤٠٠	١٤,١٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة المنزلية - دورة ١٩٩٤ .

الشكل رقم (٤)

تطور معدل البطالة خلال السنوات ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠

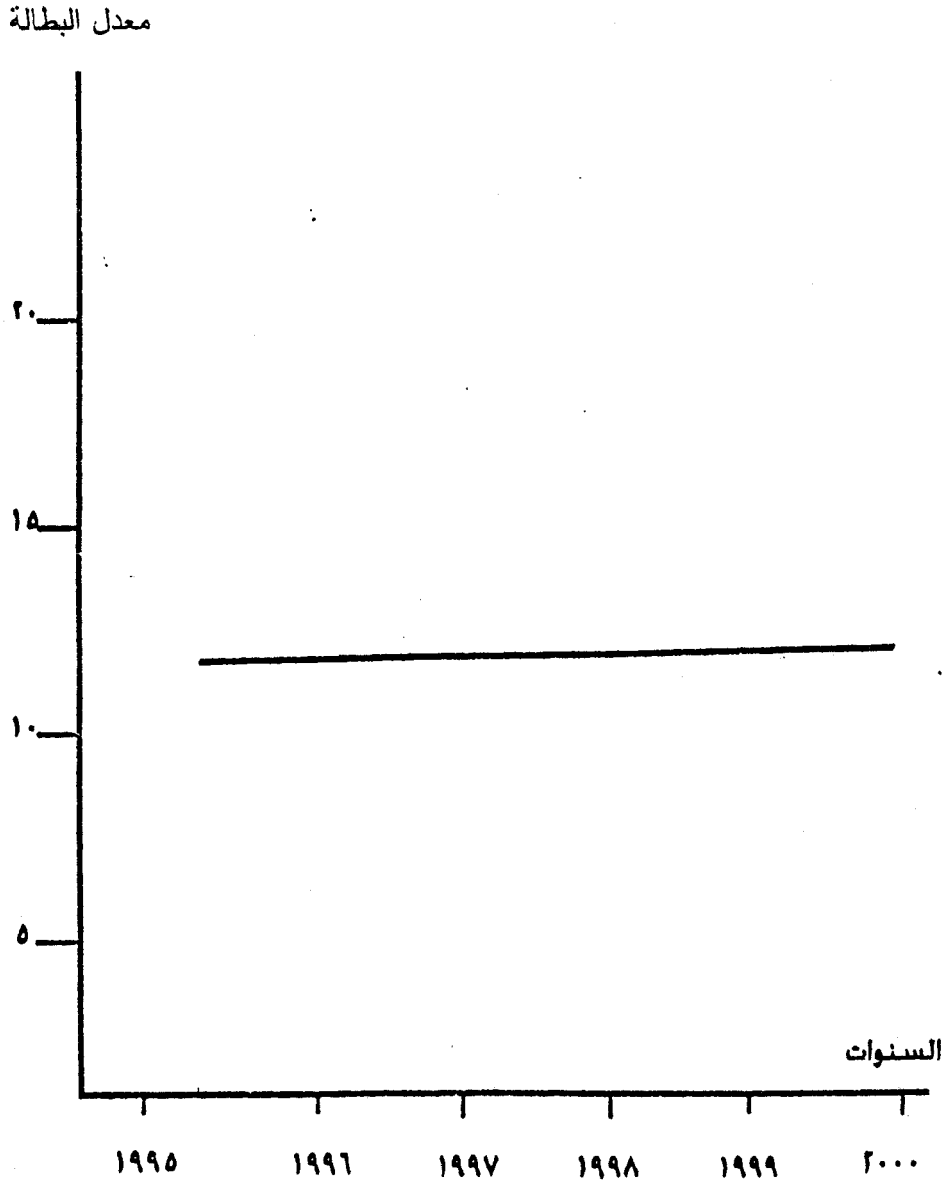

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة- دورة ١٩٩٤ .

جدول رقم (١٢)

تقديرات أعداد المتعطلين وقوة العمل (١٥-٦٤) فى جمهورية مصر العربية

حسب فئات السن والنوع (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)

السنوات	النوع	١٥ -	٢٠ -	٢٥ -	٣٠ -	٤٠ -	٥٠ -	٦٠ -	المجموع
١٩٩٥	ذكر	١٦٧٨٨١	٥٢١٢٥٩	٢٨٣٩٤٦	٥٥٩٦٠	٤١٤٥	٢٠٧٣	١٠٣٦	١٠٣٦٣٠٠
	إناث	١٦٠٠٢٤	٤٩٦٨٦٣	٢٧٠٦٥٧	٥٣٣٤١	٣٩٥١	١٩٧٦	٩٨٨	٩٨٧٨٠٠
	جملة	٣٢٧٩٠٥	١٠١٨١٢٢	٥٥٤٦٠٣	١٠٩٣٠١	٨٠٩٦	٤٠٤٩	٢٠٢٤	٢٠٢٤١٠٠
١٩٩٦	ذكور	١٨٠٤٠٣	٥٦٠١٤٢	٣٠٥١٢٦	٦٠١٣٤	٤٤٥٤	٢٢٢٧	١١١٤	١١١٣٦٠٠
	إناث	١٧١٩٦٣	٥٣٣٩٣٥	٢٩٠٨٥١	٥٧٣٢١	٤٢٤٦	٢١٢٣	١٠٦١	١٠٦١٥٠٠
	جملة	٣٥٢٣٦٦	١٠٩٤٠٧٧	٥٩٥٩٧٧	١١٧٤٥٥	٨٧٠٠	٤٣٥٠	٢١٧٥	٢١٧٥١٠٠
١٩٩٧	ذكور	١٩٣٠٧٢	٥٩٩٤٧٥	٣٢٦٥٥٣	٦٤٣٥٧	٤٧٦٧	٢٣٨٤	١١٩٢	١١٩١٨٠٠
	إناث	١٨٤٠٤٨	٥٧١٤٥٨	٣١١٢٩٢	٦١٣٤٩	٤٥٤٥	٢٢٧٢	١١٣٦	١١٣٦١٠٠
	جملة	٣٧٧١٢٠	١١٧٠٩٣٣	٦٣٧٨٤٥	١٢٥٧٠٦	٩٢١٢	٤٦٥٦	٢٣٢٨	٢٣٢٧٩٠٠
١٩٩٨	ذكور	٢٠٥٣٣٥	٦٣٧٥٥٣	٣٤٧٢٩٥	٦٨٤٤٥	٥٠٧٠	٢٥٣٥	١٢٦٧	١٢٦٧٥٠٠
	إناث	١٩٥٦٩٦	٦٠٧٦٢٤	٣٣٠٩٩٢	٦٥٢٣٢	٤٨٣٢	٢٤١٦	١٢٠٨	١٢٠٨٠٠٠
	جملة	٤٠١٠٣١	١٢٤٥١٧٧	٦٧٨٢٨٧	١٣٣٦٧٧	٩٩٠٢	٤٩٥١	٢٤٧٥	٢٤٧٥٥٠٠
١٩٩٩	ذكور	٢١٧٨٧٤	٦٧٦٤٨٥	٣٦٨٥٠٢	٧٢٦٢٤	٥٣٨٠	٢٦٩٠	١٣٤٤	١٣٤٤٩٠٠
	إناث	٢٠٧٦٦٨	٦٤٤٧٩٦	٣٥١٢٤١	٦٩٢٢٣	٥١٢٨	٢٥٦٣	١٢٨١	١٢٨١٩٠٠
	جملة	٤٢٥٥٤٢	١٣٢١٢٨١	٧١٩٧٤٤	١٤١٨٤٧	١٠٥٠٨	٥٢٥٣	٢٦٢٥	٢٦٢٦٨٠٠
٢٠٠٠	ذكور	٢٣٠٥٩١	٧١٥٩٧٠	٣٩٠٠١١	٧٦٨٦٤	٥٦٩٤	٢٨٤٧	١٤٢٣	١٤٢٣٤٠٠
	إناث	٢١٩٧٦٩	٦٨٢٣٧١	٣٧١٧٠٨	٧٣٢٥٦	٥٤٢٦	٢٧١٣	١٣٥٧	١٣٥٦٦٠٠
	جملة	٤٥٠٣٦٠	١٣٩٨٣٤١	٧٦١٧١٩	١٥٠١٢٠	١١١٢٠	٥٥٦٠	٢٧٨٠	٢٧٨٠٠٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة المدنية - دورة ١٩٩٤ .

جدول رقم (١٣)

تقديرات أعداد المتعطلين (١٥-٦٤) حسب الحالة التعليمية

(١٠ سنوات فأكثر) والنوع (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)

السنوات	النوع	أمى	يقرأ ويكتب	أقل من متوسط	متوسط	فوق المتوسط	جامعى	إجمالى
١٩٩٥	ذكر	١٠٣٤٢	٧٢٨٠	١٤٥٠٦	٧٧٤١١٦	٨٣٩٤٠	١٤٦١١٨	١٠٣٦٣٠٠
	إناث	٩٨٧٨	٦٩١٥	١٣٨٢٩	٧٣٧٨٨٦	٨٠٠١٣	١٣٩٢٧٩	٩٨٧٨٠٠
	جملة	٢٠٢١٨	١٤١٩٥	٢٨٣٣٥	١٥١٢٠٠٢	١٦٣٩٥٣	٢٨٥٣٩٧	٢٠٢٤١٠٠
١٩٩٦	ذكور	١١١٣٦	٧٧٩٥	١٥٥٩٠	٨٣١٨٥٩	٩٠٠٢٠٢	١٥٧٠١٨	١١١٣٦٠٠
	إناث	١٠٦١٥	٧٤٣١	١٤٨٦١	٧٩٢٩٤٠	٨٥٩٨٢	١٤٩٦٧١	١٠٦١٥٠٠
	جملة	٢١٧٥١	١٥٢٢٦	٣٠٤٥١	١٦٢٤٧٩٩	١٧٦١٨٤	٣٠٦٦٨٩	٢١٧٥١٠٠
١٩٩٧	ذكور	١١٩١٨	٨٣٤٣	١٦٦٨٥	٨٩٠٤٧٥	٩٦٥٣٦	١٦٨٠٤٣	١١٩١٨٠٠
	إناث	١١٣٦١	٧٩٥٣	١٥٩٠٥	٨٤٨٦٦٧	٩٢٠٢٤	١٦٠١٩٠	١١٣٦١٠٠
	جملة	٢٣٢٧٩	١٦٢٩٦	٣٢٥٩٠	١٧٣٨٩٤٢	١٨٨٥٦٠	٣٢٨٢٣٣	٢٣٢٧٩٠٠
١٩٩٨	ذكور	١٢٦٧٥	٨٨٧٣	١٧٧٤٥	٩٤٦٨٢٣	١٠٢٦٦٨	١٧٨٧١٦	١٢٦٧٥٠٠
	إناث	١٢٠٨٠	٨٤٥٦	١٦٩١٢	٩٠٢٣٧٦	٩٧٨٤٨	١٧٠٣٢٨	١٢٠٨٠٠٠
	جملة	٢٤٧٥٥	١٧٣٢٩	٣٤٦٥٧	١٨٤٩٤٩٩	٢٠٠٥١٦	٣٤٩٠٤٤	٢٤٧٥٥٠٠
١٩٩٩	ذكور	١٣٤٤٩	٩٤١٤	١٨٨٢٩	١٠٠٤٦٤٠	١٠٨٩٣٧	١٨٩٦٣١	١٣٤٤٩٠
	إناث	١٢٨١٩	٨٩٧٣	١٧٩٤٧	٩٥٧٥٧٩	١٠٣٨٣٤	١٨٠٧٤٨	١٢٨١٩٠٠
	جملة	٢٦٢٦٨	١٨٣٨٧	٣٦٧٧٦	١٩٦٢٢١٩	٢١٢٧٧١	٣٧٠٣٧٩	٢٦٢٦٨٠٠
٢٠٠٠	ذكور	١٤٢٣٤	٩٩٦٣	١٩٩٢٨	١٠٦٣٢٧٩	١١٥٢٩٥	٢٠٠٧٠١	١٤٢٣٤٠٠
	إناث	١٣٥٦٦	٩٤٩٦	١٨٩٩٢	١٠١٣٣٨٠	١٠٩٨٨٥	١٩١٢٨١	١٣٥٦٦٠٠
	جملة	٢٧٨٠٠٠	١٩٤٥٩	٣٨٩٢٠	٢٠٧٦٦٥٩	٢٢٥١٨٠	٣٩١٩٨٢	٢٧٨٠٠٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة المدنية - دورة ١٩٩٤ .

تدنى المستوى التعليمى قلت البطالة بين هذه الفئات (حوالى ٢٧ ألف فى الأميين ، حوالى ١٩ ألف من الذين يلمون بالقراءة والكتابة ، حوالى ٣٨ ألف من حملة المؤهلات أقل من المتوسطة) بينما تصل فى حملة المؤهلات المتوسطة الى حوالى مليونين ، وفوق المتوسطة الى حوالى ٢٢٥ ألفاً ، والجامعية الى ٣٩٤١ ألف بإجمالى قدره حوالى ٢,٦ مليون فرداً وهذه تمثل ٩٢% من الأجمالى (حوالى ٢,٧ مليون فرداً) ويرجع ذلك الى نفس السبب السابق ذكره وهو تركيز البطالة بين الخريجين وخاصة خريجى المدارس الثانوية الفنية التى تمثل نسبتهم من هذه الفئات الثلاثة حوالى ٧٧% .

ويوضح الجدول رقم (١٤) تقدير قوة العمل والمتعطلين فى الريف والحضر ويتبين منه أن قوة العمل تزيد فى الريف (حوالى ٩,٦ مليون فرداً عام ١٩٩٥ وتصل الى حوالى ١٠,٤ مليون فرداً عام ٢٠٠٠) عنها فى الحضر(حوالى ٧,٦ مليون فرداً عام ١٩٩٥ وترتفع الى حوالى ٩,٣ مليون فرداً عام ٢٠٠٠) وأن جملة المتعطلين فى الحضر تزيد عنها فى الريف (حوالى ١,١مليون فرداً فى الحضر بنسبة ١٤,٥ % ، حوالى ٩١٠ ألف فرداً فى الريف بنسبة ٩,٥ % عام ١٩٩٥ ، وتصل الى حوالى ١,٥ مليون فرداً فى الحضر بنسبة ١٦,٥% وحوالى ١,٣ مليون فرداً فى الريف بنسبة ١٢% عام ٢٠٠٠) .

ويرجع السبب فى تلك الى وجود الجامعات والمعاهد العالية والمدارس الثانوية الفنية بالحضر وبالتالى زيادة خريجيها فى الحضر عما هو فى الريف .

ومما تقدم يتضح حجم ونسبة البطالة فى مصر ، كما يتبين أيضاً توقع إستمرارية هذه المشكلة حتى عام ٢٠٠٠ طالما لم تتخذ طرق جذرية لعلاج الاختلال الشديد الذى يعانى منه سوق العمل المؤهل بين جانبيه ، حيث هناك عرض وفير متزايد وفرص للعمل محدودة وهذا ماسوف نتعرض له فى المطلب التالى .

جدول رقم (١٤)

تقدير قوة العمل والمتعطلين فى الريف والحضر فى مصر

(١٩٩٥ - ٢٠٠٠)

السنوات	المجتمع	قوة العمل	سبق له العمل	متعطل جديد	جملة	معدل البطالة%
١٩٩٥	حضر	٧٦٤٤٣٠٠	٧٣٥٠٠	١٠٣٩٨٠٠	١١١٣٣٠٠	١٤,٥
	ريف	٩٦١٧٩٠٠	١٨٠٠٠	٨٩٢٨٠٠	٩١٠٨٠٠	٩,٥
	جملة	١٧٢٦٢٢٠٠	٩١٥٠٠	١٩٣٢٦٠٠	٢٠٢٤١٠٠	١١,٧
١٩٩٦	حضر	٧٩٩٣٩٠٠	٧٤٠٠٠	١١٢٢٣٠٠	١١٩٦٣٠٠	١٤,٩
	ريف	٩٧٧٠٤٠٠	١٨٠٠٠	٩٦٠٨٠٠	٩٧٨٨٠٠	١٠,٠٠
	جملة	١٧٧٦٤٣٠٠	٩٢٠٠٠	٢٠٨٣١٠٠	٢١٧٥١٠٠	١٢,٢٥
١٩٩٧	حضر	٨٣٠٤٧٥١	٧٤٤٠٠	١٢٠٦٠٠٠	١٢٨٠٤٠٠	١٥,٤
	ريف	٩٩٤٧٤٤٩	١٨١٠٠	١٠٢٩٤٠٠	١٠٤٧٥٠٠	١٠,٥
	جملة	١٨٢٥٢٢٠٠	٩٢٥٠٠	٢٢٣٥٤٠٠	٢٣٢٧٩٠٠	١٢,٧٦
١٩٩٨	حضر	٨٥٩٣٤٩٠	٧٣٠٠٠	١٢٨٨٥٠٠	١٣٦١٥٠٠	١٥,٨
	ريف	١٠١٢٨٧١٠	١٨٨٠٠	١٠٩٥٢٠٠	١١١٤٠٠٠	١١,٠٠
	جملة	١٨٧٢٢٢٠٠	٩١٨٠٠	٢٣٨٣٧٠٠	٢٤٧٥٥٠٠	١٣,٢٢
١٩٩٩	حضر	٩٠٢٣٣٥٤	٧٤١٠٠	١٣٧٠٦٠٠	١٤٤٤٧٠٠	١٦,١
	ريف	١٠٢٠٠٠٤٦	١٨٥٠٠	١١٦٣٦٠٠	١١٨٢١٠٠	١١,٦
	جملة	١٩٢٢٣٤٠٠	٩٢٦٠٠	٢٥٣٤٢٠٠	٢٦٢٦٨٠٠	١٣,٦٥
٢٠٠٠	حضر	٩٢٥٣٨٣٤	٧٥٠٠٠	١٤٥٤٠٠٠	١٥٢٩٠٠٠	١٦,٥
	ريف	١٠٤٥٩٥٦٦	١٨٢٠٠	١٢٣٢٨٠٠	١٢٥١٠٠٠	١٢,٠٠
	جملة	١٩٧١٣٤٠٠	٩٣٢٠٠	٢٦٨٦٨٠٠	٢٧٨٠٠٠٠	١٤,١٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة المدنية - دورة ١٩٩٤ .

المطلب الثانى

العوامل المتعلقة بالطلب على العمل

إن مشكلة البطالة كما يواجهها الاقتصاد المصرى حالياً هى نتاج لتراكمات طويلة المدى ، فمنذ الستينات التزمت الدولة بتعيين جميع خريجى المؤسسات التعليمية بالحكومة والقطاع العام فى وظائف لم تكن فى حاجة إليها فى كثير من الأحيان ، وبإستمرار هذه السياسة تضخمت هذه الأعداد من الوظائف بشكل كبير . ففى الوقت الذى بلغ فيه النمو السكانى خلال عشر سنوات نحو ٣٦% ، وكان من المفروض أن يزداد عدد موظفى الحكومة فى حدود نفس النسبة تقريباً ، نجد أن معدل النمو فى حجم موظفى الحكومة خلال تلك الفترة قد بلغ نسبة ٣٠٠%[١] .

فمن أقل من مليون فرد عام ١٩٧٢ إرتفع عدد موظفى الحكومة الى نحو ٣,٦ مليون موظف عام ١٩٩٠ ، كذلك فقد إرتفع عدد موظفى القطاع العام من أقل من ٠,٧ مليون فرد عام ١٩٧٢ الى نحو ١,٤ مليونا عام ١٩٩٠ ، ومعنى ذلك أنه قد أصبح هناك نحو خمسة ملايين عامل وموظف بالقطاعين الحكومى والعام [٢] .

إن سياسة الدولة فى مجال التوظف قد قامت لسنوات طويلة على أساس ضمان الحكومة فرصة لكل خريج ، هذا وبالرغم من أن السياسة المتقدمة تعتبر أهم العوامل التى أثرت فى الطلب على العمل ، إلا أن التغيرات التى طرأت على الطلب المستمد من السوق الخارجى ، وعدم كفاية الانفاق

---

١ - وزارة القوى العاملة والتدريب ، الإستخدام وسوق العمل فى مصر ، ١٩٨٨ .

٢ - دراسة مستقبلية للطلب على خريجى مؤسسات التعليم العالى ، وزارة التعليم العالى، ١٩٩١ .

الإستثمارى وتطور هيكل العمالة ، تعتبر جميعها أبعاد ساهمت فى تحديد ملامح الطلب على العمل .

أولا : سياسة التعيين والإلتزام بتشغيل الخريجين :

إن محدودية فرص العمل المتاحة ، هى التى دفعت الدولة الى إتباع هذه السياسة سواء بالنسبة للخريجين أو المسرحين من القوات المسلحة . ولقد أوجدت تلك السياسة ما يعرف بظاهرة البطالة بين المتعلمين ، كما أحدثت العديد من الآثار السلبية على سياسات إستخدام العمالة وهيكلها الخاص .

١ – نشأة ظاهرة البطالة بين المتعلمين :

رغم أن هذه الظاهرة تبدت بشكل واضح فى الثمانينات ، إلا أنها لاتعد فى حقيقة الأمر ظاهرة حديثة نشأت بسبب ظروف طرأت على الإقتصاد والمجتمع المصرى فى هذه الفترة ، وإنما تمتد جذورها الى سنوات طويلة سابقة ، وأن حالت عوامل معينة دون ظهورها بشكل سافر من قبل .

فقد كان لقرار تعيين الخريجين الذى صدر فى عام ١٩٦٦ تأثيره القوى فى تشجيع الاقبال على إستكمال الدراسة حتى نهاية المرحلة الجامعية طالما أن هناك فرص عمل مضمونة بعد التخرج . فإتجه عدد الدارسين فى الجامعات والمعاهد العليا وبالتالى عدد الخريجين نحو الزيادة المستمرة – كما سبق أن ذكرنا – خاصة وأن الدراسة بالجامعات لم تعد تكلف شيئا يذكر بعد مجانية التعليم . بينما فرص العمل الحقيقية فى القطاعات المنتجة لم تتوسع بالقدر الذى يستوعب تلك الأعداد المتزايدة من الخريجين . فالقطاع الصناعى فى ذلك الحين كان ومازال فى مراحل نموه الأولى ، ولم يستطع خلق مجالات جديدة للتوظف بنفس معدل زيادة الخريجين . أما القطاع

الزراعى فهو بحكم طبيعته ونوعية الأساليب الانتاجية المستخدمة فيه لايوفر عمالة حقيقية للأيدى العاملة المؤهلة .

ومن ثم بدأ الخريجون يتدفقون الى الوحدات الحكومية بشكل يجاوز بطبيعة الحال إحتياجاتها الفعلية .

لذلك يمكن القول بأن حجم العمالة المتعلمة فى فترة الستينات لم يكن إنعكاسا حقيقيا لحجم الطلب على العمل المؤهل ، ولم يكن ترجمة صادقة لزيادة قدرة الإقتصاد المصرى على إستيعاب هذا النوع من العمل[1] .

ومن ثم فإن الزيادة التى حققتها العمالة المتعلمة فى تلك الفترة لم تكن فى واقع الأمر زيادة حقيقية إستجابة لمتطلبات المشروعات القائمة ، بل كانت أساسا نتيجة لقرارات سيادية ، كان من شأنها إسباغ صفة العمالة على جزء من الأيدى العاملة المؤهلة وهى فى الواقع فى حالة بطالة مقنعة .

وجاءت فترة السبعينات ، ولم تظهر بوضوح تلك الفجوة بين عرض العمل المؤهل والطلب عليه ، بسبب إستمرار إلتزام الدولة بتشغيل الخريجين من جهة ، ووجود بعض الإتجاهات الإنتعاشية التى توحى بتصاعد الطلب على المتعلمين من جهة أخرى.

وقد نتج عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وإزدهار قطاع المال والتجارة بصفة خاصة أن تزايدت الحاجة إلى الأيدى العاملة ذات المهارات والخبرات المتعلمة . وكانت للأجور العالية فى ذلك القطاع تأثيرها فى توجيه الأفراد نحو التعليم الجامعى للحصول على التخصصات التى تلقى طلبا لدى المشروعات التى أنشئت فى تلك الفترة .

---

١ - أنظر :

HEBA Handoussa, " Public Sector Employment and Productivity in the Egyption Economy.Iho. Geneva, 1983, p 14 .

ومما ساعد على ذلك ، وجود فرص للعمالة وبأجور مرتفعة فى الـدول العربية النفطية مع إنتعاش إقتصادياتها بسبب الإرتفاع المتواصل فى أسـعار البترول وتزايد عائداتها بمعدلات كبيرة خاصة أنها شهدت فى هـذه الفـترة طفرة واضحة فى مجالات التعليم والعمران ، فإزداد طلبـها علـى العمالـة المصرية المؤهلة لتعويض نقص الأيدى العاملة لديها .

ثم حدث بعد ذلك عدم إستقرار فى الظروف الاقتصادية والسياسية فـى البلاد العربية المصدرة للبترول وتغير طلبها على العامل المصرى المؤهل – كما سيأتى الحديث لاحقا .

كما شهد الإقتصاد العالمى بعض الإتجاهات الإنكماشـية التـى تركـت بصماتها هى الأخرى على العمالة المصرية وخاصة المتعلمة .

وحدث بعد التطور التكنولوجى إعتماد الصناعة على أيدى مدربة علـى التكنولوجيا المتقدمة مما جعل الطلب على العمالة المصرية ينحسر .

ومن ناحية أخرى أخذت الدولة تنوء تحت ثقل إلتزامها بتشغيل الخريجين بعد أن تضاعفت تكاليفه . فى وقت إزدادت فيه أعباؤها ومسئولياتها .

هذه الظروف مجتمعة أدت الى تراجع الطلب على العامل المتعلم بينمـا إستمر عدد الخريجين فى تزايده السريع ، وأتسعت تلك الفجوة بين فـرص العمل المؤهل والطلب عليه وأخذت فى الإتساع بشكل يثير المخاوف[1] .

ولاشك أن سوق العمل المؤهل يعانى حالياً من إختلال شديد بين جانبيه. فهناك عرض وفير يتصاعد بإطراد وتزاحم على فرص العمالة المحدودة.

هـذا الإختلال سيزداد حدة بمرور الوقت مالم تتضافر الجهود وتحشـد

---

١ – د/ منى الطحاوى ، "تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين فى مصر " ، البطالة فـى مصر،المؤتمر الأول لقسم الإقتصاد بكلية الإقتصاد ، جامعة القاهرة ١٩٨٩ ص ٥٨٩ .

الامكانيات لمواجهته حتى تضيق الفجوة بين عرض العمل المؤهل والطلب عليه ، تلك الفجوة التى تلتهم طاقات الشباب وتبددها وتستنزف موارد الدولة دون طائل ولاغالى إذا ذكرنا أن التصدى لمشكلة البطالة بين المتعلمين أصبح ضرورة حتمية وهو ما يتطلب تقصى العوامل المسئولة عن خلقها والظروف التى تغذى إستمرارها [١].

وإذا أردنا تحليل ظاهرة بطالة المتعلمين لمعرفة العوامل المختلفة التى تكمن وراءها والتى تعتبر مسئولة عن وجودها وإستمرارها ، لوجدنا أن هذه العوامل ترتبط بظروف إجتماعية وإقتصادية داخلية منها ما يمتد لفترة زمنية طويلة سابقة ومنها ما طرأ على الإقتصاد المصرى خلال فترة زمنية معينة وتسبب فى إحداث تغيرات هيكلية سريعة فى بعض جوانبه دون الأخرى ٠

ومن ثم شهد الإقتصاد المصرى إختلالات فى هيكله كان لها آثارها السلبية على المتغيرات الإقتصادية فيه وعلى رأسها العمالة ، ومن تلك العوامل مايرجع الى ظروف عالمية سواء إقتصادية أو سياسية كان لها صداها فى مصر ٠

ونستعرض هذه العوامل فيما يلى[٢] :-

أ : العوامل الداخلية :

* إنخفاض تكلفة التعليم فى مراحله المختلفة وخاصة الجامعية مما يؤدى الى زيادة الإقبال على التعليم وبالتالى زيادة العرض بشكل يجاوز الطلب على الأفراد المؤهلين من قبل الوحدات الإقتصادية المنتجة ٠

---

١ - د/ منى الطحاوى ، " تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين " مرجع سابق ص ٥٩٠ ٠

٢ - د/ منى الطحاوى ، " تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين فى مصر " مرجع سبق ذكره ص ٥٩٢ - ٥٩٦ ٠

* ضعف التخطيط بين سياسة التعليم وسياسة التوظف .

* إنشـــاء العديد من المعاهد والجامعات الإقليمية مما يسر على الكثـــيرين من أهل الريـــف إكمال دراستهم متطلعين الى فـــرص عمـــل أفضـــل فـــى المستقبل .

* عدم التوازن بين التنمية الإجتماعية بما فيها التعليم والصحة وخلق فرص العمل فى إستثمار وفتح أبواب الارتزاق .

* عدم وضوح الميزة النسبية بين مستويات التعليم المختلفة بالنسبة لفـــرص العمل مما جعل الباحث عن وظيفة فى حالة تشتت مما أحدث ركـــودا بعـــد ذلك .

* عدم تطور الصناعة ومجالاتها وأبعادها بالأسلوب المتقدم الـــذى يســـمح بإعادة تأهيل وإستعمال القوى العاملة المتاحة فى السوق .

ب- : العوامل الخارجيـــة :

* إنخفـــاض عوائـــد البتـــرول فى فترة الثمانينات مما إنعكس على ضغط الانفاق على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية .

* نقص دخل الخزانة فى بعض الفترات بسبب أعتمادها على مصادر غـــير مستمرة مثل تحويلات المصريين فى الخارج والتى مابرحت تنحسر وإهتزاز الدخل القومى من السياحة لأسباب مختلفة .

٢ – الآثار التى ترتبت على سياسة التعيين :

وقد أحدثت هذه السياسة – فى مجموعها – بعض الآثار الســـلبية علـــى سياسات إستخدام العمالة وهيكلها الخاص ، وعلى الرغم من وجود إتجاه حال لترشيدها منذ عام ١٩٨٣ ، إلا أن آثارها السلبية على سوق العمل مازالـــت

قائمة ومن أهم هذه الآثار[1] :-

* ظهور مشكلة البطالة المقنعة فى القطاعين الحكومى والعام ، والتى يقدرها البعض بنسبة ٣٨% من قوة العمل الحالية فى هذين القطاعين ، ولاشك أن لذلك تأثيره السلبى على إنتاجية العمل فى القطاعات المذكورة ، وكفاءة أداء الأنشطة المتعلقة بها .

* توجه تخصصات معينة – تتسم بوجود فائض عمالة بها – لتشغل وظائف أخرى تعانى من عجز فى العمالة ، وهذا مع عجز مهارات العمالة المتاحة عن مقابلة الأعباء والكفاءات المطلوبة للوظائف الجديدة .

* فى ظل إفتقاد السياسات الفعالة اللازمة لحفز وتشجيع ذوى المؤهلات والمهارات الخاصة والقادرة ، فقد لجأ أصحاب تلك المؤهلات الى البحث عن فرص عمل فى القطاع الخاص والإستثمارى بأجور مرتفعة ، وقد ترك ذلك أثرا سلبيا على قدرة القطاعين الحكومى والعام على جذب تلك الكفاءات ، فى نفس الوقت الذى كانت تتحمل فيه الدولة عبء تشغيل أفراد غير مؤهلين كما ينبغى .

وهذا فضلا عن الإتجاه إلى الاستخدام المتزايد للأساليب الفنية المكثفة لعنصر رأس المال فى القطاع الصناعى ، مما نتج عنه ضعف طاقة هذا القطاع الحيوى الهام على إستيعاب العمالة . ومن ناحية أخرى فإنتشار الطاقات الإنتاجية العاطلة فى قطاع الصناعة التحويلية ، يعد أحد الأسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة البطالة السافرة ، وترجع هذه الظاهرة– التى تعنى عدم الاستغلال الأمثل للطاقة الانتاجية القائمة – الى العديد من الأسباب .

---

[1] – د . محسن توفيق ، " دراسة مستقبلية للطلب على خريجى مؤسسات التعليم العالى " مصدر سابق ، ١٩٩١ .

فمن ناحية هناك عوامل فنية ، مثل نقص المواد الخام أو السلع الوسيطة أو عدم ملائمة نوعياتها ، وفى حالات أخرى لوحظ ظهور الطاقات العاطلة بسبب عدم إنتظام الطاقة – نتيجة لتكرار إنقطاع التيار الكهربائى مثلا – أو عدم إنتظام العمال فى مهامهم أو تدنى مستويات مهاراتهم • وكذلك فإن ظروف السوق وما قد تفرضه من أوضاع تنافسية ، أو ما قد يقترن بها من خطأ فى توقعات الطلب •••• الخ ، كثيرا ما كانت تؤدى الى ظهور الطاقات العاطلة •

ومع التعمق فى كافة هذه الأسباب ، فإن النتيجة التى لابد من الإنتهاء اليها هى المسئولية الرئيسية التى لابد أن تنسب الى توجهات السياسات الاقتصادية بصفة عامة ، والصناعية بصفة خاصة ، ومما تتركه من إنعكاسات على هياكل الأسعار والأجور وعلى إمكانيات التنسيق الأمثل بين مراحل وقطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة •

وغنى عن البيان أن كفاءة السياسة الاقتصادية ترتبط إرتباطا وثيقا بقدرتها على الحفز على نمو الطاقات الانتاجية وإستغلالها • ومضمون ذلك إذن أن العمل على رفع معدلات إستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة هو أفضل السبل لإتاحة فرص عمل جديدة فى ظل المنشآت القائمة فعلا وبدون حاجة الى القيام بإتفاقات إستثمارية إضافية • كذلك يمكن زيادة فرص العمل من خلال تشغيل أكثر من وردية فى الفروع الصناعية التى تتمتع بوجود سوق محلية واسعة لمنتجاتها أو بإمكانيات التصدير للخارج •

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن النمط الاقليمى السائد لتوزيع الاستثمارات وتوجيه غالبيتها الى المناطق الحضرية – على حساب المناطق الريفية – أدى ، مع مرور الوقت ، الى ظهور وتفاقم حدة مشكلة الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر •

فقد تطور تركيب سكان مصر من ريفيين وحضريين حيث زادت نسبة سكان الحضر فى مصر من ١٧,٢% عام ١٩٠٧ الى ٢٦,٩% عام ١٩٢٧ ، الى ٣٣,٥% عام ١٩٤٧ ، ثم ٤٠,٥% عام ١٩٦٦ ، وأخيرا الى ٤٤% عام ١٩٩٣ [١] .

وقد إستتبع ذلك تزايد معدلات البطالة السافرة بين فئات العمالة غير الماهرة مع وجود عجز فى نفس الوقت فى العمالة الزراعية .

ومن ثم فقد ساهم افتقاد التوازن فى التنمية الاقليمية فى خلق المزيد من الإختلال فى سوق العمل وسوء إستخدام الموارد البشرية المتاحة . فقد كانت محصلة ذلك زيادة التكدس والكثافة السكانية ومعدل البطالة فى الحضر وبوجه عام يعانى السكان فى مصر من إختلال فى توزيعهم وكثافتهم فى المناطق المختلفة . وفى هذا الصدد يتركز ٩٧% من المصريين فى الوادى والدلتا ، أى فى منطقة تبلغ مساحتها حوالى (٣٥) ألف كيلو متر مربع وهى تعادل ٣,٥% تقريبا من مساحة الجمهورية التى يبلغ إجماليها (١٠٢٠٠٠٠) كيلو متر مربع[٢] وتعد مصر من أعلى الدول من حيث نسبة الكثافة السكانية فى المناطق المأهولة بالسكان . وتتباين الكثافة السكانية فى مصر تباينا واضحا ن فيما يبلغ متوسط الكثافة السكانية فى القاهرة ٢٨٢٥٨ فرد لكل كم٢ وفى الإسكندرية ٩٢٧٩ ، وفى الجيزة ٣٤٩٧ [٣] ، نجد الكثافة تنخفض فى بعض المحافظات الأخرى بشكل واضح مثل مرسى مطروح والوادى الجديد وشمال سيناء وجنوبها ولاشك أن لهذا التابين فى

١- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة لعام ١٩٩٤ ، سابق الإشارة اليه .

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، البيانات الفعلية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦.

٣ - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، برنامج الموارد البشرية ١٩٩٤ .

الكثافة تأثيرا واضحا فى بروز وتفاقم مشكلة البطالة .

ثانيا:التغيرات فىسوق العمل الخليجىوإحتمالات عودةالمهاجرين:

رغم أنه لاتوجد إحصاءات دقيقة عن حجم العمالة المصرية بالخارج إلا أن التقديرات الأولية تشير الى أنها تقدر بحوالى أربعة ملايين مصرى موزعين فى أنحاء مختلفة من العالم وبوجه خاص فى عدد من الدول العربية الخليجية . إلا أنه وعلى أثر أنخفاض أسعار النفط مرة أخرى فى أوائل الثمانينات وبعد إنتهاء كثير من تلك الدول من مشروعات التنمية الأساسية لديها ، مع وجود إتجاهات لإحلال العمالة الوطنية بها وبعض الأنماط من العمالة الآسيوية فيها بدلا من العمالة الأجنبية ، فضلا عن ركود النشاط وخاصة بقطاعات التشييد والبناء بها ، كل ذلك أدى الى تراخى الطلب على العمالة المصرية ، أضف الى ذلك ما ادت إليه حرب الخليج الثانية من إستغناء عن جانب من المصريين العاملين بالعراق والكويت ، وقد أدى ذلك إلى زيادة فى تدفق العائدين على سوق العمل المحلى والى تزايد معدل البطالة نتيجة زيادة المعروض من قوة العمل ونقص الطلب عليه .

وفى هذا الصدد يجب أن نتحسب لعودة مزيد من المهاجرين المصريين فى الخارج الذين ربما تتقلص أمامهم فرص العمل هناك ، وهو أمر ظهرت ملامحه منذ الثمانينات وزادت حدته فى التسعينات[1] .

---

[1] - لمزيد من التفاصيل عن المهاجرين المصريين فى الخارج أنظر :

- ميخائيل ليرس ، أنعكاسات أزمة الخليج على إنتقال العمالة فى المنطقة العربية ، مؤتمر الإستراتيجية القومية لمتطلبات الهجرة الخارجية . القاهرة -١٤ - ١٦ أكتوبر ١٩٩١ .
- محمد العوضى جلال الدين : الإنعكاسات الآنية والمستقبلية لأزمة الخليج على الهجرة ، منظمة العمل الدولية ، جينيف ١٩٩٠ .
- نازلى شكرى : الأثار الاقتصادية للهجرة الدولية والهجرة العائدة ، منظمة العمل الدولية - جينيف ٩٠.

أضف الى ذلك أن هناك نسبة من العائدين تعزف لفترة بعد عودتها عن المشاركة فى مجالات التنمية ، حيث لاتمارس أى نشاط إنتاجى نتيجة الاكتفاء المادى الذى حققته فى هجرتها أو لمقارنتها لحجم العائد من عملها بالخارج مع أجورها الضعيفة فى الداخل ، وبوجه عام فإذا كانت الدولة قد إتجهت إلى تشجيع الهجرة فى السبعينات كوسيلة لمواجهة البطالة والمشاكل الأخرى فإنها (الهجرة) أدت الى إحلال نسبة من العمالة غير الماهرة فى الداخل ..

وقد شكلت العمالة العائدة من دول الخليج ثلاثة أنواع من الضغوط على الاقتصاد المصرى :

الأول : يتمثل فى رفع معدلات البطالة المقنعة والصريحة وإنخفاض معدل تحويلات المصريين العاملين بالخليج .

الثانى : يتمثل فى المشاركة التى يمكن أن تترتب على الأنماط السلوكية للمصريين العائدين .

الثالث : فيتمثل فى الضغط على الخدمات فى مصر من تعليم وصحة وإسكان ومواصلات الى غير ذلك من المشاكل .

وآخر البيانات المتاحة لدى وزارة القوى العاملة وحتى تاريخ ١٩٩٠/١٠/٣٠ يشير الى أن حجم العمالة فى الدول العربية يصل الى حوالى (١,٩٢٩) مليون من العاملين وهذا لايشمل أسر العاملين[١] .

وعن تأثير أزمة الخليج على العمالة المصرية تجدر الإشارة الى الحقائق التالية :

* يبلغ حجم العمالة المصرية فى الكويت (١٧٩,٥٠٠) عامل وفى العراق

---

[١]-وزارة القوى العاملة والتدريب، النشرة السنوية لاحصاءات الاستخدام الخارجى، القاهرة ١٩٩٤

(٨٥٠٠٠٠) عامل وبذلك يبلغ إجمالى العمالة بـــالدولتين (١٠٢٩٥٠٠٠) مليون عامل ٠

* يبلغ عدد المصريين فى العراق والكويت مـــن ذوى الوظـــائف الدائمـــة بالحكومة والقطاع العام (٤٢٠٠٠) مواطن بنسبة ١٣,٦% مـــن إجمـــالى العمالة بالدولتين ٠

* يبلغ عدد المصريين فى الدولتين ممن يعملون لحساب أنفسهم أو بالقطـــاع الخاص (٩٨٧٥٠٠) عامل ، أى بنسبة ٨٦,٤% مـــن إجمـــالى العمالـــة بالدولتين ٠

* يبلغ عدد المصريين العائدين من الدولتين فى الفترة من ١٩٩٠/٨/٢ حتى منتصف يناير ١٩٩١ طبقـــا لبيانـــات وزارة القـــوى العاملـــة مـــا يلـــى : (٢٣١٨١١) من العراق ، (١٥٨٠٦٤) من الكويت[١] ٠

وقد أسفرت عملية التحليل المهنى – حتـــى ١٩٩٠/١٠/٣١ – لعـــدد ١٠٨١٨٤ أستمارة من العائدين من الكويت (٦٠,٣%) من العمالة المصرية بها وعدد ٣٨٠٧٢ أستمارة من العراق (٤,٥٠% من العمالة المصرية بها) عن البيانات التالية :

فيما يتعلق بالعائدين من الكويت يوضح الجدول رقم (١٥) أن العمـــال العاديون يشكلون الأغلبية (٢٩,٠٨ % من الإجمالى ، أو حوالـــى ٣١٤٥٥ فردا) يليهم العمال الحرفيون والمدرســـون (بنســـبة ٢١,٧٨% ، ٧,٥٦% علـــى التوالـــى) ٠ أمـــا أقـــل الأعـــداد فهم المحامـــــون (٨٥٩ فـــردا بنسبة ٠,٧٩%)٠

---

١ - وزارة القوى العاملة والتدريب ، النشرة السنوية لاحصاءات الاستخدام الخـــارجى ، مصدر سبق ذكره

جدول رقم (١٥)

التحليل المهنى للعائدين من دولة الكويت حتى ١٩٩٠/١٠/٣١

بيان المهنة	العدد	النسبة من جملة العائدين
عمال عاديون	٣١٤٥٥	% ٢٩,٠٨
عمال حرفيون	٢٣٥٦٢	% ٢١,٧٨
المدرسون	٨١٧٦	% ٧,٥٦
الفنيون	٧٦٧١	% ٧,٠٩
الزراعيون	٦٨٩٠	% ٦,٣٧
الكتابيون	٦٦٧٩	% ٦,١٧
المحاسبون	٣٧٣٩	% ٣,٤٦
المهندسين	٣١١٣	% ٢,٨٨
الإداريون	١٥٢٢	% ١,٤١
الأطباء	٩٨٦	% ٠,٩١
المحامون	٨٥٩	% ٠,٧٩
فئات أخرى	٢٠٣٨	% ١,٨٨
الإجمالى	٩٦٦٩٠	% ٨٩,٣٨

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ، النشرة السنوية لإحصاءات الاستخدام الخارجى ، القاهرة ١٩٩٤ .

هذا وقد بلغ عدد العائدين من الكويت غير المرتبطين بوظائف فى الحكومة والقطاع العام (٩٦٦٩٠) بنسبة ٨٩,٣٨% والمرتبطين بوظائف حكومية أو فى شركات القطاع العام (١١٤٩٤) بنسبة (١٠,٦٢%) .

ويوضح التحليل المهنى أن العمالة العائدة من الكويت وعددها (١٠٨١٨٤) عاملا موزعة على محافظات الجمهورية كما يلى[١] :

---

١ - وزارة القوى العاملة والتدريب ، النشرة السنوية لإحصاءات الإستخدام الخارجى ، مصدر سبق ذكره .

٢٢,٩٢% محافظة القـــاهرة ، ١٥,٨٧% محافظـــة ســوهاج ، ١٣,٤٥% محافظة قنا ، ١١,١٥% محافظة أســـيوط ، ٨,٤٦% محافظـــة الجـــيزة ، ٥,٣٩% محافظة الإسكندرية ، والباقى فى المحافظات الباقية.

وبلغ عدد العاملين العائدين من العراق بعد أزمة الخليج، وغيرالمرتبطين بوظائف الحكومةأو فىالقطـــاع العـــام(٣٦٤٣٣)عاملابنســبة٩٥,٧%أمـــا المرتبطون بوظائف حكومية أوفى شركات القطاع العام (١٦٣٩) عاملا أى بنسبة٤,٣%وتوضح مؤشرات التحليل المهنى للفئات غير المرتبطة بوظـــائف فى جمهوريةمصر العربية الحرف كما يتضح من الجدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٦)

التحليل المهنى للعائدين من دولة العراق حتى ١٩٩٠/١٠/٣١

بيان المهنة	العدد	النسبة من جملة العائدين
عمال الزراعة	١١١٠٥	% ٢٩,٢
الفنيون	٧٤٢٤	% ١٩,٥
عمال عاديون	٦٣٩٦	% ١٦,٨
الكتابيون	٤٦٦٦	%١٢,٢٥
المحاسبون	٥٦٤	% ١,٣
المهندسيـــن	١٩٠	% ٠,٥
المحامون	١٨٦	%٠,٤٩
المدرسون	١٨٣	%٠,٤٨
مهن أخرى	٢٦٥	%٠,٧
الإجمالى	٣٦٤٣٣	%٩٥,٦٩

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ، النشرة السنوية لإحصاءات الاســـتخدام الخـــارجى ، القاهرة ١٩٩٤ .

إن غالبية العائدين من العراق ممن كانوا يعملـــون بالزراعـــة (بنســـبة ٢٩,٢% من الإجمالى أو حوالى ١١١٠٥ فردا) يليهم من كـــانوا يعملـــون عمال فنيون وعمال عاديون (بنسبة ١٩,٥ % ، ١٦,٨% على التوالى) أما أقل الأعداد فهم المحامون (١٨٦ ، بنسبة ٠,٤٩ %) .

هذا وقد أمكن إمتصاص جزء بسيط جدا من العمالة العائدة ، عن طريق إتخاذ إجراءات تعيين بعض خريجى الجامعات وحملة المؤهلات المتوسطة والباقى مازالت مشكلتهم قائمة ٠

ويوضح التحليل المهنى أن جملة العمالة العائدة من العراق ويبلغ عددها (٣٨٠٧٢) عاملا موزعة على محافظات الجمهورية كما يلى[١] :

١٣,٢٠ % محافظة أسيوط	١١,١٦% محافظة الشرقية
١٠,٧٠% محافظة بنى سويف	٩,٩٤% محافظة الغربية
٩,٤٧ % محافظة المنوفية	٩,٤٦% محافظة الدقهلية
٨,٢٧ % محافظة سوهاج	٧,٩٠ % محافظة المنيا
٧,٢٥ % محافظة البحيرة	٦,٤٦ % محافظة قنا

والباقى وقدره ٦% موزع بين المحافظات الأخرى بالجمهورية ٠

ومن المتوقع أن تشهد الفترة القادمة عودة بعض المصريين العاملين فى بعض الدول العربية وبالتالى قد ترتفع معدلات البطالة خلال المرحلة القادمة٠

ثالثا : عدم كفاية الإنفاق الإستثمارى :

إن الإنفاق الإستثمارى لم يؤد الى خلق فرص عمل تستوعب كل قوى العمل المتاحة (مقارنة بماهو متاح من الأرقام فى التعداد السنوى) مستثنين فى ذلك الفئات فوق سن ١٦ سنة الذين أنهوا دراساتهم - وكذلك الإناث الآتى لايعملن ، ومن هم فوق سن الستين تقريبا ٠

---

١ - وزارة القوى العاملة والتدريب ، النشرة السنوية ، المصدر السابق ٠

وذلك مالاتقوم به معظم الدول المتقدمة ومن هنا يمكن القول بأن نسبة الإعالة فى مصر تعتبر عالية ويجب العمل على خفضها وتحويل الفئات التى سبق ذكرها الى عمالة منتجة ذلك لأن سياسات الإستخدام (ومكافحة البطالة) لاتطبق عليهم ولاتحقق أهدافها بنجاح إلا إذا رسمت فى إطار التنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة ، حيث يرتجى ويجب التركيز على المشروعات كثيفة العمالة ، كما يفترض أثناء التنسيق بين سياسات الاستخدام والإستثمار أيضا مراعاة توزيع المصانع على أنحاء الدولة وتوجيهها الى المدن الجديدة - الأمر الذى يحقق تكافؤ الفرص وتقارب مستويات المعيشة فى مختلف المناطق .

ومن أسباب عدم توجه الإستثمار الى الإسلوب الأمثل مايلى[1] :

* إنتاجية منخفضة لتركيبة رأس المال المادى والبشرى : حيث أن أكبر انتاجية هى التى يتكامل فيها كل من العنصرين المذكورين بما يسمح بالإستخدام الكامل لكل منهما ليعطى أكبر عائد ممكن - إذ أنه اليوم ينظر الى الفرد كوحدة إستثمارية إنتاجية مستقلة يتحقق له فيها عائد كبير .

* عدم التنسيق بين سياسة الاستخدام والسياسة النقدية : إذ يجب أن تعمل السياسات النقدية على زيادة حجم الإستثمار وأستقراره وعلى منع التقلبات أو الهزات السريعة فى قيمة النقد بقدر الامكان تجنبا لآثارها السلبية على معدل الإستثمار وبالتالى حجم الانتاج ، كما أن التضخم بصفة عامة له تأثيره السلبى فى حجم الاستخدام وبالتالى مستوى المعيشة[2] .

---

١ - المجالس القومية المتخصصة ، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها ، موسعة المجالسة القومية المتخصصة ١٩٧٤ - ١٩٩١ ، ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .

٢ - لمزيد من التفصيل حول البطالة والتضخم أنظر : د / محمد البنا ، " تزامن ظاهرتى البطالة والتضخم فى الإقتصاد المصرى " ، البطالة فى مصر ، مؤتمر قسم الإقتصاد بكلية الإقتصاد - جامعة القاهرة ١٩٨٩ ص ٤٤٤ - ٤٥٠ .

* سياسة الإستيراد والتصدير : حيث لها اثرها الواضح فى حجم الإستخدام ، إذ كلما إزداد حجم الصادرات • أفسح إنتعاش الصناعات التصديرية مجال زيادة فرص العمل ، هذا ويجب أن يكون لنا سياسة تصديرية محددة مع دراسة الأسواق وأذواق المستهلكين ، مع الامتناع عن إستيراد مواد الترف والكماليات ، بل يكتفى بإستيراد المواد نصف المصنعة بقدر الإمكان ، ويستكمل صنعها محليا •

* السياسة الضريبية وسياسة الاستخدام : يجب أن ينسق بين هاتين السياستين بأن نتجنب إرتفاع بعض الضرائب الى الحد الذى يعرقل مدخرات الاستثمار •

* عنصر الادارة : حيث أن هذا العنصر - على مستوياته المختلفة - يعتبر العامل الأساسى اللازم لتعبئة القوى البشرية بغرض زيادة الناتج القومى ، إلا أن هذا العنصر فى مصر بسبب ظروف المجتمع ، يعتبر من أهم الأسباب لوجود البطالة المقنعة ، لأن عنصر الادارة هو القادر على إتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه بطريقة تؤدى الى الإستخدام الكامل لكل الاستثمارات المتاحة تحت تصرفها ، فإذا ما أتيحت إدارة رشيدة فى مؤسسة نجحت هذه المؤسسة والعكس صحيح والأمثلة كثيرة فى الحكومة والقطاع العام ، أو حتى فى كثير من مؤسسات القطاع الخاص التى تتعرض للتعثر ، وذلك لقلة عدد المؤسسات الفنية المتخصصة التى تقوم بإعداد أفراد الادارة القادرين[1] .

* عدم مسايرة برامج التعليم والتدريب للواقع الاقتصادى والإحتياجات الأساسية لتنفيذ الأعمال : إذ أنها تعتمد على برامج نمطية غير متطورة

---

١ - لمزيد من التفاصيل حول أهمية عنصر الإدارة أنظر : د/ أحمد رشيد ، " ملاحظات مبدئية حول سياسات العمالة فى القطاع الإدارى" ، البطالة فى مصر ، مؤتمر قسم الإقتصاد ، مصدر سابق ذكره ص ١٠٢٧ - ١٠٣٧ •

وعدم إتاحة الفرص لتنمية قدرات الأفراد الإبداعية ودفعهم الى الإعتماد على أنفسهم ، وخلق قدرة البحث والإبتكار لديهم ، كما لا تتيح إختيار تركيبات البرامج التى تتناسب مع ظروف وإحتياجات السوق الفعلية وبرامج التدريب التحويلى الذى يسمح بالإستفادة القصوى بالعمالة طبقا لإمكاناتهم الحقيقية ووفقا لإحتياجات السوق • ويعزى ذلك لعدم توافر خطط العمالة التى تبين الإحتياجات الحقيقية للمجتمع ، وعدم توفير الإستثمارات اللازمة لإنشاء مراكز التدريب المهنى والتدريب التحويلى •

* حجم ونمط الإستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة : فقد أتصفت سياسة توزيع الاستثمارات الثابتة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة منذ منتصف البسعينات وحتى الآن ، بتحيز واضح ضد القطاعات السلعية مثل الزراعة والصناعة والبترول والكهرباء والتشييد وذلك لصالح القطاعات التوزيعية والخدمية مثل (النقل والمواصلات وقناة السويس والتجارة والمال والمبانى السكنية والمرافق العامة والخدمات الأخرى) ويتضح ذلك بجلاء فى حالة قطاع الزراعة الذى يعانى - طوال هذه الفترة - من إنخفاض واضح فى حجم ونسبة الإستثمارات الموجه اليه ، حيث بلغ نصيبه ٥% من المجموع الكلى للتكوين الرأسمالى الاجمالى خلال الفترة (٧٤ - ٧٩) وبلغ ٨% خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٩٨٢/٨١) كما بلغ ٩% فى عام (٨٥ - ٨٦) مقابل ٢٢% خلال الستينات من هذا القرن (١٧% بدون السد العالى)[١].

أما قطاع الصناعة فكان نصيبه من إجمالى الاستثمارات الثابتة ٢٧% خلال الخطة الخمسية الأولى و ٢١% خلال الخطة الخمسية الثانية ، ومن ثم فقد إنخفض معدل نمو الإستثمارات الموجه للقطاع الصناعى من متوسط

---

١ -المجالس القومية المتخصصة، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها، مرجع سابق ص٢٦٠

مستوى قدره ٤٠% خلال الفترة (٧٥ - ٧٨) الى مستوى سنوى قدره ٢١% خلال الفترة (٧٩ - ٨١/ ١٩٨٢) ليصل الى مستوى متدن يبلغ ٠,٦% خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ٨٥ / ١٩٨٦) [١].

كما تشير البيانات المتوافرة الى أن نصيب القطاع الصناعى من قوة العمل لم يجاوز ١٤% عام (١٩٨٧/٨٦) مقابل ١٢% عام (١٩٨٢/٨١) وهذا يدل على عدم قدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل جديدة - كما سيأتى الحديث عنها لاحقا - إذ إنخفض معدل نمو التشغيل فى القطاع الصناعى من ٩,٦% سنويا خلال الفترة (٦٠ - ٦٥) الى ٣% سنويا خلال الفترة (٧٠ - ٧٩) ليبلغ ١,٦ خلال الفترة (٨٠ - ٨٤) ويرجع ذلك إلى أن الجانب الأكبر من إستثمارات القطاع الصناعى قد وجهت الى مجالات الإحلال والتجديد ، وهى لاتخلق فرص عمل جديدة كافية[٢] .

ونجد أيضا أن هناك ثباتا فى النسبة المنخفضة من الإستثمارات المخصصة لقطاع التشييد الذى يتعرض حاليا لحالة ركود . فقد تحول هذا القطاع خلال النصف الثانى من السبعينات الى إستخدام أساليب كثيفة رأس المال ، وذلك لتعويض هجرة أعداد متزايدة من عمالة هذا القطاع الى الدول العربية النفطية ، ومع إنخفاض أسعار النفط عام ١٩٨٦ وإستكمال مشروعات البنية الأساسية فى الدول العربية ، بدأت ظاهرة عودة بعض عمال التشييد ، وذلك إلى جانب تراخى عمليات البناء الداخلية مما ترتب عليه ظهور نقص تشغيل واضح لقوة العمل فى هذا القطاع مع وجود طاقات إنتاجية عاطلة ، وعلى ذلك فلا يتوقع أن تزداد فرص العمل لهذا القطاع

---

١ - المجالس القومية المتخصصة، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها، مرجع سابق ص٢٦٠

٢ - المجالس القومية المتخصصة ، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها ، مرجع سبق ذكره ص ٢٦١ .

بجانب إنخفاض نسبته من إجمالى قوة العمل من ٥,٧% عام (١٩٨٢/٨١) الى ٤,٩ عام (٨٨ / ١٩٨٩) [١].

كما أن القطاعات التى تحظى بمعدلات مرتفعة من الإستثمارات مثل قطاعات الطاقة والبترول والنقل والمواصلات ، لاتسهم فى إيجاد زيادة فى فرص العمل ، وذلك لأنها تعتمد على أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال، مما لايؤدى الى خلق فرص عمل جديدة إلا بنسب محدودة .

نمط إستخدام الإستثمار فى القطاع الصناعى : إن إنخفاض نسبة الإستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعى يؤدى الى تخفيض القدرة الاستيعابية لهذا القطاع لقوة العمل ، ويقصد بنمط إستخدام الإستثمار فى القطاع الصناعى مايلى [٢]:

* إختيار الفن الانتاجى : يتصف القطاع الصناعى طوال العقد الماضى بالإستخدام المتزايد لأنشطة إنتاجية ذات كثافة رأس مال عالية ، ويرجع هذا الاتجاه الملحوظ لإستخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال الى عاملين أساسين أحدهما : هو إرتفاع معدلات الأجور بالمقارنة بتكلفة عناصر الانتاج الأخرى نتيجة الهجرة المتزايدة لأعداد كبيرة من العمالة المصرية الى الدول العربية النفطية منذ منتصف السبعينات ، والآخر : هو النقص الملحوظ فى العمالة عالية المهارة ، الأمر الذى يدفع بمنشآت القطاعين العام والخاص إلى تفضيل إستخدام الآلات ، على الرغم من تكلفة شرائها وتشغيلها ، وذلك للحد من الاعتماد على عنصر العمل الماهر غير المتوفر فى قوة العمل المصرية.

---

١ – المجالس القومية المتخصصة ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

٢ – المجالس القومية المتخصصة ، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها ، مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ .

* إختيار تشكيلة المنتج : يعتبر هيكل الناتج الصناعى أحد العوامل الأساسية فى تحديد مستوى التشغيل فى قطاع الصناعة التحويلية ، فمن المعروف أن إنتاج بعض السلع الصناعية يتطلب قدرا أكبر من العمالة لكل وحدة منتج مقارنة بسلع أخرى ، ومن ثم يمكن خلق فرص عمل أكبر فى هذا القطاع من خلال تغيير هيكل الناتج لصالح السلع الصناعية التى تتطلب مدخلات عالية من عنصر العمل مثل سلع الاستهلاك النهائية ، على أن تكون مطلوبة فى السوق .

* وجود طاقات عاطلة : من أسباب تفاقم مشكلة البطالة السافرة وبخاصة فى المناطق الحضرية من الدول النامية . وجود طاقات إنتاجية عاطلة فى قطاع الصناعة التحويلية ، ويعتبر هذا إهدار لعنصر رأس المال وهو العنصر النادر فى تلك المجتمعات .

* الوظيفة الثانية : وجدت فى السنوات القليلة الماضية ظاهرة شغل الفرد لوظيفته ثانية لاسيما بالقطاع الخاص ، بالقطاع غير المنظم ، أو الهامشى ، مما يتسبب فى ضياع العديد من فرص العمل على آخرين وبالتالى ينضمون الى حظيرة البطالة .

* قصور خطط البحث العلمى : تعتمد الدول المتقدمة على البحث العلمى وتطبيقاته التكنولوجية فى توفير أكبر عائد للإستثمارات المتمثلة فى إنتاجها المتطور الذى لاتقوم به الدول النامية وهى بذلك تبعيه بأثمان عالية لاتتناسب مع تكاليف الانتاج ، كما أنها تستغل عدم قدرة الدول النامية على مجاراتها فى هذا المجال بإستنزاف ثرواتها الطبيعية الخام مقابل قدر ضئيل من منتجاتها المتقدمة ، الأمر الذى أدى الى تفاقم ديون الدول النامية ، وبالتالى عدم قدرتها على الإستثمار الذى يخلق فرص عمل لكل قادر على العمل ، ويجب على الدول النامية أن توجه خطط البحث العلمى بها أولا الى حل المشكلات التى تعوق تقدم الاقتصاد ، ثم بعد ذلك الى إبتكار الجديد الذى

يستطيع أن ينافس فى السوق العالمية ، وأن يستغنى عن وارداتها من المنتجات المتقدمة .

رابعا : تطور هيكل العمالة :

إن كانت العوامل المتقدمة والتى لعبت دورا مؤثرا فى الطلب على القوة العاملة فى السوق المحلى ، ومن ثم ساهمت فى ظاهرة البطالة ، إلا أن إستكمال تحديد الأسباب الحقيقية لظاهرة البطالة - من منظور الطلب - يقتضى ضرورة التعرض لتطور هيكل العمالة .

فقد ساهم هيكل العمالة فى تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدتها خلال سنوات الثمانينات، ونستخدم الجدول التالى الذى يوضح توزيع إجمالى القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة ١٩٦٠- ١٩٨٩/٨٨

من الجدول رقم (١٧) يتضح مدى التغير فى هيكل توزيع إجمالى القوى العاملة فى مصر على القطاعات الإقتصادية الرئيسية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٩/٨٨ . فمن ناحية ، نلاحظ الانخفاض المستمر فى النصيب النسبى لقطاع الزراعة من القوى العاملة طوال هذه الفترة ، فقد بلغ حوالى ٥٧,٤% عام ١٩٦٠ ، وإستمر فى الإنخفاض طوال العقود الثلاثة الماضية ليصل الى نحو ٢٩,٤% عام ١٩٨٩/٨٨ .

أما النصيب النسبى لقطاع الصناعة والتشييد من إجمالى القوى العاملة قد تزايد بشكل محدود خلال الفترة المذكورة ، حيث إرتفع من نحو ١١,٥% عام ١٩٦٠ الى حوالى ١٦% عام ١٩٨٩/٨٨ .

وفى المقابل نجد أن النصيب النسبى لقطاع الخدمات من إجمالى القوى العاملة كان فى تزايد مستمر ، وبشكل محسوس ، طوال تلك الفترة . فقد ارتفع من أقل من ثلث العمالة الاجمالية عام ١٩٦٠ ، ليصبح أكثر من نصف

جدول رقم (١٧)

توزيع إجمالى القوى العاملة

على القطاعات الاقتصادية الرئيسية

خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٩/٨٨

السنوات	نسبة العاملين فى قطاع الزراعة الى إجمالى القوى العاملة (%)	نسبة العاملين فى قطاع الصناعة والتشييد الى إجمالى القوى العاملة (%)	نسبة العاملين فى قطاع الخدمات الى إجمالى القوى العاملة (%)
١٩٦٠	٥٧,٤	١١,٥	٣١,١
١٩٦٦	٥٣,٤	١٥,٦	٣١,٠
١٩٧١	٥٣,٢	١٤,٧	٣٢,١
١٩٧٢	٤٧,٤	١٥,٩	٣٥,٦
١٩٧٣	٤٦,٩	١٦,١	٣٦,٧
١٩٧٤	٤٦,٦	١٦,٢	٣٧,٢
١٩٧٥	٤٤,٧	١٦,٤	٣٧,٦
١٩٧٦	٤٣,٦	١٧,٨	٣٨,٦
١٩٧٧	٤٢,٢	١٧,٢	٣٩,٧
١٩٧٩	٣٨,٤	١٧,٨	٤٢,٩
١٩٨١/٨٠	٣٦,٧	١٧,٤	٤٥,٩
١٩٨٣/٨٢	٣٤,٩	١٨,١	٤٦,١
١٩٨٤/٨٣	٣٣,٦	١٧,٥	٤٨,٩
١٩٨٨/٨٧	٢٩,٧	١٦,١	٥٤,٢
١٩٨٩/٨٨	٢٩,٤	١٦,٠	٥٤,٦

المصادر :

١ - د. سلوى سليمان وآخرون : " حق العمل فى الإقتصاد المصرى " ،المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتب الاحصائية السنوية . سنوات مختلفة من ١٩٦٠ الى ١٩٩٠ .

٣ - وزارة التخطيط،خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية السنوية ٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١

هذه العمالة عام ١٩٨٩/٨٨ .

هذا التحول فى هيكل العمالة المصرية طول الفترة منذ الستينات وحتى منتصف التسعينات له دلالة واضحة تتمثل فى عدم إستقرار السياسات الإقتصادية ، وأن جميعها قد أخفق فى خلق قوى النمو والتوسع فى الطاقات الإنتاجية للمجتمع ، مما أدى الى تراكم القوى العاملة على القطاع الخدمى والذى هو سمة - فى الدول النامية - لتخلف اقتصاداتها القومية ودون الدخول فى تفاصيل جانبية ، يكفى إضافة ملاحظة هامة هنا - تؤكد قصور السياسة الانمائية - ألا وهى أن هذا التضخم المطرد فى القطاع الخدمى جاء قرينا لتضخم مواز فى القطاع غير الرسمى بصفة عامة ، وأنشطته الخدمية بصفة خاصة .

نخلص مما سبق ، إلى أنه خلال الثلاثين عاما الماضية تحول الإقتصاد المصرى من إقتصاد يتصف بتركز أكثر من نصف قوته العاملة فى قطاع الزراعة ، إلى إقتصاد يستوعب فيه قطاع الخدمات أكثر من نصف القوى العاملة الإجمالية ، فإذا إتخذنا من النصيب النسبى لإجمالى القوى العاملة مقياسا لمدى سيطرة وقيادة أحد القطاعات الاقتصادية للإقتصاد القومى ، فإنه يمكن القول أن الإقتصاد المصرى قد تحول من إقتصاد يعتمد أساسا على قطاع الزراعة الى إقتصاد يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات (وهو الذى يعتبر - على عكس الحال فى الدول المتقدمة - القطاع الأكثر تخلفا فى الدول النامية) .

وهنا يثور التساؤل حول مدى علاقة هذه التغيرات بمشكلة تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدتها فى مصر ؟ ، أو بعبارة أخرى ماهى علاقة التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة والتى شهدها الاقتصاد المصرى خلال الثلاثين عاما الماضية بمشكلة البطالة ونقص فرص التشغيل اللازمة لإستيعاب الزيادة السنوية فى الأيدى العاملة المصرية ؟ .

ولدراسة حجم الطلب على العمالة طوال سنوات الثمانينات وأوائل التسعينات ، أعتمدنا على البيانات المتوفرة والمتمثلة في تقديرات وزارة التخطيط عن حجم فرص العمل المتاحة خلال الخطتين الخمسيتين ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ ، والتي تعطي صورة تقريبية عن جانب الطلب طوال الثمانينات وأوائل التسعينات .

فتشير تقديرات وزارة التخطيط الى أن عدد المشتغلين عام ١٩٨٧/٨٦ قد بلغ نحو ١٢٨٧٥ ألف مشتغل ، بزيادة تبلغ ١٥٠٧ ألف مشتغل عما كان عليه عددهم في عام ١٩٨٢/٨١ وهو عام الأساس بالنسبة للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ . أي أن هذه الخطة قد خلقت نحو ١,٥ مليون فرصة عمل ، بمتوسط سنوي يبلغ نحو ٣٠٠ ألف فرصة عمل .

وتشير بيانات متابعة الخطة الى أن ما أتاحه تنفيذ الخطة من فرص عمل جديدة ، قد هيأ منها القطاع العام حوالي ٧٤٠ ألف فرصة عمل ، بالرغم من أن استثماراته المنفذة قد بلغت نحو ٢٦٥٥٨ مليون جنيه ، وهو مايعني أن تكلفة فرصة العمل الواحدة قد بلغت في المتوسط ٣٥٨٨٥ جنيه . بينما أتاح القطاع الخاص حوالي ٧٦٧ ألف فرصة عمل ، بإستثمارات بلغت قيمتها ٩١٨٦ مليون جنيه ، وبمتوسط ١١٩٧٩ جنيه لكل فرصة عمل . وبعبارة اخرى ، فإن فرصة العمل في القطاع العام والحكومي قد تكلفت حوالي ٢,٩ ضعف نظيرتها في القطاع الخاص[١] .

والجدير بالذكر أن فرص العمل التي اتاحها القطاع العام تتركز في قطاع الخدمات الحكومية ، حيث تتمثل فرص العمل التي أتاحتها قطاعات الخدمات الاجتماعية حوالي ٦٥% وما أتاحتها قطاعات الخدمة الانتاجية ١٨% ، بينما أقتصر قطاع الانتاج السلعي على حوالي ١٧% فقط من مجموع فرص

---

[١] - وزارة التخطيط : خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ، القاهرة ١٩٨٧ .

العمل . أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد تركزت فرص العمل التى أتاحها على قطاعات الانتاج السلعى بنسبة بلغت نحو ٧٣% من مجموع فرص العمل التى أتاحها القطاع الخاص .

وهذا أمر طبيعى ، حيث أن الخدمات الاجتماعية ليست من المهام الأساسية للقطاع الخاص ، ولكن الدولة هى التى تتحمل عبء هذه المسئولية بالدرجة الأولى . ومن ثم فقد أقتصر نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية على ١١,٥% من مجموع فرص العمل التى وفرها القطاع الخاص ، فى حين كان نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية حوالى ١٥,٥% منها .

ويرجع انخفاض نسبة ما أتاحته قطاعات الانتاج السلعى وقطاعات الخدمات الانتاجية بالقطاع العام من فرص عمل جديدة خلال سنوات الخطة ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ الى عمليات الإحلال والتجديد واسعة النطاق التى أتبعت والتى لاتخلق بطبيعتها فرص عمل جديدة ، بالإضافة الى التوسع فى تعيين الخريجين بالمصالح الحكومية خلال الثلاث سنوات الأولى من تنفيذ الخطة .

وفيما يتعلق بإرتفاع معدل الإستثمار اللازم لكل فرصة عمل فى القطاع العام ، فهو يرجع الى إرتفاع قيمة الإستثمارات الموجهة للإحلال والتجديد وإعادة التأهيل بما يعادل ٢٤% من مجموع إستثمارات القطاع ، وهى إستثمارات لايترتب عليها إيجاد فرص عمل جديدة ، ويرجع ذلك أيضا الى إرتفاع نسبة ماخصص من إستثمارات فى القطاع العام لإستكمال التوسعات لتصل الى نسبة ٦٣,٥% ، بينما أقتصرت الاستثمارات التى خصصت للمشروعات الجديدة والتى يترتب عليها خلق فرص عمل إضافية على مانسبته ١٢,٥% فقط من مجموع الإستثمارات .

ومن ثم يمكن القول أن حجم الإستثمار اللازم لخلق فرصة عمل جديدة بالقطاع العام يمكن أن تنخفض الى نحو ٢٣٨٩٣ جنيه لكل فرصة عمل ، إذا إعتبرت إستثمارات التوسعات والإستكمال والمشروعات الجديدة هى الإستثمارات التى تؤدى الى زيادة الطلب على القوى العاملة ، أى بعد إستبعاد الإستثمارات المخصصة للإحلال والتجديد وإعادة التأهيل .

وفى هذه الحالة يلاحظ أن تكلفة فرصة العمل الجديدة فى القطاع العام لاتزال أعلى من نظيرتها - حوالى الضعف - فى القطاع الخاص خلال الخطة ٨٢ - ١٩٨٧ .

وتفسير هذا التفاوت الضخم يتطلب دراسة تفصيلية لنوعية الأنشطة الإنتاجية المنفذة فعلا فى كلتا الحالتين ، بالإضافة الى تحليل الظروف المقارنة المحيطة بإستخدامات رأس المال وإدارة المشروع ورشادة الإنفاق ، وحوافز العمل والإنتاج ، ومعدلات الانتاجية فى كل من المشروع العام والمشروع الخاص .

وإذا إنتقلنا الى الخطة الخمسية التالية ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ ، نجد أنها قد إستهدفت إتاحة فرص عمل جديدة تصل الى نحو ٢٠٧٠ ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة ، وبمتوسط سنوى يبلغ نحو ٤١٤ ألف فرصة عمل[١] .

وتتوزع فرص العمل التى تتيحها الخطة على القطاعات الاقتصادية ، حيث توفر قطاعات الانتاج السلعى ١١٤٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس ، وبمتوسط سنوى يبلغ نحو ٢٢٨ ألف فرصة عمل ، وبنسبة ٥٥% مما توفره الخطة من فرص عمل جديدة .

---

[١] - وزارة القوى العاملة والتدريب ، مؤتمر إستراتيجية الإستخدام ، الإستخدام فى مصر (الخطة الخمسية ٨٧ - ٩١/٨٨ - ٩٢) ، إعداد وزارة التخطيط ، ١٩٨٨ .

وتتيح قطاعات الخدمات الإنتاجية ٣٧٢ ألف فرصة عمل ، بنسبة ١٨% من مجموع فرص العمل المتاحة خلال سنوات الخطة ، وتتركز معظم فرص العمل فى هذه المجموعة من القطاعات فى قطاعى التجارة والنقل والمواصلات ، الذين يتيحان ١٥,٤% من مجموع فرص العمل المدرجة فى الخطة .

أما قطاعات الخدمات الاجتماعية فهى تتيح حوالى ٥٥٨ ألف فرصة عمل ، وبمتوسط سنوى يبلغ نحو ١١١ ألف فرصة عمل ، وبنسبة ٢٧% من مجموع فرص العمل المتاحة خلال فترة الخطة .

ويمكن توضيح أعداد المشتغلين وفرص العمل التى أتيحت خلال الخطتين الخمسيتين ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ بإستخدام الجدول التالى[1] :

---

[1] – خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ، وزارة التخطيط ، مصدر سابق ذكره

– وزارة القوى العاملة والتدريب ، مؤتمر إستراتيجيةالاستخدام فى مصر ، وزارة التخطيط – مصدر سابق ذكره .

الجدول رقم (١٨)

عدد المشتغلين وفرص العمل الجديدة المتاحة فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ والمستهدف فى الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

القطاعات الاقتصادية	عدد المشتغلين ١٩٩٢/٨١	عدد المشتغلين ١٩٩٧/٨٦	فرص العمل الجديدة المتاحة خلال المرحلة الأولى	عدد المشتغلين المستهدف فى ١٩٩٢/٩١	فرص العمل المستهدف إتاحتها خلال المرحلة الثانية
الزراعـــة	٤٢٢٥,٠	٤٤٣٠,٠	٢٠٥,٠	٤٩٠٩,٢	٤٧٩,٢
الصناعة والتعدين	١٤٣٩,٣	١٧٢٥,٠	٢٨٥,٧	٢٢٥٩,٠	٥٣٤,٠
البترول	٢٤,٥	٣٢,٥	٨,٠	٣٦,٠	٣,٥
الكهربـــاء	٦٤,٠	٧٦,٨	١٢,٦	٨٩,٠	١٢,٢
المقاولات	٣٨٩,٧	٥٦١,٨	١٧٢,١	٦٧٢,٦	١١٠,٨
مجموع القطاعات السلعية	٥١٤٣,٧	٦٨٢٦,١	٦٨٣,٤	٧٩٦٥,٨	٢٢٣٩,٧
النقل والمواصلات والتخزين	٤٦٣,٢	٥٢٣,٦	٦٠,٤	٦٢٣,٧	١٠٠,١
قناة السويس	١٨,٨	٢٠,١	١,٣	٢٠,٦	٠,٥
التجارة	٩٨٣,٦	١١١٦,٦	١٣٣,٠	١٣٣٥,٦	٢١٩,٠
المال والتأمين	٨٣,٣	١١٤.٩	٣١,٦	١٣٩,٦	٣٤,٧
السياحة والمطاعم والفنادق	١٠٧,٢	١٣٥,٢	٢٨,٠	١٦٣,٠	٢٨,٨
مجموع الخدمات الانتاجية	١٦٥٦,١	١٩١٠,٤	٢٥٤,٣	٢٢٨٢,٥	٣٧٢,١
ملكية العقارات	١٧١,٣	٢٠٧,٨	٣٦,٥	٢٧١,١	٦٤,٣
المرافق العامة	٦٦,٢	٧٤,٣	٨,١	٩٤,٧	٢٠,٤
الخدمات الشخصية والإجتماعية	٨٩٥,٦	٩٧٨,٣	٨٢,٧	١١٥٤,٠	١٧٥,٧
التأمينات الإجتماعية	٢٩,٥	٣٥,٢	٥,٧	٣٨,٥	٣.٣
الخدمات الحكومية	١٧٤١,٠	٢١٧٧,٣	٤٣٦,٣	٢٤٧١,١	١٩٣,٩
مجموع الخدمات الاجتماعية	٢٩٠٣,٦	٣٤٧٢,٩	٥٦٩,٣	٤٠٣٠,٥	٥٥٧,٦
المجموع الكلى	١٠٧٠٢,٤	١٢٢٠٩,٤	١٥٠٧,٠	١٤٢٧٨,٨	٢٠٦٩,٤

المصدر :

- خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- وزارة القوى العاملة والتدريب ، مؤتمر إستراتيجية الاستخدام فى مصر ، " الإستخدام فى مصر الخطة الخمسية ٨٧ - ٩١/٨٨ - ٩٢" إعداد وزارة التخطيط ، ١٩٨٨ .

وتعنى الأرقام السابقة أن الخطة الخمسية الثانيـــة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ إستهدفت تقديم حوالى ٤٠٠ ألف فرصة عمل سنويا ، وهو العدد الذى كـــاد يساوى فقط مايقدر من إضافات سنوية جديدة الى سوق العمل فى مصـــر • فإذا فرض وحققت الخطة الأخيرة أهدافها فى التشغيل تحقيقا كاملا ، يظـــل هناك رصيد البطالة المتراكم أصلا دون إنخفاض •

كما جاء بالدراسة التى أجرها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة والتى سبق الإشارة اليها ، أن خطة الدولة للتنمية الإقتصاديـــة والإجتماعية ١٩٩٣ - ١٩٩٧ تستهدف أيضا توفير ٤٠٠ ألف فرصة عمـــل سنويا[١] .

ولعدم توافر البيانات حول ماحققته فعلا الخطة الخمسية الثانية مما كـــان مستهدف ، ومع أخذ أكثر الاحتمالات تفاؤلا من حيث تنفيـــذ أهـــداف هـــذه الخطة وخطة ٩٣ - ١٩٩٧ وخلق فرص عمل جديدة حقيقية ، يظـــل هنـــاك تحد هائل يواجه السياسة الاقتصادية فى مصر لإحداث تطوير جـــذرى فـــى القدرات الانتاجية للإقتصاد المصرى ، وفى إحداث تغـــيرات حقيقيـــة فـــى معدلات إنتاجية رأسمالية المادى والبشرى وموارده الطبيعية ، بما يتيح لـــه إضافات أخرى جديدة الى طاقاته الانتاجية وقدراته المستقبلية علـــى النمـــو وخلق فرص العمل •

---

١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة بالعينـــة ، مرجـــع ســـبق ذكره.

المطلب الثالث

العوامل المتعلقة بجانب عرض العمل

يمكن تقسيم مجموعة العوامل المسئولة عن تفاقم حدة مشكلة البطالة فى مصر والمتعلقة بجانب العرض ، الى مجموعتين رئيسيتين:**المجموعة الأولى** تتعلق بالكم ، **والمجموعة الأخرى** تعود إلى الكيف أو النوعية . فبالإضافة الى الأعداد الكبيرة التى تدخل الى سوق العمل للبحث عن فرصة عمل كل عام ، هناك أيضاً عدم توافق بين المعروض والمتاح من نوعيات ومهارات وكفاءات قوة العمل وبين المتطلبات الحقيقية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وفرص العمل المتاحة .

ويؤكد ذلك أنه فى حين يظهر فائض بين خريجى التعليم التجارى والزراعى المتوسط والكليات النظرية ، توجد فى المقابل نقص بين خريجى المدارس والمعاهد والتخصصات الفنية والتكنولوجية[1] .

ويعنى ذلك أن مشكلة البطالة تعود فى جزء منها الى خلل وعدم موائمة فى سياسات التعليم والتدريب فى مصر ، حيث سادت فجوة واسعة - لفترات طويلة - بين مايتلقاه الشباب من التعليم والتدريب وبين احتياجات الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ومتطلباتها . وفى الواقع ، إن كان الخلل الكمى والكيفى يمثلان إطار العوامل المتعلقة بجانب العرض فى سوق العمل المحلى، إلا أن بداخل هذا الإطار مؤشرات لها دلالة على تجسيد العلاقة بين الإطار بمضمونه والبطالة . وهذه المؤشرات هى التوزيع الاقليمى وخصائص

---

[1] - د. سامية مصطفى كامل : " التعليم - سوق العمل - بطالة المتعلمين " البطالة فى مصر المؤتمر الأول القسم الأقتصادى كلية الأقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ص ٦١٧ - ٦٢٠ .

القوى العاملة، وكذلك الفائض بها والذى أمكن حصره على نحو فائض الخريجين . وهذا ماسوف نتناوله فى هذا المطلب .

أولاً : المؤشرات الكمية والكيفية :

فإذا كانت سياسة تزايد معدلات الالتحاق والقيد بمراحل التعليم المختلفة قد أدت الى إستيعاب جزء من قوة العمل ، إلا أنها فى حقيقة الأمر لم تقدم حلاً لمشكلة البطالة ولكنها أجلت ظهور المشكلة ، لتظهر فى الوقت الراهن فى صورة بطالة المتعلمين بدلاً من بطالة الأميين[1] .

ومن ثم فإن إفتقار نظام التعليم للتوجيه المهنى ، وعجزه عن التكيف مع احتياجات المجتمع ومتطلبات أنشطته وقطاعات الاقتصاد القومى ، قد أدى الى إختلال التوازن بين عرض وطلب المهارات العمالية المختلفة ، وهو بقصوره هذا يعد أهم الأسباب الرئيسية للطابع المميز لمشكلة البطالة فى مصر ومضاعفاتها . ويكفى بين هذه المضاعفات أن المسئول الأول عن بطالة المتعلمين ، والتى أن تتميزت بشئ فهو، أنها أكثر تكلفة إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً[2] .

ومن ناحية أخرى فإن جذور مشكلة البطالة فى مصر ترتبط أيضاً بما أصاب هيكل الاقتصاد المصرى - منذ أوائل السبعينات - من إنفصال تام بين سياسات الاستثمار وسياسات التشغيل . وهذا فضلاً من أن توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ونمط إستخدام هذه الاستثمارات داخل كل قطاع ، قد أدى الى خلق بطالة هيكلية زادت من حدة

---

١ - L.EL Khawaga, " La determination du niveau de l'emploi dans une economie en developpement: le cas egyptien" these de doctorat d'Etat, Universte de Paris II., Paris, p375,380

٢ - د . سامية مصطفى كامل ، " التعليم - سوق العمل - بطالة المتعلمين ، المرجع السابق ص ٦٢٢ - ٦٢٤ .

المشكلة فى مصر ، فمع البطالة الهيكلية ينتشر ظهور الطاقات البشرية والمادية العاطلة ، وتتزايد الاختناقات ، وتتفاقم الضغوط التضخمية والاختلالات السعرية ، وتتردى معدلات الكفاءة والأداء[1] .

ولاشك أن القيم الاجتماعية السائدة فى مصر والخاصة بالإهتمام بالشهادات الجامعية والعليا والتى ساهمت الدولة فى ترسيخها من خلال ما وضعته من درجات وكوادر مهنية ومالية تتوقف على تلك الشهادات ، كان لها دورها المؤثر والهام فى إتجاه الشباب نحو نوعيات معينة من التعليم دون النوعيات الأخرى . والجدير بالذكر أن هذه التفضيلات سادت بصرف النظر عن العائد الاقتصادى لتلك التخصصات النظرية (سواء منها مايعود على الفرد نفسه أو على المجتمع)،الأمر الذى أدى فى النهاية الى مزيد من الإختلال فى سوق العمالة فى مصر[2] .

وفى دراسة قام بها مركز الدراسات وأبحاث التعليم العالى[3] ، بهدف ترشيد سياسات القبول فى الجامعات والمعاهد العليا ومعاهد إعداد الفنيين لمواجهة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل فى مصر من هذه التخصصات وتقليل حجم البطالة من خريجى هذه المؤسسات ، نجد مجموعة من النتائج الهامة والتى يجب أن تأخذ فى الأعتبار .

---

[1] – د . ليلى الخواجة ، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر ، البطالة فى مصر – المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ١٩٨٩ ص ٢٠١ – ٢٠٣ .

[2] – د . سامية مصطفى كامل ، " التعليم – سوق العمل – بطالة المتعلمين " مرجع سبق ذكره ص ٦٣٤ – ٦٣٦ .

[3] – د . محسن توفيق ، ود. محمد نعمان نوفل ، " دراسة مستقبلية لتغيرات الطلب على خريجى مؤسسات التعليم العالى من الملتحقين به " ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى ، وزارة التعليم العالى ، القاهرة يوليو ١٩٩١ .

فقد قامت هذه الدراسة بحساب حجم البطالة الظاهرة الكلية المتراكمة منذ عام ١٩٨٤ ، وكذلك تجميع العجز فى فرص العمل المتاحة لتخصصات معينة خلال نفس الفترة ، وتوصلت الى أن حجم فرص العمل المناسبة (والتى تعجز القوى العاملة عن شغلها لإحتياجها لمهارات وكفاءات معينة) يتجاوز حجم البطالة الظاهرة الاجمالية • ومن ثم خلصت الدراسة إلى أن البطالة هى بطالة حاملى بعض التخصصات المهنية ، فى حين أن هناك إحتياج شديد لبعض التخصصات الأخرى يفوق حجم البطالة المقدرة •

وإنتهت الدراسة الى القول بأن مشكلة البطالة ليست بالدرجة الأولى مشكلة طلب (أو بمعنى آخر ليست مشكلة نقص فرص عمل) بقدر ماهى مشكلة عرض (بمعنى سوء توجيه الكوادر المهنية المؤهلة لفرص العمل المتاحة) •

وبغض النظر عن إتفاقنا أو إختلافنا مع هذه النتيجة ، والتى تقول بأن البطالة تعود لسوء توجيه الكوادر المهنية لتخصصات معينة دون تخصصات أخرى ، فإن هذا السبب هو على الأقل أحد العوامل الرئيسية المسئولة عن تفاقم ظاهرة البطالة فى مصر ، ومن ثم لابد وأن تؤخذ هذه الملاحظة فى الإعتبار عند تشخيص المشكلة ، بغرض دفع الحلول المناسبة والسليمة لها • ففى الوقت الذى نشعر فيه جميعا بمشكلة البطالة وتعانى منها الأسر المصرية ، هناك مجموعة من التخصصات يشتد الطلب عليها وتعانى من عجز العمالة المدربة والمؤهلة لها •

وعلاج هذا الوضع يقتضى خطة سريعة محكمة " لإعادة هيكلة " المهارات البشرية المتاحة ، ومتابعتها بإستمرار بما يتوافق دائما مع الكفاءات المطلوبة ولاشك أن الأخذ بهذه التوصية من شأنه أن يقدم نتائج إيجابية كبيرة فى فترة زمنية وجيزة ، سواء من خلال إتاحة فرص عمل حقيقية كثيرة

بتكلفة محدودة أو من خلال مايترتب على تشغيل الكثيرين من آثار إنتعاشية تراكمية للدخل القومى والإنتاج والاستثمار ... الخ [١] .

وفى رؤية الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لأزمة البطالة - من حيث الأسباب ومن ثم كيفية مواجهتها والحلول المطروحة - نجد أن هذه الرؤية تقسم أسباب تفاقم المشكلة الى مجموعتين رئيسيتين من العوامل : المجموعة الأولى يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها ، ويترتب على ذلك صعوبة الاعتماد على مواجهتها لحل مشكلة البطالة . ومجموعة ثانية ، تعتبر مسئولة بشكل مباشر عن هذه الأزمة ، ويمكن السيطرة عليها والتحكم فيها ، ومن ثم يمكن إزالة هذه الأسباب لحل مشكلة البطالة .

أما المجموعة الأولى من العوامل المسئولة عن البطالة فقد لخصتها الدراسة فى عنصرين رئيسيين وهما : الزيادة السريعة فى معدل نمو السكان وما يترتب على ذلك من زيادة فى المعروض من طالبى العمل فى السوق المصرية . والعامل الثانى هو إرتداد نسبة كبيرة من العمالة المصرية التى تعمل بالأقطار العربية الى السوق المحلية،وذلك بسبب الظروف الجديدة فى هذه البلدان،بدءا من التراخى الإقتصادى نتيجة لإنخفاض أسعار البترول، الى أحداث عدم الاستقرار السياسى والعسكرى فى منطقة الخليج العربى.. الخ[٢]

---

١ - The World Bank. AE.R current Economic situation and Economic Reform Program Report No. 6195, EGT. 1986, p26 .

٢ - وزارة القوى العاملة والتدريب ، مؤتمر إستراتيجية الاستخدام فى مصر " رؤية الاتحاد العام لنقابات عمال مصر " القاهرة ، ١٩٨٨ .

٣ - لمزيد من التفاصيل حول العمالة المهاجرة والعائدة أنظر : " المؤتمر المصرى لإحصاءات الهجرة الخارجية ، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، ١٩٩٠، -مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة وإنعكاساتها على دول الايفاد ودول الاستقبال -الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٩٠ - مؤتمر الإستراتيجية القومية لمتطلبات بيانات لهجرة خارجية وأثرها على التخطيط للتنمية فى =

فإذا إنتقلنا الى المجموعة الثانية - والتى ترتبط بقصور السياسات الحكومية - فسوف نجد فى مقدمتها سياسات التعليم والتدريب . هذه السياسات يجب أن ترتكز على قواعد وأسس إقتصادية وإجتماعية لها ديناميكية بعيدة المدى . ولكن الدول لجأت منذ الستينات الى إتباع شعارات عامة للتوسع فى مختلف مراحل ومجالات التعليم - وبصفة خاصة التعليم الجامعى والنظرى على حساب التعليم المتوسط والفنى - وهو مايرتكز بصفة أساسية على إعتبارات إجتماعية وبغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية .

ومع تطبيق الحكومة لهذا النهج - مع التمسك بدعوى مجانيةالتعليم لا تملك ميزانية الدولة القدرة على الوفاء بها عند مستويات مقبولة من التعليم الحقيقى - فقد إقترن التوسع المبالغ فيه فى هذا الهيكل التعليمى المختل بتردى مستمر وخطير فى محصلات كافة مراحله ، مما إنعكس فى التدهور المطرد فى المهارات والقدرات البشرية المتعلمة فى مصر ، وتراجع إمكانياتها التنافسية محليا وخارجيا[1] .

وقد تزايد المتاح من هؤلاء الخريجين عن حاجة سوق العمل ، وظهر الإختلال واضحا فى صورة عجز فى بعض التخصصات وفائض فى تخصصات أخرى. ولكن الإعتبارات الإجتماعية تغلبت على الإعتبارات الإقتصادية ، حيث سعت الأسرة المصرية الى الوصول بأبنائها الى أقصى درجات التعليم وهو التعليم الجامعى ، كما ساهمت مجانية التعليم من جانب ، والتوسع فى قبول أعداد كبيرة للإلتحاق بالجامعات كل عام من جانب آخر ،

= المنطقةالعربية ، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ١٩٩١ - الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة الجزء الأول والثانى ، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ١٩٩٣.

[1] - د/ محمد حافظ ، مجانية التعليم ، مدخل لفهم مشكلات النسق التعليمى فى المجتمع المصرى ، دراسة مقدمة للمؤتمر الثانى عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانية، القاهرة ٢٨ مارس ١٩٨٧ ص ١٧٢ - ١٧٧ .

بإستمرار هذا التوجه[1] .

ولما كانت الكليات العملية والفنية لاتستطيع إستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب نظراً لعدم توافر المعامل والتجهيزات اللازمة للتعليم والتدريب[2] ، فكان من الطبيعى أن تلتحق تلك الأعداد الكبيرة منهم بالكليات النظرية دون العملية . وهو ماترتب عليه تزايد أعداد الخريجين فى تخصصات معينة دون تخصصات أخرى ، ومن ثم كان هناك فائض فى العمالة فى النوع الأول من التخصصات ونقص وندرة فيها فى النوع الثانى منها[3] .

ولمزيد من الإيضاح لسوق العمل فى مصر نستعين بأرقام الجدول التالى الذى يتضمن التوزيع النسبى لقوة العمل حسب المهن المختلفة .

ويستنتج من أرقام الجدول رقم (١٩) أن عمال الانتاج وما اليهم يشكلون نحو ٢١,٣% من إجمالى قوة العمل ، فى حين يمثل الإداريون والقائمون بالأعمال الكتابية نحو ١١% منها . ومن ناحية أخرى فإن أصحاب المهن العملية والفنية المختلفة يمثلون نحو ١١,٣% من إجمالى قوة العمل ، وغنى عن البيان أن هذا التوزيع يوضح عدم التناسب بين أعداد عمال الإنتاج وأعداد العاملين بالأعمال الكتابية والإدارية ، وهو مايعود بالأساس الى نظم الأجور والحوافز ومخرجات السياسة التعليمية ، بالإضافة الى الخصائص

---

١ - لمزيد من التفاصيل حول التوسع فى القبول بالجامعات وأثره على البطالة ، أنظر الدراسة " التعليم العالى والبطالة فى مصر " والتى قامت بها الجمعية المصرية للإقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع ، ١٩٨٩ .

٢ - المجالس القومية المتخصصة ، ودوره فى إعداد القوى العاملة - القاهرة - ابريل ١٩٨٠ ، ص٨٢ .

٣ - د/ نجيب حسن غيته ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الأقليمى " قيمة وإستخدام وهجرة القوى البشرية " - القاهرة ٥-٧ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٤٠ .

جدول رقم (١٩)

التوزيع النسبى لقوة العمل حسب أقسام المهن الحالية والنوع بأقسام النشاط الإقتصادى (حضر / ريف) مايو ١٩٨٤ م

النشـــاط	النـــوع		الجملة %
	ذكور%	إناث %	
أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن إليهم	٩,٨	١٧,٦	١١,٣
المديرون الإداريون ومديرو الأعمال	٢,٧	١,٩	٢,٥
القائمون بالأعمال الكتابية	٧,٥	١٣,٠	٨,٥
القائمون بأعمـــال البيـــع	٦,١	٥.٥	٦,٠
العاملون بالخدمات	٨,١	٢,٧	٧,١
العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر والبر وأعمال الغابات ومن إليهم	٣٦,٦	٤١,٤	٣٧,٥
عمال الإنتاج ومن إليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والفعلة والعتالون	٢٤,٦	٦,٥	٢١,٢
أفراد لايمكن تصنيفهم حسب المهنـــة	٤,٦	١١,٤	٥,٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ، مؤتمر إستراتيجية الاستخدام فى مصر ، "الإستخدام وسوق العمل فى مصر " ، إعداد وزارة القـــوى العاملـــة والتدريب ، ١٩٨٨ .

المميزة لهيكل النشاط الإنتاجى وضعف علاقاته التشابكية وقدراته الانمائية ٠

فوفقا لبيانات الجدول نجد أن حوالى ٢٤,١% من جملة قـــوة العمـــل ، متخصصون فى الخدمات وأعمال البيع والأعمال الادارية والكتابية ، وهـــى نسبة بلا شك مرتفعة بالمقارنة بمثيلاتها بالدول المتقدمة أو الأخـــذ بأســباب التقدم ٠

وهذا فى الوقت الذى تمثل فيه العمالة المتخصصة فى مجالات الانتـــاج ٢١,٢ % فقط من قوة العمل ، وهى نسبة متواضعة بالمقارنة بإحتياجات الإنتاج فى إقتصاد يسعى الى التنمية والتقدم والتطور ٠

وهكذا يمثل هذا الهيكل المهنى مظهرا آخر من مظاهر الاختـــلال فـــى سوق العمل فى مصر ، وهو فى نفس الوقت دلالة علـــى إنفصـــال سياســـة التعليم والتدريب عن سياسة التوظف والتخطيط السليم لاحتياجات الأنشـــطة الإقتصادية من المهارات المختلفة[1] ٠

ثانيا : التوزيع الإقليمى للقوى العاملة :

وإذا إنتقلنا الى التوزيع الإقليمى للقوى العاملة والذى يوضحـــه الجـــدول التالى ، نجد أن هناك سبع محافظات من مجموع محافظات مصـــر ، يقـــل نصيب أى منها عن ٥,٩% من إجمالى قوة العمل ، وتستأثر فى مجموعـــها بنسبة ٥٥,٦% من إجمالى قوة العمل علـــى مســـتوى الجمهوريـــة ، هـــذه المحافظات هى ، على التوالى ، القاهرة ، الجيزة ، الدقهليـــة ، البحـــيرة ، الإسكندرية ، الشرقية ، الغربية ٠ وتتأثر القاهرة وحدها بنسبة ١٣,٧% مـــن إجمالى القوى العاملة ٠

---

[1] – د / هبة أحمد نصار ، العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسات التشغيل فى مصر ، ملف ندوة الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على التشغيل فى الدول الناميـــة "، الجزائر ، ١٢ ديسمبر ١٩٨٧ ص ٣ " ٠

جدول رقم (٢٠)

توزيع قوة العمل (٦ سنوات فأكثر)

على المحافظات فى نوفمبر عام ١٩٨٦

	١٩٧٦		١٩٨٦	
	عدد	%	عدد	%
القاهرة	١٥٢٧٦١٤	١٣,٩	١٨٧٦٣٤١	١٣,٧
الإسكندرية	٧١٨٨٨٨	٦,٥	٩٢٩٦١٩	٦,٨
بور سعيد	٢٨٧١٠	٠,٨	١٤١١١٣	١,٠
السويس	٥٧٨٧٤	٠,٥	٩٥٧١٩	٠,٧
الإسماعيلية	١٠٢٠٣٩	٠,٩	١٥٢٨٠٦	١ر١
البحيـــرة	٧٧٤٩٢١	٧,١	٩٦٤٣٠٤	٧,١
دمياط	١٧٧٦٦٤	١,٦	٢٣٦٠٨٩	١,٧
كفر الشيخ	٤٥١٦٧٧	٤,١	٥٤٣٥٧١	٤,٠٠
الغربية	٦٧٣٠٩١	٦,١	٨١١٣١٦	٥,٩
الدقهلية	٨١٠٣١٦	٧,٤	١٠٠٠٧١٧	٧,٣
الشرقية	٧٧٣٧١٥	٧,١	٩٠٨٣٢	٦,٧
المنوفية	٤٧٧٣٧٤	٤,٣	٦٣٩٦٠٤	٤,٧
القليوبية	٤٧٣٧٦٧	٤,٣	٦٩٢٧٠٧	٥,١
الجيزة	٧١٦٨١٨	٦,٥	١١٠٩٢٨٩	٨,١
الفيـــوم	٣٦٨١٥٢	٣,٤	٤٠٩٢٨٩	٣,٠٠
بنى سويف	٣٤١١٥٠	٣,١	٣٧٤٦٧١	٢,٧
المنيا	٦٤٢٦٩٩	٥,٩	٧١٨٢٠٧	٥,٢
أسيوط	٥٠٢٧٦٠	٤,٦	٥٦٨٩٥٦	٤,٢
سوهاج	٥٦٧٤٨٢	٥,٢	٦٣٣٧٤٣	٤,٦
قنـــا	٤٩٩٤٦٩	٤,٥	٥٣٢٢٠٨	٣,٩
أســـوان	١٦٢٣٩٤	١,٥	١٩٥٦٦٢	١,٤
البحر الأحمر	١٦٨٧٥	٠,٢	٢٨٤٤٦	٠,٢
الوادى الجديد	٢٠٦٧٨	٠,٢	٢٧٨٠٦	٠,٢
مطروح	٣٧١٣٥	٠,٣	٣٥٢٦٤	٠,٣
سينـــاء	٤٢٧٣٠	–	٥١٧٣٩	٠,٤
الجملـــة	١٠٩٨١٥٣٥	١٠٠,٠٠	١٣٦٧٧٦١٨	١٠٠,٠٠

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ، مؤتمر إستراتيجية الإستخدام فى مصر ، " الإستخدام وسوق العمل فى مصر " ، إعداد وزارة القوى العاملة والتدريب ، ١٩٨٨ .

أما النسبة (الباقية) وهى ٥٤,٤% من إجمالى قوة العمل فهى تتوزع على باقى المحافظات التسعة عشر ، بنسب تتراوح ما بين ٠,٢% فى محافظتى البحر الأحمر والوادى الجديد ، الى ٥,٢ % فى محافظة المنيا .

ويعود هذا التركيز الواضح لأفراد قوة العمل خاصة بمحافظة القاهرة والقليل من المدن الكبرى كما سنرى لاحقا - إلى أسباب متعددة ، من أهمها[1].

* الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، وهى فى معظمها نتيجة :

- تركيز إستثمارات التنمية خلال العقود الماضية على العاصمة والمدن الرئيسية .

- التفاوت فى الموارد الإقتصادية بين المحافظات .

- التركيز على إقامة المشروعات الخدمية بالمدن الرئيسية وأهمال ذلك بالنسبة للريف .

وبمقارنة هيكل توزيع العمالة بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ يلاحظ مايأتى :

* لم يحدث تحول فى هيكل التوزيع بين محافظات " الكثافة " ومحافظات " الخفة " العمالية .

* يبدو أن الضغوط على محافظة القاهرة وصلت الى حدودها القصوى ، الأمر الذى أدى الى إستقرار نسبة العمالة بها ، بل وإتجاهها الى التراجع الطفيف (من ١٣,٩ % عام ١٩٧٦ الى ١٣,٧% عام ١٩٨٦) .

---

[1] - د/ هبة أحمد نصار ، " البطالة وسياسة الإستثمار " البطالة فى مصر ، المؤتمر الأول لقسم الإقتصاد ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة - ١٩٨٩ ص ٩٦٧ ، ١٩٦٨.

* تقدمت محافظة الجيزة الى المركز الثانى عام ١٩٨٦ بعد أن كانت تحتل المركز السادس عام ١٩٧٦ .

* ظلت الإسكندرية تحتل المركز الخامس رغم إرتفاع نسبة العمالة بها إرتفاعاً ضعيفاً / من ٦,٥% عام ١٩٧٦ الي ٦,٨% عام ١٩٨٦ .

* الملفت للنظر أن " القاهرة الكبرى " ، وتضم القاهرة والجيزة والقليوبية ظلت تنمو نسبة العمالة بها بين العامين المذكورين ، من إجمالى ٢٤,٧% عام ١٩٧٦ الى إجمالى ٢٦,٩% عام ١٩٨٦ . وهذه الملاحظة تدل على أنه ليس ثمة تغير مطلقاً فى توجه سياسة الدولة نحو التركيز على العاصمة بصفة خاصة .

ولاشك أن هذا التركز لقوة العمل فى بعض المحافظات يمثل ضغطاً على مواردها وفرص العمل المتاحة بها وعلى حساب إهمال باقى المحافظات . ويقتضى ذلك التركيز على خلق فرص عمل جديدة فى المحافظات الأخرى ، وتزويدها بالمرافق والخدمات الكفيلة بجذب الأيدى العاملة والإستقرار فيها . ولاشك أن هذا الاهتمام المتوازن بالتنمية على المستوى الإقليمى يعتبر جزءاً أساسياً من أهداف التنمية الشاملة والتى يجب أن تهتم بإبراز وتطوير وإستغلال كل الطاقات والإمكانات فى محافظات الجمهورية .

ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى عدم تكدس القوة العاملة فى بعض المحافظات دون البعض الآخر ، وهو الوضع الذى يترتب عليه صعوبة خلق المزيد من فرص العمل الجديدة فى المحافظات " المحظوظة " المحدودة ، مع ضياع فرص كبيرة لإستغلال إمكانيات واسعة للإنتاج والتشغيل فى معظم أنحاء الجمهورية[١] .

---

[١] – د/ هبة أحمد نصار ، " البطالة وسياسة الاستثمار" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦٧ ، ٩٦٨ .

ثالثا : خصائص القوى العاملة والبطالة :

لتوضيح العلاقة بين خصائص القوى العاملة والبطالة ، نستعين بالبيانات التى تقدمها وزارة التخطيط لتوزيع فرص العمل الجديدة المتاحة خلال الخطة الخمسية ٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ بين المهن والتخصصات المختلفة[١] .

فوفقا للخطة المذكورة تتاح ٤٨,٥ ألف فرصة عمل للمهن الهندسية وما إليها ، و١٨ ألف فرصة عمل لخريجى كليات العلوم ، و ٢٣,٧ ألف فرصة عمل للأطباء ومساعديهم ، و ٦٧,٣ ألف فرصة عمل للمدرسين ، و ٢٣,٤ ألف فرصة عمل لرجال الدين بما فيهم المقرئين والمؤذنيين بالإضافة الى الكتاب والمؤلفين والفنانيين ، و ٣٠ ألف فرصة عمل للمهن الفنية والعلمية الأخرى ، ١٢٢,٣ ألف فرصة عمل للإداريين والمديرين التنفيذيين ورجال الأعمال ، و١٦٧,٨ ألف فرصة عمل للأعمال الكتابية ، و١٢٩,٨ ألف فرصة عمل للأعمال الأخرى التى تتطلب مؤهلات متوسطة أو جامعية . وبجمع هذه الفرص تصل الى ٦٢٠,٨ ألف فرصة عمل لذوى المؤهلات الجامعية والمتوسطة الفنية ، وهو مايمثل حوالى ٣٠% من مجموع فرص العمل المتاحة خلال سنوات الخطة[٢] .

وبعد إستعراض الخطة لبيانات العمالة المطلوبة فى المهن والتخصصات المختلفة نخلص إلى أنه بمقارنة حجم الطلب على التخصصات المختلفة مع حجم العرض من كل منها يتضح أن هناك فائضا كبيرا فى فئة حملة

---

[١] - وزارة التخطيط ، الإطار التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ ، وخطة عامها الأول ٨٧ - ١٩٨٨ - الجزء الأول : المكونات الرئيسية ، مايو ١٩٨٧ .

[٢] - وزارة التخطيط ، الإطار التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية ، المرجع السابق .

المؤهلات الذين يتجهون الى المهن الفنية والعلمية والى مهن المديرين ومديرى الأعمال والمهن الكتابية .

وفى نفس الوقت يبدو هناك عجز فى مهن العاملين بالخدمات والعاملين بالزراعة وعمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل وما إليهم .

ومن هنا فقد أوضحت الخطة ضرورة القيام بالتدريب التحويلى والتدريب بأنواعه المختلفة ، بهدف تضييق الفجوة فى بعض المهن والتخصصات والقضاء على العجز فيها ، وفى نفس الوقت إستيعاب جزء من فائض العمالة من المهن والتخصصات الأخرى .

والواقع أن وجود إختلافات أو فوائض فى مهن وتخصصات معينة يعتبر مؤشراً على عدم ملائمة مستوى الأجور والحوافز المحددة لها ، بالإضافة الى العوامل الاجتماعية من عادات وتقاليد .. الخ . والتى يجب أن تؤخذ فى الإعتبار[1] .

ولكن إذا كان تغيير العوامل الاجتماعية والمؤسسية والحضارية يتطلب فترة زمنية طويلة نسبياً ، فإن نظم الأجور والحوافز من الأسهل والأسرع الإعتماد عليها فى تحقيق التغيير المنشود . ومن هنا تبدو أهمية إعادة النظر فى النظم القائمة للأجور والحوافز ، بحيث تؤدى تغيراتها الى إعادة التوازن بين العرض والطلب على المهن والتخصصات المختلفة ، ومن المهم أيضاً إدراك أن تطبيق نظام عادل للأجور والحوافز هو بمثابة الوسيلة الرئيسية التى تجب الإستعانة بها لرفع إنتاجيةالعاملين بمعدلات تفوق تكلفة الإنتاج[2].

---

[1] – د / نجيب حسن غينه ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل – المصرية ، مصدر سبق ذكره ص ٤٢ .

[2] – المجالس القومية المتخصصة ، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤ – ١٩٩١ ، ص ٢٦٧ – ٢٦٨ .

وهكذا تعتبر نظم الحوافز والأجور ذات أهمية كبيرة ومؤثرة وحاسمة فى هذه المرحلة بالذات ، نظرا لإرتباطها الوثيق بإعتبارات التخطيط السليم للقوى العاملة ، ولآثارها المتوقعة فى إحداث التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها • ولقد أصبح من الضرورى أيضا ربط الأجور بالإنتاج ، حتى يمكن لكل من الأجور والحوافز أن تؤدى دورها الاقتصادى فى تحقيق التوزيع الأمثل للقوى العاملة بين مختلف الإستخدامات من مهن وتخصصات وأنشطة إقتصادية وإجتماعية •

كما ، يقتضى الأمر تلافى أوجه القصور فى النظم القائمة للحوافز والأجور والتى كان من جرائها حدوث زيادات غير منطقية فى دخول بعض العاملين ، بلغت مستويات لاتتفق مع القيمة الإقتصادية الحقيقية للمهن التى يمارسونها ، ذلك فى حين تخلفت أجور فئات مهنية أخرى رغم قيمتها الإنتاجية وأهميتها الحضارية والإقتصادية •

ومن المهم أيضاً العمل على زيادة فعالية الحوافز ، المادية منها والأدبية، فى توجيه قوة العمل فى مصر إلى الوجهة الصحيحة على مستوى الأنشطة والأقاليم المختلفة • فبالإضافة الى " إصلاح " نظم الأجور والحوافز - بما يحقق الهدف المنشود والتوازن فى السوق المحلية للعمالة - يجب العمل على تغيير القيم والعادات الموروثة والتى لم تعد تتمشى مع العصر [1] .

كذلك يقتضى الأمر وضوح تصور لإحتياجات المجتمع مستقبلاً من القوى العاملة فى ضوء ما تتطلبه أهداف النمو من فرص عمل فى مختلف المهن والتخصصات والمستويات ، وبالتالى ربط سياسة التعليم والتدريب بالإحتياجات المستقبلية من القوى العاملة[2]

---

[1] - المجالس القومية المتخصصة ، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٦٨ •

[2] - المجالس القومية المتخصصة ، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها، المرجع السابق ص ٢٦٩

ومن الجدير بالإشارة ، صعوبة إجراء مقارنة دقيقة بين أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل وبين فرص العمل المتاحة سنوياً لكل من المهن والتخصصات المختلفة. ويرجع ذلك الى عدم توافر حصر دقيق لأعداد المتعطلين حسب المهنة ، وكذلك عدم توافر بيانات تفصيلية عن الداخلين الجدد لسوق العمل حسب المهنة والتخصص . ولاشك أن تخطيط التعليم والتدريب وربطه بالإستخدام ، يتطلب بالضرورة توافر هذه البيانات على وجه الدقة .

فلوضع أساس سليم لإعداد وتخطيط القوى العاملة بالكفاءة المنشودة ، يتطلب الأمر بالضرورة توفير البيانات والدراسات المتصفة بالشمولية والدقة والدورية ، التى تقدم التوصيف والتصنيف الوافى للمهن والتخصصات المختلفة . فبذلك فقط يمكن تحديد الفائض والعجز بكل مهنة ، والربط بين برامج التعليم وبين نمو إحتياجات المجتمع من المهن والتخصصات المختلفة. وإن كان هذا لايمنع من الاستناد إلى الدراسة التى قامت بها وزارة القوى العاملة والتشغيل ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتعاون مع مركز المعلومات والاحصاء حول حصر فائض الخريجين - دون تصنيفهم مهنياً - حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ وهذا ما سنعرض له فى النقطة التالية .

رابعاً : البطالة وفائض الخريجين :

لاشك أن السياسة التى أتبعتها الدولة فى تأهيل وتشغيل الخريجين قد ساهمت فى مشكلة البطالة فى مصر . فبالرغم من تجميد إرتباط الدولة بتشغيل الخريجين منذ عام ١٩٨٤ وحتى الأن ، كما سبق الإشارة ، إلا أن الأثر مازال متحققاً فى شكل فائض الخريجين ، الأمر الذى إنعكس أيضاً على إختلاف معدلات البطالة فى الريف والحضر وكذلك فى المناطق العشوائية حول المدن .

١ - فائض الخريجين :

قامت وزارة القوى العاملة والتشغيل ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مع المحافظين بتنفيذ مشروع حصر فائض الخريجين.[١] ومن نتائج هذا الحصر ١٩٩٣/١٢/٣١ يتضح من الجدول رقم (٢١) توزيع فائض الخريجين بالمحافظات التى تم بها الحصر (٢١ محافظة عدا محافظات الحدود) طبقا للمؤهل الدراسى ، ويتبين منه أن إجمالى المتعطلين : (من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٣) قد بلغ ٢٤٢٥١٢٣ فردا كانت نسبة الجامعيين منهم ١٣,٥% وحملة المؤهلات فوق المتوسطة ٩,٤% والمتوسطة ٧٧,١% من الإجمالى[٢] وهذا يوضح أن الغالبية العظمى من المتعطلين من حملة هذه المؤهلات المتوسطة نتيجة لسياسة زيادة الأعداد المقبولة فى هذا النوع من التعليم عن حاجة فرص العمل فى سوق العمالة . كما يتبين من الجدول أن محافظة القاهرة تحظى بأكبر الأعداد (١٥١٨٣٤ فردا) ويرجع ذلك إلى وجود أربعة جامعات حكومية بها إلى جانب العديد من المعاهد العالية وفوق المتوسطة والمتوسطة . كما أن أقل الأعداد توجد بمحافظة السويس (١٤٤٤٧ فرداً) حيث تقل فيها أعداد الكليات والمعاهد .(أنظر الشكل رقم٥) .

ويوضح الجدول رقم (٢٢) الأهمية النسبية لفائض الخريجين فى ١٩٩٣/١٢/٣١ ويظهر منه أن حجم قوة العمل فى ١٩٩٣/١/١ كان

---

١ - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، مشروع حصر فائض الخريجين ، من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٩٣ .

٢ - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، مشروع حصر فائض الخريجين . المصدر السابق .

جدول رقم (٢١)

توزيع البطالة من الخريجين فى المحافظات التى تم بها الحصر (٢١ محافظة) طبقا للمؤهل الدراسى فى ١٩٩٣/١٢/٣١

المحافظة	جامعى	فوق المتوسط	متوسط	
القاهرة	٤١٥٩٨	٢٥١٨٣	٨٥٠٥٣	١٥١٨٣٤
الإسكندرية	٢٢٣٣٦	١٣٠٦٨	٥١٣٩٦	٨٦٨٠٠
بور سعيد	٤٤٣٥	٣٣٧٥	١٣١٩٩	٢١٠٠٩
السويس	١٦٣٨	١٢٥٥	١١٥٥٤	١٤٤٤٧
دمياط	١٩٠١	١٦٩٣	١٤١٦٣	١٧٧٥٧
الدقهلية	١٣٠٩٢	٩٣٥١	٩٨٣٥٤	١٢٠٧٩٧
الشرقية	١٢٥٧٧	٩٧١٣	٩٦٢٢٢	١١٨٥١٢
القليوبية	٨٢٦٤	٦٣٦٩	٦٣٤١٣	٧٨٠٤٦
كفر الشيخ	٥٩٥٧	٤٨٧١	٥٢٧٩٤	٦٣٦٣٣
الغربية	٩٩٢٨	٧٧٥٨	٧١٣٠٥	٨٨٩٩١
المنوفية	٧٦٢٦	٥٢٣٨	٥٨١٠٩	٧٠٩٧٣
البحيرة	٨٢٣٦	٦٥٥٧	٦٧٩٤٤	٨٣٧٣٧
الإسماعيلية	٢١٨٧	١٥٠٦	١٢٣٤٠	١٦٠٣٣
الجيزة	١٣٥٧١	٧٨٧٢	٤٤١٧٨	٦٥٦٢١
بنى سويف	٥٤٣٩	٢٨٠٤	٤٤٢٨٧	٥٢٥٣٠
الفيوم	٣١٧٩	٢٥٣٧	٣٥٦٩٠	٤١٤٠٦
المنيا	٨٣٧٨	٦٣٠٩	٨٤٥٩٤	٩٩٢٨١
أسيوط	٧٩٢١	٦٦٠٩	٦٧٠٩٨	٨١٦٢٨
سوهاج	٦٢٧٠	٥٢٥٢	٤٨١٥٤	٥٩٦٧٦
قنـــا	٥٥٤٥	٤٤٨٠	٥٣٤٤٥	٦٣٤٧٠
أســـوان	٢٣٧٣	٢٥٥٣	٣٥٠١٧	٢٩٩٤٣
الإجمالى	١٩٢٤٥١	١٣٤٣٥٣	١٠٩٨٣٠٩	١٤٢٥١١٣
النسبة الإجمالية	%١٣,٥	% ٩,٤	%٧٧,١	%١٠٠

المصدر: مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، مشروع حصـــر فـــائض الخريجين ١٩٨٣ - ١٩٩٣ .

الشكل رقم (٥)

النسبة المئوية للبطالة فى الخريجين طبقا للمؤهل الدراسى

فى ١٩٩٣/١٢/٣١

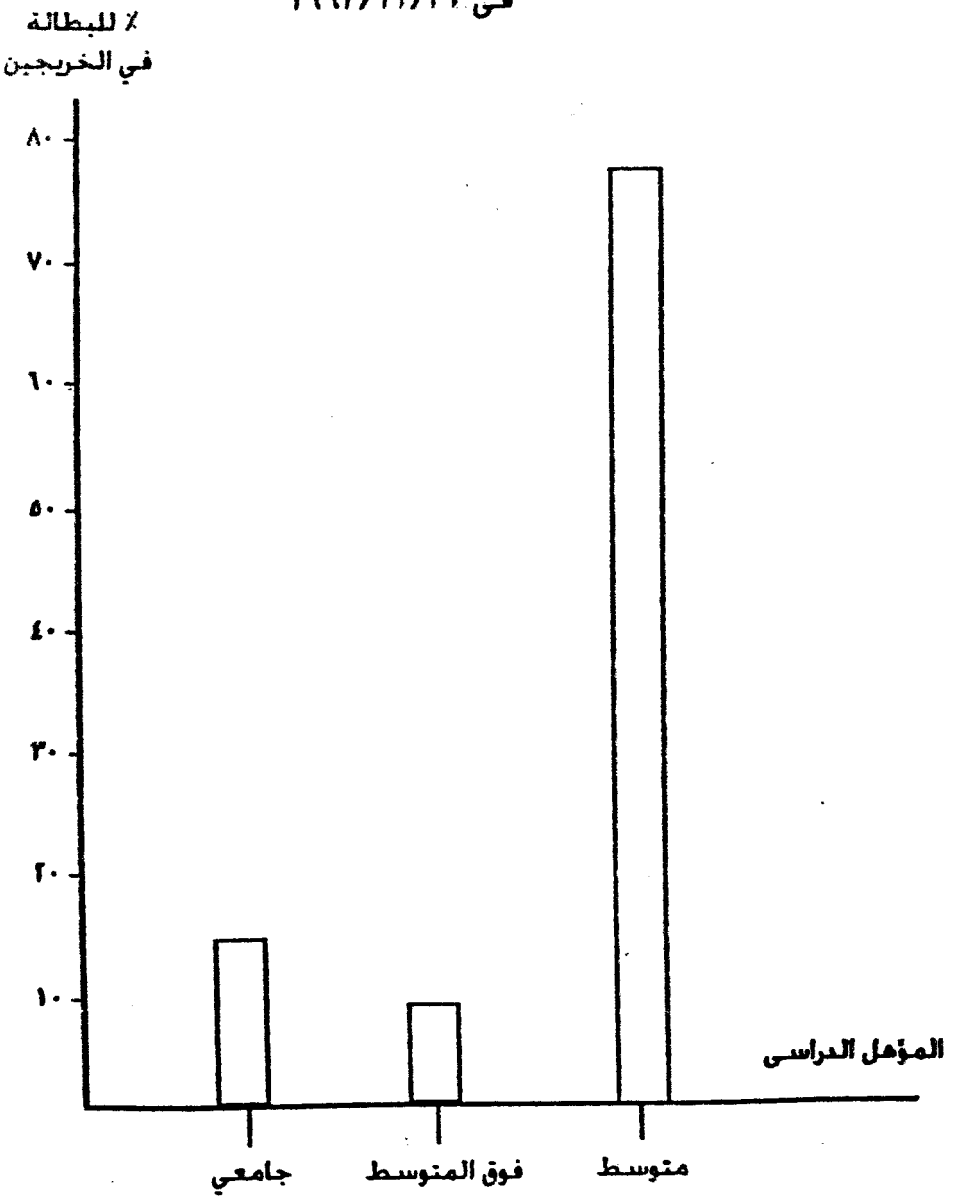

المصدر : مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء

مشروع حصر فائض الخريجين ١٩٨٣ - ١٩٩٣ .

جدول رقم (٢٢)

الأهمية النسبية لفائض الخريجين

فى ١٩٩٣/١٢/٣١

المحافظة	قوة العمل ٩٣/١/١	إجمالى فائض الخريجين ١٩٨٣-١٩٩٣	نسبة فائض الخريجين الى قوة العمل
القاهرة	١٨٩٠٥٦٠	١٥١٨٣٤	%٨,٠
الإسكندرية	٩٢٦٢٤٠	٨٦٨٠٠	%٩,٤
بور سعيد	١٢٦٨٤٠	٢١٠٠٩	%١٦,٥
السويس	١٠٨٠٨٠	١٤٤٤٧	%١٣,٤
دمياط	٢٤١٠٨٠	١٧٧٥٧	%٧,٤
الدقهلية	١١٣٨٧٦٠	١٢٠٧٩٧	%١٠,٦
الشرقية	١١٢٧٨٤٠	١١٨٥١٢	%١٠,٥
القليوبية	٨١٨٤٤٠	٧٨٠٤٦	%٩,٦
كفر الشيخ	٦٠٤٢٢٤٠	٦٣٦٢٢	%١٠,٥
الغربية	٩٢٧٠٨٠	٨٨٩٩١	%٩,٦
المنوفية	٧١٩٠٤٠	٧٠٩٧٣	%٩,٨
البحيرة	١٠٦٨٢٠٠	٨٢٧٣٧	%٧ر٧
الإسماعيلية	١٨١٧٢٠	١٦٠٣٣	%٨ر٨
الجيزة	١٢٠١٧٦٠	٦٥٦٢١	%٥ر٥
بنى سويف	٤٨٦٣٦٠	٥٢٥٣٠	%١٠,٨
الفيوم	٥٣٠٣٢٠	٤١٤٠٦	%٧,٨
المنيا	٨٩٦٢٨٠	٩٩٢٨١	%١١,١
أسيوط	٧٥٣٢٠٠	٨١٦٢٨	%١٠,٨
سوهاج	٨١٢٢٨٠	٥٩٦٧٦	%٧,٣
قنـــا	٧٧٥٨٨٠	٦٣٤٧٠	%٨,٢
أســـوان	٢٧٨٠٤٠	٢٩٩٤٣	%١٠,٨
الإجمالى	١٥٦١٢٢٤٠	١٤٢٥١١٣	%٩,١٣
النسبة الإجمالية			

المصدر: مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، مشروع حصـــر فـــائض الخريجين ١٩٨٣ - ١٩٩٣ .

١٥٦١٢٢٤٠ فردا بالمحافظات التى تم بها الحصر (حيث إنخفضت قليلا عن عام ١٩٩٢) وأن نسبة إجمالى فائض الخريجين (١٩٨٣ - ١٩٩٣) الى قوة العمل ١٩٩٣/١/١ كانت ٩,١٣% وهى تزيد قليلا عن النسبة التى توصل اليها بحث العمالة بالعينة فى عام ١٩٩٢[١] (٨,٧% بالجدول رقم ٨) وقد يعزى ذلك الى زيادة رصيد المتعطلين من الخريجين عام ١٩٩٣ . كما كانت أعلى نسب البطالة للخريجين فى محافظة بور سيعد (١٦,٥%) تليها محافظة السويس (١٣,٤%) وأن أقلها كانت فى محافظة الجيزة (٥ر٥%) وقد يرجع السبب فى ذلك الى توفر فرص العمل للخريجين بهذه المحافظة وعدم توفرها بهذا القدر فى المحافظتين المشار اليها . (أنظر الشكلين رقمى٦ ، ٧) .

٢ - البطالة فى الريف والحضر :

يشتمل الجدول رقم (٢٣) على بيانات القوى العاملة والبطالة فى كل من الريف والحضر ، ووفقاً للتعريف المستخدم فى التعداد[٢] فإن الحضر يشمل جميع المدن وماتحتويه من الأقسام والشياخات فى أى محافظة . أما الريف فيقصد به جميع القرى وتوابعها من عزب ونجوع فى أى محافظة وتعتبر محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس محافظات حضرية بالكامل أما باقى المحافظات فهى مزيج من الحضر والريف .

وتشير البيانات الواردة فى الجدول إلى أن حجم القوى العاملة فى الحضر أقل من الريف ، حيث بلغ ٦,٩ مليون فرداً فى الحضر مقابل ٩,٣ مليون

---

١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة ١٩٩١ - ١٩٩٤ - مصدر سابق ذكره .

٢ - المقصود هنا هو التعريف الوارد بالتعداد العام للسكان ، الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ ، ابريل ١٩٨٧ .

الشكل رقم (٦)

نسبة فائض الخريجين إلي قوة العمل
في ١٩٩٣/١٢/٣١ وفقا للمحافظات التي تم بها الحصر (٢١ محافظة)

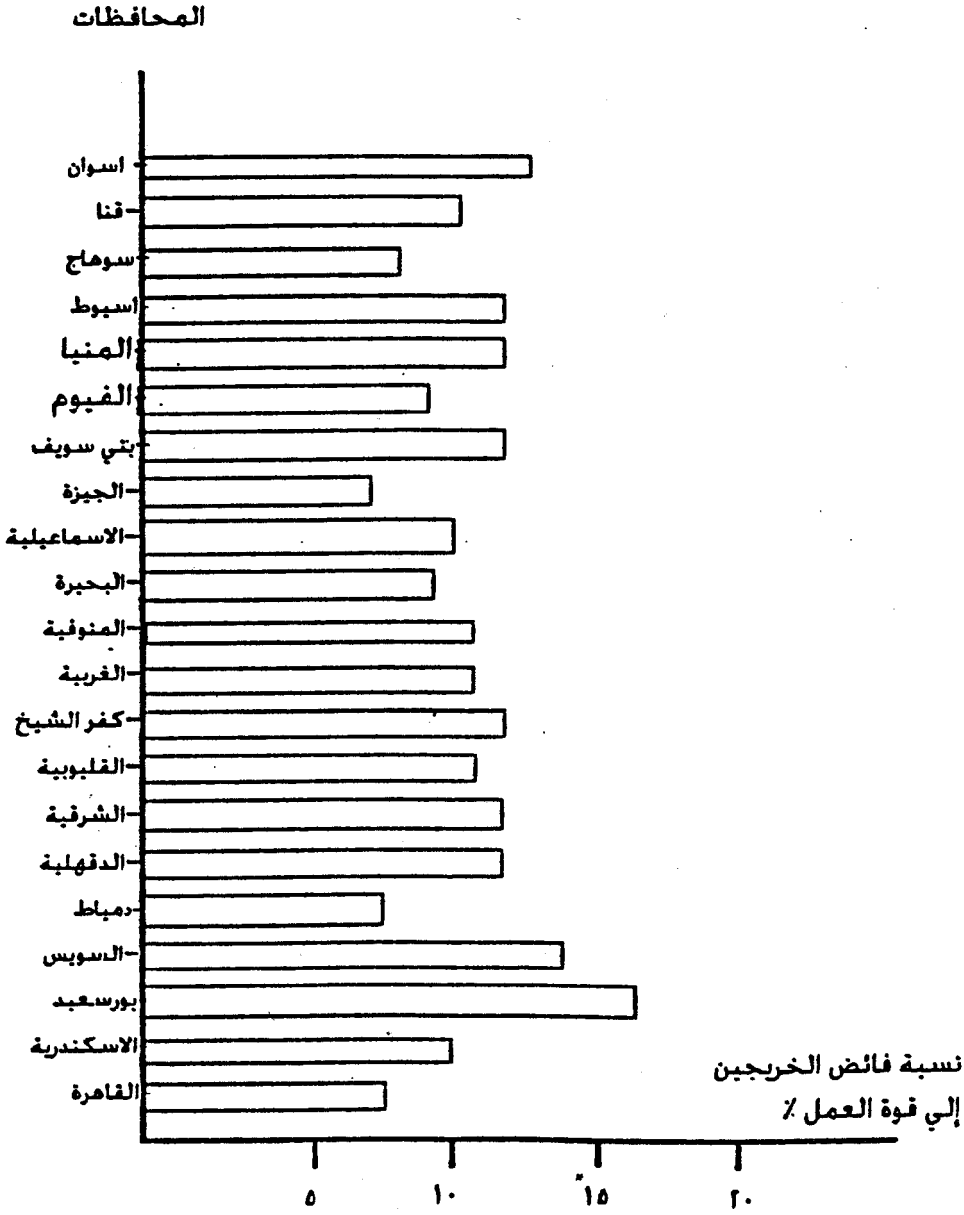

المصدر : مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء

مشروع حصر فائض الخريجين ١٩٨٣ - ١٩٩٣ .

الشكل رقم (٧)
توزيع فائض الخريجين طبقاً للنوع
فى ١٩٩٣/١٢/٣١

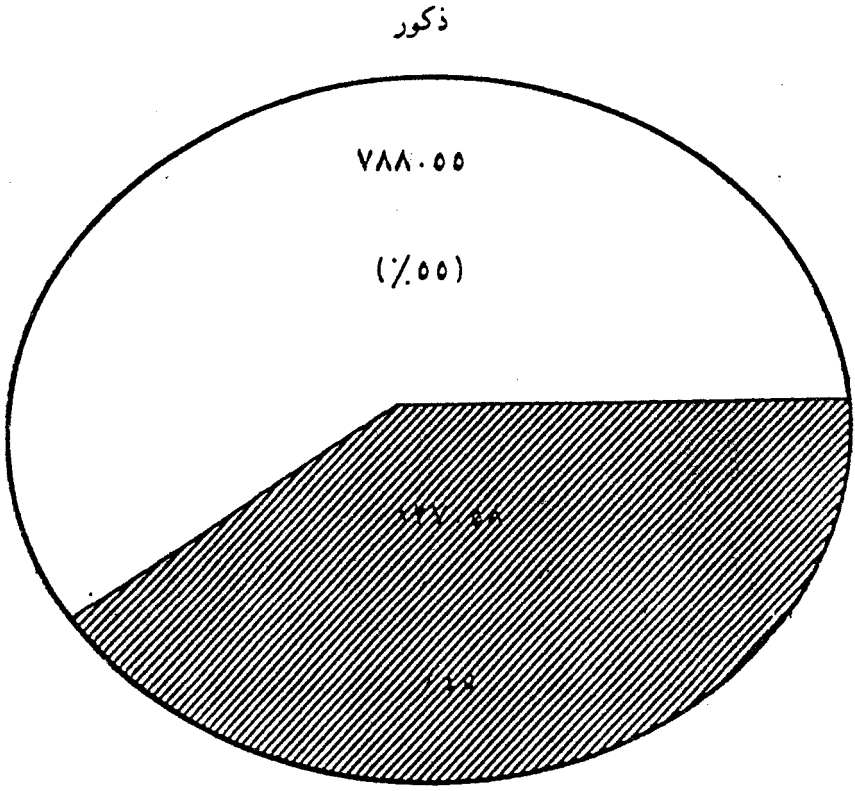

المصدر : مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء
مشروع حصر فائض الخريجين ١٩٨٣ - ١٩٩٣ .

جدول رقم (٢٣)

قوة العمل والمعطلين فى الريف والحضر

دورة البحث	البيان	قوة العمل بالالاف	متعطلون بالالاف			معدل البطالة ٪
			سبق العمل	لم يسبق لهم	الجملة	
١٩٩٢	حضر	٦٩٠,٢	٥٧,٤	٦٩٢,٠	٧٤٩,٤	١٠,٩
	ريف	٩٣٨,٨	٢١,٧	٦٤٤,٦	٦٦٦,٣	٧,١
	اجمالى الجمهورية	١٦٢٩,٠	٧٩,١	١٣٣٦,٦	١٤١٥,٧	٨,٧
١٩٩٣	حضر	٧٢٧٤,٩	٧٣,١	٨٤٥,٨	٩١٨,٩	١٢,٦
	ريف	٩٢٢٩,٢	١٩,٩	٨٦٢,٠	٨٨١,٩	٩,٦
	اجمالى الجمهورية	١٦٥٠٤,١	٩٣,٠	١٧٠٧,٨	١٨٠٠,٨	١٠,٩
١٩٩٤	حضر	٧٤٤٥,١	٧٢,٧	٨٤٩,٩	٩٢٢,٦	١٢,٤
	ريف	٩٣٦٦,٩	١٧,٨	٩٣٢,٧	٩٥٠,٥	١٠,١
	اجمالى الجمهورية	١٦٨١٢,٢	٩٠,٥	١٧٨٢,٦	١٨٧٣,١	١١,١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – بحث العمالة بالعينة الدورات.١٩٩١ – ١٩٩٤ م

فردا فى الريف سنة ١٩٩٢ ، ٧,٢ مليون فردا فى الحضر مقابل ٩,٣ مليون فردا فى الريف سنة ١٩٩٣ ، ٧,٤ مليون فردا فى الحضر مقابل ٩,٣ مليون فردا فى الريف سنة ١٩٩٤ ، إلا أن الحضر أكثر إحتواء للمتعطلين الذين بلغ عددهم ٧٤٩,٤ ألف فردا سنة ١٩٩٤ ، ٩١٨,٩ ألف فردا سنة ١٩٩٣ ، ٩٢٢,٦ ألف فردا سنة ١٩٩٤ ، مقابل ٦٦٦,٣ ألف فردا سنة ١٩٩٢ ، ٨٨١,٩ ألف فردا سنة ١٩٩٣ ، ٩٥٠,٥ ألف فردا سنة ١٩٩٤ فى الريف . أى أن معدل البطالة أكثر إرتفاعا فى الحضر حيث بلغ ١٠,٩% سنة ١٩٩٢، ١٢,٦% سنة ١٩٩٣ ، ١٢,٤ % سنة ١٩٩٤ ، بينما فى الريف فقد بلغ ٧,١% سنة ١٩٩٢ ، ٩,٦% سنة ١٩٩٣ ، ١٠,١ % سنة ١٩٩٣[١] . (أنظر الشكل رقم ٨) .

وظاهرة إنتشار البطالة فى الحضر بصورة أكبر مما فى الريف ترجع الى أن منطقة الحضر أكثر إحتواء للخريجين فى مراحل التعليم المختلفة كالجامعات والمعاهد العالية والمتوسطة[٢] .

ومن المعروف أنه قد حدثت صعوبات عديدة فى حصول هؤلاء الخريجين على فرص عمل فى السنوات الأخيرة مما أدى إلى حدوث تراكمات فى أعداد الخريجين المتعطلين ، وأدى ذلك بالتالى الى زيادة حجم البطالة أو التعطل فى الحضر عنه فى الريف . كما أن طريقة قياس التعطل بواسطة التعداد العام للسكان لاتعطى الصور المختلفة للبطالة غير الصريحة أو المغلقة مثل البطالة المقنعة والتى يكثر إنتشارها فى الأنشطة الإقتصادية السائدة فى الريف[٣] . يضاف الى ذلك أن المشروعات الإنتاجية ليست

---

[١] -الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- بحث العمالة بالعينة دورات ١٩٩١ - ١٩٩٤ .

[٢] - د/ هبة أحمد نصار، "البطالة وسياسة الإستثمار" مرجع سابق ذكره ص٩٦٧- ٩٦٨ .

[٣] - د/ جاد عبد الرسول : " البطالة فى الريف المصرى : الظاهرة والأسباب" ، المؤتمر الأول لقسم الإقتصاد ، مصدر سبق ذكره ص ٦٦٩ .

الشكل رقم (٨)

معدل البطالة فى الريف والحضر

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة- دورات ١٩٩١- ١٩٩٤ .

موزعة توزيعا عادلا بين الريف والحضر حتى تستوعب القوى العاملة المتاحة فى كل من الريف والحضر[١]. غير أنه تجدر هنا التفرقة بشكل واضح بين البطالة الريفية والتى تتعلق بكافة المهن والبطالة الزراعية والتى تتعلق بالزراعة ، فالبطالة الريفية تعود لأسباب مختلفة وتكاد تكون مماثلة للبطالة القومية نتيجة لما طرأ على الريف المصرى من تطورات . أما بالنسبة للبطالة الزراعية فهى ليست بطالة بالمعنى الصحيح وإنما هناك فى الواقع إعتقاد بأن الزراعة تعانى حاليا نقصا فى العمالة الزراعية نتيجة هجرة العمالة الزراعية إلى المدن أو السفر للعمل فى الدول العربية ، وكذا الى إنخفاض ساعات العمل الزراعى اليومى[٢] .

٣ - البطالة فى المناطق العشوائية حول المدن[٣] :

ورغم أن آخر تعداد عام للسكان كان سنة ١٩٨٦ حيث مضى عليه حوالى عشر سنوات تغيرت فيها الظروف والأوضاع إلا أنه يمكن الإستعانة ببياناته لتعطى مؤشرات تقريبية عن بعض خصائص البطالة ،مثل البطالة فى بعض المناطق العشوائية حول المدن نظراً لعدم توفر هذه البيانات إلا فى التعداد . وأن بحث العمالة بالعينة لا يوضح موقف المناطق العشوائية لعدة أسباب منها أنها غير محددة التعريف[٤] .

---

١ - د/ هبة أحمد نصار، "البطالة وسياسة الإستثمار"مرجع سابق ذكره ص٩٦٧- ٩٦٨ .

٢ - د/ أحمد الجويلى ، د/ عصام أبو الوفا ، التحليل الإقتصادى والإجتماعى للعمالة الزراعية ومشاكلها ، المؤتمر الأول لقسم الإقتصاد ، مصدر سبق ذكره ص ٦٩٧-٧٠١

٣ - لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، أنظر - منظمة اليونسكو ، العمالة والبطالة فى مصر التهميش الحضرى والمناطق العشوائية فى مصر . اليونسكو ١٩٩٣ .

- د / على الصاوى ، العشوائيات ونماذج التنمية : مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٦ .

٤ - يمكن تعريف العشوائيات سواء من الناحية الواقعية أو التحليلية على النحو التالى :

- التعريفات الواقعية تستند الى عدد من المعايير كأساس للتصنيف مثل : معيار النشأة =

هذه المناطق موجودة فى الأطراف قد لاتقع فى العينة لأنها عينة مساحية كما أن العينة تعطى بيانات على مستوى المحافظة وليس على مستوى المناطق[1] .

ولتفسير الأسباب التى أدت الى تخلف المدن المصرية عن زميلاتها العالمية والعربية ، فإنه يمكن القول بأن الهجرة من الريف إلى المدن (الحضر) كانت العامل الرئيسى لنمو سكان كثير من المدن المصرية بمعدل يفوق معدل نمو فرص العمل ، التى يمكن أن توفرها القطاعات الحضرية حيث خضعت كل مدينة لسيطرة السكان من جميع أجزاء الجمهورية بحجم يفوق قدرة إستيعاب هذه المدن مما إنعكس فى صورة فائض فى الأيدى العاملة وعجز فى إمكانية هذه المدن عن تقديم الخدمات المناسبة لسكانها .

= التاريخية والذى يميز الأحياء الأكثر فقرا أو إزدحاما Slums وهى ليست بالضرورة تعبيرا عن إنتهاك قوانين التخطيط العمرانى ، وبين Squartters وهى التى تنشأ بوضع اليد والإستيطان التلقائى غير القانونى . المعيار الإقليمى ورصد عدة أنواع منها مناطق الإستيطان التلقائى الهامشى أو قطاع الإسكان غير الرسمى وهى مناطق تنشأ بإغتصاب الأراضى العامة أو الخاصة غير المستعملة ، والمساكن الجوازية كالعشش وبيوت الصفيح وتسمى المساكن القزمية ومساكن القبور أو الجبانات ، ذلك بالإضافة الى معايير أخرى كطبيعة ونمط الإسكان والإقتصاد السياسى للعشوائيات .

- التعريفات التحليلية تستند هى الأخرى الى عدد من المداخل فى تعريفها مثل المدخل القانونى / الإدارى وينظر للمنطقة العشوائية بإعتبارها منطقة لايجوز البناء عليها ، والمدخل التخطيطى / العمرانى : ويراها تجمعا عمرانيا بلا خطة ، وأخيرا المدخل الإقتصادى / الإجتماعى الذى يراها مرادفة لجيوب الفقر وإفراز غير متوازن للتنمية الإقتصادية والإجتماعية . د / على الصاوى ، العشوائيات ونماذج التنمية ، مرجع سبق ذكره .

١ - لم تشمل دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة المتعطلين بتلك المناطق ، وذلك للأسباب المذكورة ، لذلك كان لابد من الإستناد الى التعداد العام للسكان ١٩٨٦

فتدنى مستوى الخدمات وخصوصا فى مجال الإسكان حيث عجزت الدولة عن توفير الكم المناسب من السكن بالرغم من النهضة العمرانية التى شهدتها مصر فى بداية السبعينات والثمانينات الأمر الذى إنعكس فى نشأة حزام من المناطق الفقيرة بصورة عشوائية وهو مايعرف بظاهرة العشش[1]. إضافة لهذا الإمتداد أو الإنتشار العشوائى للمناطق الفقيرة فقد صاحب هذه الظاهرة إرتفاع فى متوسط الإستهلاك للفرد من الغذاء أو نقص فى مستوى الإنتاج المحلى من الغذاء مع زيادة فى حجم الواردات خاصة المواد الغذائية عن الصادرات ، والتى إنعكس فى صورة إختلال وعجز فى ميزان المدفوعات مع عدم القدرة على خلق فرص عمل منتجة لتمتص موجات المهاجرين من الريف إلى الحضر والذين نزحوا من القرى بحثا عن فرص عمل وحياة

---

[1] - عرفت كثير من المدن الكبرى فى الدول النامية هذه الظاهرة وترجع نشأة العشوائيات كنتيجة للزيادة السكانية (الطبيعية أو نتيجة للهجرة) ، والتى تعود فى أغلبها إلى الستينات خاصة مع بداية الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة بسبب تحسن أحوال المدن عن الريف ، والتى بلغت ذروتها فى السبعينات مع موجات الانفتاح الاقتصادى ورواج الحياة الإقتصادية أملا فى تحقيق عائد مادى سريع وكبير ، لكن القطاع الإقتصادى الرسمى بالمدن لم يتمكن من تشغيل وإستيعاب هذا الكم الهائل من النازحين مما أدى لظهور مايعرف بالقطاع الإقتصادى العشوائى ولجوء العاملين به إلى الاقامة بتجمعات عشوائية على أطراف المدن .

ويمكن تحديد أهم خصائص الهجرة من الريف إلى الحضر كسبب رئيسى فى ظهور العهشوائيات فى انها أحادية الاتجاه فهى غالبا ماتكون من الجنوب إلى الشمالى (من الصعيد الى القاهرة والوجه البحرى والإسكندرية) وذلك بسبب تركز المشروعات بالمدن الكبرى التى تتمتع أصلا بالخدمات والمرافق والتمويل الحكومى - وهى ظاهرة واضحة فى الدول النامية -، الأمر الذى أدى الى تعميق وإبراز التفاوت بين الحضر والريف ، وأدى ذلك الى تحويل الريف إلى مصادر طاردة والحضر إلى مناطق جاذبة للهجرة ، كما يلاحظ أن كثيرا من المهاجرين يقع معظمهم فى فئة الشباب الذين تركوا الريف بحثا عن الرزق والسكن . فى النهاية تغذى تلك الهجرة حلقة مفرغة للهجرة والعنف والعشوائيات . د / على الصاوى ، العشوائيات ونماذج التنمية ، مرجع سبق ذكره .

أفضل ، الأمر الذى دعا الدولة إلى التحرك لمحاولة علاج ظاهرة التضخم الحضرى . ولكن نظراً لعدم وفرة الإستثمارات والظروف الإقتصادية لم تتمكن من تقديم الحلول الجذرية وأصبح حل هذه المشكلة يقع على عاتق المجتمع لكى يعيد التوازن فى المجتمع المصرى مع التحكم المتوازن فى النمو الحضرى.

وتعرض الدراسة فيما يلى الجدول رقم (٢٤) عن الحالة العملية والنوع فى بعض شياخات القاهرة الكبرى بإعتبارها من التجمعات العشوائية[١] وفقاً لبيانات التعداد العام للسكان سنة ١٩٨٦[٢] ، ويتضح من هم داخل قوة العمل ومن هم خارجها وأن من بين الداخلين فى قوة العمل المشتغل المتعطل والمتعطل الحديث .

ويظهر الجدول رقم (٢٤) توزيع السكان (٦ سنوات فأكثر) حسب الحالة العملية والنوع فى بعض شياخات القاهرة الكبرى وفقاً لبيان التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦[٣] .

---

١ - وفقاً للتقديرات الرسمية يبلغ حجم العشوائيات (١٠٣٤) منطقة فى (٢٤) محافظة من المحافظات الست والعشرين (لاتوجد عشوائيات حسب التعريف والتصنيف الرسمى فى محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد) ، من هنا قدرت التكلفة الإجمالية لتنمية وتطوير العشوائيات بحوالى (٧) مليارات جنيه عام ١٩٩٤ . تشغل العشوائيات مساحة واسعة فى المدن الحضرية وعلى هوامشها والأراضى الزراعية بما يعادل (٣٣٤ كم^{٢}) ويقطنها حوالى ١١,٥٦ مليون نسمة وفى تقديرات أخرى يبلغ تعداد سكانها ١٢,٦ مليون نسمة أىمايبلغ ٤٦%من إجمالى سكان الحضر في مصر وخمس سكان مصر بوجه عام. د/ على الصاوى ، العشوائيات ونماذج التنمية ، مرجع سبق ذكره .

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . التعداد العام للسكان المنشآت،١٩٨٦ . .

٣ - يعتبر التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ الفئات العمرية المحددة للقوة العامة ٦ سنوات فأكثر فى حين أن بحث العمالة بالعينة يعتبرها من ١٢ - ٦٤ عام ، وهذا الفارق يؤدى الى إختلاف كل من قوة العمل والمتعطلين .

جدول رقم (٢٤)
توزيع السكان (٦ سنوات فأكثر) حسب الحالة العملية والنوع في بعض شياخات
القاهرة الكبرى وفقا لبيان التعداد للسكان عام ١٩٨٦

الشياخة	النوع	داخل قوة العمل							خارج قوة العمل							غير مبين	الجملة
		يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد	يعمل لحسابه ويستخدم	يعمل بأجر نقدى	يعمل لدى رئيسه بدون أجر نقدى	مشتغل متعطل	متعطل حديث	جملة	طالب متفرغ	متفرغة للمنزل	بالمعاش	زاهد فى العمل	مسن لايعمل	عاجز عن العمل	جملة		
محافظة القاهرة																	
عرب الحصن	ذكور	١٢٨٧	٢٣٤	٤٤٠٠	١٤	٢١٢	٣٤٩	٦٤٩٦	٣٦٥٦	٠	٢٥٥	٢٢٩	١٨٧	٣٥	٤٣٦٢	٠	١٠٨٥٨
	إناث	٢٤	٤	١٣٩	٠	١٧	١٠٨	٧٩٢	٢٩٧٦	٦١٢٧	٩	٠	٢٠٦	١٥	٩٣٣٣	٠	١٠٠٩٢٥
	إجمالي	١٣١١	٢٣٨	٤٥٣٩	١٤	٢٢٩	٤٥٧	٧٢٨٨	٦٦٣٢	٦١٢٧	٢٦٤	٢٢٩	٣٩٣	٥٠	١٣٦٩٥	٠	٢٠٩٨٣
الشرابية	ذكور	١٧٤٦	٢٨٥	٧٣٣٣٦	١١	٥٧٨	٩٧٧	١٠٩٣٠	٥٧٠٢	٠	٧٠٤	٢٤١	٧٢٣	١٨٨	٧٥٥٨	٠	١٨٤٨٨
	إناث	٣٩	٧	١٧١٦	١	١٩	٥٧٠	٢٣٥٢	٥١٦٦	٨٨٤٦	٣٣	٠	٨٩٩	٤١	١٤٩٨٥	٠	١٧٣٣٧
	إجمالي	١٧٨٥	٢٩٢	٧٥٠٥٢	١٢	٥٩٧	١٥٤٧	١٣٢٨٢	١٠٨٦٨	٨٨٤٦	٧٣٧	٢٤١	١٦٢٢	٢٢٩	٢٢٥٤٣	٠	٣٥٨٢٥
الزاوية الحمراء	ذكور	١٠٢٧	١٧٣	٦٦٢٣	٨	٣٧٢	٥٤٣	٨٧٤٦	٥٥٥٥	٠	٤٨٤	٢٤٨	٤٠٠	١١٠	٦٧٩٧	٠	١٦٣٤٣
	إناث	٢٥	١١	٦٦٦	١	٦	٢٨٩	٩٩٨	٥٠١٥	٧٩١٤	٢١	٠	٣٩٥	١٥	١٣٣٦٠	٠	١٤٣٥٨
	إجمالي	١٠٩٢	١٨٤	٧٢٨٩	٩	٣٧٨	٨٣٢	٩٧٤٤	١٠٥٧٠	٧٩١٤	٥٠٥	٢٤٨	٧٩٥	١٢٥	٢٠١٥٧	٠	٢٩٩٠١
منشاة ناصر	ذكور	١٦٣٥	٣٥١	٩٩٦٣	٧	٤٥٤	٥٨٥	١٢٩٩٥	٨١٦٩١	٠	٥٣٦	٣٧٦	٣٥٤	٨٦	٩٥٢١	٠	٢٢٥١١
	إناث	٣٥	٥٩	٢٧٣٩	١	٥٩	٣١٧	٣٢١٠	٦٩٢٨	١٠٩٥٩	١٥	٠	٤٢٤	٢٩	١٨٣٥٥	٠	٥١٥٦٥
	إجمالي	١٦٩٠	٤١٠	١٢٧٠٢	٨	٥١٣	٩٠٢	١٦٢٠٥	٨٨٩١٩	١٠٩٥٩	٥٥١	٣٧٦	٧٧٨	١١٥	٢٧٨٧٦	٠	٤٤١٢٦
محافظة الجيزة	ذكور	١٧٧٤١	٢١٣٨	٤٣٦١٩	١٩٦	٢٤٦٠	٢٣٧٩	٦٩٥٣٣	٣٨٢٣	٠	٢٢٥٣	٢٧٨٥	١٦٩٤	٦٧٢	٤٦٠٣٧	٠	١١٥٥٧٠
	إناث	٢٣٨	٣٨	٥٦٥٤	٦	٨٤	١٤٢٣	٧٤٥٣	٢٢٦٥٩	٦٦٢٠٩	٨٤	٠	١٩٤٧	١٩٣	١٠١٠٩٢	٠	١٠٨٥٤٥
	إجمالي	١٧٩٧٩	٢١٧٦	٤٩٢٧٣	٢٠٢	٢٥٤٤	٤٨١٢	٧٦٩٨٦	٣٩٤٩٢	٦٦٢٠٩	٢٣٣٧	٢٧٨٥	٣٩٤١	٨٦٥	١٤٧١٢٦	٠	٢٢٤١١٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت - ١٩٨٦

يتضح من الشياخات المذكورة بالجدول والتى تعتبر من المناطق العشوائية (تحددت وغيرها بمعرفة المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية)[1] ، موقف البطالة والتى تنقسم الى مشتغل متعطل ، ومتعطل حديث ، الذى يعتبر الغالبية منهم من خريجى مراحل التعليم المختلفة كما سبقت الإشارة الى ذلك ٠

فنجد فى عرب الحصن أن إجمالى البطالة يبلغ ٦٨٦ فردا بنسبة ٩,٤% من إجمالى الداخلين فى قوة العمل بها وأن عدد المتعطل الحديث ضعف المشتغل المتعطل تقريبا، وأن الإناث المتعطلات تبلغ نسبتهن حوالى ٣٠% من الذكور المتعطلين ٠

ونجد فى الشرابية أن إجمالى البطالة يبلغ ٢١٤٤ فردا بنسبة ١٦,١% من إجمالى الداخلين فى قوة العمل بها وأن عدد المتعطل الحديث يساوى ٢,٥ مرة المشتغل المتعطل تقريبا ، وتبلغ نسبة الإناث المتعطلات ٣٧,٩% من الذكور المتعطلين ٠

كما يتبين من الزاوية الحمراء البلد أن نسبة المتعطلين فيها تبلغ ١٢,٤% من إجمالى الداخلين فى قوة العمل بها وأن عدد المتعطل الحديث يبلغ حوالى ٢.٢% مرة من المشتغل المتعطل ، وأن نسبة الإناث المتعطلات تصل إلى ٣٢,٢% من الذكور المتعطلين ٠

أما منشأة ناصر فنجد أن إجمالى البطالة فيها يبلغ ١٤١٥ فردا بنسبة ٨,٧% من إجمالى الداخلين فى قوة العمل بها ، وأن المتعطل الحديث يصل الى حوالى ١,٨ مرة من المشتغل المتعطل ، وتصل نسبة الإناث المتعطلات الى ٣٦,٢% من الذكور المتعطلين ٠

---

[1] - المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، المسح الإجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، المجلد الأول : السكان القاهرة ص ١٥٣ ٠

بينما يتضح من المنيرة أن إجمالى البطالة هو ٧٣٥٦ فرداً بنسبة ٩,٦% من إجمالى الداخلين فى قوة العمل بها ، ويصل حجم المتعطل الحديث إلى حوالى ١,٩ مرة من المشتغل المتعطل ، كما تصل نسبة الإناث المتعطلات الى ٢٦% من الذكور المتعطلين ٠

ويتبين مما تقدم أن متوسط نسبة البطالة سنة ١٩٨٦ يبلغ فى هذه المناطق العشوائية الخمسة حوالى ١١,٢% من إجمالى الداخلين فى قوة العمل بها وهذه النسبة تقرب من نسبة البطالة فى إجمالى الجمهورية (١٢,٣%) ٠ وهذا يوضح لنا ضرورة الإهتمام بتوفير فرص العمل للمتعطلين على مستوى الجمهورية وأيضاً للمقيمين فى هذه المناطق درءاً للمشاكل الإجتماعية والأمنية المترتبة على تفشى البطالة بها بصورة ملحوظة[1]٠ كما أن المتعطل الحديث يبلغ فى المتوسط ضعف المشتغل المتعطل للسبب السابق ذكره ٠ وأن متوسط نسبة الإناث المتعطلات للذكور المتعطلين تبلغ حوالى ٣٤,٥% وهذا أمر طبيعى وذلك لضعف مشاركة الإناث فى قوة العمل على مستوى الجمهورية (١١,٧%) من إجمالى قوة العمل ١٥ سنة فأكثر ٠

من خلال الدراسة التحليلية فى الثلاث مطالب المتقدمة ، إتضح لنا أن مشكلة البطالة فى مصر من المشاكل المتعددة الجوانب وبالتالى لاتجدى معها الحلول التقليدية ، بل يلزم لمواجهتها والحد منها مجموعة من السياسات والإجراءات والتوجيهات الإستراتيجية المتناسقة يتم تنفيذها على التوازى ،

---

١ - يلاحظ أن غياب سلطات الدولة بتلك المناطق وإزدحامها وعدم تخطيطها جعلها مأوى لعدد كبير من المجرمين والهاربين من أحكام القانون ، لذلك كانت العشوائيات على درجة كبيرة من الخطورة السياسية والأمنية خاصة بعد أن ثبت مدى ضلوعها فى إفراز وحضانة وتشجيع الإرهاب ، كل ذلك دعا لضرورة عدم التباطؤ فى تنمية تلك المناطق بل وإعطائها أولوية فى جهود التنمية ومواردها ٠ د/ على الصاوى : العشوائيات ونماذج التنمية ، مرجع سبق ذكره ٠

ويمكن فى هذا الصدد الإستفادة بالتجارب الناجحة للدول فى مواجهة البطالة.
وهذا ماسوف نتعرض له فى المطلب التالى .

المطلب الرابع

سياسات مقترحة لمواجهة البطالة

أكدت التجارب الدولية الناجحة فى مواجهة مشكلة البطالة ، أن معالجتها لايمكن أن تتم بمعزل عن إستراتيجية التنمية الإقتصادية ، فعلى الرغم من أن إختلالات سوق العمل تعد سبباً أساسياً فى ظهور البطالة ، إلا أن السياسات الهادفة لزيادة إنتاجية وتشغيل الموارد البشرية من خلال معالجة إختلالات سوق العمل فقط ، تعد أقل أهمية من سياسات التنمية العامة فى هذا الشأن والتى تركز من ناحية على زيادة الطلب على العمالة من خلال النمو وزيادة الناتج ورفع مرونة الطلب على العمل - بالنسبة للناتج ومن ناحية أخرى على عرض العمل من خلال التأثير على كم ونوع العمل[1] .

أولا : الركائز الرئيسية لإستراتيجية مواجهة البطالة :

إن أى محاولة للقضاء على مشكلة البطالة يجب أن تتم فى إطار إستراتيجية عامة للتنمية كثيفة العمل والمكون الأول لتلك الإستراتيجية هو توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية بما يحقق النمو ورفع مستوى التشغيل ، وعلى الرغم من أن هذا المكون يعد شرطا ضروريا للقضاء على مشكلة البطالة ، إلا أنه غير كاف ، فالمعالجة الناجحة لتلك القضية تستلزم بالضرورة إعادة النظر فى العديد من السياسات التى تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على نوعية ومستوى التشغيل وهو مايتضمنه المكون الثانى للإستراتيجية العامة للتنمية كثيفة العمل[2] .

1- Gerald.M. MEIER:leading Issues in Economic Development Oxford University Press, New York, 1984, p.210 .

2 – Nabagopal Dos : Unemployment end Employment planing, Orient longmans, Bombay, India, 1968,p.77 .

١ – توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية للإقتصاد :

يمثل توسيع القاعدة الإنتاجية بالإعتماد على الإستغلال الأمثل للمـــوارد الإقتصادية المحلية وخاصة العمل ، الركيزة الأولى لإستراتيجية النمو كثيفـة العمل فهو من ناحية يؤدى إلى زيادة معدلات النمو ، ومن ناحية أخرى إلـى زيادة مستوى التشغيل وخاصة أن الطلب على العمل هو طلب مشـتق مـن الطلب على الناتج .

وفيما يلى نستعرض خطوات زيادة القاعدة الإنتاجية المحلية :

* التنمية الزراعية والريفيـة :

بدراسة تجارب بعض الدول الناجحة فى مواجهـة البطالـة إتضـح أن القطاع الزراعى قد لعب دورا أساسيا فى رفع معدلات النمو ومن ثـم فـى إستيعاب العمال[١] .

ويمثل الجدول التالى توزيع قوة العمل بالقطاع الزراعى فى بعض الدول

الدولة	النسبة المئوية للقوة العاملة بالقطاع الزراعى	السنة
الصين	٦٩,٠	١٩٨٣
الهند	٧٠,٦	١٩٨١
أندونسيا	٥٤,٨	١٩٨٠

المصدر :

Martin Karcher: Unemployment and Underemployment in the people's Republic of china, report,Vol,XI No 5 and 6, centre of study of Developing societies,Delhi, 1975, p39 .

---

١ – بالمقارنة بدور القطاع الزراعى المصرى فى المساهمة فى إمتصاص الزيـادة فـى القوة العاملة نجد أن المساهمة سلبية طوال الفترة الممتدة من عـام ١٩٦٠ وحتـى عـام ١٩٨٤/٨٣ حيث إنخفض نصيب القطاع الزراعى من العمالة الكلية وكذلك العدد المطلـق للعاملين به .

أنظر د / سلوى سليمان وآخرون ، حق العمل فى الإقتصاد المصرى ، المركز القومـى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، أغسطس ١٩٨٧ ، ص ٢١٨ .

وفى الواقع قد أثبتت التنمية الزراعية الناجحة فى كثير من الدول وفى مقدمتها الهند والصين وأندونسيا أنه يجب إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسية القائمة ثم إقامة بنية أساسية جديدة للأراضى المنزرعة حاليا . وأخيرا يأتى دور إستصلاح أراضى زراعية جديدة .

إذا نقطة البداية أو محور الإرتكاز فى التنمية الزراعية هو إصلاح وصيانة شبكات الرى والصرف والطرق الزراعية . وهذه الأنشطة تؤدى الى زيادة الإنتاجية ورفع معدل النمو الزراعى بالإضافة الى خلق مزيد من فرص العمل لتميزها بإرتفاع كثافتها العمالية ، وهو ماتحقق فعلا فى كل من الهند والصين وأندونسيا[1] .

إلا أنه يجب الحذر من المغالاة فى تلك الأنشطة ، ذلك أنها تخلق قوة شرائية دون مقابل من السلع والخدمات فى الأجل القصير . وعليه قد تؤدى الى ضغوط تضخمية كما حدث فى الهند ، فى حين أن أتسام تلك الأنشطة بالتدرج والمرحلية فى كل من الصين والمغرب وتونس كتب لها النجاح[2] .

كذلك فى مجال التنمية الزراعية يجب الإستفادة من أحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا الحديثة فى المجال الزراعى ، إلا أنه عند إستخدام تلك التكنولوجيا يجب مراعاة الإعتبارات التالية .

التفرقة بين التكنولوجيا المادية (الآلات) والتكنولوجيا غير المادية (الأسمدة والبذور المنتقاه) وإعطاء الأولوية للنوع الأخير . ففى الصين إعتمدت التنمية الزراعية على زيادة إستخدام الأسمدة ، بحيث تضاعف معدل إستخدام الأسمدة بين ١٩٧٧ و ١٩٨٢ ليصل الى ١٦٩ كجم فى

---

1 -Martin Rarcher, Unemployment and Underemployment,op.cit p.39.

2 - Nabagopal Das : op.cit,p 80 .

الهكتار[1] (٢,٥ فدان) كذلك وصل معدل النمو السنوى لإستخدام الأسمدة فى الهند نحو ١٠% فى الثمانينات[2] .

عند إستخدام التكنولوجيا المادية يجب الإهتمام بذلك النوع الذى يزيد من مساحة الأراضى الزراعية وليس التكنولوجيا التى تحل محل العمل . كما يجب قصر إستخدام التكنولوجيا المادية على أعمال الرى مثلا وغيرها من الأعمال التى يصعب القيام بها .

إتخاذ الإجراءات وإستخدام الحوافز المختلفة (ضرائب ، سياسات مالية أخرى) لتقليل عملية إحلال الآلات محل العمال فى القطاع الزراعى .

هذا وترتبط التنمية الزراعية بضرورة إعادة النظر فى نظم تسعير المنتجات الزراعية ، فإنخفاض أسعار المنتجات الزراعية أدى إلى إنخفاض ربحية هذا النشاط ومن ثم إضعاف معدلات نمو الزراعة . فالصين مثلا فى أوآخر السبعينات وأوائل الثمانينات رفعت أسعار بعض الحاصلات الزراعية لرفع مستوى معيشة الفلاح ولزيادة الإنتاج (١١% للحبوب و١٥ % للبذور الزيتية) . كما ألغت الدولة نظام التوريد الإجبارى لبعض المحاصيل فإنخفض عدد الحاصلات التى تخضع للتسعير الحكومى[3] .

ويقودنا الحديث عن دور القطاع الزراعى فى إستيعاب العمالة إلى موضوع البطالة الريفية[4] . فإذا كانت التنمية الزراعية تعد شرطا ضروريا

---

1 – The world Bank : China long term Issues and Options Report No 5026 – CHA,Anney E, China's.Economic Structure in international Perspective, May, 1985, pix .

2 - The world Bank : China long term Issues and Options op. Cit, p.ix.

3- The world Bank: India, Structural change and development perspectines, Report No 5593 – In, Volume II, April 1985, pix .

٤ – فى مصر تزايدت معدلات البطالة الريفية بمعدلات أسرع من معدلات البطالة الحضرية بحيث تقاربت معدلاتها (وفقاً لتعداد عام ١٩٨٦ الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء) .

للتخفيف من مشكلة البطالة فى الريف فإنها غير كافية - على الأقل فى الأجل القصير والمتوسط لمحدودية الأراضى الصالحة للزراعة - فالقضاء على البطالة الريفية يستلزم وضع خطة للتنمية الريفية تتضمن مايلى :

الإهتمام بالصناعات الريفية صغيرة الحجم والمكملة للنشاط الزراعى والتى ترتبط به بعلاقات تشابكية أمامية أو خلفية . وقد نجحت كل من الصين وأندونيسيا فى إقامة صناعات ريفية ساعدت على إمتصاص العمالة الزائدة بالريف وتحقيق التنمية الريفية[١] .

ويمكن إستخدام العديد من أدوات السياسة المالية والنقدية لتشجيع الصناعات الريفية . فمثلاً فى بلجيكا وألمانيا الإتحادية وإيطاليا والهند قامت هذه الدول بمنح الصناعات الريفية معونات نقدية ، وإعفاءات من ضرائب الدخول وضرائب الصفقات التجارية[٢] . كذلك فى إنجلترا قامت الحكومة بمنح الصناعات الريفية علاوة على كل عامل توظفه وبذلك كانت تشجع الصناعات الريفية من ناحية وإستخدام الفنون الإنتاجية كثيفة العمل من ناحية أخرى[٣] . وأخيراً نجحت فرنسا عن طريق الأنواع المختلفة من القروض بأسعار فائدة منخفضة نسبياً للصناعات الريفية مقارنة بالصناعات الحضرية، بهدف تشجيع الصناعات الريفية[٤] .

توفير المرافق والخدمات الأساسية فى المناطق الريفية إسوة بالحضر .

1- I.L.O : Trends in Employment and labour incomes, case studies on – developing countries, Geneva 1988,p.160 .

2 - I.L.O :Fiscal Measures for Employment Promotion in Developping countries, Geneva 1972,p 145 .

3 - Ibid, p 172 .

٤ – د/ العشرى حسين درويش ، تجربة فرنسا فى التخطيط الأقليمى ، مذكرة رقم ٩٧٦، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧ – ٤١ .

ولاشك أن الإهتمام بالقطاع الزراعى بصفة خاصة وبالتنمية الريفية بصفة عامة من شأنه خلق فرص عمل فى المناطق الريفية وبالتالى تقليل تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر ومن ثم خفض معدلات البطالة فى كل منهما ٠

• التنمية الصناعية :

إن التنمية الصناعية وزيادة قدرة الصناعة على خلق فرص عمل لاتتوقف فى المقام الأول على زيادة حجم الإستثمارات المخصصة لهذا القطاع ، بقدر ما ترتبط بحسن إستغلالها وإعادة توزيعها لصالح الصناعات كثيفة العمل ٠

وعلية فإن رفع معدل النمو والتشغيل فى القطاع الصناعى يستلزم :

- الإهتمام فى الأجل القصير بالإستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية العاطلة ، ويعد تشغيل الطاقات العاطلة من أهم الخطوات التى يجب أن تبدأ بها التنمية الصناعية ذلك أن تشغيل هذه الطاقات يساهم فى زيادة معدلات النمودون أن يستلزم ذلك زيادةفىالإستثماركما يؤدىإلىزيادة تشغيل العمالة ٠

- بالنسبة لنمط التنمية الصناعية ، أثبتت كثير من الدراسات أن سياسة تشجيع الصادارت الصناعية أكثر كثافة عمالية من سياسة الإحلال محل الواردات[1] ٠ فقد خلصت إحدى الدراسات عن الصناعة فى كوريا إلى أن معامل العمل / رأس المال للسلع الصناعية المصدرة يبلغ ٣,٤٤ بالمقارنة بـ ١,٩٨ بالنسبة لسلع الإحلال محل الواردات[2] ٠

---

1 - Lyn squire : Employment Policy in Developing countries, Oxford, University Press, New York 1984, . 149- 150 .

2 - The world Bank : labour Force, Employment and labour Markets in the course of Econonic Development, staff working paper, No 336, 1979. Pp 94 – 96 .

هذا ولايتوقف دور التصدير فى رفع مستوى التشغيل على ذلك الأثر المباشر فقط ففى الأجل الطويل وبإفتراض مرونة عرض رأس المال ، فإن إرتفاع العائد الحدى للربح فى قطاع الصادرات يؤدى الى تحويل الموارد المالية من قطاع الإحلال محل الورادات إلى قطاع الصادرات ، يرتفع المعدل العام للعائد على الإستثمار فى الإقتصاد وهو مايدفع الى مزيد من الإستثمار ومزيد من التشغيل.

ويمكن للدولة أن تستخدم الحوافز المالية والنقدية لتشجيع هذا النمط للتصنيع • والمثال على ذلك تقليل الضرائب الجمركية على مدخلات تلك الصناعات كما حدث فى بلجيكا عندما خفضت الدولة الضرائب على مدخلات صناعة النسيج • كذلك عن طريق خفض الضرائب على الصادرات الصناعية كما حدث فى الهند بالنسبة لصادرات الشاى • أو عن طريق رفع الضرائب الجمركية على الواردات المنافسة لهذه الصناعات كما حدث بالنسبة للصناعة الهندسية فى الهند • كذلك من وسائل تشجيع الصناعات التصديرية الاعفاءات الإستثمارية أو منح الإستثمار فى كندا وإنجلترا[1] .

أما بالنسبة لأحجام المشروعات الصناعية فقد خلصنا مما سبق إلى أن التنمية الصناعية كثيفة العمل يجب أن ترتكز على تشجيع الصناعات التصديرية التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية أى الصناعات الزراعية ، وعليه وفى إطار هذه الحقيقة يجب - على الدول أن تستخدم كل سياساتها لإنتشار الصناعات التصديرية صغيرة الحجم فى الريف ، والتى تتميز بإرتفاع كثافتها نسبيا بالمقارنة بالصناعات كبيرة الحجم •

وقد نجحت كل من الصين والهند وأندونسيا وكوريا وتايوان فى نشر

---

1 - I.L.O.: Fiscal Measures for Employment Promotion in Developing Countries,op.cit,pp 144-150 .

الصناعات الصغيرة فى مختلف أقاليمها وذلك بإستخدام العديد من أدوات السياسة المالية والنقدية ٠

وإجمالا يمكن القول بأن نمط التنمية الصناعية كثيفة العمل يتميز بإتجاهه إلى الصناعات التصديرية كثيفة العمل ، صغيرة الحجم المنتشرة فى الريف وفى القطاع الحضرى غير المنظم ٠

٢ - تنمية ورفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية

تتعدد السياسات التى تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على نوعية ومستوى التشغيل ٠

* السياسة السكانية :

إن دراسة البعد السكانى لمشكلة البطالة تبدأ بإستعراض الإجراءات التى اتبعتها بعض الدول التى نجحت فى تقييد معدلات النمو السكانى[١] ٠ ومن أهم الوسائل التى اعتمدت عليها هذه الدول مايلى[٢] :

- إستخدام الحوافز النقدية الإيجابية والسلبية لتشجيع السكان على تنظيم النسل ٠ ففى اليابان والهند وسنغافورة مثلا خصصت الحكومات بعض المزايا النقدية للأسر التى تحدد أطفالها بأثنين أو ثلاثة ، وبالعكس كانت أحيانا تفرض ضرائب على الأسر كبيرة الحجم والتى يزيد عدد أطفالها عن خمسة ٠ وفى الصين أتبعت الحكومة العديد من السياسات المالية لتشجيع الأسر على تنظيم النسل حتى أن معدل نمو السكان إنخفض من ٣% فى

---

١ - يعد إرتفاع معدل نمو السكان والتغيرات فى الهيكل العمرى للسكان - كما رأينا - مسئولاً عن مشكلة البطالة فى مصر ٠

٢- أنظر : Nabagopal Das: O.P. cit p 180 -

الستينات الى ١% فى بداية الثمانينات[١] .

- كذلك قامت حكومتا الصين والهند برفع السن القانونى للزواج[٢]

- أما فى تايوان فقد قامت الدولة بمنح مزايا تعليمية للأسر صغيرة الحجم[٣] .

- كذلك من وسائل تنظيم النسل العمل على التوسع فى نشر الوحدات الصحية فى جميع أرجاء الريف .

*** السياسة التعليمية :**

لقد كان أصلاح السياسة التعليمية ضمن أهم مداخل التصدى لمشكلة البطالة ومحاصرة سببها فى أكثر من دولة ، وفيما يلى بعض المقترحات للنهوض بالنظام التعليمى تم إستخلاصها من تجارب بعض الدول[٤] .

---

1 - I.L.O. : Trends in Employment and labour Icomes, op.cit,p. 140 .

2 - The world Bank: Labour Force, Employment and labour . Market in the Course of Economic Development, Staff working paper, No 336, 1979, p. 128 .

3 - Ibid, p – 128 .

٤ - إصلاح السياسة التعليمية فى مصر يعد شرطا ضروريا أو مدخلا أساسيا لمعالجة إختلالات سوق العمل الكمية والنوعية - كما سنرى لاحقا - فلقد أدى التوسع فى التعليم المجانى وربط سياسة التعيين فى الحكومة بالحصول على الشهادات العليا إلى تفاقم مشكلة بطالة المتعلمين - كما سبق أن ذكرنا - لتمثل مايقرب من ٩٠% من البطالة السافرة . هذا وتعتبر اليابان رائدة فى هذا المجال حيث طبقت المبادئ التى نادى بها علماء الإدارة وذلك بعد تطويعها للبيئة اليابانية ، حتى ظهر مايمكن أن نطلق عليه المدرسة العلمية الحديثة للإدارة .

- لمزيد من التفاصيل حول التجربة اليابانية أنظر د/ نجلة مرتجى ، " خواص سوق العمل وتأثيرها على إدارة الموارد البشرية - حالة اليابان " المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - كلية التجارة - جامعة حلوان ١٩٨٩ .

- يجب البدء بإعداد خطة لتوفير المدرسين والمدربين الأكفاء اللازمين لإعداد أجيال المستقبل • فالإستثمار يجب أن يوجه لرفع مستوى كفاءة هؤلاء قبل الاهتمام بزيادة عدد المدارس أو رفع نسبة القيد ، وذلك على غرار ماحدث فى أندونسيا[1] • كما يجب الإهتمام برفع أجور المدرسين والمدربين •

- ضرورة ربط التعليم بالبيئة وذلك بتحويل التركيز أو إعادة توزيع الإستثمارات من التعليم النظرى الى التعليم المهنى • وذلك بإعادة صياغة المناهج الدراسية فى مختلف مراحل التعليم ليهتم بالجانب المهنى بالتساوى مع الجانب النظرى •

- الإهتمام بالتعليم الإبتدائى إذ يعد حجر الزاوية فى أى محاولة لإصلاح نظام التعليم • إذ يرى كثير من الإقتصاديين أن العائد على الإستثمار فى التعليم الإبتدائى أعلى منه بالمقارنة بالتعليم المتوسط أو الثانوى[2] ، وفى هذا الخصوص تحضرنا تجربة كل من أندونسيا والصين • فأندونسيا نجحت فى نشر التعليم الإبتدائى فى الريف حتى بلغت معدلات القيد ٩٧% كما نجحت فى ربط التعليم الإبتدائى بالبيئة بحيث يقضى التلاميذ نصف اليوم فى المدارس والنصف الآخر فى الحقول أو المصانع الريفية[3] • كذلك إستطاعت الصين فى رفع معدلات القيد بالمدارس الإبتدائية من ٣٥% عام ١٩٥٠ الى نحو ٩٠% عام ١٩٧٨ •

أما بالنسبة للتعليم المتوسط وقبل الجامعى ، فعلى الدولة أن تهتم بزيادة

---

1 - The world Bank : Indonesia, Adjustment grouth and Sustaim able Development, Report No. 7222.In, May,p. 122 .

2 -The world Bank : China long term issues and options, op.cit,p. 181.

3 - The world Bank : Indonesia, grouth and sustainable Development, op. Cit, p 122 .

مناهج التأهيل والتعليم المهنى مع ربط التعليم بالبيئة ، بمعنى أن يتدرب الطلبة فى فترات محددة أثناء الدراسة فى بعض المصانع أو المزارع ، وبذلك توفر الدولة فى إستثمارات إقامة مراكز للتدريب والتأهيل .

أما بالنسبة للتعليم الجامعى فعلى الدولة أن تتخذ بعض الإجراءات التى من شأنها تقليل الطلب على التعليم الجامعى[1] مثل ماحدث فى الصين . فلمواجهة تزايد الطلب على التعليم بالصين إتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لتقليل فرص الإلتحاق بالجامعة ، منها رفع رسوم الالتحاق بالجامعة ، ورفع الحد الأدنى للدرجات التى تسمح بالإلتحاق بالجامعة ، وعدم الإكتفاء بشهادة الانتهاء من التعليم الثانوى ووضع نظام للإختبارات الشخصية كشرط للقبول بالجامعة ، وقصر القبول بالكليات الجامعية فى كل سنة على إحتياجات سوق العمل ، ولكنها رأت نظراً لأن إحتياجات سوق العمل فى المستقبل البعيد يصعب تقديرها وتحويلها إلى إحتياجات عملية ، فيفضل عدم التخصص الزائد فى التعليم والدراسة الجامعية على أن يتم التخصص فى مراكز تأهيل أو أماكن العمل وفقاً لطبيعة العمل[2] . ففى الصين الآن يغلب التدريب المهنى وكذلك أحياناً التعليم العالى يتم فى المشروعات أو الوزارات ويتسم بالتخصص وفقاً لإحتياجات الوظيفة ، فمثلاً وزارة السكك الحديدية لديها مدرسة طب لتخريج الأطباء اللازمين لعياداتها ومستشفياتها[3] .

تلك كانت بعض الجوانب الأساسية لإصلاح النظام التعليمى، فإعداد قوة

---

١ - بالنسبة للتعليم الجامعى فى مصر - كما سنرى لاحقاً - فإن محاولة الإصلاح فى هذا المجال يجب أن تبدأ بإعلان الدولة تخليها عن مسئوليتها فى تعيين جميع خريجى الجامعات وليكن ذلك خلال مدة تتراوح بين ٥ - ١٠ سنوات مثلاً وهو ماسيدفع الى التعليم الفنى .

2 -The world Bank: China long term Issues and options,..op.cit .p182 .

3 - Ibid.: p. 183 .

عمل متعلمة ومتدربة وقادرة على التنقل وظيفيا وجغرافيا يعد العمود الفقرى لأى محاولة لمعالجة مشكلة البطالة وأختلالات سوق العمل .

* سياسة التعيين والأجور بالقطاع العام :

أن القضاء على البطالة يجب أن يرتكز أيضا على معالجة أوجه القصور فى نظام التعيين بالحكومة وبإستعراض تجربة الصين فى هذا المجال نلاحظ أن الحكومة قد أدخلت منذ عام ١٩٨٤ التعديلات التالية على نظام التعيين بالمشروعات العامة[1] .

منح أحسن الخريجين من الكليات المختلفة حق أختيار وظائفهم فحرية الفرد فى إختيار عمله تساعد على زيادة الإنتاجية ربما أكثر من العائد المادى. فالإنتاجية دالة أيضا فى الحالة النفسية كما هى دالة فى العائد المادى. هذا وقد طبق هذا النظام أيضا فى رومانيا .

أن يتم التعيين وفقا لعقود عمل بين الشركات والموظفين لمدة ثلاث أو خمس سنوات . وتنطوى تلك العقود على إلتزامات متبادلة بين طرفى التعاقد فيما يتعلق بالأجور ومستوى الأداء أو تجديد العقد . وقد طبق هذا النظام على ٣٠٠ ألف فرد فىعام ١٩٨٤ ، وذلك بدلا من نظام التعيين مدى الحياة.

كذلك منحت الدولة مديرى الشركات حق فصل العمال غير الأكفاء على أن يكون ذلك أمام محكمة تضم ممثلى نقابات العمال لضمان عدالة الفصل . على أن يمنح العمال المفصولين تعويضا تتوقف قيمته على التاريخ الوظيفى للعامل . فمثلا العامل الذى عمل لمدة تقدر خمس سنوات يمنح إعانة تقدر بنحو ٦٠ - ٧٠ % من متوسط أجره السابق ولمدة لاتتجاوز ٢٤ شهرا ، أما

---

1 - The world Bank: China long term Issues and options, op.cit,pp . 121-192 .

العامل الذى أمضى فى العمل أقل من خمس سنوات فيمنح إعانة تتراوح بين ٦٠ - ٧٠% من أجره السابق لمدة ١٢ شهرا فقط[١] .

كذلك إلتزمت بعض الدول مثل هولندا بتعيين خريجيها فى أول وظيفة فقط لمدة ثلاث سنوات على أن يسمح للعامل بإختيار وظيفة أخرى بعد ذلك إذا أراد . أما الوظائف الحيوية فيتم التعيين فيها عن طريق الإعلان أو الإختبارات الشخصية .

كذلك أنشأت الصين شركات خدمية للعمال تقوم بالتوفيق والموائمة بين المعروض من العمال والطلب على العمال عن طريق تسجيل الأفراد المتعطلين وعمل دورات تدريبية لهم بما يتفق مع الوظائف الشاغرة أو إحتياجات السوق[٢] .

أما بالنسبة لنظام الأجور فى المشروعات العامة ، فإنه يتسم بالجمود فإن محاولة إصلاحه تستلزم مايلى :

- ربط الأجور بإنتاجية العامل كما حدث فى الصين . وفقا لنظام الأجور المعومة والذى طبق فى الصين حيث يرقى العامل نتيجة لأرتفاع مستوى آدائه ولكن لا يحتفظ بهذه الترقية إلا بعد مضى ثلاث سنوات على إستمرار إرتفاع مستوى آدائه .

- كذلك من الاقتراحات لتعديل هيكل الأجور أن يتم تحديد مخصص الأجور فى ميزانية الشركات ، على أن يترك للمديرين حرية تحديد عدد العمال ونوعيتهم وأجورهم على أن يتم ربط قيمة الأجور الإجمالية للمشروع بمستوى آدائه الاقتصادى كالنمو أو الناتج . وقد طبق هذا النظام فى الاتحاد

---

1 - I.L.O: Trends in Employment and labour Icomes,op,cit,p. 149 .

2 - I.L.O: Trends in Employment and labour Icomes,op,cit,p. 148 .

السوفيتى ودول شرق أوروبا • فإذا حقق المشروع معدلات إنتاج أكثر من المخطط يصبح من حقه زيادة الأجور فى الميزانية كما يصبح من حقه الاحتفاظ بجزء من أرباحه لزيادة الأجور أو العلاوات أو الحوافز •

• **سياسة التسعير :**

عادة ما يتسم هيكل الأسعار بالعديد من مظاهرالإختلال أهمها تحيز فنون الإنتاج نحو إستخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال • وتحيز الأسعار النسبية للسلع ضد السلع الزراعية ، وإختلال هيكل أسعار مدخلات ومخرجات وحدات قطاع الأعمال • وهذه كلها عوامل حدّت من قدرة الإقتصاد القومى على خلق فرص عمل لمقابلة الزيادة فى عرض العمل • وعليه فمن الأمور الضرورية لمواجهة مشكلة البطالة تعديل هيكل الأسعار بما يسمح بزيادة مستوى التشغيل وهو مايستلزم مجموعة من التعديلات نذكر منها على سبيل المثال مايلى :-

- تعديل الأسعار النسبية للعمل ورأس المال لصالح العمل • وفى هذا المجال يجب الحذر من محاولة رفع أسعار عنصر العمل فى محاولة للإصلاح حتى لايفقد العنصر أحد ميزاته النسبية فى التصدير أو فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر •

- تعديل أسعار المنتجات الزراعية لرفع مستوى ربحيتها ومعدل نمو القطاع الزراعى ومن ثم قدرته على خلق فرص عمل • ويحضرنا فى هذا المقام تجربة الصين • فإرتفاع أسعار المبيعات الزراعية وخفض عدد السلع التى تخضع لنظام التوريد الجبرى كان له أثر إيجابى على إنتعاش القطاع الزراعى بالصين[1] •

---

1 - The world Bank : China long term issues and options....op. cit , 185.

- أما بالنسبة لأسعار مدخلات ومخرجات وحدات القطاع العام فنرى ضرورة إلغاء الدعم المباشر إن وجد - لمدخلات ومخرجات وحدات القطاع العام وتحويله الى قنوات التوزيع عند بيع المنتجات النهائية ، أى نقل الدعم من مجال الإنتاج إلى مجال الاستهلاك • ويساعد هذا النظام على تقييم أداء مختلف الوحدات الإنتاجية كما أنه من وجهة النظر القومية يحد من حجم الموارد التى يتحملها المجتمع فى سبيل إستمرار هيكل الإنتاج والتسعير الحاليين •

* **السياسة المالية والنقدية :**

تعد السياسة المالية والنقدية من أهم الأدوات الإقتصادية التى تستطيع الدولة إستخدامها لرفع مستوى التشغيل ومن ثم معالجة مشكلة البطالة • وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية المحلية من خلال إستخدام الأدوات المالية والنقدية فى تشجيع الصناعات الريفية صغيرة الحجم ، وفى تشجيع الصناعات التصديرية وإستخدام الفنون الإنتاجية كثيفة العمل كما تؤدى إلى تخفيض معدل النمو السكانى فيما بعد •

ولذلك فعلى الدولة أن تعيد النظر فى سياستها المالية والنقدية بحيث تؤدى إلى إتجاه توزيع الموارد من الإستخدامات كثيفة رأس المال الى الإستخدامات كثيفة العمل ، وحيث تتجه الموارد الى الصناعات الصغيرة بدلاً من الكبيرة ، وإلى الصناعات التصديرية بقدر متساوٍ مع صناعات الإحلال محل الواردات وإلى غيره من المجالات والأنشطة التى تتسم بإرتفاع مكونها من العمالة أو بإرتفاع طاقتها الاستيعابية للعمالة •

ثانياً :بعض الحلول المتصورة لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر :

فى ضوء الإستراتيجية المتقدمة يمكن القول بأن لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، يتطلب الأمر وضع مجموعة مترابطة من السياسات المتوسطة

والطويلة المدى ، لمواجهة كافة العوامل المسئولة عن تفاقم هذه المشـــكلة ، سواء منها العوامل المتعلقة بجانب الطلب على العمل أو تلك المتعلقة بجـانب العرض ، وذلك على أن تكون تلك السياسات فى إطار إستراتيجية للتنميـــة الإقتصادية ، كما سبق الإشارة الى ذلك .

فمن ناحية يجب أولاً الاهتمام بتعبئة المدخرات الوطنية ، لتهيئة أكبر قدر ممكن من الفائض الوطنى الموجه . للإستثمار بما من شأنه أن يؤدى إلـــى رفع معدلات نمو الإنتاج والدخل والتشغيل .

كذلك يجب توجيه عناية خاصة إلى رفع معدلات التشغيل – كهدف فـــى حد ذاته – فى مختلف القطاعات الاقتصادية . وهنا يتعين تحديـــد أولويـــة القطاع أو القطاعات التى يمكن أن تلعب دورا رائدا فى هذا المجال ، فمثـلا يلاحظ فى الوقت الراهن تراجع دور القطاعات التقليديـــة فـــى إستيعاب العمالة، فهناك تقلص فى نصيب القطاع الزراعى فى مجال التشغيل – كمـــا سبق الإشارة – وأيضا تناقص فى دور قطاع الصناعة التحويلية[1] ، ورغـــود فى قطاع التشييد – بعد النمو السريع فى السبعينات – وأخيرا فـــإن القطـــاع

---

١ – إن قطاع الصناعة فى مصر لم يساهم حتى الآن مساهمة فعالة فى رفـــع مســـتوى العمالة بالسوق المحلى . فنصيبة النسبى من قوة العمل لم يتعد ١٣% كما أنه لم يستوعب إلا ١٧,٥% من الزيادة فى قوة العمل خـــلال الفـــترة مـــن عـــام ١٩٦٠ وحتـــى عـــام ١٩٨٤/٨٣، كما أن مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى لم تتعد ١٣,٥% .

ولايرجع ماتقدم لضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة كما هو الحال بالنســـبة لقطاع الزراعة . فلقد أستأثر القطاع الصناعى بما يقرب من ربع الاستثمارات القوميـــة خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٦ . ويمكن القول بأن ضعف مســـاهمته فى رفع مستوى العمالة ترجع إلى مجموعة من العوامل من أهمها : ميله الـــى إســـتخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال وإلى وجود حجم كبير مـــن الطاقـــات العاطلـــة وإهمـــال الصناعات الصغيرة وتركيز نمط التنمية الصناعية على الإحلال محل الواردات وإهمـــال التصدير .

الحكومى لم يعد قادرا على إستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل عام ومن الخريجين المطلوب توفير فرص عمل لهم .

ونتيجة لكل ذلك ، فقد ظهر القطاع غير المنظم وتنامى دوره كمنفذ رئيسى للإستخدام وإستيعاب العمالة الجديدة[1] .

وفى ضوء هذه التطورات ، فإنه لكى يتحقق النجاح فى زيادة فرص العمل وخلق وظائف جديدة لإستيعاب فائض العمالة ، لابد من الإهتمام الجذرى بالقطاع الصناعى ، ويقتضى ذلك تشجيع أنشطة التصدير والإنتاج والإحلال محل الواردات[2] .ومن ناحية أخرى يتطلب الأمر إنتهاج إستراتيجية قومية محكمة ، على أسس من التناسق والكفاءة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتنمية الصناعات الريفية والخدمات الإنتاجية[3] . هذه الأنشطة والتوجيهات يمكن أن تسهم إسهاما فعالا ، واسع النطاق ، فى إستيعاب فائض العمالة ومواجهة مشكلة البطالة من خلال رفع

---

١ – من أجل مزيد من التفصيل حول محددات الاستيعابية للقطاع غير المنظم . أنظر:
M.Abdel Fadil, The political economy of Nasserism, Cambridge University Press, 1980,p 25 – 26 .

٢ – يلاحظ تحيز الصناعة فى مصر لسياسةالاحلال محل الواردات مع إهمال الصناعات التصديرية إذ لم تتعد نسبة الصادرات الصناعية (السلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع) ١٥,٤% من إجمالى الصادرات عام ١٩٨٥ . البنك الأهلى ، النشرة الإقتصادية، العدد الأول والثانى المجلد (٣٩) عام ١٩٨٦، جدول ٢ (١٠) د ، ص ١٣٠ .

٣ – بالنسبة لمصر يجب أن تشجع الدولة الصادرات الصناعية والتركيز فى هذا المجال على الصناعات الزراعية كثيفة العمل . التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية تمكنها من المنافسة الدولية . ونذكر فى هذا المجال الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والملابس وصناعة الأخشاب . ولاشك أن هذا الاتجاه يساعد على التنمية الريفية أيضا ، وعلى تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة ، وذلك بالمقارنة بنمط الاحلال محل الواردات والذى يتحيز مكانيا للحضر وعلى حساب الريف ، أنظر:
Gerald M.Meier : op. Cit, p. 212 .

معدلات الاستخدام والتشغيل ، على أسس من الكفاءة والرشادة .

ومن هنا يجب العمل – بصفة خاصة – على حل المشكلات الرئيسية التى تعوق عمل وإزدهار الصناعات والمشروعات الصغيرة ، ومن أهمها :

– مشكلة عدم توافر الإئتمان بشروط ميسرة . والمطلوب قيام النظام المصرفى بتقديم تسهيلات من أجل القيام بمشروعات صغيره .

–مشكلة البنية الأساسية التى تحتاجها هذه الصناعات . هذا ، ويمكن العمل على الإستفادة من طاقات وخبرات خريجى الجامعات والمعاهد العليا بتوجيههم نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تتلائم مع إمكانياتهم وقدراتهم التمويلية والعملية . فمن المتصور أن يكون لهذه الطاقات محصلة قومية هائلة تتيح قدرا كبيرا من فرص العمل الجديدة لفائض العمالة ، بالإضافة الى ماتتضمنه من تراكم فى رأس المال الوطنى .

أما بالنسبة للقطاع غير المنظم – والذى تقدر قوة العمل فيه بنحو ٢,٥ مليون عامل – فيجب العناية به وتطويره والارتقاء بكفاءته . وسبل ذلك عديدة مثل تشجيع قيام جمعيات الحرفيين ، وتيسير الائتمان والتدريب لأنشطة هذا القطاع ، والحد من القيود القانونية والإدارية التى قد تعوق نشاطه . كذلك من المفيد عند إنشاء المدن والتجمعات الصناعية الجديدة تخصيص نصيب بها للعاملين بالقطاع غير الرسمى ، وهو مايمثل دفعه له نحو أداء أكفأ وإسهام إنتاجى أكبر .

كذلك يجب الموائمة بين الرغبة فى التطوير التكنولوجى وفى مستوى الإنتاجية وبين أهداف رفع معدلات التوظف والحد من البطالة . ويقتضى ذلك إستخدام عمليات كثيفة للعمل كلما أمكن ، وبما لايتناقض مع الأخذ

بالأساليب الكثيفة لرأس المال فى المجالات ذات المردود العالى ، وخاصة ما ينتج منها من أجل التصدير[١] .

وإذا كانت مصر قد عانت طويلا من عدم الموائمة بين سياستى التعليم والاستخدام ، فقد آن الآوان للعمل على التنسيق بينهما . وفى هذا الصدد ، يجب التركيز على تشجيع التعليم الفنى وفقا للإحتياجات والتخصصات المطلوبة لسوق العمل حاليا ومستقبلا ، وإعادة النظر فى نظم الالتحاق بالجامعات على ضوء إحتياجات قطاعات الاقتصاد القومى ، وترشيد القبول بالكليات والتخصصات التى يعانى خريجوها من البطالة . وفى تصورنا أيضا أن الإصلاح الحقيقى اللازم للنظام التعليمى فى مصر بصفة عامة – والمراحل الجامعية والعليا منه بصفة خاصة – لن يتسنى دون إعادة النظر لفلسفة مجانية التعليم ، على أسس من الواقعية والرشادة والموضوعية[٢] .

كذلك يجب الإهتمام بالتعليم المستمر ، الذى يهدف الى تحديث معلومات الخريجين الذين مضى على تعطلهم فترة من الزمن ، حيث يؤدى التعليم المستمر إلى إكسابهم المهارات الجديدة المطلوبة .

هذا فضلا عن التدريب التحويلى ، والذى يقصد به تزويد المتعطلين بمهارات وكفاءات جديدة لم يؤهلوا لها من قبل . لتحويلهم من تخصصات معينة ، تعانى من فائض فى العمالة ، إلى تخصصات أخرى تعانى من ندرة فى العمالة[٣] . أى أن هذا التحويل من تخصصاتهم القديمة إلى تخصصات جديدة ، يمكنهم من الحصول على فرص عمل ما كان يمكنهم الفوز بها

1- The world Bank: labour Force, Employment and labour Markets in the course of Economic Development,op.cit pp.94 – 96 .

٢ – د / محمد حافظ ، مجانية التعليم ، مدخل لفهم مشكلات النسق التعليمى فى المجتمع المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ – ١٧٧ .

٣ – د / نجيب حسين غيته ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

بدونه ٠

هذا ويمكن التفرقة بين مجموعتين من السياسات لمواجهة مشكلة البطالة: الأولى مجموعة السياسات العلاجية ، ويقصد بها تلك التى تتخذ لمواجهة المشكلة القائمة بالفعل والحد من آثارها الخطيرة ٠ والمجموعة الثانية هى السياسات الوقائية ، والمقصود بها تلك التى تعمل على إعداد العمالة اللازمة وتوفيرها بالكم والنوع المطلوب لخدمة أغراض النشاط الإقتصادى فى الفترات الزمنية المقبلة ٠

١ – السياسات العلاجية :

ويلاحظ أن أعداد المجموعة الأولى من السياسات – والخاصة بمواجهة المشكلة القائمة – يستلزم حصر مظاهر الإختلال السائد فى سوق العمالة وتحديد المتاح من القوى العاملة كماً ونوعاً ، ثم محاولة خلق مجالات وفرص العمل الكافية لإمتصاص البطالة وإعادة التوازن بين قوى العرض والطلب لسوق العمل[١] ٠

وإذا كانت العديد من الدراسات قد إنتهت الى أن هناك عجزا فى العمالة المطلوبة لتخصصات معينة ، مع فائض فى تخصصات أخرى ، فإن تنشيط برامج التدريب التحويلى والتوسع فيها ، مع وضع ضوابط وحوافز لتشجيع العاملين للإقبال عليها ، يعتبر من أهم الإجراءات العلاجية لهذا الوضع[٢] ٠

وقد أوضحت تقديرات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، أن ٤٠% من

---

١ – د/ نجيب حسن غيته ، بعض مظاهر الخلل فى السوق المصرية ، مرجع سابق ص ٨-١٠ ٠

٢ – د/ هبه أحمد نصار ، العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسات التشغيل فى مصر ، مصدر سبق ذكره ص ٢٣ ٠

العمالة الزائدة بالحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات الإقتصادية تتركز فى مجال العمالة المكتبية ، ويوصى الجهاز بتدريب هذه العمالة الزائدة لتوفير إحتياجات المجتمع من العمالة الحرفية[١] .

وبالإضافة الى ما سبق يجب العمل على خلق فرص العمل الكافية لإستيعاب فائض العمالة بالسوق المحلى ، وذلك من خلال مجموعة مترابطة من الإجراءات ، مثل[٢] :

- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة ، حيث تعتمد بطبيعتها على أساليب إنتاجية كثيفة العمل ، ولإمكانية إنتشارها إقليميا ، وكذلك تشجيع مشروعات الأسر المنتجة والأنشطة الحرفية . وفى نفس الوقت يجب أن يقترن هذا الاتجاه بالتركيز على كفاءة الإنتاج فى تلك المشروعات حتى لايكون هدف التشغيل على حساب الكفاءة والقدرة التنافسية[٣] .

- الأخذ بأسباب التنمية الريفية المتكاملة ، لخلق أنشطة بيئية غير زراعية تستوعب نسبة من العمالة المحلية .

---

١ - وزارة القوى العاملة والتدريب ، مؤتمر إستراتيجية الإستخدام فى مصر " رؤية الاتحادالعام لنقابات عمال مصرفى الإستراتيجية القومية للإستخدام " ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٢ - المجالس القومية المتخصصة ، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤ - ١٩٩١ - مصدر سبق ذكره ص ٢٦٨ - ٢٧٠ .

٣ - لمزيد من التفاصيل حول الصناعات الصغيرة أنظر - الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، دور الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة فى الإقتصاد المصرى ١٩٨٩ - مجلة المال والتجارة ، فلسفة تحديث وتطوير المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الإقتصادية (تجربة اليونان) يونيو ١٩٩٠ .

- د/ محمد عبد الفتاح : " الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة فى مصر"، وزارة الصناعة ١٩٩٣ .

- د/ محمود حسين ، مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر - كلية التجارة،جامعة حلوان ١٩٩٣ .

- العمل على إقامة المجتمعات الصناعية فى المناطق العمرانية الجديدة، مع توفير الخدمات والمرافق ووسائل الجذب المختلفة لإستقبال فائض العمالة وإستقرارها فى هذه المجتمعات الجديدة ٠

- تهيئة المناخ الإستثمارى الملائم لإجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، لإقامة المشروعات السياحية والصناعية والزراعية وإستصلاح الأراضى وغيرها من المجالات التى لاتزال بحاجة الى إستثمارات جديدة تسهم بشكل فعال فى مواجهة مشكلة البطالة ٠

ومضمون هذه الإجراءات جميعا هو - بإختصار - التركيز الكثيف على خلق الطاقات الإنتاجية الجديدة ، وإستغلالها بأقصى معدلات الكفاءة الممكنة٠ وذلك هو السبيل الإقتصادى الوحيد الأمثل لتعظيم فرص العمل الحقيقى أيضا ٠

٢ - السياسات الوقائية :

أما المجموعة الثانية من السياسات والتى تعمل على مواجهة البطالة والحيلولة دون إستمرارها على المدى الطويل ، فهى تبدأ بالإستثمار البشرى إنطلاقا من المراحل الأساسية للتعليم ، حتى تأتى مخرجات العملية التعليمية متلائمة مع الإحتياجات المستقبلية للمجتمع ٠ وهذا فى واقع الأمر هو الأسلوب السليم لتخطيط القوى البشرية والعمالة ٠ فهو يتفادى وقوع المشكلة أصلا من خلال التنبؤ بالإحتياجات المستقبلية لمختلف الأنشطة الإقتصادية والبدء بالإعداد لها فى مراحل مبكرة[١] ٠

وتبدأ إجراءات هذه المجموعة الوقائية بسياسة التعليم والتدريب ؛ يتضح بالرجوع الى سياسة التعليم فى مصر منذ الستينات أنها إعتبرت التعليم

---

١ - المجالس القومية المتخصصة ، البطالة وأثارها وسبل التغلب عليها ، مرجع سبق ذكره ص ٢٧٠ ٠

مطلبا قوميا لتحقيق مكانة إجتماعية ، دون الربط بين هذا التعليم وحاجة النشاط الإقتصادى أو خطط التنمية . ومن ثم فقد توسعت الدولة فى فتح مجالات التعليم - وبصفة خاصة فى مراحله العليا - دون دراسة للإحتياجات المستقبلية من مختلف التخصصات التعليمية والفنية ، وقد إهتمت هذه السياسة بالكم أكثر من إهتمامها بالكيف . فزاد عدد الخريجين من أنصاف المتعلمين وإنتشرت أنواع جديدة من الأمية (أمية المتعلمين أو أمية المهنين) ، وظهرت صور البطالة المقنعة فى الجهاز الحكومى كما زادت حدة البطالة السافرة فى السنوات الأخيرة[1] .

وهكذا يصبح من الضرورى تطوير سياسة التعليم من خلال تطوير مضمون العملية التعليمية ، بما يتمشى مع الإحتياجات المستقبلية للنشاط الإقتصادى ويقتضى ذلك التوسع فى المجالات التعليمية التى تحتاجها الأنشطة الإقتصادية المختلفة ، والحد من النوعيات أو التخصصات غير المطلوبة . وهذا مع تعديل محتوى المناهج والبرامج الدراسية وتغيير أسلوب تدريسها . حيث يجب ألا تعتمد العملية التعليمية على كم المعلومات الذى ينقل للطالب ، بقدر ما تعتمد على نوعية هذه المعلومات اللازمة له ، ومدى إتقانه وفهمه وإستيعابه لها[2] .

وتأتى بعد ذلك السياسة المكملة لسياسة التعليم والتدريب ، وهى سياسة التشغيل ، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والبرامج التى تنظم تشغيل طالبى العمل ، من القادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه .

وفى هذا المجال يمكن التفرقة بين سياسة التوظف الكامل للعمالة وسياسة

---

١ - د / محسن توفيق ؛ د / محمد نعمان نوفل ، " دراسة مستقبلية لتغيرات الطلب على خريجى مؤسسات التعليم العالى والملتحقين به " مصدر سبق ذكره ص ١٢ - ١٤

٢ - د/ سامية مصطفى كامل ، " التعليم - سوق العمل - بطالة المتعلمين ، مصدر سبق ذكره ص ٦٣١ - ٦٣٦ .

التوظف الأمثل لها . أما الأولى فتعمل على إتاحة فرص العمل لكل القادرين عليه والراغبين فيه . الأمر الذى يضطر الدولة أحياناً الى التغاضى عن شرط أن تكون فرص العمل حقيقية ، وكذلك التغاضى عن تلائم مهارات الخريج أوطالب العمل مع حاجة الوظيفة ، الأمر الذى جعل الكثير من فرص العمل غير حقيقية .

أما سياسة التوظف " الأمثل " فهى تقصر على التشغيل من خلال فوص عمل حقيقية ، وتعنى بإنعكاس أثر العمل الموظف على زيادة الإنتاج .

وقد إلتزمت الدولة – لسنوات طويلة – بالأخذ بالسياسة الأولى للتوظف من أجل توفير فرص العمل لكل القادرين عليه والراغبين فيه ، وبغض النظر عن الحاجة الحقيقية لمثل هذه العمالة[1] .

وبذلك كانت الدولة تغلب البعد الإجتماعى على البعد الإقتصادى للتشغيل حيث إتفقت – على إمتداد السنوات الماضية – سلبيات نظام التعليم بسلبيات نظام التوظف ، أو سلبيات قوى العرض بسلبيات قوى الطلب لتفرز مشكلة البطالة وتتفاقم حديتها فيما بعد . ومن هنا كانت أهمية إعادة التوازن بين الإعتبارات الإقتصادية والإعتبارات الإجتماعية فى سياسة التعليم والتدريب وسياسة التوظف ، ويقتضى بعد ذلك وضع خطة تفصيلية متكاملة ، تربط بين مخرجات نظام التعليم والتدريب وبين فرص العمل الحقيقية المتاحة

---

١ – لمزيد من التفاصيل حول سياسة التوظف فى مصر الآونة الأخيرة ، أنظر :

- Assad,R. " The Structure of the construction labour Market and its Development since the Mid 1970's". Paper Commissioned by the international labour office ant presented at the national conference and Employment strateg : Egypt in the 1990's, Cairo, December 18-20-1988.
- Fergany,N. "work plan for a study on labour Underutilization ,
- In the Egyption Economy " labour Market information system project , Capmas, March, 1988 .

والممكنة فى ظل المستويات السائدة والممكنة للتكنولوجيا والإستثمار فى مختلف الأنشطة الإقتصادية .

وإذا كنا نبحث فى السياسات الوقائية لمواجهة مشكلة البطالة ، فسوف نجد أن منظومة القيم والعادات والتقاليد وأنماط التفكير والسلوكيات السائدة بين الأفراد تؤثر تأثيرا مباشرا على نوعياتهم وخصائصهم كقوى عاملة . فالجانب الإجتماعى المتمثل فى نظرة أفراد المجتمع الى نوعيات معينة من المهن والوظائف على أنها الأفضل وإلى مهن ووظائف أخرى على أنها متدنية أو أقل مرتبة ، يؤثر تأثيرا قويا فى إتجاه الأفراد الى أنواع محددة من التعليم والتدريب دون الأنواع الأخرى . وهذا بصرف النظر عن مدى حاجة النشاط الإقتصادى الى التخصصات المفضلة أو مستوى العائد المادى منها .

ولهذا لابد من العمل بكل السبل الممكنة على تطوير منظومة القيم السائدة وسلوكيات المجتمع ونشر الوعى بين أفراده ، بما يغير من هذه المفاهيم السائدة ويدفع الأفراد الى الإقبال على التعليم والتدريب فى التخصصات من خلال نظرة صحيحة لهذه التخصصات .

وبالنسبة لمستقبل سوق العمل فى مصر ، فقد أوضحت بيانات الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٧/٩٣ أن الوظائف الجديدة - كما سبق الذكر - المقدر توافرها سنوياً حوالى ٤٠٠ ألف فرصة عمل[١] . وتشير التقديرات الرسمية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الى أن الداخلين الجدد الى سوق العمل سنوياً يقدر بحوالى ٤٠٠ ألف الى ٥٠٠ ألف سنوياً[٢] ، من خريجى التعليم العالى والتعليم المتوسط ومراكز التدريب والعمالة العادية، ومن ثم فإن هذه التقديرات لاتتضمن العمالة من الأفراد المتسربين من التعليم والأميين

---

١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة - الدورات ١٩٩١-١٩٩٤ ، مصدر سبق ذكره .

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة .

والعمالة العائدة من الدول العربية ، هذا فضلا عن الأعـــداد الكبـيرة مـن المتعطلين حاليا ٠

فوفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالـة بالعينة - بلغ معدل البطالة نحو ١٠,٩% من جملة قوة العمل البالغ عددهـا ١٦,٥ مليون ، كما بلغ أعداد المتعطلين حوالى ١,٨ مليون فرد وذلـك فـى عام ١٩٩٣ ٠

وفى ضوء الدراسة المتقدمة ، قدر معدل البطالة فى مصر عـام ٢٠٠٠ نحو ١٤,١٠% من جملة قوة العمل المتوقع أن تصل فى ذلك التاريخ الـى نحو ١٩,٧١ مليون وأن عدد المتعطلين سيصل إلى حوالـى ٢,٧٨ مليـون فرد٠

ومعنى ذلك أنه إعتبارا من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠ ستكون الزيـادة فى حجم العمل حوالى ٢,٩ مليون فرد أى ٣ مليون فرد وبإضافة هذا العـدد الى رصيد البطالة المتراكم الحالى ٢ مليون فرد ، فيكون المطلـوب خلـق حوالى ٥ مليون فرصة عمل جديدة حتى سنة ٢٠٠٠ ٠

أى أنه لإستيعاب العمالة الجديدة بالإضافة الى المتعطلين الحاليين داخـل سوق العمل المصرى ، يقتضى الأمر أن تنجح قـوى الإنتـاج والنشـاط الإقتصادى فى أن تضيف - فى المتوسط - ٧١٤ ألف فرصة عمل سـنويا خلال الفترة من ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠ ٠

فإذا كانت الخطة الخمسية الثالثة ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ تعتبر المستهدف كحد أقصى ما بين ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنويا ، وإذا كـان مـن الصعب ضمان تحقيق هذا الهدف بنسبة ١٠٠% ، فإذن ذلك يعنى أن مشكلة البطالة سوف تتفاقم خلال السنوات المتبقية من التسـعينات ، إذا لـم تبـدل الجهود الضخمة والمثلى لمواجهتها ٠

ويعنى ذلك الحاجة الملحة للتدخل بكل الوسائل المحددة والمؤثرة علـــــى جانب الطلب على العمالة وعرضها فى محاولة فعالة لإحداث التوازن فـــــى سوق العمل المحلى فى مصر ٠

الخلاصـــــة

فى ضوء الدراسة السابقة يمكن إيجاز موقف سوق العمل فى مصر فـى الوقت الحاضر فى زيادة حجم العرض من قوة العمل عن المطلوب منها مـع إختلال واضح فى التوزيع بحيث تظهر تناقضات تتعلق بالتوزيع القطـــاعى والحرفى ومستوى التعليم والتدريب وهو مايتطلب وضع إستراتيجية شـــاملة للعمالة فى مصر تنبسق منها خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل علـــى نحو من شأنه أن تؤدى سياسات الإستثمار والتنمية إلى توفير فرص عمـــل جديدة وإيجاد التفاعل اللازم بين الأجور وقوى العرض والطلب على العمالة من خلال تطوير هيكلى وإصلاح إقتصادى شامل .

أولاً : الخطط قصيرة ومتوسطة الأجل :

هناك عنصران هامان لهما تأثيرهما الواضح على العمالـــة ومعـدلات البطالة فى مصر إذ ما أحسن تنظيمهما وإستخدامهما وهما ، تطوير السياسـة التعليمية وسياسة التدريب ، ودعم إنتشار الصناعات الصغيرة .

- إعادة النظر فى سياستى التعليم والتدريب بما يخدم التوظيـــف وتوفير فرص العمل :

لاشك أن السياسة التعليمية لها تأثيرها على نوعية القوى العاملة وأيضـــاً معدلات ونوعية البطالة الموجودة داخل أى دولة ، نظراً لما يوفره التعليـــم والتدريب من إمكانيات ودورات تساعد على إكتساب الخبرات وتسهيل عملية التدريب ، إن التعليم العام ليس من الضرورى أن يؤدى الى إيجاد وظـــائف معينة ، بقدر ما يساهم فى إكتساب الخـبرات الأساسـية لممارسـة المـهن المختلفة .

غير أنه من الملاحظ أن إتجاه السياسة مازال يتسم بالجمود وعدم المرونة فى مواجهة إحتياجات القوى العاملة وتطورها .

إن السياسة التعليمية الحالية مازالت تهتم فقط بإمتصاص هذه الأعداد الهائلة من الخريجين فى المراحل المختلفة بصرف النظر عن مدى الإحتياجات الفعلية لها ، لذلك تضخمت الكليات النظرية والعملية بأعداد كبيرة من الطلبة ، على الرغم من أن برامج التنمية ليست فى حاجة الى كل هؤلاء المتخصصين . كما أن التعليم الفنى قد تراجع دوره فى التنمية وأصبح عاجزاً عن توفير الكوادر الفنية اللازمة نظراً لضعف إمكاناته وهبوط مستوى خريجيه .

لذلك ينبغى أن يعاد النظر فى السياسة التعليمية وسياسات التدريب بهدف إعادة تكوين هيكله ، بما يسمح بالتغيير اللازم لتخفيف حدة مشكلة البطالة عن طريق إعداد أفراد قادرين على ممارسة العمل الذى قد يسمح به الإقتصاد القومى ، ويخفض من تكدس الأعداد الهائلة التى قد لاتجد لها فرص العمل المناسبة بعد التخرج .

الصناعات الصغيرة وأهمية تنميتها وتطويرها :

على الرغم من أن سياسة إحلال الواردات التى أتبعت فى الستينات كان لها دوراً بارزاً فى إمتصاص قدر كبير من الزيادة فى قوة العمل المتوافرة فى مصر ، إلا أنها كانت فى حاجة الى إستثمارات ضخمة نتيجة الزيادة فى معدل الكثافة الرأسمالية لهذه المشروعات . كما أن سياسة تشجيع الصادرات التى يتم تطبيقها حالياً تواجه العديد من الصعوبات نظراً لتأثيرها على العمالة فى هذه الدول .

لذلك فإن محاولة تخفيض معدلات البطالة يستلزم النظر إلى الإقتصاد الداخلى والإعتماد عليه ، بما يخدم كل من الهدفين معاً . وهذا يمكن أن يتم

من خلال الصناعات الصغيرة التى لم تحظ بدعم واضعى السياسة الإقتصادية وإستراتيجية التصنيع فى مصر ومازالت بعيدة عن الأهمية ولاتحتل مكانا فى سياق وهيكل الإقتصاد القومى • ويتمثل القائم حاليا فى مجموعة من الورش والحرف البسيطة غير المنظمة • وتمثل هذه الصناعات وتنميتها أحد المخرجات لهذه الأزمة بما يتمشى مع الإمكانيات الإقتصادية للدولة وسياستها فى السنوات الأخيرة حيث أنها لاتتطلب إستثمارات ضخمة ، بالإضافة الى أنها تشجع الحافز الفردى والإستقلال ، وعدم الإعتماد على الدولة فى التوظيف وتوفير فرص العمل •

وتشير إحدى دراسات صندوق النقد الدولى إلى قدرة الصناعات الصغيرة على إستيعاب العمالة حيث أوضحت أن هذه الصناعات الصغيرة توفر وظائف لحوالى نصف العالمين فى الصناعات التحويلية فى الدول النامية الأكثر تقدما ، وأكثر من ثلاثة أرباع العاملين فى باقى مجموعة هذه الدول ، وتشير دراسة أخرى أجريت على تسع صناعات هامة (صناعة الجلود والأحذية ، وصناعة الطوب ، وصناعة غزل ونسيج القطن •• ألخ) ومقارنة مدى إستخدامها للعمالة الكثيفة بالمصانع المماثلة ذات التكنولوجيا الحديثة والأكثر كثافة فى إستخدام رأس المال ، أنه فى مقابل كل وحدة من رأس المال المستثمر يمكن إتاحة فرص عمل تتراوح مابين ١و١ الى ٢٠ فرصة عمل (حسب نوع الصناعة) فى مقابل فرصة عمل واحدة فى كل من هذه الصناعات إذا أستخدمت التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية العالية •

ثانيا : سياسات طويلة الأجل :

كما تتطلب محاولة التخفيف من حدة مشكلة البطالة والسيطرة عليها مستقبلاً سياسات طويلة الأجل تأخذ فى إعتبارها المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية على النحو التالى :-

* على المستوى القومى :

إن مشكلة البطالة هى مشكلة قومية بالدرجة الأولى ، كما أن المحاولات لتخفيضها والتأثير على إرتفاع معدلاتها يرتبط أساساً بالسياسة الإقتصادية القائمة وتوجهاتها ، لذلك فإن خفض معدل البطالة يمكن أن يتم فى ضوء المبادئ التالية :

- تغيير هيكل الإنتاج وذلك بالتركيز على الصناعات المختلفة كثيفة العمالة ، بما يمكن من الإستفادة من الميزة النسبية داخل الدولة والتى تتمثل فى العمالة الرخيصة نسبياً .

- محاولة إستغلال الطاقات الإنتاجية القائمة ، ورفع كفاءة إستخدام العمالة الموجودة ، والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية القائمة ، حيث أن ذلك يمكن من زيادتها وبأقل تكلفة إستثمارية ممكنة .

- محاربة الأنشطة الطفيلية والتى كان لها تأثيرها السلبى على العمل وإحترام قيمته ، نظرا لسعى القوى العاملة إلى محاولة الإنضمام إلى هذه الأنشطة سعيا وراء الكسب السريع وبأقل جهد ممكن ، على الرغم من توافر فرص العمل المختلفة .

* على المستوى الإقليمى :

على الرغم من أن هناك العديد من الإتفاقيات الجماعية والثنائية التى تنظم وتشجع إنتقال العمالة العربية بين أرجاء الوطن العربى ، إلا أن التنفيذ الفعلى لها ، مازال محدوداً ، نظرا لوضع القيود الأخرى التى تحد من هذه الهجرة لذلك ينبغى على الإدارة الإقتصادية أن تعمل على تشجيع وتيسير إنتقال العمالة وحسن إستخدامها محليا بما يؤدى الى تخفيض معدلات البطالة فى السنوات القادمة ، مع مراعاة مايلى :

- محاولة الإستفادة من الميزة النسبية للعمالة المصرية فى دول الخليج (اللغة - الدين - الكفاءة الفنية فى مهن معينة - التدريب ... الخ) وذلك لمزيد من الإنتقال وتدعيم وجودها مع إستمرار النمو والتقدم فى هذه الدول ، فهناك العديد من الأنشطة التى يكون الطلب عليها مرنا بمرور الزمن إلا أن ذلك يستلزم رفع مهارات القوى العاملة المهاجرة لتكون قادرة على المنافسة من خلال التدريب الفعال .

- وجود سياسة واضحة وإستراتيجية محددة تأخذ البعد الإقليمى لهذه العمالة فى الدول العربية ، حيث أن إنتقال هذه العمالة لاينبغى أن يتم أو يترك للمجهود الفردى ، ولكن دور الدولة ينبغى أن يكون واضحا فى دراسة أسواق هذه الدول وإعادة توجيهها . بما يخدم أهداف التنمية بها (التعليم ، الصحة ، النقل والمواصلات .. الخ) خاصة تلك المجالات التى لاتقبل عليها العمالة الوطنية ويفضل فيها العمالة الأجنبية .

- مازالت التجارة الخارجية مع هذه الدول محدودة ، ويمكن أن يكون لنمو هذه التجارة أثر فى إزدهار النشاط التجارى (معظمها سلعا إستهلاكية كثيفة إستخدام العمالة) وبالتالى المزيد من العمالة فى إنتاج هذه المنتجات) .

- مازالت الإستثمارات العربية فى مصر ضعيفة ، وإن كانت مصر تعتبر الآن من أكبر الدول العربية تلقيا لهذه الإستثمارات ، إلا أنه بزيادة هذه الإستثمارات سوف يكون لها دور فى إمتصاص قدر ليس باليسير من هذه العمالة والمساعدة على تخفيف حدة البطالة فى مصر .

• **على المستوى الدولـــى :**

إن تأثيرات العالم الخارجى على العمالة ودرجة إمتصاصها يقوم أساســا على درجة إزدياد وتطوير صادرات الدول النامية (ومنها مصر) إلى الدول المتقدمة خاصة فى السلع والمنتجات ذات الكثافة العماليــة والتــى مــازالت تخضع للقيود عند تصديرها • وفى هذا الصدد ، ربما يكون مـــن الســابق لأوانه إصدار حكم بصفة قاطعة على نتائج الأتفاقيات متعـــددة الأطــراف لتحرير التجارة الدولية فى إطار المنظمة العالمية للتجارة وإتفاقياتها- التـــى إنضمت مصر إليها - ، إلا أن هناك نتيجة حتمية لإحكام تلك الإتفاقيــات لا خلاف عليها ، ألا وهى ربط القــدرة علــى التفــوق التجــارى وبالتبعيــة الإقتصادية ، بمعيار الكفاءة كمعيار وحيد ، مع تجنب وإلغاء كافة العوامـــل الأخرى التى كانت تؤثر من قبل فى تحديد نصيب كل بلـــد فــى التجــارة الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالسياسات والإجراءات ، ويقصد بالكفاءة هنـــا القدرة التنافسية لكل بلد، تترجم إلى مجموعة من العناصر المتكاملـــة التــى تغطى كفاءة الإنتاج وحسن إستغلال الموارد المتاحة ورفـــع جــودة الســلع ومطابقتها للمعايير والمواصفات القياسية وربط التطور التكنولوجى بالقــاعدة الإنتاجية ، وفى النهاية وصول هذه السلع الى الأسواق بأسعار تنافسية خاليــة من التشوهات سواء فى صورة دعم للصادرات أو إجراءات حمائية مقيـــدة للواردات ، أى بمعنى آخر ترجيح مبدأ الميزة النسبية •

تظل نقطة باقية نطرقها كموضوع قادم للدراسة ألا وهو السياسة العامــة لتطوير العشوائيات فى مصر •

فمنذ منتصف الثمانينات بدأ تعامل الدولة مع تلك المشكلة - جديا - وقــد سار فى إتجاهين متوازيين إحدهما إنشاء وحدات سكنية إقتصادية تســتوعب سكان بعض تلك المناطق والثانى هو تشجيع إهتمام الوكالات الدولية المانحة بتلك المناطق من النواحى الإجتماعية والصحية •

لكن علاج المشكلة ينبغى أن يركز على مصادرها وأسبابها ، الأمر الذى يمكن الدوائر المسئولة من صياغة إستراتيجية ملائمة للتعامل معها ، ومن خلال مشاركة أطراف المشكلة مع الأجهزة التنفيذية والدوائر الأكاديمية يمكن تحويل الخطة الى واقع فعلى ، وذلك أن علاج تلك المشكلة وإن كان يقع عبؤه فى المقام الأول على عاتق أجهزة الدولة تخطيطا وتمويلا وتنفيذا ، إلا أنه من نوع المسئولية الإجتماعية التضامنية التى يجب أن تتضافر معها ، كافة الجهود والموارد الحكومية وغير الحكومية .

كذلك ينبغى التمييز فى إطار التعامل مع المشكلة بين إستراتيجية تصحح مسار التنمية بما يحقق التوازن بين الريف والحضر على المدى الطويل من ناحية ، ومجموعة من الحلول التنفيذية أو حزمة من السياسات العاجلة ، **الأولى** تهدف إلى تجفيف منابع المشكلة وإيجاد حلول جذرية لها- ومن ابرزها البطالة- **والثانية** تسعى إلى تحاشى تداعياتها السلبية وعلاج جوانب القصور فيها.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية :

د/ احمد الجويلي : " البطالة فى الريف المصرى : الظاهرة والأسباب" البطالة فى مصر ،المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

الأمم المتحدة : تقرير عن الحالة الاجتماعية فى العالم - ١٩٩٣ - الطبعة العربية ١٩٩٣.

البرنامج الانمائى للأمم المتحدة : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ ، الطبعة العربية ، ١٩٩٢.

، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٣ الطبعة العربية ، ١٩٩٣ .

، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٤ الطبعة العربية ، ١٩٩٤ .

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٥ الطبعة العربية ، ١٩٩٦ .

البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية العدد الأول والثانى ١٩٨٦ .

الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ١٩٨٩ : - مستقبل مشكلة البطالة فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية .

- دور الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العمالة .

- البطالة فى مصر قياسها وأساليب علاجها.

- تحليل ظاهرة البطالة على المستوى القومى .

- المتغيرات الهيكلية فى الريف المصرى وآثارها على العمالة الزراعية .

- دور الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة
- البطالة فى الاقتصاد المصرى
- التعليم العالى والبطالة فى مصر .
- المفاضلة بين التضخم والبطالة ، دراسه نظرية تحليلية
- بطالة فى مصر بين فائض العمالة وعجز الصناعة عن استيعابها .
- خواص سوق العمل وتأثيرها على ادارة الموارد البشرية (حالة اليابان) .
- تحليل البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : - البيانات التفصيلية للتعداد العام للسكان ١٩٦٠/ ١٩٩٠.
- الكتب الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة ١٩٩٠ .
- المؤتمر المصرى لإحصاءات الهجرة الخارجية ١٩٩٠ .
- مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة وإنعكاساتها على دول الايفاد ودول الاستقبال ١٩٩١.
- مؤتمر الإستراتيجية القومية لمتطلبات بيانات للهجرة الخارجية وأثرها على التخطيط للتنمية فى المنطقة العربية ١٩٩١
- مسح الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٣

- الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة (الجزء الأول والثانى) ١٩٩٣ .
- المؤتمر الاقليمى " تنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية " ١٩٩٤ .
- بحث العمالة بالعينة دورات ١٩٩٠ - ١٩٩٤، ١٩٩٤ .

د/ العشرى حسين درويش : تجربة فرنسا فى التخطيط الاقليمى ، مذكرة رقم ٩٧٦ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة / ١٩٧٠

المجالس القومية المتخصصة : البطالة وأثرها وسبل التغلب عليها ١٩٧٤-١٩٩١ ، ١٩٩١.

: البطالة وأثرها وسبل التغلب عليها ، ١٩٩٣.

: ورقة عمل عن الأسباب الظاهرة والكامنة وراء مشكلة البطالة فى مصر وسبل مواجهة آثارها السلبية .

: الصندوق الاجتماعى للتنمية ودوره فى تشغيل الشباب .

: نحو خطة قومية لحل مشكلة البطالة وتنمية الموارد البشرية من خلال المشروعات الصغيرة .

المجلس الأعلى للشباب والرياضة : بطالة الشباب وعمالة النشء وأثرها على التنمية (جزء أول) ١٩٩٣ .

: بطالة الشباب وعمالة النشء وأثرها على التنمية (جزء ثانى) ١٩٩٣

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠، المجلد الأول : السكان القاهرة ١٩٨٠ .

ترماكوترو وميشيل إسون : مصير العالم الثالث : تحليل ونتائج وتوقعات، ترجمة خليل كلفت ، دار العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩٥ .

د/ حمدى العنانى : ورقة عمل حول البطالة فى مصر : أنواعها - أساليب مواجهتها ، جامعة حلوان ١٩٩٣ .

د/ رمزى زكى : - المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، سلسلة علم المعرفة ، رقم (٨٤) التى يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٨٤ .

- فكر الأزمة دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى ، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٧ .

- الليبرالية المستبدة ، دراسة فى الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف فى الدول النامية ، دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٣ .

د/ جاء عبدالرسول :" البطالة فى الريف المصرى : الظاهرة والأسباب " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

د/ سامية مصطفى كامل : " التعليم - سوق العمل - بطالة المتعلمين " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

د/ سلوى سليمان وآخرون: " حق العمل فى الاقتصاد المصرى " المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٧ .

د/ شنـــوده سمعـــــان :"دراسة تحليلية للبطالة فى مصر " ، معهد التخطيط ، مايو ١٩٩١ .

كريستـــان بالـــــــوا : الإقتصاد الرأسمالى العالمى ، المرحلة الاحتكاريـة والامبريالية الجديدة ، ترجمـة عـادل عيد المهدى دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٨ .

د/ ليلـــى الخواجـــــه : " دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السـافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر " البطالة فى مصر ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصـاد ، كليـة الاقتصـاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

مارتـــن خـــــــور : " تزايد الحاجة الى الأمـم المتحدة فـى عـالم يسير علـى طريـق تحرير الاقتصـاد والعولمـة"، مجلـة التعاون فى الجنوب ، يصدرها البرنـامج الانمـائى للأمم المتحدة ، اكتوبر ١٩٩٥ .

مجلـة المـال والتجـارة : " فلسـفة تحديث وتطوير المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية (تجربة اليابـان) " ، مجلة المال والتجارة – يونيو ١٩٩٠ .

مجلـــس الشـــــورى : سياسـة التشـغيل وعـلاج البطالـة ، تقرير مجلـس الشورى ١٩٩٣ .

محســـن توفيـــــق : " دراسة مستقبلية للطلب على خريجى مؤسسات التعليم العالى " ، وزارة التعليم العالى ، ١٩٩١.

مركز المعلومات ودعـم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : – برنامـج الموارد البشرية ، مـركز المعلومات ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

– مشـروع حصـر فائـض الخريجـين حتـــى ١٩٩٣/١٢/٣١ ، مركـز المعلومات ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

د/ محمد العوضى جلال الدين : الإنعكاسات الآنية والمستقبلية لأزمة الخليج على الهجرة الدولية ، منظمة العمل الدولية ، جنيف ١٩٩٠ .

د/ محمد حافظ : مجانية التعليم ، مدخل لفهم مشكلات النسق التعليمى فى المجتمع المصرى ، دراسة مقدمة للمؤتمر الثانى عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ، ٢٨ مارس ١٩٨٧ .

د/ محمد عبدالفتاح : الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة فى مصر ، وزارة الصناعة ١٩٩٣ .

د/ محمود حسن : مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر ، كلية التجارة جامعة حلوان ١٩٩٣ .

منظمة اليونسكو : العمالة والبطالة فى مصر " التهميش الحضرى والمناطق العشوائية فى مصر " اليونسكو ١٩٩٣

ميخائيل ليوس : إنعكاسات أزمة الخليج على انتقال العمالة فى المنطقة العربية ، مؤتمر الإستراتيجية القومية لمتطلبات الهجرة الخارجية ، القاهرة ١٩٩١.

نادر فرجانى : سعيا وراء الرزق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٨ .

، طبيعة مشكل التشغيل فى مصر ، مؤتمر عن إستراتيجية التشغيل فى مصر ، منظمة العمل الدولية ، وزارة القوى العاملة ، القاهرة ١٨ – ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ .

د / نـــادرة وهـــدان : " تأثير البطالة على زيادة أعداد الجريمة فى مصر" ، معهد التخطيط ، مايو ١٩٩١ .

د/ نازلـــــى شكـرى : الآثار الإقتصادية للهجرة الدولية العائدة ، منظمة العمل الدولية ، جنيف ١٩٩٠ .

د/ نجلـة مرتجـــــى : " خواص سوق العمل وتأثيرها على ادارة الموارد البشرية (حالة اليابان) " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ١٩٨٩ .

، المدخل البيئى لإدارة الشباب وتدعيم سلوكه الايجابى " ، مجلة المال والتجارة ، ملحق ١٩٩٣،٢٥٤ .

د/ نجيب حسن غيتـه : " بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية " ورقة مقدمة إلى المؤتمر الاقليمى ، قيمة واستخدام وهجرة القوى البشرية ، القاهرة ، ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

د/ هبة احمد نصار : - العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسات التشغيل فى مصر ، ملف ندوة الأزمة الإقتصادية العالمية وأثرها على التشغيل فى الدول النامية ، الجزائر ، ١٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

- " البطالة وسياسة الاستثمار " ، البطالة فى مصر ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٩

وزارة التخطيـــــط : الإطار التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ٨٧/٨٦ - ٩٢/٩١ -

خطة عامها الأول ١٩٨٨/٨٧ ، الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، مايو ١٩٨٧ .

، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومتابعة تنفيذها ، القاهرة ١٩٨٧ ، خطوط التنمية الإقتصادية والإجتماعية السنوية ، سنوات مختلفة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٩ .

، مقارنة بالأرقام المقدرة فى الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ حول حجم البطالة والتكلفة الحدية للعامل ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

وزارة القوى العاملة والتدريب : " الإستخدام فى مصر (الخطة الخمسية ٨٧-٨٨/ ٩١ - ١٩٩٢) " مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر ، اعداد وزارة التخطيط ، ١٩٨٨ .

" رؤية الاتحاد العام لنقابات مصر "، مؤتمر الاستخدام فى مصر ، القاهرة ١٩٨٨ .

، النشرة السنوية لاحصاءات الاستخدام الخارجى ، القاهرة ١٩٩٤ .

وفاء احمد الله : " التلوث الصناعى وعلاقته بالبطالة " معهد التخطيط القومى ، مايو ١٩٩١ .

ثانيا : باللغة الانجليزية

Assad, Ragui, " The Structure of the construction labour Markets and its Development Since the Mid 1970's, Paper commissioned by the international labour office and Presented at the national conference and Employment Strategy Egypt in the 1990'S, Cairo, 18-20 December 1988.

" Labour anderatiligation and segmented labor markets: The case of Egypt - Ist co nference of the economics dept, Faculty of Economics and political science, Cairo University, Cairo 20-22 Feb. 1989

Chong-Yal, Lim, "Employment policy and strategy: Asearch for options " Ist conference of economics debt, Faculty of Economics and polotical science, Cairo University, Cairo 20-22 Feb. 1989.

Fergany.N. " Work plan for a Study on labour Underutilization in the Egyptian Economy" labour Market. information System project, Capmas, March, 1988.

" A Characterisation of the Employment problematique in Egypt " A paper presented to the conference on Employment Strategy in Egypt- Cairo, 18-20 Dec.1988.

Gerald M. Meir Leading Issues in Economic Development Oxford university press, New York, 1984.

Gheita, Naguib " Some aspects of Maladjustment in the Egyppian labour Market, A paper presented to the conference of development, Utilization and migration of manpower Cairo: CAMAS/I.L.O, Dec. 5-7 1989.

Harold Lubell The informal sector in the 1980" Sand 1990's O - E - C - D., Paris 1991.

I. L. O. Fiscal measures for Employment promation in developping countries, Geneva, 1972.

Trends in Employment and labour incomes, case studies on developing countries, Geneva, 1988.

Jobs and Skills programme for Africa,JASPA, African Employment Report 1990, Addis Ababa, 1991.

" World Employment 1995" , Geneva 1995.

The World of Work, the magazine of the I.L.O No.16 June- July 1996.

Issawy Ibrahim H. Labour force: Employment and unemployment international labour Organization 1983.

Jacques Chames " A critical review: concepts, definitions and studies in the informal sector", in: David Tumham, Bernard Salomé and Antoine Schwarz (eds): The informal Sector, O.E.C.D. Paris 1990.

Kamel Amina, Moursi Tarek, " The relationship between unemployment and its dispersion and the rate of change of money Wage rates and prices in Egypt", Faculty of Economic and political science: Cairo, 1989.

Lyn Saqire, " Employment policy in developing countries", Oxford university Press, New York. 1984.

M.Abdel Fadil The political economy of nasserism, cambridge University Press, 1980.

Martin Godfry Global unemployment, the new challenge to economic Theory, Distributed by Harvester Press, Sussex, 1986.

Martin Karcher Unemployment and underemployment in the people's Republic of China , report, Vol, XI, No 5 and 6, center of Study of Developing Societies, Delhi, 1975.

Nabagopal Das Unemployment and Employment planing, Orient longmans, Bombay, India, 1986.

UNICEF The State of the World's childern, Oxford University Press, 1991.

United Nations — Report on the World Social Situation 1993, New York, 1993.

United States Empassy — Foreign economic trends and their implications for the united states: Report for the Arab Republic of Egypt . The Empassy. Cairo 1991.

World Bank — Labour Force, Employment and labour Markets in the course of Economic Development, Staff Working, paper, No 336, 1979.

China long term Issues and options, Report No 5026- CHA, Anney E, China's Economic Structure in infernational perspective, May 1985.

India, Structural Change and development perspectives, Report No 5593, IN, Volume ll, April 1985.

A.E.R. current Economic Situation and Economic Reform Program Report No 6195, E.G.T. 1986.

ثالثا : باللغة الفرنسية

Bartoli. H, — " La flexibilité du travail et les limites de la flexibilisation, Congrès international des Economistes de langue francaise, Nantes, Mai-Juin - 1986.

Boyer, R — " La flexibilité du travail en Europe, Paris la decouverte, 1986.

F. Rivier — Industrie et poliliques industrielles en Egypte, CERMOC, Liban, 1979.

François Slior — Economie du travail, Thèmis, Press universitaire de France. Paris, 5ed, 1992.

Gérard Salgas — " Travail et culture", Analyses et réflexions sur, Ed Marketing. Paris 1992.

Hugues Labrusse " Le Mot Travail" : un acheminement poetique", Analyses et réflexions sur...., Ed Marketing, 1992.

Jean Poupart " Perspective pour un ethique du travail' Analyses et réflexions sur ., Ed Marketing, Paris 1992.

P.Demondion Les problèmes de l'emploi, Seuil, 1986.

Ph. Maillard, Le nouveau marché du travail, Seuil, Paris, 1989.

L. El. Khawaga " La détermination du niveau de l'emploi dans une économie en developpement: le cas Egyptien" Thèse de Doctorat d'Etat, Université de Paris II, Paris 1984.

R. Ledrut Sociologie du chomage, Presses Universitaires de France, (3 ed) Paris, 1986.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
مطلب تمهيدى	
الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى الدول النامية	١٥
أولا :ظهور ومراحل تطور ظاهرة البطالة	١٨
ثانيا :الوضع الراهن وملامح البطالة فى الدول النامية	٣٢
المطلب الأول :	
ملامح وتطور مشكلة البطالة فى مصر	٤٢
أولا: حجم وتطور مشكلة البطالة فى مصر	٤٢
– الزيادة السكانية	٤٢
– تطور البطالة	٤٧
– البطالة والحالة التعليمية	٥١
ثانيا :البطالة المتوقعة فى مصر	٥٥
المطلب الثانى :	
العوامل المتعلقة بالطلب على العمل	٦٢
أولا :سياسة التعيين والالتزام بتشغيل الخريجين	٦٤
– نشأة ظاهرة البطالة بين المتعلمين	٦٤
– الاثار التى ترتبت على سياسة التعيين	٦٨
ثانيا:التغيرات فى سوق العمل الخليجى واحتمالات عودة المهاجرين.	٧٢
ثالثا: عدم كفاية الانفاق الاستثمارى	٧٧
رابعا :تطور هيكل العمالة	٨٤
المطلب الثالث :	
العوامل المتعلقة بجانب عرض العمل.....	٩٣

أولا : المؤثرات الكمية والكيفية ٩٤
ثانيا :التوزيع الاقليمى للقوى العاملة ١٠١
ثالثا :قوى العاملة والبطالة ١٠٥
رابعا : وفائض الخريجين ١٠٨
- فائض الخريجين ١٠٩
- البطالة فى المناطق العشوائية حول المدن ١١٩
المطلب الرابع :
سياسات مقترحة لمواجهة البطالة ١٢٧
أولا :الركائز الرئيسية لمواجهة البطالة
- توسيع القاعدة الانتاجية المحلية للاقتصاد ١٢٨
- تنمية ورفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية ١٣٤
ثانيا:بعض الحلول المتصورة لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر ١٣٨
- السياسات العلاجية ١٤٦
- السياسات الوقائية ١٤٨
الخلاصة :
أولا :الخطط قصيرة ومتوسطة الأجل ١٥٤
- اعادة النظر فى سياستى التعليم والتدريب بما يحذم التوظيف وتوفير فرص العمل ١٥٤
- الصناعات الصغيرة وأهمية تنميتها وتطويرها ١٥٥
ثانيا :سياسات طويلة الأجل ١٥٦
- على المستوى القومى ١٥٧
- على المستوى الاقليمى ١٥٧
- على المستوى الدولى ١٥٩
قائمة المراجع ١٦١
أولا :باللغة العربية..... ١٦١
ثانيا :باللغة الانجليزية ١٦٨
ثالثا :باللغة الفرنسية ١٧١

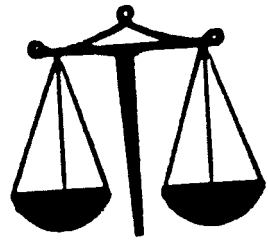

الضوابط القانونية لصياغة عقد تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة وفقاً للنظام السعودي

إعداد

الدكتور محمد بن ناصر البجاد

أستاذ القانون التجاري المساعد بمعهد الإدارة العامة بالرياض

مقدمه :

تلعب الشركة ذات المسئولية المحدودة دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي في شتى الدول وذلك نتيجة للمزايا العديدة التي يحققها هذا النوع من الشركات للشركاء . وعلى رأس هذه المزايا التي يحققها هذا النوع من الشركات هي تحديد مسئولية الشريك فيها بقدر حصته في رأس مال الشركة مما يوفر للشريك نوع من الاستقرار وكذلك الأمان من الخسائر الفادحة التي لا تلحقه في غير حصته في الشركة ، كما يعطي هذا النوع من الشركات للشريك الحق في إدارة الشركة في نفس الوقت .

كذلك تتميز الشركة ذات المسئولية المحدودة بأنها تقوم على الاعتبار الشخصي بين من يقومون بتأسيسها ويتمثل ذلك في تحديد عدد الشركاء الذين يقومون بتأسيسها بحيث لا يقل عن اثنين ولا يزيد على خمسين شريكاً ويترتب على الاعتبار الشخصي نتيجة مهمة وهي عدم جواز انتقال حصص الشركاء بالطرق التجارية وإنما عن طريق الاسترداد [1] مما يعني أن على الشريك الذي يرغب في التنازل عن حصته سواء بالبيع أو بالهبة أن يقوم بهذا التنازل وفقاً لما هو مقرر في عقد تأسيس الشركة وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ١٦٥ من نظام الشركات ، ومع ذلك إذا كان هذا التنازل سيتم لصالح الغير فيجب على الشريك أن يخطر باقي الشركاء بشروط هذا التنازل عن طريق خطاب يوجه الى مدير الشركة . وتكمن العلة في ذلك في كون بقية الشركاء لهم الحق في استرداد حصة الشريك بالثمن الذي عرضها به خلال مده معينه وهي شهر من تاريخ إبلاغ الشركاء بذلك وإلا سيكون الشريك بعد ذلك حراً بالتصرف بحصته بشرط ألا يؤدي ذلك الى زيادة عدد الشركاء . وإذا كان التنازل يتعلق بعدة حصص وتعدد طالبيها فإنها تقسم بينهم حسب حصة كل منهم في رأس المال ، أما إذا كانت حصة واحدة فإنها تعطى للشركاء الذين طلبوا الاسترداد وفي هذه الحالة يجب أن ألا تجزأ الحصة وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ من نظام الشركات التي أوجبت في هذه الحالة أن يوقف استعمال الحقوق المتصلة بالحصة إلى أن يختار سالكوها من بينهم من يعتبر مالكاً منفرداً لها في مواجهة الشركة ويكون هذا الوقف الى ميعاد محدد يكون من بعده للشركة الحق في بيع الحصة لحساب مالكيها لشخص واحد فقط ويتم عرضها على

الشركاء أولاً ثم على الغير . وإذا كان التنازل بدون عوض فيجب على الشريك طالب الاسترداد أن يدفع قيمتها وفقاً لآخر جرد أجرته الشركة ، كما أن حق استرداد الحصة لا يسري في حالة انتقال الحصة بالإرث أو الوصية وفقاً لما نصت عليه المادة ١٦٥ من نظام الشركات .

وللمحافظة على الاعتبار الشخصي في هذا النوع من الشركات فقد حظرت المادة ١٥٨ من نظام الشركات أن يتم تأسيسها أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق اللجوء إلى الاكتتاب العام . وما تجدر ملاحظته أن الاعتبار الشخصي في الشركة ذات المسئولية المحدودة لا يعني انتهاؤها بوفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إعساره أو انسحابه أو إفلاسه ، مما يعطي ميزة الاستمرارية للشركة في مثل هذه الظروف التي قد تلم بأحد الشركاء ، وهذه ميزه تضاف الى المميزات الأخرى التي تقدمها الشركة ذات المسئولية المحدودة الى الشركاء فيها .

فجميع المميزات السابقة للشركة ذات المسئولية المحدودة يجعلها أكثر أنواع الشركات ملائمة للمشروعات التجارية والاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، كما أنها تعتبر أكثر ملائمة للمشاريع التجارية والاقتصادية العائلية وغالباً ما يلجأ إليها الورثة للمحافظة على استمرار نشاط المنشأة التجاريه أو الاقتصادية التي خلفها مورثهم .

وقد دعت الحاجة العملية والاقتصادية للتجار وأصحاب الأعمال الى إنشاء هذا النوع من الشركات . فقد برزت فكرة الشركة ذات المسئولية أول ما برزت في ألمانيا حيث قام المشترع الألماني بإصدار أول قانون ينظم أحكام هذا النوع من الشركات وذلك في عام ١٨٩٢م .[٢] وقد دخل هذا النوع من الشركات الى فرنسا وقد قام المشترع بإصدار قانون ينظم أحكامها عام ١٩٢٥م . ومن القانون الفرنسي انتقلت الشركة ذات المسئولية المحدودة الى الدول العربية .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد عرفت هذا النوع من الشركات مع صدور أول نظام تجاري سعودي وهو نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر العالي رقم ٣٢ وتاريخ ١٥ / ١ / ١٣٥٠هـ ، وبذلك يأخذ القانون السعودي المرتبة الثانية بعد القانون المغربي في أسبقية إقرار الشركة ذات

المسئولية المحدودة وذلك على مستوى القوانين العربية الأخرى التي أقرت في وقت لاحق هذا النوع من الشركات التي عرفتها وأقرتها الشريعة الإسلامية قبل القوانين الوضعية بقرون عديدة وأطلقت عليها إسم شركة العنان .[٣] وقد نص نظام المحكمة التجاريه منذ ذلك الوقت على هذا النوع من الشركات وأسماها بمسماها الشرعي شركة العنان . وقد عرفتها المادة الثالثة عشر من هذا النظام بنفس التعريف الشرعي لهذا النوع من الشركات والذي من خلاله حددت العناصر الرئيسة التي تميز هذه الشركة عن غيرها من الشركات ، وذلك بنصها على أن (شركة العنان هي الشركة المنعقدة بين اثنين فأكثر على رأس مال معلوم لكل من الشركاء حصة معينة فيه ولا يتحمل الشريك ضرراً ولا خسارة زيادة على حصته من رأس المال) . ونتيجة للتطور التجاري والاقتصادي الذي شهدته المملكة بعد صدور نظام المحكمة التجارية أصبحت الحاجة ملحه إلى إعادة تنظيم قوانين الشركات وبناء عليه تم إصدار نظام الشركات عام ١٣٨٥هـ الذي عالجت أحكامه شركة العنان التي أسماها النظام الشركة ذات المسئولية المحدودة وذلك في المواد ١٥٧ الى ١٨٠ من الباب السابع منه .[٤] وقد عرفت المادة ١٥٧ الشركة ذات المسئولية المحدودة بأنها (الشركة التي تتكون من شريكين أو أكثر مسئولين عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال ولا يزيد عدد الشركاء في هذه الشركة على خمسين) ، ويتضح تطابق هذا التعريف مع التعريف الشرعي لشركة العنان .

موضوع البحث :

يتمثل موضوع البحث في دراسة كيفية صياغة عقد تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة بالشكل الصحيح وفقاً للنظام السعودي عن طريق تحديد الضوابط القانونية التي يجب أن تتم بناء عليها تلك الصياغة والمتمثلة في الشروط التي يجب أن ينص عليها في العقد وكذلك تحديد ماهية هذه الشروط والأحكام الصحيحة التي يجب أن تحتويها والخيارات القانونية المتاحة للشركاء .

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث الى محاولة تحديد الضوابط القانونية لصياغة عقد تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة عن طريق تحديد الشروط التي يحتويها العقد . وسيكون هذا التحديد من خلال الدراسة التحليلية والوصفية للقواعد العامة في العقود بصفة عامه وللقواعد العامة لعقود الشركات بصفة خاصة ولنصوص النظام وللقرارات والتعاميم التي أصدرتها وزارة التجارة بخصوص هذا الموضوع . وبالتالي سيكون لهذا البحث فائدة كبيرة لشرائح المستفيدين المختلفة مع ندرة إن لم يكن انعدام البحوث التي تناولت هذا الموضوع من وجهة نظر القانون السعودي .

خطة البحث :

لكي يتم تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة لابد من صياغة عقد يوقعه جميع الشركاء يتضمن جميع البيانات التى حددها النظام وكذلك تلك التي ترك أمر تحديدها لوزير التجارة والتي لم تصدر مجتمعه وإنما جاءت متفرقة وعلى فترات مختلفة .

وسنتناول فيما يلى الشروط التي يجب أن يتضمنها عقد الشركة من واقع ما نص عليه النظام وما صدر من وزير التجارة من تعليمات بخصوص بعض الشروط الواجب توافرها في عقد الشركة والتي لم ينص عليها النظام . وسنتناول هذه الشروط بالترتيب الذي ترد به في العقد ، وبناء عليه يجب أن يتضمن عقد الشركة البيانات التالية :

١ - التاريخ :

يجب أن يكون عقد تأسيس الشركة ذات المسئولية المحددة مؤرخا . وتكمن أهمية تاريخ العقد فى تحديد أهلية الشركاء وقت توقيع العقد وإنشاء الشركة . كما يتضح من هذا التاريخ صحة توزيع الحصص بين

الشركاء والوفاء بها من قبلهم والذي يجب أن يتم قبل صياغة عقد الشركة ، وذلك بسبب لزومية ظهور مثل هذا البيان في العقد لأنه من البيانات الضرورية التي يجب أن يحتوي عليها وذلك تطبيقاً لما نصت عليه المادة ١٦١ من نظام الشركات . وبناء عليه يجب أن يتم توزيع الحصص والوفاء بها قبل تاريخ صياغة العقد أو في نفس التاريخ على أكثر تقدير ، وذلك ضماناً لاحتواء العقد لجميع البيانات التي يتطلبها النظام ، مما يجعله بالتالي في منأى عن أي مأخذ قد يعيق أو يؤخر توثيقه أمام كاتب العدل .[٥] كما تبرز أهمية التاريخ أيضاً في تحديد تاريخ انتهاء مدة الشركة .

ويجب أن يتم استعمال التاريخ الهجري عند تأريخ عقد الشركة وذلك تطبيقاً لمقتضى الأمر السامي التعميمي رقم (٧ / هـ / ٦٥٧١) وتاريخ ١٢ / ٧ / ١٤٠٣هـ والذي أكد على ضرورة استعمال التاريخ الهجري في كافة المعاملات والإجراءات الرسمية التي تقوم بها الشركة حتى في العقود أو المعاملات التي يكون فيها طرف أجنبي . وبالنسبة للحالات التي تستدعى فيها الحاجة إلى ذكر التاريخ الميلادي فيجب أن يكتب التاريخ الرسمي للدولة ثم يشار إلى التاريخ الميلادي الذي يوافقه .[٦]

وبناء على القاعدة السابقة فان التساؤل يثور في حالة عدم استعمال التاريخ الهجري في تحديد تاريخ عقد الشركة حول مدى بطلان العقد لمخالفته القاعدة الآمرة التي تضمنها الأمر السامي والمرتبطة بالنظام العام للدولة . ولا نعتقد أن مثل هذا التساؤل قد يسبب أية إشكاليه في النظام السعودي إذ لا يمكن اعتبار العقد باطلاً ولا حتى قابلاً للإبطال لا بين أطرافه ولا حتى بينهم وبين الغير . ويمكن تعليل ذلك بأنه في العلاقة بين أطراف العقد فيكفي أن يكون العقد شفهياً وفي هذه الحالة يتم إثبات جميع بنوده بما فيها تاريخه بشتى وسائل الإثبات . وليس هناك أية صعوبة إذا كان التاريخ الذي تم إثباته ليس تاريخاً هجرياً إذ يجب في هذه الحالة اعتماد ما يقابله في التاريخ الهجري . أما بالنسبة للعلاقة مع الغير فقد نصت المادة ١٠ من نظام الشركات أنه باستثناء شركة المحاصة يثبت عقد الشركة بالكتابة أمام كاتب العدل وإلا أصبح العقد غير نافذ في مواجهة الغير، كما أوجبت المادة ١١ أن يتم إشهار عقد الشركة أو تعديله و إلا أصبحا غير نافذين في مواجهة الغير . وبناء عليه لا تثير عملية تأريخ العقد أية مشكله في هذه الحالة وذلك لأنه قبل تقديم العقد لكاتب العدل لتوثيقه يقوم الأطراف بتقديم نسخة من العقد للجهة المختصة في وزارة

التجارة لكي تقوم بمراجعته والتأكد من عدم مخالفته لأحكام نظام الشركات وما يتعلق به من أنظمة وتعليمات . بعد ذلك يقوم الأطراف بتوثيق العقد أمام كاتب العدل وهذا يقتضي قيامه بإثبات ملخص للعقد في صحيفة الضبط وقيامه بالمصادقة على العقد ووضع تاريخ هذه المصادقة ، هذا التاريخ الذي يعتبر بدوره تاريخاً للعقد يحتج به الشركاء على الغير . ونظراً لأن كتابة العقد تتم على يد كاتب العدل وهو بدوره يعتبر موظفاً عاماً في النظام السعودي فهو إذاً يعتبر ملزماً باستخدام التاريخ الهجري بصفته التاريخ الرسمي للدولة والذي يجب أن يتم الالتزام به بصفة رسميه فى كافة المعاملات التي تتم على إقليمها وبين مواطنيها وبعضهم البعض . وبناء عليه لا يتصور أن تتم عملية توثيق عقد الشركة لدى كاتب العدل بدون إستخدام التاريخ الهجري ، وإن حدث ذلك فيعتبر خطأ قد وقع سهواً وبالتالي يتم تصحيحه وبسهولة تامة بالرجوع الى تاريخ ضبط العقد المدون في صحيفة الضبط .

٢ ـ أسماء الشركاء

بعد بيان تاريخ العقد يأتي بيان بعدد وأسماء الشركاء الذين ستتكون منهم الشركة .[٧] ويجب أن يذكر أسم الشريك ثلاثياً متضمناً أسم العائلة كما يذكر بعد أسم كل شريك جنسيته ورقم بطاقة هويته وتاريخ صدورها وتاريخ ميلاده ومهنته وكذلك عنوانه. وقد اشترط النظام صراحة كتابة مثل هذه البيانات في عقد الشركة ، وتوافر مثل هذا النوع من البيانات يعتبر لازماً للتحقق من صلاحية الشخص بأن يكون شريكاً في مثل هذا النوع من الشركات بمجرد الإطلاع على العقد .[٨]

أما بالنسبة للأشخاص الاعتبارية فليس هناك ما يمنع في نظام الشركات السعودي من دخول الأشخاص الإعتباريه في هذا النوع من الشركات كشركاء ، وذلك خلافاً لما نصت عليه بعض التشريعات العربية التي حظرت على الأشخاص الإعتباريه الدخول في مثل هذا النوع من الشركات .[٩] وفي حالة كون الشركاء في الشركة ذات المسئولية المحدودة أشخاصاً اعتباريه يجب أن يذكر في بيان أسماء الشركاء أسماء هذه الأشخاص ونوعها واسم من يمثلها وجنسيته ورقم بطاقة هويته وتاريخ صدورها وتاريخ ميلاده ومهنته وعنوانه ، كما يجب أن تحدد صلاحيات ممثل الشخص المعنوي بموجب

خطاب أو كتاب صادر من مجلس إدارة الشخصية المعنويه أو من يقوم مقامه إذا لم يكن للشخصية المعنويه مجلس إداره .[١٠]

أما بالنسبة لعدد الشركاء فقد اشترطت المادة ١٥٧ من نظام الشركات ألا يقل عن شريكين كحد أدنى وألا يزيد على خمسين شريكاً كحد أعلى لا يجوز تجاوزه بأية حال من الأحوال . وقد اعتمد نظام الشركات نفس الاتجاه الذي تبناه القانون الفرنسي وبعض القوانين الأخرى بخصوص تحديد الحد الأعلى لعدد الشركاء .[١١] وفيما يتعلق بالحد الأدنى لعدد الشركاء فانه لا يجوز إبرام عقد تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة ما لم يكن عدد أطرافه شخصين ، وهذا الشرط يعتبر شرطاً جوهرياً لازماً لانعقاد وصحة عقد الشركة . وبناء عليه لا تثور في هذه الحالة مشكلة بطلان الشركة بالشكل القانوني الدقيق لأننا لا نكون بصدد شركة أصلاً وبالتالي ليس هناك مجال لتقرير بطلانها من عدمه .[١٢] أما إذا تم تأسيس الشركة وفقاً للحد الأدنى لعدد الشركاء وحدث أثناء حياتها أن قل عدد الشركاء فيها عن أثنين كما لو آلت جميع الحصص الى شريك واحد . ففي هذه الحالة تعتبر الشركة منحلة بقوة القانون وذلك تطبيقاً لأحكام المادة ١٧٩ من نظام الشركات . وإن قامت الشركة بممارسة بعض الإعمال بعد اقتصارها عدد الشركاء فيها على شريك واحد فيكون هذا الشريك مسئولاً عن الديون التي تترتب بناء على تلك الأعمال وتكون مسئوليته محدودة بمقدار موجودات الشركة .[١٣] وبذلك يكون شرط توافر الحد الأدنى لعدد الشركاء شرطاً ضرورياً أيضاً لصحة بقاء واستمرار الشركة .

أما إذا تجاوز عدد الشركاء الحد الأعلى فان الشركة تبطل لمخالفتها الحد الأعلى لعدد الشركاء وبالتالي يستحيل القيام بالإجراءات القانونية اللازمة لتأسيسها . وما يلاحظ هنا أن بطلان الشركة يمكن تصحيحه عن طريق جعل عدد الشركاء في الحدود التي عينها النظام أي بحد أقصى خمسون شريكاً . وهذا التصحيح هو الذي يجب القيام به في حالة ما لو تم تأسيس الشركة تأسيساً صحيحاً ثم زاد عدد الشركاء فيها أثناء حياتها عن خمسين . ويمكن تصور سبب هذه الزيادة في حالتين رئيسيتين تتمثل الحالة الأولى منهما في كون زيادة عدد الشركاء ترجع إلى تنازل بعض الشركاء عن حصصهم لأكثر من طرف ، كما تتمثل الحالة الثانية في كون الزيادة في عدد الشركاء كانت بسبب وفاة أحد الشركاء وانتقال حصته في الشركة إلى

ورثته المتعددين ففي مثل هذه الحالات لا تبطل الشركة وإنما يبطل انتقال ملكية الحصة لكون هذا الانتقال يتعارض مع مبدأ عدم جواز قابلية الحصة للتجزئة الذي نصت عليه المادة ١٥٨ من نظام الشركات منعاً لتجاوز عدد الشركاء للحد الأعلى الذي تطلبه النظام . ويتعين على إدارة الشركة في هاتين الحالتين وبناء على نص المادة ١٥٨ أن توقف استعمال الحقوق المتصلة بحصة الشريك المتنازل أو المتوفى من تاريخ التنازل أو الوفاة إلى أن يختار المتنازل لهم أو الورثة من بينهم من يعتبر مالكاً منفرداً لها في مواجهة الشركة . ويجوز لإدارة الشركة أن تحدد للشركاء ميعاداً لإجراء هذا الاختيار وإلا كان لها أن تبيع الحصة لحساب مالكيها وذلك عن طريق عرضها على الشركاء أولاً ثم على الغير .[١٤]

وما تجدر ملاحظته أن نظام الشركات لم يحدد مهلة يتم خلالها تصحيح الحد الأعلى لعدد الشركاء وإنما ترك ذلك لإدارة الشركة ، كما أنه لم ينص على تحول نوع الشركة في هذه الحالة إلى نوع آخر من أنواع الشركات وإلا أصبحت باطلة . وفي ذلك خالف نظام الشركات التشريع الفرنسي وبعض التشريعات العربية كالتشريع اللبناني التي نصت على إعطاء الشركاء مهلة سنتين لتصحيح عدد الشركاء وإلا فإن الشركة يجب تحويلها إلى شركة مساهمة وفي حالة عدم تحويلها فإنه يجب عندئذ حلها .[١٥]

ولكي يكون دخول الشريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة صحيحاً ومنتجاً لآثاره يجب ألا يكون الشريك موظفاً حكومياً أو طالباً مبعثاً من قبل جهة حكومية .[١٦] ولا ندري في الحقيقة العلة من هذا المنع ولا سيما أن الشركاء في مثل هذا النوع من الشركاء لا يعتبرون تجاراً ، كما أن مسئوليتهم عن خسارة الشركة محصورة في مقدار الحصص التي قدموها مما يمنحهم قدراً كبيراً من الأمان . وبناء عليه كان من الأولى أن يسمح للموظفين الدخول كشركاء وذلك لإعطائهم الفرصة لاستثمار أموالهم مع تقييد حقهم في إدارة الشركة أو تولي أي منصب فيها لكي لا يؤثر ذلك على واجباتهم تجاه الوظيفة الحكومية . ولا نعتقد بصحة القول الذي قد يبرر ذلك بمنع الموظف من ممارسة التجارة وذلك لاعتبار الشركة ذات المسئولية المحدودة شركه تجاريه في جميع الأحوال . وبالمقابل يجوز أن يكون الشريك طالباً عادياً بشرط أن يثبت ذلك . ويكون الإثبات بموجب شهادة من المؤسسة التعليمية التي يدرس

بها الطالب تبين انتسابه إلى هذه المؤسسة وكذلك السنة الدراسية التي يدرس بها .[١٧]

وبما أن الشركاء في الشركة ذات المسئولية المحدودة لا يعتبرون تجاراً فيجوز للقصار وناقصي الأهلية أن يدخلوا فيها كشركاء مع غيرهم من الشركاء كاملي الأهلية بشرط أن يتم تمثيلهم في الشركة من قبل شخص كامل الأهلية الذي قد يكون بدوره وصياً أو ولياً أو قيماً . ويشترط في الوصي أو الولي الذين يمثلون القاصر إلا يكونوا موظفين حكوميين وذلك منعاً لعمل الموظفين بالتجارة متسترين باسم القصار أو عديمي الأهلية .[١٨] كما لا يجوز إنشاء شركه ذات مسئوليه محدودة يكون جميع الشركاء فيها قصاراً . كما لا يجوز أن يكون الشركاء قصاراً مع والدهم ، ونرى أن العلة في هذه الحالة هي انفراد شخص واحد بتسيير أمور الشركة بإرادته وحده وهذا يتعارض مع نية الشراكه وهي ركن من الأركان الموضوعية الخاصة التي لابد من توافره لتأسيس الشركة والذي بمقتضاه يجب على الشركاء أن يتعاونوا بطريقه إيجابية لتحقيق أهداف الشركة ، كما يكون لكل شريك أو لمن يمثله الحق في الإشراف على الشركة والمشاركة في إدارتها والرقابة على أعمالها ، وهذا ما لا يتحقق في حالة كون الشركة مكونه من أب وأبنائه القصر .[١٩]

وبعد أن تتم صياغة بيان أسماء الشركاء وعددهم بالشكل الذي رأيناه يأتي بعد ذلك الإشارة إلى أن الأطراف المذكورين قد اتفقوا وهم بكامل رضاهم وأهليتهم المعتبرة شرعاً على تأسيس شركه ذات مسئوليه محدودة وفقاً لأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ .

٣ ـ أسم الشركة

نص نظام الشركات على وجوب تضمين عقد تأسيس الشركة بنداً خاصاً يذكر فيه أسم الشركة إذ لا يتصور وجود شخص معنوي بدون أسم يترجم وجوده ككيان قانوني مستقل تمام الاستقلال عن الأشخاص الذين

أسسوه .[٢٠] وتبرز أهمية أسم الشركة من اكتسابها للشخصية المعنويه التي تجعلها شخصاً كسائر الأشخاص القانونية يجب أن يكون لها أسم يميزها عن غيرها من الأشخاص الأخرى ، تكتسب بموجبه الحقوق وتتحمل الالتزامات وتجري جميع معاملاتها به .[٢١]

وقد حددت المادة ١٦١ من نظام الشركات الكيفية التي يتم بناء عليها اختيار أسم الشركة ذات المسئولية المحدودة وقد ألزمت في هذا الخصوص أن يكون أسم الشركة مكوناً من أسم شريك واحد أو أكثر أو أن يكون هذا الاسم مستمداً من غرض الشركة . ويفهم من نص المادة ١٦١ أن للشركاء الحرية في اختيار إحدى هاتين الطريقتين وليس لهم اتباع أية طريقه أخرى لاختيار أسم الشركة خارجه عن ما نص عليه النظام .[٢٢] وما تجدر ملاحظته أن عدم تحديد نظام الشركات للضوابط القانونية التي تحكم اختيار الشركاء لأسم الشركة لا يعني بأية حال من الأحوال أن للشركاء مطلق الحرية في اختيار أسم الشركة إذ يجب التقيد بالضوابط الصادرة من الجهات المختصة بخصوص الأسماء التجاريه بصفة عامه وكذلك بما صدر من وزارة التجارة بخصوص الشركة ذات المسئولية المحدودة بصفة خاصة . وتتمثل هذه الضوابط في الآتي :

١ ـ في الأصل لا يجوز أن يكون أسم الشركة أسم أجنبياً أو أسم لا يعرف له أصلاً في اللغة العربية .[٢٣] ولا شك أن لهذا المنع ما يبرره وهو المحافظة على اللغة العربية التي هي لغة القرآن واللغة الرسمية للدوله ، كما أن إستخدام اللغة الرسمية مرتبط بسيادة الدولة على إقليمها ويعتبر مظهراً من مظاهر هذه السيادة . إلا أن هذا الأصل يوجد عليه استثناء إذ يجوز أن يكون أسم الشركة اسماً أجنبياً متى ما كان أحد الشركاء في الشركة أجنبياً ويتحقق ذلك متى ما كانت الشركة ذات المسئولية المحدودة شركه مختلطة . كذلك يجب ألا يكون الاسم الأجنبي مخالفاً لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف أو متضمناً ما يسيء إليه أو إلى العادات والتقاليد ، ويمكن تصور ذلك في حالة كون معنى الاسم أو لفظه يتضمن ما يخالف أو يسيء لتعاليم الدين الإسلامي أو العادات والتقاليد . وإذا لم يكن أسم الشركة مكوناً من أسم أحد الشركاء فيجب أن يراعى عند اختيار الاسم أن يكون مختاراً من أسماء البيئة الوطنية أو التراث الوطني أو بأسماء شواهد أوشخصيات تاريخية أو مواقع إسلامية .[٢٤]

٢ - بناء على ما نص عليه الأمر السامي رقم ١٢٣١٤ وتاريخ ١٣٨٦/٥/٢١هـ وكذلك التعميم رقم ٩/ ش ع / ١٢٤٦/ في ١٣٨٨/١٠/١١هـ يجب ألا يكون أسم الشركة مشابهاً لاسم منشأة أخرى مسجله بنفس الاسم . ويقصد بالتسجيل هنا التسجيل في السجل التجاري ، كما يقصد بالمنشأه أية نوع من الأشخاص المعنويه المسجلة في السجل التجاري وسواء كانت شركات على مختلف أنواعها أو جمعيات ، أو أية نوع من أنواع المنشآت التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية والتي يجب تسجيلها في السجل التجاري كالمؤسسات الفردية والمحلات التجارية التي يكون رأس مالها أكثر من مائة ألف ريال ، أو تلك التي يترك نظام السجل التجاري لأصحابها الحرية في قيدها في السجل التجاري كالمحلات التجارية التي لا يتجاوز رأس مالها مائة ألف ريال سعودي .

وتكمن العلة من هذا المنع في تطبيق الحد الأدنى من الحماية القانونية للاسم التجاري وحماية حقوق صاحب هذا الاسم مهما كان نوع المنشأة وحفظ ما بذله من جهد وما صرفه من مبالغ مالية في سبيل إشهاره . وتطبيق أقل أصول العدالة يستدعي عدم السماح لغيره بإستخدامه إلا برضاه وإذنه . وذلك لأن إستخدام الاسم المشابه قد يؤدي إلى إثارة اللبس وخداع الجمهور وتضليله من ناحية ، كما أنه قد يفيد من يستخدمه وبوجه غير مشروع من المجهود الذي بذله صاحب الاسم الأصلي بدون وجه حق من ناحية أخرى .

ويقصد بالتشابه المانع لتسجيل أسم الشركة التشابه الكلي لأسم الشركة مع أسم إحدى المنشآت المسجلة . بمعنى أن يكون أسم الشركة مطابقاً مطابقة كاملة لاسم إحدى الشركات المسجلة . كما يجب بالإضافة الى ذلك لمنع تسجيل الشركة المراد إنشاؤها أن يكون نشاطها الذي ستزاوله هو نفس النشاط الذي تزاوله إحدى المنشآت المسجلة . أما إذا كان نشاط الشركة يختلف كلياً عن نشاط إحدى المنشآت المسجلة بنفس الاسم فيجوز في هذه الحالة تسجيل الشركة بهذا الاسم . وذلك لأن (المسلم به في فقه القانون التجاري أن الحق في ملكية الاسم التجاري حق نسبي مقصور على نوع التجارة التي يزاولها صاحبها ، فإذا قيد الاسم التجاري فلا يجوز لتاجر آخر استعماله في نفس نوع التجارة أو في تجاره مشابهة لها وذلك لاحتمال الخلط أو اللبس بين محليهما ولكن يجوز لتاجر آخر استعمال نفس الاسم في تجاره أخرى مختلفة لانتفاء اللبس والتضليل . . .) .[٢٥] وقياساً على ذلك وبموجب المذكرة القانونية رقم

١١/١٠٠٦ وتاريخ ١٤١٢/٤/٢٨هـ فانه لا يجوز أن يتضمن اسم الشركة ذات المسئولية المحدودة (لعلامة تجاريه لشركة قائمه لأن ذلك يؤدي إلى الالتباس وخداع الجمهور إذا كانت الشركتان تعملان في ذات التجارة) . وما يلاحظ على نص هذه المذكرة أنه اقتصر على العلامات التجاريه المسجلة لشركات أخرى وهذا في نظرنا يعتبر قصوراً في نص هذه المذكرة مما لا يعني أنه لا يشمل الأنواع الأخرى المختلفة للشخصيات المعنويه . وبناء عليه لا يجوز تسجيل أسم أية شركه يحتوي على علامة تجاريه مسجله لمؤسسه فرديه أو لجمعيه أو غير ذلك من الأنواع الأخرى للأشخاص المعنويه .

٣ - بناء على التعميم رقم ٣٥٠٦/٢٢١ وتاريخ ١٤٠١/٦/٢١هـ لا يجوز أن يضاف إلى اسم الشركة كلمة (سعودي) في مجال قد يوحي بمدلول يسيء لهذه التسمية . والذي نستطيع أن نستنتجه من هذا التعميم أن كلمة (سعودي) ممكن أن يتضمنها اسم الشركة ذات المسئولية المحدودة بدون أدنى استثناء يذكر وذلك لأن الاستثناء الذي أقره هذا التعميم لا يعتبر بأية حال من الأحوال استثناء منطقياً ، وذلك لأنه لا يتم بأية حال من الأحوال منح أية شركه ترخيصاً بمزاولة أية نشاط قد يسيء إلى النظام العام للدوله أو للعرف أو العادات والتقاليد السارية فيها . وما يؤكد صحة ما نذهب اليه أن هذا التعميم لم يحدد ولو على سبيل المثال المقصود بالمجالات التي قد توحي بمدلول يسيء لهذه التسمية .

٤ - لا يجوز تضمين اسم الشركة بعض الكلمات التي قد توحي ببعض المدلولات ومن هذا المنطلق لا يجوز تضمين إسم الشركة كلمة " الهندسية " أو عبارة " أعمال الهندسة " .[٢٦] كما لا يجوز إستخدام كلمة " السعودية " كمسمى تجاري مختصر لاسم الشركة .[٢٧] بمعنى أنه إذا كان مجموع الأحرف الأولى من كل كلمه من الكلمات التي يتكون منها اسم الشركة يكون كلمة " السعودية " فلا يجوز الاقتصار على استخدام هذا الاختصار كمسمى تجاري يدل على الشركة . ولا يعني ذلك عدم إضافة كلمة " السعودية " إلى اسم الشركة إذ يجوز ذلك .

كذلك لا يجوز تضمين أسم الشركة كلمة " حلال " .[٢٨] وبناء على ما نص عليه التعميم رقم ٢٥٨٣/٢٢٢ وتاريخ ١٤١١/٥/١٦هـ .لا يجوز أن يتضمن أسم الشركة كلمة " إخوان " . وتكمن العلة في منع تضمين اسم

الشركة كلمة إخوان في أن استخدام هذا اللفظ مقصور على شركات التضامن والتوصية البسيطة وذلك لمنح اكبر قدر ممكن من الثقة للمتعاملين مع هذا النوع من الشركات والذي يضمن فيه الشركاء ديون الشركة في أموالهم الخاصة ، وهذا الذي لا يمكن تحقيقه بالنسبة للشركاء في الشركة ذات المسئولية المحددوه الذين تنحصر مسئوليتهم عن ديون الشركة في مقدار حصصهم في رأس المال فقط ، مما قد يثير اللبس حول هذه المسألة فيما لو تمت إضافة هذه الكلمة إلى اسم الشركة ذات المسئولية المحدودة . ونفس القاعدة تنطبق قياسا على كلمة " أبناء عم " وكذلك كلمة " أبناء خال " بالرغم من عدم النص عليها في هذا التعميم .

كذلك لا يجوز أن يتضمن اسم الشركة كلمة (استثمار) وذلك لأن الشركة ذات المسئولية المحدود لا يمكن أن تقوم بهذا النوع من النشاط الذي تقوم به شركات المساهمة .[٢٩]

٥ - كذلك يجب أن يتضمن اسم الشركة عبارة (شركه ذات مسئوليه محدوده) ، كما يجوز أن يذكر اختصار هذه العبارة وهو (ذ . م . م) . ويستند هذا الإلزام على نص المادة ١٢ من نظام الشركات التي نصت على أن (جميع العقود والمخالصات والإعلانات وغيرها من الأوراق التي تصدر عن الشركة يجب أن تحمل اسمها وبيانا عن نوعها ومركزها الرئيسي) .

٦ - بما أنه يجوز أن يكون اسم الشركة مكوناً من اسم شريك واحد فلا يجوز أن يقتصر اسم الشريك على الاسم العائلي فقط دون ذكر الاسم الكامل للشريك . وقد نص على هذه القاعدة الأمر السامي رقم ١٢٣١٤ وتاريخ ١٤٠١/٥/٢١هـ . بالإضافة إلى ذلك لا يجوز أن يقرن اسم الشركة بعبارة لصاحبها ويتم بعد ذلك ذكر اسم أحد الشركاء . وبتطبيق القواعد السابقة ، وعلى سبيل المثال ، إذا كان الاسم التجاري للشركة المزمع إنشاؤها " أولاد يوسف " فإن ذلك (لا يتفق وصحيح النظام لأن اسم (أولاد يوسف) لم يبين اسم الشريك الذي سميت الشركة باسمه هذا فضلاً على أن عبارة لصاحبها يوسف . . . . . وأولاده الواردة بعد اسم الشركة (أولاد يوسف) تتضمن كلمة صاحبها وهي كلمه غير صحيحه نظاماً لأن الشركة ليس لها صاحب وإنما الشركة بها شركاء ومن ثم فإن اسم الشركة بوضعه الراهن

يخالف النظام ويمكن تعديله الى شركة يوسف . . . . . (ثلاثي) وأولاده ذات مسئوليه محدوده) .[٣٠]

وفيما يتعلق باستخدام اسم شريك في اسم الشركة فإنه يجوز أن يتضمن أسم الشركة اسم شريك أنسحب من الشركة .[٣١] وذلك لأنه في مثل هذا النوع من الشركات لا يهدف إبراز اسم الشريك إلى تقوية ائتمان الشركة لدى الغير عن طريق اعتماده على الملاءة المالية لهذا الشريك ، وإنما يهدف إلى إعطاء الشركة سمعه تجاريه تسمح لها بكسب العديد من العملاء وتحسين أداءها وسير أعمالها . فاستخدام هذا الاسم يمكن قياسه في هذه الحالة على إستخدام الاسم التجاري .

٤ ـ المركز الرئيسي للشركة

يجب أن يتضمن عقد الشركة تحديد المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة وهو ما يسمى بموطن الشركة . وتبرز أهمية تحديد موطن الشركة في تحديده لجنسية الشركة ونظامها القانوني . كما تبرز أهمية موطن الشركة في كونه العنوان الذي تعلن فيه الشركة بجميع البلاغات الرسمية والأوراق القانونية وترفع عليها الدعاوى أمام المحاكم التي تقع في دائرة هذا الموطن . ولذلك فإن تغيير الموطن يستلزم تعديل عقد الشركة والقيام بجميع الإجراءات التي يتطلبها هذا التعديل .

كذلك يتضمن هذا البيان ذكر حق الشركة في افتتاح فروع لها سواء داخل أو خارج المملكة متى ما اقتضت المصلحة ذلك . وفي هذه الحالة يجب تحديد نسبة الأغلبية التي يصدر بها قرار الشركاء بالموافقة على ذلك . هذه الأغلبية التي يجب ألا تقل عن موافقة عدد الشركاء الذين يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل وللشركاء زيادة هذه النسبة .[٣٢]

٥ ـ غرض الشركة

غرض الشركة هو جملة النشاط الذي تمارسه الشركة للوصول للهدف من قيامها ، وبهذا المفهوم فإن غرض الشركة هو محل عقد الشركة .[٣٣] ولكي تؤسس الشركة بالشكل الصحيح لا بد أن يكون غرضها مشروعاً وممكناً وإلا

أصبحت الشركة باطلة . ويكون غرض الشركة مشروعاً عندما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية . وبناء عليه متى ما قامت شركه بغرض الاتجار في المواد المحرمة أو التعامل بالربا فإنها تكون باطلة بطلاناً مطلقاً لعدم مشروعية الغرض الذي أنشئت من أجله .[٣٤]

كذلك لابد أن يكون غرض الشركة ممكناً أي جائز نظاماً . ويكون الغرض غير ممكن متى ما كان النشاط الذي تمارسه الشركة جائزاً شرعاً ولكن النظام يحظر على هذا النوع من الشركات مزاولته . وقد حظر المنظم ولاعتبارات خاصة هدفها حماية المصلحة العامة على الشركة ذات المسئولية المحدودة القيام بالعديد من الأعمال التي تعتبر في الأصل جائزة شرعاً . وبناء عليه لا يجوز أن يكون غرض الشركة أحد النشاطات التالية :

١ - حظرت المادة ١٥٩ من نظام الشركات على الشركة ذات المسئولية المحدودة القيام بأعمال التأمين أو الادخار أو البنوك ويضاف إليها نشاط الصرافة .[٣٥] وتبرر أهمية هذا الحظر بضعف رأس مال الشركة الذي يعتبر الضمان الوحيد لحقوق دائني الشركة ، فكان منعها من مزاولة هذه الأعمال حرصاً على مصلحة المتعاملين ومنعاً لأي تلاعب قد يحدث بسبب تحديد مسئولية الشركاء بمقدار حصصهم في رأس المال وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والضمان للمتعاملين .

٢ - لنفس العلة السابقة لا يجوز أن يكون غرض الشركة ذات المسئولية المحدودة مزاولة نشاط الوساطة أو المضاربة في الذهب والفضة وسواء كانت مزاولة هذه النشاطات داخل المملكة أو خارجها .[٣٦]

ويجوز للشركة ذات المسئولية المحدودة ممارسة أية نوع من أنواع النشاط الأخرى وفقاً للضوابط الآتية :

١ - يجب أن يراعى عند تحديد أغراض الشركة في حالة تعددها انسجامها بحيث تكون مكمله لبعضها البعض .[٣٧] كما يجب أن يراعى عند صياغة عقد تأسيس الشركة تصنيف الأنشطة التجاريه الوارد بالبيان المرفق بقرار وزير التجارة رقم ١٥١ وتاريخ ١٤٠٣/٨/١٧هـ ، مما يستوجب كون

أغراض الشركة محدده بالشكل الحقيقي والفعلي المتناسب مع رأس مال الشركة الموضح في العقد .

٢ - في السابق كان لا يتم تسجيل الشركة التي يكون غرضها مزاولة نشاطاً صناعياً سواء كانت مملوكة بالكامل لسعوديين أو مختلطة ما لم يكن غرضها مطابقاً مع الغرض المرخص لها القيام به سواء من إدارة التراخيص الصناعية أو لجنة استثمار رأس المال الأجنبي .[٣٨] إلا أن هذه القاعدة قد تم تعديلها نتيجة للتطور الحاصل في المجالات التجارية والاقتصادية السريعة التي مرت بها المملكة في السنوات الأخيرة ، بحيث لم يعد الحصول على الترخيص شرطاً لازما لتسجيل الشركة وأصبح يكتفى بالنص في عقد تأسيس الشركة وفي نهاية الفقرة التي تحدد غرض الشركة بعبارة (وتزاول الشركة أغراضها بعد الحصول على تراخيص من الجهات المختصة) ، ويتم أخذ تعهدات على أصحاب العلاقة بضرورة الحصول على التراخيص اللازمة قبل ممارسة النشاط الصناعي المزمع ممارسته .[٣٩]

وإذا كان الترخيص الممنوح للشركة ذات المسئولية المحدودة التي تم تأسيسها وفقاً لنظام استثمار رأس المال الأجنبي لممارسة نشاط صناعي لا يمنع من قيامها باستيراد المواد الخام اللازمة للإنتاج ، إلا أنه لا يجوز لمثل هذا النوع من الشركات استيراد المواد الغذائية لأن هذا النشاط مقصور على السعوديين فقط . وبناء عليه لا يجوز أن يتضمن غرض الشركات المرخص لها من قبل لجنة استثمار رأس المال الأجنبي في مجال التموين الغذائي نشاط استيراد المواد الغذائية .[٤٠] كما يجب أن يقتصر نشاط مثل هذا النوع من الشركات على بيع إنتاجها وذلك لأنها مسجله بناء على ترخيص صناعي لا يسمح لها إلا ببيع ما تنتجه .[٤١]

٣ - كذلك إذا كان غرض الشركة القيام بأعمال النقل البحري فلابد من الحصول على موافقة مسبقة من وزير التجارة . ولا يتم تسجيل أية شركه لم تحصل على هذه الموافقة .[٤٢]

٤ - إذا كان نشاط الشركة يتمثل في الوكالات التجاريه فلا بد للشركة من الحصول على الوكالة التجاريه وتسجيلها لدى وزارة التجارة وفق الإجراءات المعمول بها ، وذلك كشرط أساسي لتسجيل هذا النشاط في السجل التجاري

للشركة .[٤٣] وهذه القاعدة تنطبق على جميع النشاطات الأخرى التي تستوجب ممارستها الحصول على تراخيص خاصة من الجهات المختصة . أما بالنسبة للنشاطات التي لا تتطلب الحصول على تراخيص خاصة لممارستها فيتم تسجيلها مباشرة .[٤٤]

٥ ـ يجوز للشركة ذات المسئولية المحدودة أن تزاول كافة الأنشطة المتعلقة بالحاسب الآلي وذلك لاعتبار مثل هذه الأنشطة أنشطة تجاريه . ولكن لا يجوز أن تقوم الشركة بنشاط هندسة وتصميم مراكز الحاسب الآلي .[٤٥]

٦ ـ بناء على اكتساب الشركة للشخصية المعنوية فإن لها الحق مثلها في ذلك مثل الشخص الطبيعي في امتلاك الأسهم وكذلك الحصص في شركات أخرى ، كما لها الحق في الاندماج مع شركات أخرى أو المساهمة فيها وفي هذه الحالة يشترط أن تكون هذه الشركات من الشركات التي لها نفس الطبيعة القانونية للشركة ذات المسئولية المحدودة من حيث تحديد مسئولية الشركاء ، وبناء عليه يجوز للشركة ذات المسئولية المحدودة المساهمة في شركات من نفس النوع أو في شركات المساهمة لمزاولة نشاط مماثل أو متمم لها ، كما يجوز للشركة أن تتصرف في أسهمها وحصصها في تلك الشركات بشرط ألا يأخذ هذا التصرف شكل الوساطة في التداول وذلك لأن أعمال الوساطة محظورة على هذا النوع من الشركات . وبناء عليه يجوز النص في عقد الشركة ذات المسئولية المحدودة على هذا النوع من النشاط كغرض من أغراض الشركة .

٦ ـ مدة الشركة

يجب أن يتضمن عقد الشركة بيان مدة الشركة ، ويتمثل ذلك في ذكر تاريخ بداية الشركة وكذلك تاريخ انتهائها .[٤٦] كما قد يكون تحديد مدة الشركة بعدد من السنوات تبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري . والأصل أن الشركة تتكون وتنتج آثارها بين الشركاء وحدهم من تاريخ اتفاقهم على تأسيسها ، ولكن لا يمكن الاحتجاج بها على الغير إلا بعد استيفاء إجراءات شهرها . ويجوز للشركاء أن يحددوا تاريخاً معيناً لبداية الشركة غير تاريخ

توقيع العقد . وإذا لم يحدد عقد الشركة تاريخاً معيناً لبدايتها فيجب أن يتم اعتماد تاريخ توقيع العقد كبداية تكوين الشركة .

وتكتسب الشركة الشخصية المعنويه بمجرد تكوينها إلا أنه لا يمكن الاحتجاج بها على الغير إلا بعد إشهارها وذلك بتسجيلها في السجل التجاري .[٤٧] أما في العلاقة بين الشركاء فإن الشركة تعتبر قائمه وتنتج بناء على ذلك جميع الآثار القانونية التي يرتبها وجود الشركة بالنسبة لهم .

أما بالنسبة لانتهاء مدة الشركة فإنها تنتهي في الوقت المحدد لانتهائها . ويجوز للشركاء أن ينصوا في العقد على التجديد التلقائي لهذه المدة لمدة أو لمدد أخرى مماثلة مع النص على حق من لا يرغب من الشركاء في تمديد مدة الشركة بإبلاغ الشركاء الآخرين بموجب خطاب مسجل يرسل على عناوينهم برغبته في عدم التجديد وذلك قبل نهاية المدة الأصلية أو المجددة بفترة زمنية كافيه لا تقل عن ستة أشهر .[٤٨]

وغني عن البيان أنه ليس هناك حاجه من النص على بقية الأسباب الأخرى العامة والخاصة لانتهاء الشركة في عقد التأسيس وذلك لأن النظام قد نص عليها ومن ثم لا يكون هناك مجال للنص عليها وذلك لاعتبارها من القواعد العامة .[٤٩]

وما تجدر الإشارة إليه أخيراً أن نظام الشركات لم يحدد مدة قصوى كحد أعلى لمدة الشركة ذات المسئولية المحدودة شأنه في ذلك شأن بقية أنواع الشركات الأخرى . فالأمر متروك لرغبة وإرادة الشركاء الذين أعطاهم النظام أيضاً الحق في إنهاء الشركة قبل انتهاء مدتها المحدده ووفقاً لضوابط معينه . ويمكن تفسير ذلك بناء على كون الشركة عقداً يكون للأطراف فيه الحرية في تعديله وفقاً للقواعد العامة .

٧ ـ رأس مال الشركة

يجب أن يذكر في عقد تأسيس الشركة بيان يحدد فيه مقدار رأس مال الشركة ويكون ذلك بذكر مبلغ رأس المال كتابة ورقماً . ويجب أن يشمل هذا المبلغ مجموع قيمة الحصص النقدية والحصص العينية . ويجب أن يتم تقسيم رأس المال إلى حصص نقدية فقط أو عينية فقط متساوية أو إلى حصص نقدية وعينيه متساوية بحسب الحال ويجب أن تحدد قيمة كل حصة بمبلغ من النقود . وتستثنى من هذه القاعدة الشركات المختلطة التي تزاول نشاطاً غير صناعي إذ يجوز أن يشتمل عقد التأسيس على تحديد إجمالي مبلغ رأس المال الوارد بالترخيص الصادر من لجنة استثمار رأس المال الأجنبي .[٥٠] وبعد أن يتم تحديد قيمة كل حصة يوضح مقدار نصيب كل شريك من الحصص النقدية أو العينية ومقدار نسبتها في رأس مال الشركة . ومن الأفضل أن يصاغ هذا البيان على شكل جدول توضح الخانة الأولى فيه اسم الشريك ثم يوضح في الخانة الثانية عدد الحصص مع إفراد خانه ثالثه للحصص النقدية وخانه رابعه للحصص العينية ، بعد ذلك يأتي بيان قيمة الحصة في خانه خامسه ثم إجمالي الحصص في خانه سادسه وأخيراً نسبتها إلى رأس المال في الخانة السابعة . وفقاً للشكل الآتي :

اسم الشريك	عدد الحصص	الحصص النقدية	الحصص العينية	قيمة الحصة	إجمالي الحصص	النسبة إلى رأس المال
أحمد	٣٠	١٥	١٥	١٠٠٠	٣٠٠٠٠	%٣٠
فهد	٢٠	١٠	١٠	١٠٠٠	٢٠٠٠٠	%٢٠

وبعد أن تتم صياغة بيان رأس المال وفقاً للصيغة السابقة تأتي بعد ذلك صياغة إقرار الشركاء بأنهم قد وزعوا الحصص المذكورة سابقاً فيما بينهم وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة كما تم إيداعها لدى بنك . . . . بموجب شهادة الإيداع رقم . . . . وتاريخ . . . . .

بعد ذلك يأتي إيضاح نوع الحصص العينية التي قدمها الشركاء للشركة وكذلك بيان قيمة هذه الحصص التي تم اعتمادها في رأس مال الشركة . ومن الأفضل أن يصاغ هذا البيان وفقاً للشكل الآتي :

بيان نوع الحصص العينية (أو بيان نوع الأصل)	القيمة
١ - قطعة أرض	٥٠٠.٠٠٠
٢ - بضاعة	٢٠٠.٠٠٠
المجموع	٧٠٠.٠٠٠

ونظراً لأهمية صحة تقويم الحصص العينية ومنعاً للمغالاة في تقويمها بالشكل الذي قد يخدع أو يضر بالغير ومنعاً لأي نوع من التلاعب يجب النص بعد هذا البيان على إقرار الشركاء بمسئوليتهم التضامنية في أموالهم الخاصة عن صحة تقويم الحصص العينية المقدمة للشركة .[٥١]

وما تجب ملاحظته أخيراً أن رأس مال الشركة لا يتكون إلا من الحصص النقدية أو العينية التي قدمها الشركاء أو من إدماج جزء من الاحتياطي النظامي إلى رأس المال إذا كان هناك حاجه لذلك . وبناء عليه لا يعتبر من قبيل رأس المال ما تتلقاه الشركة من هبه من الشركاء أو أحدهم ، وذلك لأنه لا يوجد من الناحية القانونية ما يسمى برأس المال الموهوب .[٥٢]

٨ - زيادة أو تخفيض رأس المال

نظراً للأهمية البالغة لتنظيم رأس مال الشركة يجب أن يتضمن عقد الشركة بنداً يوضح أحكام زيادة أو تخفيض رأس المال . وبالنسبة لزيادة رأس

المال فيجوز للشركاء أن ينصوا في عقد تأسيس الشركة على زيادة رأس مال الشركة إما عن طريق رفع القيمة الاسمية لحصص الشركاء أو عن طريق إصدار حصص جديده مع النص في هذه الحالة على إلزام جميع الشركاء بدفع قيمتها بنسبة مشاركة كل منهم في رأس مال الشركة ، أو أن يتم النص على كلا هاتين الطريقتين . ويشترط بالنسبة لزيادة رأس المال في الحالتين السابقتين أن يتم بموافقة جميع الشركاء ، ويعلل ذلك بأن الزيادة في رأس المال تؤدي إلى تحميل الشريك أعباء مالية جديدة رغم إرادته وبالتالي كان لا بد من موافقة جميع الشركاء تطبيقاً لنص المادة ١٧٣ من نظام الشركات . أما إذا كانت الزيادة ستتم بغير هاتين الطريقتين فيجب في هذه الحالة أن يتم ذلك بموافقة أغلبية الشركاء الذين يملكون نسبه لا تقل بأي حال من الأحوال عن ثلاثة أرباع رأس مال الشركة وذلك في حالة عدم تحديد تلك النسبة في عقد الشركة . أما إذا كانت هذه النسبة محددة في عقد الشركة فيجب التقيد بما نص عليه العقد سواء كانت تلك النسبة تزيد أو تقل عن ثلاثة أرباع من يملكون رأس مال الشركة .[٥٣]

ونرى أنه من الأفضل ومنعاً لأي لبس أن يتم النص على أنه متى ما تمت الزيادة في رأس مال الشركة فللشركاء أولوية الحصول على الحصص الجديدة بنسبة ما يملكه كل منهم من الحصص الأصلية ، إذا كان الشركاء يرغبون في تطبيق هذه القاعدة التي تعتبر واجبة التطبيق حتى في حالة عدم النص عليها لاعتبارها من القواعد العامة . أما إذا كان الشركاء يرون أن يتم توزيع الحصص الجديدة بنسب أخرى فليس هناك ما يمنع من الناحية القانونية ولكن يجب عليهم النص على ذلك في عقد الشركة . وليس هناك ما يمنع في النظام السعودي أن تكون زيادة رأس مال الشركة عن طريق دخول شركاء جدد بشرط ألا يترتب على ذلك زيادة للحد الأعلى لعدد الشركاء .

يجوز لجمعية الشركاء أن تقرر خفض رأس مال الشركة بشرط ألا يقل عن الحد الأدنى الذي تطلبه النظام وهو خمسمائة ألف ريال . وتطبيقاً لنص المادة ١٧٣ من نظام الشركات فإن قرار التخفيض يصدر بموافقة أغلبية الشركاء الذين يملكون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة ما لم يعدل الشركاء هذه النسبة .

ونرى أنه من الأفضل أن ينص العقد على الحالة التي يجوز فيها تخفيض رأس مال الشركة وهي حالة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة . ويشترط في هذه الحالة أن ينص في العقد على التزام الشركة بوجوب (دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم على قرار تخفيض رأس المال خلال ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريده يوميه توزع في المركز الرئيسي للشركة . فإذا اعترض أحد منهم وقدم للشركة مستنداته في الميعاد المذكور وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إن كان حالاً أو أن تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إن كان آجلاً) .[٤٥]

وما تجدر ملاحظته أنه لا يجوز النص في العقد على تخفيض رأس مال الشركة في حالة بلوغ الخسارة ثلاثة أرباع رأس مال الشركة . إذ يجب في هذه الحالة ، بناء على نص المادة ١٨٠ من نظام الشركات ، على مدير أو مديري الشركة في حال تعددهم دعوة الشركاء للاجتماع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ بلوغ الخسارة ثلاثة أرباع رأس مال الشركة وذلك للنظر أما في استمرار الشركة بدون تخفيض رأس مالها مع الالتزام بدفع ديونها أو في حلها وبالتالي دخولها في دور التصفية . و يتم اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات حسب أغلبية الشركاء الذين يملكون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة وذلك في حالة عدم النص في عقد الشركة على نسبة أخرى قد تقل أو تزيد عن تلك النسبة .[٤٦] كما يؤخذ على نص المادة ١٨٠ أنه لم يعطي الشركاء الحق في تخفيض رأس مال الشركة التي تبلغ خسارتها ثلاثة أرباع رأس مالها مع استمرارها في نفس الوقت بمزاولة أعمالها بغية إنهاضها والمحافظة على حقوق الدائنين . وذلك لأنه قد لا يكون في جميع الحالات بإمكان الشركاء الوفاء بديون الشركة لضمان استمرارها مما قد يؤدي إلى الإضرار بحقوق الدائنين .

٩ ـ الحصص

نظراً للأهمية البالغة للحصص التي يتكون منها رأس مال الشركة فيجب النص في عقد الشركة على الأحكام التي تنظم انتقالها للشركاء أو للغير وكذلك استردادها .

فيجوز للشركاء أن ينصوا على انتقال الحصص بين الشركاء أو الغير ، كما يجوز للشركاء أن يشترطوا في حالة انتقال الحصة للغير سواء بعوض أو بدون عوض أن يتم ذلك بموافقة الشركاء . وأخيراً يجوز للشركاء أن يوقفوا انتقال الحصص على الشركاء وحدهم ولا تنتقل إلى الغير . ولا تشمل هذه الأحكام بطبيعة الحال انتقال الحصص بطريق الإرث أو الوصية .

أما بالنسبة لأحكام استرداد الحصة التي يرغب الشريك التنازل عنها للغير بعوض فيشار في العقد إلى إجازة أو عدم إجازة استردادها من قبل الشركاء أو أحدهم وذلك حسب رغبة الشركاء . وفي حالة إجازة الاسترداد فإنه يجب أن يتم وفقاً لأحكام المادة ١٦٥ من نظام الشركات . و يكتفى بالنص في العقد على أنه بالنسبة لاسترداد الحصة أو الحصص التي يرغب أحد الشركاء بالتنازل عنها للغير بعوض تطبق أحكام المادة ١٦٥ من نظام الشركات .

١٠ ـ سجل الحصص

يجب النص في عقد الشركة على أن تقوم الشركة بإعداد سجل خاص بأسماء الشركاء وعدد الحصص التي يمتلكها كل منهم وكذلك التصرفات التي ترد على هذه الحصص . وتبرز أهمية هذا السجل في كونه أداة تعريف بالشركاء ومقدار الحصة أو الحصص التي يمتلكها كل شريك في الشركة . كما تبرز أهميته في أن انتقال ملكية الحصة لا يتم في مواجهة الشركة أو الغير إلا بقيد السبب الناقل للملكية في هذا السجل وذلك بناء على ما نصت عليه المادة ١٦٦ من نظام الشركات .

ولا نرى ضرورة النص في عقد الشركة على البيانات التي يجب توافرها في سجل الحصص إذ أن هذه البيانات محدده في قرار وزير التجارة رقم ١٢١٤ وتاريخ ١٤٠٠/١/٢٩هـ ، ولكن ليس هناك ما يمنع من ذلك زيادة في الحرص والتأكد .

١١ - إدارة الشركة

يجب أن يتضمن عقد الشركة تحديد الطريقة التي تدار بها الشركة ويتمثل ذلك بتعيين من يدير الشركة ، كما يجب أن يحدد العقد الكيفية التي يتم بها هذا التعيين . وبناء عليه يكون للشركاء اختيار مدير أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم ، كما يكون لهم الحق في اختيار أكثر من مدير سواء من الشركاء أو من غيرهم . وفي هذه الحالة يجوز أن ينص في عقد الشركة على تكوين مجلس إدارة يتكون من المديرين ويحدد في العقد الطريقة التي يعمل بها هذا المجلس . ولهذا المجلس الحق في تعيين مدير تنفيذي يقوم بتسيير أعمال الشركة اليومية وتنفيذ السياسات المرسومة .[٥٦]

ومهما كان عدد من يدير الشركة فإن تعيينهم إما أن يكون بالنص على ذلك في نفس العقد أو في عقد مستقل . كما تحدد المهام التي يقوم بها المدير في عقد تعيينه وتنحصر هذه المهام في إدارة الشركة والإشراف عليها وتنفيذ أهدافها وفقاً للسياسات المرسومة ووفقاً لما تقتضيه القواعد والأصول المتعارف عليها . كذلك يمثل المدير أو المديرون الشركة أمام القضاء وكذلك في علاقاتها مع الغير ، كما أن لهم الحق في توكيل أو تفويض الغير فيما يتعلق بتنفيذ بعض الأعمال المتعلقة بالشركة وذلك في حدود السلطات الممنوحة لهم .

١٢ - جمعية الشركاء

في الشركات التي يزيد عدد الشركاء فيها على عشرين تصدر قرارات الشركاء في جمعيه عامه . أما إذا كان عدد الشركاء أقل من عشرين فليس هناك مجال للنص على جمعيه عامه للشركاء . وفي هذه الحالة يرسل مدير الشركة الى كل شريك القرارات المراد التصويت عليها بموجب خطاب مسجل ليصوت عليها كتابة .[٥٧]

والأصل أن القرارات لا تكون صحيحة إلا إذا وافق عليها عدد من الشركاء يمثل نصف رأس مال الشركة على الأقل ، إلا إذا نص في عقد الشركة على غير ذلك . وإذا لم تتوافر الأغلبية المطلوبة في الاجتماع الأول

فالقاعدة أن القرارات تصدر بموافقة أغلبية الحاضرين وبغض النظر عن رأس المال الذي تمثله إلا إذا نص في العقد على غير ذلك .[٥٨]

ويحدد عقد الشركة أيضاً الأوضاع التي تنعقد فيها جمعية الشركاء في كل وقت بناء على طلب المديرين أو مجلس الرقابة إن وجد أو مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يمثل نصف رأس المال على الأقل . ويجب أن ينص العقد على انعقاد الجمعية مره على الأقل خلال الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة وذلك للنظر في تقرير المدير ومراقبي الحسابات وكذلك اعتماد الميزانية والحسابات الختامية وتقرير توزيع الأرباح وإعادة تعيين مراقب الحسابات أو تعيين مراقب جديد وتحديد أتعابه .[٥٩]

١٣ - مراقبو الحسابات

نصت المادة ١٦٩ من نظام الشركات على وجوب تعيين مراقب للحسابات للشركة ذات المسئولية المحدودة ، وبناء عليه يجب أن يتضمن عقد الشركة النص على تعيين مراقب للحسابات الذي يجب أن يكون من المحاسبين القانونين المرخص لهم وفقاً لأحكام نظام المحاسبين . وكذلك يجب أن ينص العقد على المهام التي يجب أن يقوم بها مراقب الحسابات وتتمثل هذه المهام في مراقبة حسابات الشركة وما يتطلبه ذلك من مراجعة دفاتر الشركة وسجلاتها وكذلك مراجعة قوائم الجرد والحسابات الختامية السنوية وفحص الميزانية والتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها وكذلك التحقق من تطبيق ما ينص عليه عقد الشركة مقارنة بما يتطلبه نظام الشركات . كذلك يجب النص في العقد على الصلاحيات الممنوحة له في سبيل تنفيذ مهمته والتي منحها إياه النظام . إذ يجب أن ينص في العقد على حق مراقب الحسابات في كل وقت في الإطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق ، كما أن له الحق في طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها .[٦٠]

ويتم تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه بقرار من جمعية الشركاء ، وليس هناك ما يمنع من تعيين أكثر من مراقب فنص المادة ١٦٩ من نظام الشركات لم يقصر عدد مراقبي الحسابات على عدد معين . ولا

يجوز الجمع بين عمل مراقب الحسابات وعضوية مجلس إدارة الشركة أو الاشتراك في تأسيس الشركة أو القيام بعمل فني أو إداري في الشركة ولو على سبيل الإستشاره . كما يجب ألا يكون المراقب شريكاً لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو موظفاً لديه أو حتى قريباً له . وتبرز الحكمة من هذه الشروط في ضمان حياد المراقب ونزاهته ولذلك فإن عدم مراعاة هذه الشروط عند تعيين المراقب تجعل هذا التعيين باطلاً لمخالفته ما نص عليه النظام . وعلى من تم تعيينه بالمخالفة لهذه الشروط أن يرد ما قبضه من الشركة إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني .[٦١] ولا يعفي ذلك من عينه بتعويض المتضرر من هذا التعيين الباطل ، كما لا تعفى مسئولية المراقب عما قد يكون ارتكبه من أخطاء أو مخالفات .

١٤ - قرارات الشركاء

نظراً لأهمية صدور قرارات الشركاء بالأغلبية المطلوبة التي حددها النظام وإلا أصبحت باطلة . ونظراً لأهمية ذلك بالنسبة لحسن سير أعمال الشركة واستقرار معاملاتها ، يجب النص في عقد الشركة على نسبة الأغلبية التي تعتمد بموجبها قرارات الشركاء . وبناء عليه يجب أن تصدر قرارات الشركاء وفقاً لنسب الأغلبية التي نص عليها النظام والمتمثلة في الآتي :

١ - يجب أن تصدر قرارات الشركاء بالإجماع فيما يتعلق بتغيير جنسية الشركة أو زيادة الأعباء المالية للشركاء .[٦٢]

٢ - يجب أن تصدر قرارات الشركاء بموافقة أغلبية الشركاء الذين يمثلون ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل فيما يتعلق بتعديل عقد الشركة وهذا هو الأصل . إلا أنه يجوز للشركاء أن يعدلوا هذه النسبة إلى نسبه أقل أو أكثر من ذلك .[٦٣]

٣ - يجب أن تصدر قرارات الشركاء فيما يتعلق بالمسائل الأخرى بموافقة أغلبية الشركاء الذين يمثلون نصف رأس المال على الأقل . ويجوز للشركاء أن يعدلوا نسبة الأغلبية هذه إلى نسبة أغلبية أكبر من النصف وليس لهم تقليلها عن هذا الحد . وإذا لم تتوافر الأغلبية المحدده لإصدار قرارات

الشركاء في هذه المسائل في المداولة أو المشاورة الأولى ، فالقاعدة أن تصدر القرارات بالأغلبية العددية للحاضرين في الاجتماع التالي الذي يتم تحديده لهذا الغرض وبغض النظر عن رأس المال الذي تمثله . وللشركاء الحق في تعديل هذه القاعدة والنص على ما يخالفها في عقد الشركة وإلا أصبحت واجبة التطبيق .[٦٤]

١٥ - السنه المالية

يجب أن يتضمن عقد الشركة تحديد السنه المالية للشركة والتي يجب أن تكون اثنتى عشر شهراً كاملة ، ما عدا السنة الأولى فيبدأ احتسابها من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري وهو التاريخ الذي منه يكون للشركاء الاحتجاج على الغير بقيام الشركة لكونها تعتبر شخصاً اعتبارياً في مواجهة الغير منذ هذا التاريخ .[٦٥] وقد تحدد السنه المالية بالسنة الهجرية أو بالسنة الميلادية وفي حالة اعتماد السنة الميلادية يجب أن يذكر فيها التاريخ الهجري الذي يوافقها .

ولا يتم في العادة تطابق تاريخ تسجيل الشركة في السجل التجاري مع بداية السنه الهجرية أو الميلادية . وبناء عليه فإن للشركاء أن ينصوا في العقد على إحدى الخيارين الآتيين :

١ - أن تبدأ السنه المالية من بداية كل عام هجري أو ميلادي إلى نهايته ماعدا السنه المالية الأولى للشركة فتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري الى نهاية العام الحالي (وفي هذه الحالة تكون مدة السنه المالية الأولى أقل من عام) ، أو إلى نهاية العام التالي (وفي هذه الحالة تكون مدة السنه المالية الأولى أكثر من عام واحد) .

٢ - أو أن تبدأ السنه الأولى من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري وتنتهي في نهاية العام الهجري أو الميلادي الذي تم فيه تسجيل الشركة . وتكون كل سنه مالية بعد ذلك اثني عشر شهراً .

ويجب أن يذكر في بيان رأس مال الشركة التزام المدير أو المديرين إعداد ميزانية للشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن نشاط الشركة ومركزها المالي واقتراحاتهم بشأن توزيع الأرباح ، وذلك خلال مده أقصاها أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنه المالية للشركة .[٦٦]

كما ينص أيضاً في هذا البيان على التزام المدير أو المديرين بإرسال صور من الوثائق السابقة مع صوره من تقرير مجلس الرقابة - إن وجد - وصوره من تقرير مراقب الحسابات إلى الإدارة العامة للشركات والى كل شريك ، وذلك خلال شهرين من تاريخ إعداد هذه الوثائق .[٦٧]

١٦- الأرباح والخسائر

يجب النص في العقد على كيفية توزيع الأرباح مع مراعاة ما نص عليه النظام في هذا الخصوص .[٦٨] وبناء عليه يجب أن يتضمن هذا البند البيانات الآتية :

١ - تجنيب ما مقداره ١٠% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي القانوني لرأس مال الشركة . وما تجب ملاحظته أنه لا يجوز بأية حال أن يقل ما يتم تجنيبه عن هذه النسبة ، ومع ذلك للشركاء أن يوقفوا تجنيب هذه النسبة متى ما بلغ احتياطي رأس المال نصف رأس مال الشركة طبقاً لما نصت عليه المادة ١٧٦ من نظام الشركات .

٢ - لا يتم توزيع أية أرباح إلا بعد استهلاك الخسائر ويوزع باقي صافي الربح على الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأس مال الشركة . وهذه هي القاعدة العامة إلا أنه يجوز للشركاء النص على تكوين احتياطيان أخرى أو ترحيل رصيد الأرباح أو جزء منه إلى السنة المالية التالية .

كذلك وتطبيقاً للقواعد العامة لا نرى ما يمنع من النص في عقد الشركة على تنازل أحد الشركاء عن نصيبه من الأرباح السنوية أو جزء منه إلى شريك آخر . ولا يعني ذلك إلزام المتنازل له في تحمل نصيب إضافي من خسارة الشركة زائداً على مقدار حصته في رأس مال الشركة يساوي في مقداره الجزء المتنازل عنه من نصيب الشريك المتنازل حتى ولو نص على

ذلك في عقد الشركة ، وذلك لعدم جواز تحميل الشريك نسبه من الخسارة أكثر من نسبة حصته إلى رأس مال الشركة .[٦٩]

٣ ـ في حالة تحقيق خسائر يتحملها الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأس مال الشركة . وإذا بلغت خسائر الشركة ما نسبته ثلاثة أرباع رأس المال وجب على المدير أو المديرين دعوة الشركاء للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ بلوغ الخسارة لهذا الحد وذلك للنظر في استمرار الشركة أو في حلها وفي كلتا الحالتين يلتزم الشركاء بدفع ديونها .[٧٠] ويصدر قرار الشركاء في ذلك بالأغلبية المنصوص عليها في المادة ١٧٣ من نظام الشركات ، كما يجب شهر القرار بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٤ من نظام الشركات . وإذا استمرت الشركة في مزاولة نشاطها دون صدور قرار باستمرارها أو حلها وفقاً للإجراءات السابقة فيصبح الشركاء مسئولين بالتضامن في أموالهم الخاصة عن سداد جميع ديون الشركة ، كما يكون لكل ذي مصلحه أن يطلب حلها .

وما تجدر ملاحظته أنه ليس للشركاء أو أحدهم أن يشترط إعفاؤه من خسارة الشركة أو حتى تقليل نسبته من الخسارة عن النسبة التي تمثلها حصته في رأس المال حتى ولو تنازل عن أرباحه أو جزء منها لأحد الشركاء ، كما رأينا ، أو للغير . وأي شرط من هذا القبيل يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يعتد به .[٧١]

١٧ ـ انقضاء الشركة وتصفيتها

نص نظام الشركات على العديد من الأسباب العامة التي تنقضي بها الشركات مهما كان نوعها . كما نص بالإضافة إلي ذلك على عدد من الأسباب الخاصة التي تنقضي بها كل شركه على حده وهذا النوع من أسباب انقضاء الشركات تفرضه الطبيعة القانونية لكل نوع من أنواع الشركات .

ونظراً لتعدد أسباب انقضاء الشركة ذات المسئولية المحدودة من ناحية ، ولانعدام إرادة الشركاء في استبعاد أو تعديل هذه الأسباب لاعتبارها من النظام العام من ناحية أخرى . فإننا نرى عدم جدوى النص في عقد

الشركة على جميع الأسباب العامة والخاصة التي تنقضي بها الشركة ، ونفس الشيء ينطبق بالنسبة لأحكام تصفية الشركة وإجراءاتها . وبناء عليه يكتفى بالنص في عقد تأسيس الشركة على أن الشركة تنقضي بأحد أسباب الانقضاء الواردة في المادة ١٥ والمادة ١٦٣ من نظام الشركات ، وبانقضاء الشركة فإنه يتم تصفيتها وفقاً لأحكام الباب الحادي عشر من نظام الشركات .

١٨ - التبليغات والإخطارات

نظراً لأهمية التبليغات والإخطارات وما ترتبه من آثار قانونيه يجب أن يتضمن العقد كيفية توجيه وإيصال تلك التبليغات والإخطارات الموجهة من الشركة الى الشركاء أو بين الشركاء وبعضهم البعض بالشكل الذي لا يترك مجالاً لأحد الشركاء بالاحتجاج بعدم العلم . وبناء عليه ينص في عقد الشركة على أن توجيه التبليغات والإخطارات فيما بين الشركاء وبعضهم البعض أو فيما بينهم وبين الشركة يكون بموجب خطابات مسجله على عناوينهم المبينة في سجل الحصص الموجود لدى الشركة . وزيادة في التأكيد وحماية لحقوق الشركاء والشركة نرى تضمين العقد عبارة أن أية تبليغ أو إخطار لا يتم بالطريقة السابقة لا يعتد به .

١٩ - أحكام عامه

من الأفضل أن يتضمن عقد الشركة مثل هذا البند الذي يتضمن بعض الأحكام العامة التي يرغب الشركاء بالنص عليها في عقد الشركة بخلاف ما سبق النص عليه في العقد . ويشترط لصحة هذه الأحكام ألا تخالف النظام العام والأنظمة المطبقة .

ويلاحظ في أغلب عقود تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة أنها تنص عادة في هذا البند على أن الشركة تخضع لكافة الأنظمة سارية المفعول في المملكة ، كما تنص على أن كل ما لم يرد به نص في هذا العقد يطبق بشأنه نظام الشركات . ولا نرى في الحقيقة ضرورة النص على مثل تلك الأحكام التي تطبق بدهياً لاعتبارها من القواعد القانونية المرتبط تطبيقها

بالمصالح العليا للمجتمع والتي يجب تطبيقها حتى لو اتفق الشركاء على مخالفتها .

٢٠ ـ نسخ العقد

يجب أن يتضمن العقد عدد نسخ العقد التي يجب أن تكون بعدد الشركاء بالإضافة الى النسخ التي يتم تقديمها للجهات المختصة لقيد الشركة في السجل التجاري وسجل الشركات .

كما يتضمن هذا البند عبارة تفيد بتفويض الشركاء لشخص معين للقيام بجميع الإجراءات النظامية اللازمة لتأسيس الشركة وكذلك المتابعة لدى الجهات المختصة والتوقيع نيابة عنهم في كل ما يتعلق بذلك .

الهوامش

[1] يقصد بالطرق التجارية لانتقال حصة الشريك هو أن يتم انتقال ملكيتها عن طريق التظهير أو التسليم .

[2] د . ناريمان عبد القادر ،(الأحكام العامة للشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة الرجل الواحد) ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ٢٥ .

[3] تعتبر المغرب أول دوله عربيه نظمت أحكام الشركة ذات المسئولية المحدودة وذلك بموجب قانون " الظهير " الصادر عام ١٩٢٦م ، كما نظمتها مصر في العام ١٩٥٤م ، وتعتبر اليمن أحدث دوله عربيه عرفت هذا النوع من الشركات وذلك بموجب القانون الصادر عام ١٩٧٦م ؛ أنظر : د . ناريمان عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

[4] تم تعديل العديد من نصوص هذا النظام في فترات لاحقه لصدوره .

[5] نصت الفقرة الأولى من المادة ١٦٢ من نظام الشركات على أنه (لا تؤسس الشركة بصفة نهائية إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية والحصص العينية على جميع الشركاء وتم الوفاء الكامل بها) .

[6] تعميم وزير التجارة رقم ٢٢٢ / ٣١٢ / ٩ / ٢٢٦١ في ٢٣ / ٥ / ١٤٠٦هـ .

[7] نصت على هذا البيان المادة ١٦١ من نظام الشركات .

[8] المادة ١٦١ من نظام الشركات .

[9] من تلك القوانين القانون المصري . أنظر : د . محمود بريري (قانون المعاملات التجاريه السعودي) ، الجزء الأول ، معهد الإدارة العامة ، ١٤٠٢هـ ، ص ٢٧٧ ؛ د . محمد الجبر ، (القانون التجاري السعودي) ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٧هـ ، رقم ٢٢٥ ، ص ٣٩٢ .

[10] المذكرة القانونية رقم ٥٨٣ / م في ٦/٢٤/ ١٣٩٠هـ .

[11] من هذه القوانين القانون البلجيكي والقانون الإنجليزي . كما أن هناك بعض القوانين لم تضع حداً أعلى لعدد الشركاء مثل القانون الألماني والإيطالي والسويسري . أنظر :
ROBLOT R., (Droit Commercial), 11eme. Ed., L G D J, Paris, 1983, No 920, P. 649 .
وما تجدر الإشارة إليه أن بعض الدول قد حددت الحد الأعلى لعدد الشركاء بعشرين شريكاً مثل القانون السوري والقانون اللبناني . أنظر : د . محمد الجبر ، المرجع السابق ؛ د . فوزي عطوي ، (القانون التجاري) ، الطبعة الأولى ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ ، ص ٤٤٠ .

[12] د . علي حسن يونس و د . أبو زيد رضوان ، (القانون التجاري) ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٠م ، بند ٣٢٥ ، ص ٤٣١ .

[13] أحالت المادة ١٧٩ من نظام الشركات إلى تطبيق أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من نفس النظام المتعلقة بانقضاء شركة المساهمة والتي نصت على أنه (إذا انقضت شركة المساهمة بسبب انتقال جميع أسهمها إلى مساهم واحد ، كان هذا المساهم مسئولاً عن ديون الشركة في حدود موجوداتها) .

[14] لم يسمح نظام الشركات السعودي بزيادة الحد الأعلى لعدد الشركاء في حالة انتقال الحصة عن طريق الإرث مثلما فعلت بعض التشريعات العربية مثل التشريع اللبناني الذي حدد الحد الأعلى لعدد الشركاء في الشركة ذات المسئولية المحدودة بعشرين شريكاً ورفع

هذا العدد إلى ثلاثين شريكاً في حالة انتقال الحصص بالإرث . أنظر : د . فوزي عطوي ، المرجع السابق ، ص ٤٤١ .

[١٥] المادة ٣٦ من قانون الشركات الفرنسي . بالنسبة للتشريع اللبناني أنظر : د . فوزي عطوي ، المرجع السابق ، ص ٤٤٢ .

[١٦] أنظر تعميم رقم ٣/٩/ش/٦٦٦٥ في ١٣٩٣/٦/١٣هـ . وتعميم رقم ٢٣٧٦/٢٢١ في ١٤٠١/٥/٩هـ . وكذلك تعميم رقم ٣٠٨/٢٢١ في ١٤٠١/١/٢٣هـ .

[١٧] تعميم رقم ٣/٩/ش ع / ٣٢٥٠ في ١٣٩٨/١/٧هـ .

[١٨] تعميم رقم ٩٢٦٥/٢٢٢ /٥٦٢٣ وتاريخ ١٤٠١/٥/٢٢هـ .

[١٩] تعميم رقم ٣٠٠٤/٩/٣١٢/٢٢٢ في ١٤١٤/٦/١٠هـ .

[٢٠] المادة ١٦١ من نظام الشركات .

[٢١] مذكره قانونيه رقم ١١/١٨٣٤ في ١٤٠٨/٨/٣هـ .

[٢٢] وهذا أيضاً التفسير الذي ذهب إليه وزير التجارة والوارد في المذكرة القانونية رقم ١١/٤٥٨ في ١٤٠٧/٣/٢هـ المشار أليه بالتعميم رقم ١٠٥٠/٢٢٢ في ١٤٠٧/٣/١٤هـ . وقد أجمع الفقه المقارن علي انتقاد جواز تضمين اسم الشركة ذات المسئولية المحدودة اسم شريك أو أكثر وذلك لعدم أهمية ذلك في تقوية ائتمان الشركة كما هو الحال بالنسبة لشركات الأشخاص ، ولكن يمكن تفسير ذلك بما يحققه دخول اسم الشريك في عنوان الشركة من فائدة خصوصاً إذا كان هذا الشريك له سمعه ومكانه تجاريه تؤدي إلى كسب العملاء وحسن سير أعمال الشركة . أنظر : د . محمد الجبر ، المرجع السابق ، رقم ٢٢٩ ، ص ٣٩٥ .

[٢٣] الأمر السامي رقم ١٢٣١٤ وتاريخ ١٣٨٦/٥/٢١هـ .

[٢٤] تعميم رقم ١٥٩٨/٣/٢ في ١٣٩٩/٥/١١هـ ، وكذلك خطاب وزير التجاره رقم ٣٣/٥٥/٢/٢٧٩٩ في ١٤٠٨/٨/٥هـ .

[٢٥] مذكره قانونيه رقم ١١/٨٥٩ في ١٤١٥/٤/١٣هـ .

[٢٦] مذكره قانونيه رقم ٣٥١/م في ١٣٩١/٤/٩هـ .

[٢٧] تعميم رقم ٧٤٨ في ١٤٠٣/٤/١٢هـ .

[٢٨] مذكره قانونيه رقم ١١/١٠ في ١٤١١/١/٢هـ .

[٢٩] مذكره قانونيه رقم ١١/٢٤٣٧ في ١٤٠٩/١١/١٤هـ .

[٣٠] مذكره قانونيه رقم ١١/١٠٢٩ في ١٤١٤/٥/١٨هـ .

[٣١] تعميم رقم ٥٢٢٢/٦١٧١/٢٢٢ في ١٤٠٤/١٠/١٦هـ .

[٣٢] المادة ١٧٢ من نظام الشركات .

[٣٣] د . سعيد يحيى ، (الوجيز في النظام التجاري السعودي) ، الطبعة الرابعة ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، جده ،١٤٠٣هـ ، رقم ١٢١ ، ص ١٢٥ ؛ د . محمد الجبر ، المرجع السابق ، رقم ١٠٨ ، ص ١٧٦ .

[٣٤] على سبيل أنظر التعميم رقم ٢٠٧٣/٩٦٧/٢٢٢ في ١٤٠٧/٤/٢٨هـ الذي نص على عدم جواز تضمين أغراض الشركة الأعمال الممنوعة شرعاً كالغناء وأفلام الحفلات وما يماثلها .

[٣٥] بموجب التعميم رقم ٢١٤٣/٣/٣ في ١٣٩٩/٦/٩هـ .

[٣٦] قرار وزير التجارة رقم ٩٤٨ في ١٤٠٢/١/١هـ .

[٣٧] مذكره قانونيه رقم ١١/٤٤٤ في ١٤٠٩/٧/١هـ .
[٣٨] تعميم رقم ٩/٣/ش/١٢٤٤/١٣٦ في ١٣٩٤/١١/٤هـ .
[٣٩] تعميم رقم ٢٠٥٩/٩٦٧/٢٢٢ في ١٤٠٨/٤/٩هـ .
[٤٠] تعميم رقم ١٨٣/٢٢١ في ١٤٠٢/١/١٩هـ .
[٤١] تعميم رقم ٩/٣/ش/٨٤٦ في ١٣٩٨/٨/٢١هـ .
[٤٢] تعميم رقم ٢٢٣٧/١٣٦/٢٢٢ في ١٤٠٣/١/٢٢هـ .
[٤٣] تعميم رقم ٥١/١٦٩٢ في ١٤٠٤/٤/١٥هـ .
[٤٤] تعميم رقم ٩١٣/ش/٣٩٥٨/١٣٦ في ١٣٩٩/٥/١٧هـ . تعميم رقم ٣٦٨٩/٩٦٧/٢٢٢ في ١٣٩٩/٥/٢٠هـ . تعميم رقم ٣٠٣٢/٩٦٧/٢٢٢ في ١٤٠٦/٣/٢٦هـ .
[٤٥] تعميم رقم ٢٥٤٦/٩١٣٦/٢٢٢ في ١٤٠٣/٢/١٩هـ .
[٤٦] المادة ١٦١ من نظام الشركات .
[٤٧] نصت المادة الثالثة عشره من نظام الشركات على أنه (فيما عدا شركة المحاصة تعتبر الشركة من وقت تأسيسها شخصاً اعتبارياً) .
[٤٨] مشروع العقد النموذجي .
[٤٩] أنظر المادة ١٥ من نظام الشركات .
[٥٠] مذكره داخليه لإدارة الشركات رقم ٣٥٢ وتاريخ ١٣٩٧/١٠/١٥هـ .
[٥١] المادة ١٦٢ من نظام الشركات .
[٥٢] مذكره قانونيه رقم ١١/٣٣٦ في ١٤١٣/٢/١٤هـ .
[٥٣] المادة ١٧٣ من نظام الشركات . أنظر كذلك المذكرة القانونية رقم ١١/٢٤٩٢ في ١٤٠٩/١١/٢١هـ .
[٥٤] المادة ١٤٣ من نظام الشركات .
[٥٥] المادة ١٧٣ من نظام الشركات .
[٥٦] المادة ١٦٧ من نظام الشركات .
[٥٧] المادة ١٧٢ من نظام الشركات .
[٥٨] المادة ١٧٢ من نظام الشركات .
[٥٩] المادة ١٧٤ من نظام الشركات .
[٦٠] المادة ١٣١ من نظام الشركات .
[٦١] المادة ١٣٠ من نظام الشركات .
[٦٢] المادة ١٧٣ من نظام الشركات .
[٦٣] المادة ١٧٣ من نظام الشركات .
[٦٤] المادة ١٧٢ من نظام الشركات .
[٦٥] أنظر ما سبق ص ١٧ .
[٦٦] المادة ١٧٥ من نظام الشركات .
[٦٧] المادة ١٧٥ من نظام الشركات .
[٦٨] أنظر المادة ٨ و ٩ من نظام الشركات .
[٦٩] نصت المادة ١٧١ من نظام الشركات على أنه (ترتب الحصص حقوقاً متساوية في الأرباح الصافية وفي فائض التصفية ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك) .

[٧٠] المادة ١٨٠ من نظام الشركات .

[٧١] المادة ٧ من نظام الشركات .

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية

١- د . علي حسن يونس و د . أبو زيد رضوان ، (القانون التجاري) ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٠م .

٢ - د . سعيد يحيى ، (الوجيز في النظام التجاري السعودي) ، الطبعة الرابعة ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، جده ، ١٤٠٣هـ .

٣ - د . مرتضى ناصر نصر الله ، (الشركات التجارية) ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٩م

٤ - د . محمد حسن الجبر ، (القانون التجاري السعودي) ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٧هـ .

٥ - د . محمود بريري ، (قانون المعاملات التجاريه السعودي) ، الجزء الأول ، معهد الإدارة العامة ، ١٤٠٢هـ .

٦ - د . ناريمان عبدالقادر ، (الأحكام العامة للشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة الرجل الواحد) ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩١م .

٧ - (بيان بالتعليمات المنظمة للإجراءات المتعلقة بالشركات) ، الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة ، ١٤١٥هـ .

ثانياً المراجع الأجنبية

1 - ROBLOT R. (Droit Commercial) , 11 eme Ed. , L G D J , Paris , 1983 .

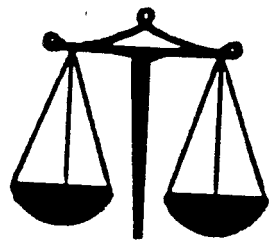

اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS وآثارها المحتملة مستقبلا على النشاط السياحى الدولى وإيراداته فى مصر

د . جليلة حسن حسنين

قسم الدراسات السياحية ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة الاسكندرية

مقدمـة :

أصبح النشاط السياحى من أبرز الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمى حتى أن وظيفة من كل عشرة وظائف تنشأ من خلاله كما أنه من حيث القيمة يمثل نحو ٢١ ٪ من إجمالى التجارة العالمية ، ومساهمته فى الصادرات الدولية تفوق مساهمة أى نشاط آخر منفرداً (١) .

وأصبح عديد من الدول النامية يعتمد على النشاط السياحى الدولى فى اكتساب النقد الأجنبى اللازم للتنمية حتى قيل أنه قد حل محل صادرات السلع الأولية التى كانت هذه الدول معروفة باعتمادها الكبير عليها فى تجارتها الخارجية .

وفى مصر برزت أهمية النشاط السياحى الدولى منذ بداية السبعينات فى إطار سياسة الانفتاح على العالم الخارجى واستعادة العلاقات مع العالم الخارجى . وكان ذلك بعد فترة اتسمت بوضع قيود مكثفة على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والتجارة الخارجية فى إطار فلسفة اشتراكية وتوجهات للاهتمام بالداخل . وساعد على نمو الحركة السياحية الدولية فى مصر عقد معاهدة كامب ديفيد مع اسرائيل والتى أكدت على توجه مصر نحو السلام والاستقرار .

وظل النشاط السياحى الدولى فى مصر ينمو بصفة مطردة حتى أصبحت إيراداته تشكل أهم مصادر النقد الأجنبى مع دخل قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وصادرات البترول (٢) .

وبالنسبة للأنشطة الإنتاجية داخل الاقتصاد المصرى أصبح النشاط السياحى مسئولاً عن ٧ ٪ من القوة العاملة المشتغلة (٣) .

وفى مراكش فى عام ١٩٩٤ وقعت مصر مع أكثر من مائة (٤) من بلدان العالم التى شاركت فى دورة الجات فى أرجواى على اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO (٥) . وقد ذهبت هذه

الإتفاقية إلى أبعد مما ذهبت إليه اتفاقية الجات GATT وذلك بوضع مبادىء لتحرير « تجارة الخدمات » لأول مرة فى تاريخ العالم الحديث .

ويستهدف هذا المقال محاولة الكشف عن الآثار المتوقعة لاتفاقية تجارة الخدمات GATS على النشاط السياحى الدولى فى مصر مستقبلاً ومن ثم وضع بعض التصورات عما ينبغى أن تكون عليه سياستنا السياحية فى هذا الإطار .

الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS :

بينما اتجه العالم بشكل متزايد نحو تقييد التجارة الدولية فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية إلا أن النوايا اتجهت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نحو تحرير هذه التجارة وذلك تأكيداً للرغبة فى السلام وحق الشعوب أن تنعم بمزيد من الرفاهية الاقتصادية . وفى ذلك المناخ أقدمت بلدان العالم بعد انتهاء الحرب الثانية وفى أول عام ١٩٤٨ على وجه التحديد إلى عقد ا تفاقية الجات GATT (الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة) وذلك لتحرير التجارة السلعية على المستوى العالمى .

ونظمت هذه الإتفاقية العالمية لعملية لقاء دورى بين الدول الأعضاء فيما عرف باسم الدورات Rounds من أجل التفاوض المستمر على تخفيض التعريفة الجمركية . وفى هذا الإطار عقدت دورة كيندى والتى أنهت أعمالها فى عام ١٩٦٧ ودورة طوكيو والتى أنهت أعمالها فى عام ١٩٧٩ . وتم فى هاتين الدورتين معا الإتفاق على تخفيضات فى التعريفة الجمركية على مستوى العالم قدرت بحوالى الثلث . وفى عام ١٩٨٦ عقدت دورة أورجواى والتى أنهت أعمالها فى عام ١٩٩٤ بعقد اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى حلت محل اتفاقية الجات .

والحقيقة أن مسار دورة أورجواى اختلفت عن الدورتين السابقتين ، فلقد كانت السياسات التى تستهدف تحرير التجارة تعرض على الدول المشاركة على سبيل الاختيار فى الدورتين السابقتين، وكان عديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء يضع مبررات لرفض اجراءات تحرير التجارة حفاظاً على المصالح القومية . أما فى دورة أورجواى فقد تغيرت الإتجاهات ورؤى أن من الضرورى اتباع سياسات « ملزمة » وليست اختيارية لتحرير التجارة . ثم كان اقتراح ادخال تجارة الخدمات تحت مظلة الحرية التجارية سبباً رئيسياً فى تغيير مسار مفاوضات دورة أورجواى وفى استبدال الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة GATT باتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO .

لقد كانت فكرة تحرير تجارة الخدمات مرفوضة تماماً فى دورات الجات السابقة لدورة أورجواى وحينما قبلت هذه الفكرة أيقنت الدول أنها أصبحت بحاجة إلى منظمة جديدة تضم فى إطارها المبادىء العامة والقواعد الحاكمة لتحرير التجارة فى السلع والخدمات . وتبعاً لاتفاقية WTO تم تشكيل مجلسين منفصلين أحدهما يختص بالإتفاقية المنظمة لتحرير التجارة السلعية بينما الثانى يختص بالإشراف على الإتفاقية المنظمة لتحرير تجارة الخدمات GATT حتى يتم وضعها موضع التنفيذ .

ولقد اتسمت المفاوضات الخاصة بتجارة الخدمات بصعوبتها وظهور عديد من المشكلات الفنية فيها بسبب تعدد أنواع الخدمات وتصنيفاتها الفرعية . فهناك الخدمات المالية Financial Services بجميع أشكالها وهناك السفر والسياحة ، والإتصالات وخدمات الإصلاح والصيانة وخدمات المعلومات والكمبيوتر . وفى مواجهة الصعوبات والمشكلات خاصة فى مجالات الإصلاح وصيانة الطائرات وخدمات النقل الجوى وخدمات الكمبيوتر CRS والغموض الذى يكتنف كيفية مواجهتها اتفقت الدول على عقد دورات مفاوضات مستقبلاً لأجل التوصل إلى اجراءات محددة بشأن تحرير تجارة هذه الخدمات ، على أن تبدأ الدورة الأولى منها خلال خمس سنوات من سريان اتفاقية WTO والتى وقعت فى عام ١٩٩٤ . ومع ذلك فقد تم الإتفاق مبدئياً على عقد مفاوضات خلال السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ حول عشرة موضوعات مختلفة تمتد من الخدمات المالية إلى ا لمعونات التى تتلقاها بعض الخدمات من الدول وكذلك الأسعار الرسمية لها .

أما بالنسبة للسياحة فقد رتبت الإتفاقية خلال ستة أشهر من عقدها لعقد مفاوضات بين الدول حول حركة الأشخاص الطبيعيين بهدف تحسين الأوضاع والإلتزامات القائمة حالياً ، وحول قضية « دعم » النشاط من جانب الحكومات وماقد تفرضه هذه من إجراءات وقائية طارئة أو « ضرورية » تؤثر فى النشاط ، وكذلك تجهيز برامج عمل للإتفاق على الضوابط والتنظيمات الخاصة بالمؤهلات المهنية والاجراءات والمستويات الفنية ومستلزمات التراخيص بحيث لاتمثل عقبات أمام ممارسة النشاط . هذا بالإضافة إلى بحث الموضوعات الخاصة بالسياحة والبيئة .

المبادىء العامة لإتفاقية تجارة الخدمات GATS : (٦)

ان اتفاقية تجارة الخدمات GATS والتى سنشير إليها فيما بعد « الجاتس » هى أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف تغطى التجارة والاستثمار فى مجال الخدمات بهدف تحريرها نهائيا من كافة القيود عبر البلدان المختلفة . وقد تم الإتفاق على عدة مبادىء أساسية فى هذه الإتفاقية وهى :

١ ـ مبدأ المساواة :

ويعنى مساواة جميع الأشخاص ـ طبيعيون أو معنويون ـ من جميع الدول الموقعة على الإتفاقية حينما يمارسون نشاطهم داخل أى دولة بينهم . وأن هؤلاء سوف يستفيدون بلا تفرقة من أية خطوات أو اجراءات تتخذ لأجل خفض الحواجز والقيود التجارية مستقبلاً .

٢ ـ مبدأ شفافية الحماية Transparency :

ويعنى بصفة عامة أن تقتصر حماية السلع « إذا لزم الأمر » على وسيلة واحدة واضحة وهى التعريفة . أما بالنسبة للخدمات والتى تختلف فى طبيعتها عن السلع فإن مبدأ الشفافية يعنى أنه إذا لزم الإلتجاء إلى فرض قيود على الأجانب أو الشركات الأجنبية فى السوق المحلى فلا بد من تعريف وتصنيف هذه القيود بشكل واضح تماماً .

٣ ـ مبدأ الاستطراد فى تحرير التجارة :

ويعنى تعهد الدول بتطبيق مستويات الحماية المنخفضة التى توصلت إليها من قبل بالإضافة إلى تعهدها بالعمل على الاستمرار فى التفاوض مع دول الإتفاقية لاتخاذ مايلزم من اجراءات لمزيد من خفض مستويات الحماية على الأسس المتفق عليها منذ عام ١٩٩٤ حتى يتم تحرير التجارة تماماً .

وبالنسبة للسياحة فإن هذا المبدأ يعنى عدم التراجع عن الحقوق التى أعطتها أي دولة فى الإتفاقية للأجانب (أشخاص أو شركات) لممارسة النشاط داخلها وعبر حدودها والعمل على التخلص تدريجياً من بقية القيود المفروضة على الأجانب فى ممارسة النشاط حتى يتم نهائياً مساواتهم فى المعاملة مع المواطنين .

والحقيقة أن النشاط السياحى يتميز من بين جميع الأنشطة الخدمية فى عديد من الدول بأن كان له السبق فى مجال منح العنصر الأجنبى ميزات خاصة . ولذلك فإن مبدأ الإستطراد فى تحرير التجارة يعنى احترام الحالات التى تحررت فيها التجارة السياحية ثم العمل على زيادة تحريرها من أية عقبات باقية أمامها مستقبلاً . أما فى الحالات الأخرى التى لم يتم فيها بعد تحرير النشاط السياحى فإن مبدأ الإستطراد يعنى الإلتزام بقواعد « الجاتس » أولا ثم الدخول فى المفاوضات للإتفاق على مايلزم من اجراءات لمزيد من التحرر فيما بعد .

وبعد الإتفاق على هذه المبادىء العامة ينتظر من الدول أن تحدد كيفية العمل على وضعها موضع التنفيذ العملى . وبالنسبة لقطاع الخدمات فإن المفروض أن تقوم كل دولة من خلال هذا

الإطار ـ بوضع مقترحات واضحة تستهدف إنقاص وإزالة العقبات التى تقف أمام معاملة الأجانب ـ أفراداً أو شركات ـ فى أسواقها معاملة مواطنيها وشركاتها الوطنية . وحينما يتفق على هذه المقترحات ويتم وضعها موضع التنفيذ الفعلى واحترامها من قبل جميع الدول سوف يتمتع كل من يعمل فى نشاط الخدمات ـ شركات أو أفراد وبغض النظر عن جنسيته ـ بحرية تامة فى تقديم خدماته عبر الحدود إلى المواطنين فى أى دولة أخرى . وبالتالى لن تكون هناك أية أشكال للتفرقة أو التمييز بين مشروع وآخر أو فرد وآخر داخل أى دولة بحجة أن هذا وطنى وهذا أجنبى .

وتبعا للإتفاقية والتوجهات العامة الدولية فإن من المنتظر أن تتحقق هذه الظروف فيما عدا الحالات التى قد يتقرر فيها السماح لبعض الدول بالاحتفاظ « استثنائياً » بحق التمييز فى المعاملة بين مواطنيها وشركاتها ومواطنى وشركات الدول الأجنبية .

أساليب تحقيق المبادىء العامة لتحرير تجارة الخدمات السياحية : (٧)

بالنسبة للنشاط السياحى فإن تحقيق المبادىء العامة لتحريره يستدعى الإتفاق على الأساليب التى تمكن كل من يعمل فيه بغض النظر عن جنسيته من ممارسة نشاطه عبر الحدود الدولية ، وهذه الأساليب ينبغى أن تشمل مايلى :

١ ـ إزالة جميع العقابات القانونية أو الإجراءات الرسمية التى تمنع الشركات السياحية والفندقية من تأسيس وممارسة نشاطها أو التوسع فى هذا النشاط داخل أى بلد عضو فى اتفاقية الجاتس GATS وذلك عن طريق فتح فروع أو وكالات أو الدخول فى مشروعات مشتركة Joint Ventures ... الخ ، ويتضمن هذا الأسلوب إزالة جميع القيود الرسمية أمام تحركات رؤوس الأموال من أو إلى أى بلد عضو فى الإتفاقية .

٢ ـ حيث يلزم للشركات السياحية (أو غيرها من الشركات) الأجنبية فى مثل الظروف المذكورة سابقاً أن تستثمر فى الأراضى أو فى البنية الأساسية Infra- structure فى الدولة التى تقيم فيها نشاطها فتنشأ ضرورة الحصول على موافقات وتراخيص رسمية من حكومة هذه الدولة . وبالتالى ينبغى توضيح الاجراءات والضوابط اللازمة لحصول الأجانب على كل مايلزمهم من الجهات الحكومية حتى يقوموا بنشاطهم على أسس متساوية مع المواطنين . وقد يلزم فى بعض الحالات وضع استثناءات بالنسبة للاستثمار الأجنبى فى الأراضى أو فى البنية الأساسية . وهنا ينبغى وفقاً للمبادىء العامة التى أرستها الاتفاقية توضيح مجال وظروف هذه الاستثناءات.

٣ ـ العمل على إزالة العقبات أمام تحركات الأشخاص الطبيعيين الذين يعملون فى النشاط السياحى (مثل غيره من الأنشطة الخدمية) عبر الحدود وتمكينهم من الإقامة فى الدولة التى يمارسون فيها نشاطهم . ومن المفهوم أن هذا البند لايعنى تحركات العمال بصفة عامة ومن ثم لايستدعى تغيرات فى قوانين الهجرة وإنما يعنى بشكل خاص تحركات الأشخاص الذين يمتلكون الخبرة والمعلومات والكفاءات الإدارية والوظيفية والفنية فى مجال النشاط السياحى . وربما تحرك هؤلاء الأشخاص على مسئوليتهم الخاصة فى عقود فردية وربما تحركوا من خلال شركات أو وكالات سفر سياحية ... الخ وينبغى تسهيل تحركاتهم على أى حال فى الدخول أو الخروج من أى دولة تبعا لظروف أعمالهم واحتياجاتهم بما يعنى عدم التفرقة فى المعاملة بينهم وبين مواطنى الدولة . كما ينبغى أيضا تسهيل حصول زوجاتهم (أو أزواجهن) وأولادهم القصر على تأشيرات دخول وإقامة (٨) . ولايمنع كل هذا من حق أى دولة فى وضع قيود على حركة الأجانب إذا لزم الأمر لأسباب أمنية أو صحية أو سياسية .

٤ ـ تمكين الشركات السياحية ومنظمى الرحلات ووكالات السفر ... الخ من الحصول على جميع التشريعات واللوائح الحكومية والمراسيم التى تتعلق بنشاطهم . وحيث أن هذه التشريعات واللوائح والمراسيم ذات تأثير خاص على نشاط الخدمات (مثلما تؤثر الضريبة الجمركية على التجارة السلعية) فإن اتفاقية الجاتس أرست تفاهما عاماً للتأكيد على ضرورة عدالة وموضوعية وشفافية هذه التشريعات واللوائح ، مع محاولة وضع أسس عامة تحكمها على المستوى الدولى كلما أمكن هذا . كذلك فإنه لابد من الإتفاق على آلية دولية لحل المشكلات أو المنازعات التى يمكن أن تنشأ بين الحكومات والأجانب الذين يعملون فى الدولة فى النشاط السياحى (أو غيره من الأنشطة الخدمية) .

٥ ـ عدم حجب المعلومات والبيانات الخاصة بالسوق الوطنى عن الأجانب العاملين فى السياحة (كما فى الأنشطة الخدمية الأخرى) دون تمييز عبر وسائل الاتصالات الحديثة حيث أن هذا يسهم مباشرة فى فتح هذا السوق أمامهم .

تحليل الآثار المحتملة لإتفاقية الجاتس على النشاط السياحى الدولى فى مصر :

لابد من التأكيد **أولاً** على أن جانبا من الآثار المحتملة لاتفاقية الجاتس على النشاط السياحى لن يختلف فى حالة مصر عنه فى حالات بلدان نامية أخرى تماثلها فى الظروف . فالنظريات القائمة فى التجارة الدولية تشير إلى آثار محددة لتحرير التجارة على المستوى الدولى سواء على

مستوى السلع أو الخدمات كما أن بعضها يتوقع أن تكون هذه الآثار غالبا فى غير صالح البلدان النامية وهذا ماسوف نبينه فيما يلى . من جهة **ثانية** فإنه مهما كانت دقة التحليل العلمى القائم على النظريات ومايصل إليه هذا من نتائج فإنه لابد من التعرف على الواقع العملى لكل حالة محل البحث ... فهناك ظروف عملية خاصة تحكم كل حالة وتؤثر بالتالى فى التوقعات أو الإحتمالات الخاصة بها من جراء عملية تحرير التجارة . ومن هنا لابد من أن نرى مايخص حالة مصر بالذات فى إطار التحليل العام .

ويحتاج تحليل الآثار بصفة عامة إلى فروض أساسية ، ومنهجياً فإن وجود هذه الفروض سيكون شرطا لصحة أية نتائج يتوصل إليها البحث .

الفروض الأساسية للتحليل :

١ ـ التزام جميع الدول الموقعة لاتفاقية الجاتس بالعمل على تنفيذها على مدى الأجل الطويل . وهذا الفرض بديهى ولكن يلزم التأكيد عليه لأن حالات الانسحاب أو التخلى عن المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية معروفة من قبل ولايمكن انكار حدوثها مستقبلاً (٩) .

٢ ـ القدرة على مواجهة أية مشكلات وفض أى منازعات تنشأ بين دول الاتفاقية بسبب ما يمكن أن يصيب بعضها بأضرار اقتصادية فى الأجل القصير أو المدى المتوسط من جراء تنفيذ الاتفاقية . ويعنى هذا الفرض التأكيد على وجود الأجهزة والتنظيمات الخاصة ببحث المشكلات وفض المنازعات من خلال الاتفاقية والقدرة على وضع نظم للتعويض المالى من جانب بعض الدول فى حالة حدوث أضرار للبعض الآخر .

٣ ـ سيادة حالة من السلام عالميا وأن هناك آلية دولية جاهزة للعمل دائماً لفض أى منازعات تنشأ بين الدول الموقعة على الاتفاقية (سواء عن طريق الأمم المتحدة أو غيرها) .

٤ ـ سيادة المنافسة سواء على المستوى المحلى فى كل دولة أو على المستوى العالمى من جهة أخرى وغياب مثل هذا الفرض يعنى سيطرة بعض المشروعات الاحتكارية الكبرى على النشاط وحجب المزايا المتوقعة من تحرير التجارة سواء السلعية أو الخدمية .

٥ ـ ضمان حرية الأفراد المستهلكين للخدمات فى تحركاتهم الطبيعية من بلد لآخر وكذلك حريتهم فى الانفاق أو تحويل العملات من أو إلى بلدهم أو أى بلد آخر عضو فى الاتفاقية .. وحرية هؤلاء المستهلكين هامة جداً إذ أن حركتهم هى أساس نشاط السياحة ولأن انفاقهم هو إيرادات هذا النشاط ولأن رفاهة هؤلاء فى النهاية هو الهدف الذى تصبو إليه اتفاقية تحرير

التجارة .. وبالرغم من أن معظم القيود التى عرفها العالم فى الخمسينات والستينات والسبعينات على المستهلكين (السائحين) وقدرتهم على تحويل مبالغ نقدية لعملات بلدانهم أو بالعملات الصعبة قد اختفت تدريجيا فى الثمانينات وأصبحت قليلة ومحدودة فى التسعينات ، فإنه يلزم التأكيد على ضرورة استمرار التوجه نحو تحرير حركة المستهلكين .

تحليل الآثار المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات على النشاط السياحى الدولى :

١ ـ الآثار المتوقعة بالنسبة لمركز مصر التنافسى ونصيبها من الإيرادات السياحية :

حينما نقارن بلدان منطقة الشرق الأوسط المتنافسة سياحيا سنجد أن الخدمة السياحية المميزة لدى مصر (١٠) تتمثل فى المقام الأول فيما تمتلكه من آثار قديمة فرعونية ورومانية واغريقية وقبطية واسلامية ثم ثانيا فيما تتميز به بشكل خاص فى عدد من الواحات القديمة الكائنة فى سيوه وبالقرب من الوادى وكذلك بعض الأماكن الغنية بالثروات البحرية مثلما هو موجود فى البحر الأحمر .. وتتيح هذه المزايا السياحية الأثرية والبيئية التى لاتقارن فى مجموعها أو هيكلها اطلاقا بما هو متاح فى بلدان شرق أوسطية أخرى مزايا غير عادية لتنمية دخل النشاط السياحى الدولى فى مصر . ومع ذلك يجب الالتفات إلى أن هذه المزايا السياحية التى نتحدث عنها لا تباع منفردة وإنما فى إطار خدمة سياحية متكاملة يدخل فى مكوناتها عناصر السفر الخارجى والنقل الداخلى والإقامة والطعام والبرامج الترفيهية المكملة ... الخ ، وأن هناك سعراً يدفعه السائح الدولى لهذه الخدمة المتكاملة . ومن ثم فإن هناك منافسة قائمة بين البلدان السياحية فى منطقة الشرق الأوسط تتفاوت تبعاً لما تعرضه كل منها للسائح الأجنبى من حيث المكونات وجودة الخدمات المصاحبة لها والسعر الشامل للرحلة السياحية من بدايتها إلى نهايتها . هذا هو الإطار العام الذى يجرى من خلاله تحليل آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات « الجاتس » .

تتميز الخدمة السياحية بأنها بطبيعتها مركبة ، وبمقارنة البلدان المتنافسة فى تصديرها نجد أن بعض عناصر هذه الخدمة متشابهة وربما متماثلة فى بعض الحالات بينما أن بعضها الآخر يختلف اختلافاً تاماً . ومثال العناصر المتشابهة أو المتماثلة أحيانا ـ خدمات السفر الدولى والنقل الداخلى وخدمات الإقامة فى الفنادق التى عادة ماتصنف بدقة وفقا لمستويات خدماتها (عدد النجوم) وقوائم الطعام الحديث الذى أصبح له مواصفات دولية .. كذلك مما يتشابه ـ ولا يتماثل ـ سياحة الشواطىء والرياضيات المائية والمؤتمرات .. أما ما يختلف من عناصر الخدمة السياحية فيتمثل فيما لدى البلد المضيف من بيئة بمواصفات مناخية وتضاريس مميزة وحياة طبيعية حيوانية ونباتية ، ودرجة نقائها من أعراض وعوامل التلوث بالإضافة إلى مايتمتع به البلد المضيف من تراث ثقافى وحضارى

فيتمثل فى آثار قديمة أو مزارات مميزة .

ان الجاتس فى إطار الفروض الأساسية للتحليل (١١) سوف تؤدى إلى تدفق عنصرين أساسيين من عناصر انتاج الخدمة السياحية وهما : التنظيم ورأس المال من البلدان المتقدمة التى تتميز بوفرة نسبية فيها إلى البلدان السياحية النامية التى تفتقر إلى هذين العنصرين . وسوف يعتمد تدفق هذين العنصرين ليس فقط على المزايا السياحية القائمة وإنما أيضا على مايمكن استحداثه أو تطويره فى مجالها ـ أى المزايا الكامنة Potential . فالمستثمر دائماً خاصة فى الأنشطة التى يزداد فيها نصيب رأس المال الثابت ـ ومنها النشاط السياحى الذى يحتاج فى بدايته إلى مبان وانشاءات ووسائل نقل ـ لابد أن يقوم بتقدير تدفقات ومعدلات الأرباح الصافية مستقبلاً (١٢) . ومن هنا فإن تقدير المزايا السياحية الكامنة التى ترتبط بتدفقات أرباح أكبر مستقبلا أمر فى غاية الأهمية .

وبفرض ثبات جميع العوامل الأخرى المؤثرة على النشاط السياحى ، فإن الثروة السياحية الهائلة من الآثار القديمة والمزارات المميزة لدى مصر التى لاتقارن بأى بلد آخر فى منطقة الشرق الأوسط (١٣) ، بالإضافة إلى مايتمتع به من مناخ وبيئة طبيعية تجمع مابين مزايا البلدان العربية الواقعة على الشاطىء الشمالى لأفريقيا والبلدان العربية وغيرها المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، تهيىء لأكبر قدر من تدفقات الأموال والخبرة التنظيمية الأجنبية وذلك حينما يزيل تطبيق « الجاتس » أى عوائق تقف أمام هذه التدفقات . وليس من العسير التنبؤ بما يمكن أن تؤدى إليه مثل هذه التدفقات من زيادة الطاقة الفندقية وارتفاع مستوياتها ، وزيادة وتنوع المطاعم والأماكن الترفيهية التى يرتادها السياح فى مختلف الأماكن ، وتحسين وسائل النقل الداخلى بالإضافة إلى المساهمة فى تجديد الطرق والوسائل التى تعرض بها الآثار وادخال التحسينات فى البيئة المحيطة بالمزارات المميزة وذلك بهدف تحقيق دخل أكبر من ورائها .

ومعنى ماسبق أن أثر « الجاتس » لن ينحصر فى رفع مستوى الخدمة السياحية الدولية فى مصر مع امكانية عرضها بسعر تنافسى فقط وإنما أيضا ظهور مزايا نسبية Comparative advantages جديدة لها نتيجة عمليات التجديد التى سوف تصاحب تدفقات الخبرة التنظيمية الدولية مع مقادير أكبر من رؤوس الأموال فى الاستثمارات السياحية . ويلاحظ أن امكانية عرض الخدمة السياحية فى الظروف الجديدة بأسعار تنافسية فى سوق المنطقة الشرق أوسطية أو المنطقة المتوسطية يرتبط باقتصاديات النطاق(١٤) Economic of scale والتى تعنى أنه كلما أمكن قيام النشاط السياحى على مستوى حجم أكبر فى الفندقة أو النقل أو غير ذلك كلما أمكن خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالى عرضها بسعر أقل .. أما عن عمليات التجديد خاصة فى المجالات المتصلة بالثروة السياحية الأصلية لمصر فإنها ترتبط (بالإضافة إلى مايتيحه مناخ الجاتس) بالتشريعات الضريبية

واتجاه السياسة السياحية للدولة . ففى ظل ظروف بقاء تشريعات ضريبية معتدلة أو مشجعة للاستثمار عموما (١٥) ، وهذا متوقع ، وفى ظل ظروف سياسية سياحية « مرنة » تسمح بمشاركة الاستثمار الأجنبى فى تجديد البنية السياحية الأساسية يمكن أن يتسع نطاق عمليات التجديد بشكل مستمر .

ان التحليل السابق يعنى فى مجمله زيادة المقدرة التنافسية للنشاط السياحى الدولى فى مصر مقارنا ببقية بلدان منطقة الشرق الأوسط (بل وربما أيضا مقارناً ببعض مناطق جنوب أوربا فى حوض المتوسط) ومن ثم زيادة ايراداتها من هذا النشاط .

وقد يثار تساؤل عما إذا كانت الزيادة المتوقعة فى إيرادات النشاط السياحى الدولى لمصر فى ظروف « الجاتس » سوف تتم على حساب دول سياحية أخرى فى المنطقة أم لا ؟

الجدير بالذكر وقبل تناول السؤال أن نصيب مصر من الايرادات السياحية لمنطقة الشرق الأوسط فى ١٩٩٢ قد بلغ ٥ر ٥٠ ٪ ويأتى بعدها مباشرة المملكة السعودية بسبب السياحة الدينية ويبلغ نصيبها ٥ر ١٨ ٪ فى عام ١٩٩٢ وتحصل سوريا على ١١ ٪ والأردن على ٥ر ٨ ٪ من إجمالى الايرادات السياحية فى منطقة الشرق الأوسط فى عام ١٩٩٢ (انظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم (١) السياحة الدولية فى منطقة الشرق الأوسط فى عام ١٩٩٢(*)

البلـــــد	عدد السائحين	الايرادات بالمليون دولار
البحرين	١ر٤١٩	١٧٧
مصر	٢ر٩٤٤	٢ر٧٣٠
العراق	٥٠٤	٢٠
الأردن	٦٦١	٤٦٢
الكويت	٦٥	٢٧٣
ليبيـا	٨٩	٤
عمان	١٩٢	٨٥
قطر	١٤١	–
السعودية	٧٥٠	١٠٠٠
سوريا	٦٨٤	٦٠٠
الامارات العربية المتحدة	٤٠٠	–
اليمن	٧٢	٤٧
الاجمالى	٧ر٩٢١	٥ر٣٩٨

(*) المصدر : François Vellas, Lionel Bécherel , International Tourism An Economic Perspective p 48.

إن زيادة المقدرة التنافسية نسبياً لاحدى دول المنطقة وهى مصر فى إطار الجاتس يعنى امكانية تمتعها بنصيب نسبى أكبر من الدخل السياحى الإجمالى للمنطقة مما يأتى على حساب النصيب النسبى لدول أخرى فى منطقة الشرق الأوسط من هذا الدخل ، ولكن ينبغى التأكيد على أن هذا لايعنى بالضرورة انخفاض الدخل السياحى لهذه الدول بعد تطبيق « الجاتس » . فالواقع أن جميع دول المنطقة تبذل الآن جهوداً مستمرة من أجل تنمية ايراداتها السياحية الدولية . فإذا قلنا أن تطبيق «الجاتس» سوف يؤدى إلى تدفقات خبرات تنظيمية ورؤوس أموال دولية إلى عدة دول فى منطقة الشرق الأوسط وليس فقط مصر وهذا أمر طبيعى ، فإن امكانية تنمية ايرادات النشاط السياحى الدولى سوف تزداد فى هذه الدول أيضا . وبالتالى فإن زيادة نصيب مصر النسبى من الدخل السياحى لمنطقة الشرق الأوسط والذى سوف يعبر عن تحسن موقفها التنافسى السياحى النسبى فيها لن يعنى نقص الايرادات السياحية لدول أخرى فى المنطقة وإنما فقط نقص أنصبتها النسبية . بعبارة أخرى أن تدفقات رؤوس الأموال والخبرات التنظيمية الأجنبية فى إطار « الجاتس » إلى دول منطقة الشرق الأوسط سيعمل على إعادة توزيع الدخل السياحى الدولى لهذه المنطقة فى صالح الدول التى تمتلك مزايا سياحية أكبر نسبياً ، وذلك بفرض تساوى جميع العوامل الأخرى التى تحكم النشاط السياحى عموما فى أى دولة .

٢ - توزيع إيرادات النشاط السياحى الدولى فى مصر :

يتبين مما سبق أنه فى ظل افتراضات معينة من المتوقع زيادة ايرادات النشاط السياحى الدولى فى مصر وذلك تبعا لزيادة تدفقات رؤوس الأموال والخبرات التنظيمية الأجنبية إليها فى إطار تطبيق الجاتس . ولكن لنفس هذه الأسباب فإن من المتوقع أن يعاد توزيع إيرادات هذا النشاط السياحى الدولى بين العناصر الإنتاجية الأجنبية من جهة والوطنية من جهة أخرى . وهناك عدد من العوامل سوف تحكم عملية إعادة التوزيع هذه نبحثها فيما يلى :

أولا ـ ملكية رأس المال :

من أبرز العوامل المحددة لتوزيع دخل النشاط السياحى هيكل ملكية رأس المال ، والمقصود بذلك من الذى يمتلك الفنادق والمطاعم السياحية (راسية أو عائمة) ومركبات النقل المخصصة للجولات السياحية Tours داخل البلد من أتوبيسات برية أو نهرية وبحرية ... الخ فعند معرفة هيكل أو توزيع ملكية رأس المال سوف نتعرف مباشرة على هيكل توزيع عوائد التملك التى يعتقد بأنها تمثل النصيب الأكبر من الدخل فى النشاط السياحى الدولى ليس فى مصر فقط بل فى غيرها من

البلدان النامية .

ولتقدير الأثر المتوقع للجاتس على هيكل ملكية رأس المال فى النشاط السياحى فى مصر يجب التعرف على الوضع الحالى ثم وضع بعض التوقعات عن امكانية وكيفية تغيره وإلى أى مدى على أثر تطبيق هذه الاتفاقية .. فإذا قلنا مثلا أن ملكية الشركات السياحية الوطنية (الملكية المصرية سواء عامة أو خاصة) تمثل نسبة معينة س ٪ من ملكية الشركات القائمة فى مجال النشاط السياحى الدولى ، فهل تبقى هذه النسبة على حالها فى المستقبل؟ أم سوف تتغير؟ ولصالح من؟ الملكية الوطنية أم الملكية الأجنبية؟ وبأى درجة؟ ولماذا؟ .

وتشير البيانات المتاحة عن مصر (١٦) إلى أن شركة الاسكان والسياحة والسينما وهى شركة قابضة فى قطاع الأعمال العام فى مصر تملك تسعة فنادق عائمة واثنى عشر فندقاً ثلاث منها فى القاهرة واثنان فى الاسكندرية وواحد فى العلمين وواحد فى بورسعيد واثنان فى منطقة سيناء (العريش ودهب) وواحد فى الغردقة على شاطىء البحر الأحمر واثنان فى الأقصر وأسوان . هذا بالإضافة إلى مشروع فندق اليفانتين فى أسوان . وتمتلك الشركة أربع فنادق أخرى غير عاملة (النيل القاهرة ، سان استيفانو بالاسكندرية ، وساڤوى بالأقصر وفندق العين السخنة) . وبالإضافة إلى هذا تمتلك الشركة مساحات من الأراضى قابلة للاستغلال فى القاهرة وشرم الشيخ والأقصر وأسوان تبلغ عددها اثنى عشر قطعة فى مواقع مميزة جداً .

وبالإضافة إلى ماسبق هناك شركات سياحية مشتركة وتملك الشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما نصيب منها والملاك الآخرون ويدخل فيهم العرب والأجانب وذلك فى الحدود التى تسمح بها الهيئة العامة للاستثمار وللأسف ليس هناك بيانات رسمية منشورة يمكن الرجوع أو الإشارة إليها بالنسبة لحصة العرب والأجانب فى ملكية هذه الشركات المشتركة .

ومن هذه شركة التعمير السياحى التى تمتلك الشركة القابضة ٤٥ ٪ منها والملاك الآخرون ٥٥ ٪ وشركة طابا للتنمية السياحية وتبلغ حصة الشركة القابضة ١٣ ٪ فقط والملاك الآخرون ٧٨ ٪ وشركة الاسماعيلية للسياحة وحصة الشركة القابضة فيها ٢٥٫٣ ٪ والملاك الآخرون لهم ٨٤٫٧ ٪ وشركة المنتزة للسياحة والاستثمار حيث تقع ملكيتها مناصفة بالتساوى بين الشركة القابضة والآخرين . وبالإضافة إلى ذلك هناك شركات تابعة للشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما منها واحدة تنتمى إلى النشاط السياحى وهى شركة مصر للفنادق .

ووفقا للبيانات المتاحة حتى عام ١٩٩٧ عن ملكية الشركات السياحية يتضح أن الحصة الوطنية هى الكبرى وأن معظمها إلى الآن ينتمى إلى قطاع الأعمال العام .

ومع ذلك فإن هذا الوضع فى طريقه إلى التغير بغض النظر عن اتفاقية الجاتس . **أولا** : لأن الدولة فى إطار برنامج الخصخصة Privatization قد استقرت على تنفيذ برنامج لتوسيع قاعدة الملكية وبدأت فى بيع أصول وأسهم الشركات المشتركة والتابعة للشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما . ففى عام ١٩٩٤ تم بيع فندق الميرديان بالقاهرة Meridien وشيراتون العروبة . كذلك تم بيع حصص كل من شركة مصر للفنادق وشركة الفنادق المصرية البالغة ١٠ ٪ لكل منهما فى شركة دهب للتنمية السياحية (تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) فى سبتمبر ١٩٩٦ لشركة رواد السياحة . كما تم توقيع عقد بيع شيراتون القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ .

وفى برنامج البيع يأتى مباشرة بعد ذلك حصة الدولة فى « إيجوث » Egyptian General Organisation for Tourism and Hotels وتبلغ القيمة الاسمية لهذه الحصة نحو ٥٠ مليون جنيه مصرى وتشمل ٢٩ ٪ من فنادق سمير أميس ، ١٢٫٥ ٪ من شركة طابا للتنمية السياحية ، ٢٥٫٣ ٪ من شركة الاسماعيلية للسياحة .. كما أن ليموزين مصر للسياحة معروضة للبيع (سيارات ليموزين فاخرة للنقل السياحى) .. **ثانيا** : تبعا لسياسة الدولة فإن التملك للمستثمرين الأجانب مفتوح فى جميع أنحاء مصر فيما عدا سيناء .. ولقد اتجهت قوانين الاستثمار فى مصر منذ بداية التسعينات [أى من قبل توقيع اتفاقية الجاتس] إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى الاقتصاد المصرى ـ فى النشاط السياحى أو فى غيره (١٧) .

فإذا أخذنا هذا الإتجاه السابق فى الاعتبار ، فإن سريان اتفاقية الجاتس فى آخر حقبة التسعينات وأوائل سنوات القرن الحادى والعشرين ومايؤدى إليه من جذب لرؤوس الأموال الأجنبية بمعدلات كبيرة إلى النشاط السياحى فى مصر نظراً للمزايا النسبية الواضحة التى يتمتع بها فى المنطقة (كما سبق الشرح) سوف يعمل على تغيير « الوزن النسبى » فى ملكية رأس المال فى هذا النشاط لغير صالح الجانب الوطنى . وتتأكد صحة هذا الاحتمال حينما نأخذ فى الحسبان أن مصر تعانى من فجوة موارد تمويلية وأن جهودها الانمائية فى السنوات القادمة لن تقتصر على توجيه رؤوس الأموال إلى السياحة بل إلى أنشطة اقتصادية أخرى .

ثانيا ـ ملكية الأراضى داخل البلد : مع التسليم بأهمية عنصر رأس المال ونسب المشاركة فى ملكيته كمحدد لتوزيع دخل النشاط السياحى فإن هذا التوزيع يتحدد أيضا بعناصر أخرى لها أهميتها ومن هذه العناصر مقدرة الشركات السياحية الأجنبية على تملك أراضى داخل البلد .. وفى عديد من بلدان العالم لايسمح للأجانب بتملك أراضى ملكية خاصة وفى مثل هذه الظروف نجد أن هناك ميزة نسبية مؤكدة للمشروع الوطنى تبقى له حتى بعد تطبيق الجاتس فى مواجهة

المشروع السياحى الأجنبى .. وفى حالة مصر فإن الإتجاه الرسمى للدولة خلال التسعينات فتح الباب أمام المشروعات الاستثمارية الأجنبية بالنسبة لتملك الأراضى داخل البلد وبينما اعتبرت الأجهزة الرسمية فى هيئة الاستثمار ووزارة السياحة والاقتصاد أن منح هذه الميزة فى تملك الأجانب للأراضى داخل البلد سوف يسهم فى تنمية المشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يساعد على دفع عجلة التنمية إلا أنه قد غاب عنها أن هذا فى حد ذاته سوف يمنح قوة تنافسية إضافية لهذه المشروعات فى مواجهة المشروعات الاستثمارية الوطنية التى هى الأحق بالتشجيع فى الأجل الطويل من أجل التنمية ومن أجل المصلحة الوطنية أيضا (١٨) . وباختصار فإن استمرار تملك الأجانب للأراضى فى مصر لأجل النشاط السياحى (أو غيره من الأنشطة) سوف يقوى من قدرة العنصر الأجنبى على تحقيق نصيب أكبر من الدخل السياحى الدولى بعد تطبيق الجاتس .

ثالثا ـ الخبرة التنظيمية : يأتى أيضاً على رأس العناصر المحددة لتوزيع الدخل السياحى للبلد بين المشروعات المختلفة العاملة فيه « الخبرة التنظيمية Enter preneuship » والتى ينعكس أثرها مباشرة فى كفاءة أكبر فى استخدام عناصر الإنتاج وبالتالى تحقيق مراكز تنافسية مميزة . وبداية سنجد أن الشركات المتميزة بضخامة رؤوس أموالها سوف تمتلك غالبا خبرات تنظيمية منتقاه ومتميزة . هذه الحقيقة فى حد ذاتها سوف ترجح كفة الشركات الأجنبية الكبيرة أو العملاقة التى ستقدم للعمل فى النشاط السياحى المصرى من الدول المتقدمة والغنية . وبالنسبة للشركات السياحية الوطنية فربما كان من بينها مايتميز بالضخامة ولكن علينا أن نتوقع أن الغالبية منها ستكون أصغر حجما من الشركات الأجنبية خاصة إذا كانت الأخيرة متعددة الجنسيات أو عابرة للقارات .. ومع ذلك فإن صغر حجم الشركات السياحية الوطنية لايعنى افتقارها بالضرورة للكفاءات التنظيمية . فالمقدرة التنظيمية فى مجال النشاط السياحى لاتعتمد على مجرد وجود الامكانات المادية وتعبئة العناصر الإنتاجية بقدر ماتعتمد على امتلاك الفن الخاص بممارسة هذا النشاط الذى يتميز بحساسيته ومرونته العالية وحاجته المستمرة للتجديد . وهذا الفن التنظيمى فى مجال السياحة ليس مدونا فى مؤلفات حينما يخص بلداً معينا . كذلك فإن المقدرة التنظيمية فى ممارساتها العملية سوف تعتمد على امتلاك المعلومات الخاصة والدقيقة عن السوق المصرى وسلوكيات المواطنين فى مناطق المزارات وكيفية التعامل مع عنصر العمل ا لوطنى بمواصفاته الخاصة حتى يستفيد أقصى مايمكن من جوانبه الإيجابية ويقلل أدنى مايمكن من سلبياته . وهذه المعلومات ليست منشورة ولم يعمل أحد بعد على تجميعها أو دراستها ولذلك ستظل مصدراً لميزة خاصة يتميز بها المنظمون الوطنيون حينما يعملون داخل بلدهم .

ان النظريات تقرر أن عنصر التنظيم أكثر تفوقا فى البلدان المتقدمة عنه فى البلدان النامية وأن أعداد المنظمين الأكفاء فى البلدان النامية قليلة جداً . ولكن هذه القاعدة ليست دائماً صحيحة ، كما أنها قد تنطبق أحياناً فى البلدان النامية على بعض الأنشطة دون غيرها . فقد تنطبق فعلا فى مجال نشاط الصناعات التحويلية Manufacturing Industry والذى أصبح مرتبطا بمستوى تكنولوجى متقدم وغير عادى ومتميزا بتكاملات انتاجية رأسية وأفقية على المستويين المحلى والعالمى. أما فى مجال النشاط السياحى فقد يختلف الأمر وقد يكون لبلد نامى مثل مصر أعداد لابأس بها من القدرات التنظيمية التى تمتلك المعلومات والخبرة الخاصة فى الاتصال بالأسواق السياحية الخارجية فى نفس الوقت التى تمتلك كفاءة عالية فى إطار سوقها وظروفها الثقافية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى ظروفها الاقتصادية . ومن خلال هذا الإطار يمكن أن نتوقع احتفاظ المشروع السياحى الوطنى بمزايا نسبية بالرغم من المنافسة المتزايدة التى يواجهها من شركات كبيرة أو عملاقة أجنبية كنتيجة طبيعية لدراية أكثر من قبل أصحاب الأعمال الوطنيين بسوقهم الداخلى وطبيعة العلاقات الإنتاجية والمناخ العام الحضارى والاجتماعى والسياسى للبلد .

وبالإضافة سيجد المنظمون الوطنيون فرصا متاحة من خلال هذا الإطار للتميّز النسبى على أصحاب الخبرات التنظيمية القادمين من الخارج مع مشروعاتهم الكبيرة ، وذلك حينما يستطيعون تقديم الخدمات السياحية فى أشكال متعددة ومتنوعة الألوان . فالميزة النسبية فى مجال ا لمنافسة الدولية قد تتكون تبعاً لامكانية اعطاء ميزات معينة مبتكرة تجعل نفس السلعة أو الخدمة مختلفة عن السلع أو الخدمات المتشابهة معها .. والحقيقة كما هو معروف أنه لاتوجد خدمة سياحية وواحدة متماثلة الأوصاف ينتجها الجميع بنفس الطريقة وإنما هناك خدمات عديدة متشابهة داخل نفس صناعة السياحة .. وهكذا فإن المنتجين الوطنيين فى مصر ـ وغيرها من البلدان النامية ـ يمكن أن يحافظوا على نصيبهم من النشاط السياحى وتنميته بشكل مطرد فى ظروف المنافسة العالمية وسريان «الجاتس» وذلك كلما تمكنوا من تقديم منتجهم السياحى بشكل خاص مميز اعتماداً على مايمتلكونه من خبرة خاصة ودراية بسوقهم ومجتمعهم وظروفهم الداخلية .

رابعا ـ ومن العناصر التى تؤثر على الأنصبة النسبية للمشروعات الأجنبية أو الوطنية فى ايرادات النشاط السياحى وذلك فى إطار الجاتس مقدرتهم على تحقيق **التقدم التكنولوجى** أو المقدرة على التجديد بصفة عامة . وسنجد هنا مرة أخرى أن المنتجين الذين يمتلكون الامكانات المادية المتقدمة فى وسائل السفر والاتصالات الدولية وفى صناعة الفندقة ... الخ هم الذين سيتمكنون من تطوير وتجديد الخدمة السياحية وبالتالى تحسين مركزهم التنافسى الدولى حتى حينما يعملون فى غير

بلدانهم .. وهكذا فإن الشركات الأجنبية الضخمة المؤسسة فى البلدان المتقدمة سواء كانت تحمل جنسية معينة أو متعددة الجنسيات سوف تتمكن من تنمية إيراداتها السياحية داخل البلدان النامية التى تعمل فيها من خلال عمليات التجديد Innovation وذلك على عكس الشركات الوطنية المتوسطة أو الصغيرة الحجم والتى ستقف عاجزة عن مجارتها فيما تستخدمه . ومع ذلك فإن هذه النتيجة قابلة للتعديل بقدر مايمكن القول باعتماد عملية تجديد الخدمة السياحية اعتماداً على عوامل أخرى خلاف التكنولوجيا المتقدمة التى تحتاج إلى أبحاث وتكلفة رأسمالية باهظة فى بدايتها.. وفى الواقع فإن هناك مجال لتجديد الخدمة السياحية عن طريق اكتشاف مناطق جديدة للسياحة داخل الوطن أو طرق جديدة لتنظيم الخدمة السياحية وتقليل تكلفتها أو ابتكار خدمات فندقية أو ترفيهية متميزة بالطابع الشعبى ... الخ ، وفى هذا الاتجاه توجد فرصة متبقية للمشروع السياحى الوطنى الصغير نسبياً للمحافظة على نصيبه من الدخل أو زيادته بالرغم من وطأة منافسة المشروعات السياحية الأجنبية الكبيرة (١٩) .

خامسا ـ يضاف إلى ماسبق أن الأثر التعليمى سيلعب دوراً فى الأجل الطويل لصالح المشروع السياحى الوطنى .. فالشركات السياحية الأجنبية الكبيرة القادمة من بلدان العالم المتقدم والتى يتوقع أن تمتد أعمالها داخل البلدان النامية بعد تطبيق الجاتس سوف تعتمد على أنظمة حديثة فى تنظيم وتجديد أعمالها .. ويمكن القول بأن مثل هذه الأنظمة سوف تكون سببا من أسباب الوفرة فى التكاليف ومن ثم المقدرة الأكبر على المنافسة . ولكن فى الأجل الطويل هناك دائماً اتجاه لانتشار المعرفة بهذه الأنظمة الحديثة داخل البلد الواحد عن طريق العمل داخل هذه الشركات الأجنبية أو الاحتكاك بها من خلال المعاملات . ومن ثم فإن الفرصة تكون مفتوحة أمام منظمى الشركات والوكالات السياحية الوطنية لتعلم طرق وأساليب أحدث وأكثر رقيا فى إدارة أعمالها وتجديدها عن طريق عملها جنبا إلى جنب مع الشركات والوكالات السياحية الأجنبية وذلك خلال الأجل الطويل .. بعبارة أخرى أن بعض الميزات النسبية فى التنظيم والتجديد لدى الشركات أو الأشخاص القادمين من الخارج للعمل داخل البلد تنتقل من خلال الأثر التعليمى إلى الشركات الوطنية داخل البلد فترتفع مقدرتها التنافسية وتزداد فرصتها فى تنمية نصيبها من الدخل السياحى .

سادسا ـ الظروف الاقتصادية الداخلية للمشروع السياحى الوطنى سوف تسهم مباشرة إما فى تقوية أو إضعاف مركزه التنافسى النسبى أمام المشروعات السياحية الأجنبية القادمة من الخارج بعد تطبيق الجاتس .. فهل يجد المشروع السياحى الوطنى التمويل الكافى اللازم لتنمية نشاطه ؟ وكلما كانت التسهيلات الائتمانية من المصارف متاحة بشروط ميسرة للمشروعات السياحية الوطنية كلما

أسهم هذا فى تنمية نشاط هذه المشروعات بتكلفة مناسبة . ويلاحظ أن المشروعات السياحية الأجنبية التى سوف تقدم للعمل من بلدان متقدمة اقتصادية فى مصر أو فى غيرها من بلدان نامية لن تعانى من مشكلات تمويلية مماثلة .

ومن المشاكل التى تحيط أيضا بالمشروع الخاص الوطنى الضرائب التى عليه أن يؤديها للدولة .. ويلاحظ أن معدلات الضرائب على الإيراد العام مازالت مرتفعة فى مصر بالرغم من تعديلها بعد صدور قانون الضريبة الموحدة . فالشريحة الخامسة من الإيراد العام التى تبدأ من ٠٠٠ ٦٨ جنيه فى العام تتعرض لضريبة تبلغ ٤٨ ٪ وهذا مما لايساعد أبداً على تنمية الأعمال ويحفز الممولين على التهرب الضريبى . وتمنح الحكومة تسهيلات ضريبية واعفاءات للمشروعات الاستثمارية فى المدن الجديدة وكذلك الاستثمارات الأجنبية لفترة تمتد عشر سنوات وهذا فى حد ذاته مما يسهم فى اعطاء ميزات تنافسية لجميع المشروعات الأجنبية تجاه المشروع الوطنى سواء فى السياحة (أو غيرها) وبالتالى سوف يسهم فى إعادة توزيع الدخل السياحى لغير صالح المشروع الوطنى من ثم لابد من إعادة النظر فى السياسة الضريبية برمتها (٢٠) .

نصيب عنصر العمل من الدخل السياحى الدولى فى إطار الجاتس :

أخيراً يأتى تساؤل حول نصيب عنصر العمل الوطنى من الدخل السياحى بعد تطبيق الجاتس .. فهل يتأثر هذا النصيب ؟

والواقع أن اتفاقية الجاتس فى حد ذاتها لاتسمح بجلب عمال أجانب من الخارج وسيظل قدوم هؤلاء خاضعا لما تمليه قوانين العمل الأجنبى والهجرة فى مصر . وبالتالى فإن نمو النشاط السياحى الدولى فى مصر سواء عن طريق مشروعات أجنبية أو وطنية سيسمح بنمو متناسب معه فى إيرادات عنصر العمل الوطنى داخل هذا النشاط . ومع ذلك يلاحظ أن صحة هذه النتيجة فى الأجل الطويل ستتوقف على فرضين : أولهما بقاء معامل العمل / الناتج فى النشاط السياحى على ماهو عليه ، وثانيهما استمرار الوفرة النسبية لعنصر العمل فى مصر .

وبينما أن صحة الفرض الثانى لن تتعرض غالبا للنقض على مدى العشر سنوات القادمة على الأقل خاصة فى ظروف استمرار النمو السكانى على معدلاته الحالية فى مصر (٢٫٣ ٪ فى السنة) ، فإن صحة الفرض الأول عرضة للتغير فى حالة تطور الفنون الإنتاجية داخل النشاط السياحى الدولى فى مصر لصالح تكثيف رأس المال ، ففى هذه الظروف يرتفع معامل رأس المال / الناتج أو بعبارة أخرى ينخفض معامل العمل/ الناتج . هذه الظروف محتملة التحقيق إذا استتبع قدوم شركات

سياحية أجنبية ضخمة إلى مصر اعتماد متزايد على فنون انتاجية متطورة تعمل على احلال الآلة محل العمل البشرى . فإذا حدث هذا فإن النصيب النسبى لقوة العمل الوطنى فى النشاط السياحى الدولى داخل مصر سوف يقل بينما يرتفع فى نفس الوقت نصيب رأس المال الأجنبى وتعتمد صحة هذه النتيجة عموما على الإطار النقابى لعنصر العمل .. فكلما كانت هناك نقابات عمالية قوية مستقبلاً كلما أمكن المحافظة على أوضاع داخلية واجتماعية أكثر استقراراً وأمانا للطبقة العاملة والعكس صحيح .

نتائج التحليل :

توصلنا فى التحليل السابق إلى عدد من النتائج الهامة وذلك فى إطار الفروض الأساسية التى اعتمدنا عليها فى البداية وهذه النتائج هى :

١ ـ نظراً لما تتمتع به مصر من مزايا نسبية فى السياحة الدولية لاتتمتع به دول منطقة الشرق الأوسط الأخرى فإن تطبيق اتفاقية الجاتس سيؤدى إلى تمتعها بتدفق الاستثمارات والخبرات السياحية الأجنبية أكثر من غيرها ومن المتوقع أن لايؤدى هذا فقط إلى زيادة الإيرادات السياحية الدولية لمصر بل أيضا إلى زيادة نصيبها النسبى من الإيرادات السياحية الدولية لمنطقة الشرق الأوسط.

٢ – ان تدفقات الاستثمارات والخبرات الأجنبية للعمل فى النشاط السياحى الدولى فى مصر بسبب الجاتس يعنى أن هناك عملية إعادة توزيع للإيرادات المتحققة من هذا النشاط سوف تتم مستقبلا بين المشروعات السياحية الوطنية والأجنبية العاملة فى مصر . والمتوقع أن يتم إعادة توزيع الإيرادات السياحية لصالح المشروعات السياحية الأجنبية العملاقة الأكثر قدرة على تعبئة رؤوس أموال وخبرات تنظيمية عالية والأكثر قدرة على استخدام تكنولوجيا متقدمة خاصة فى مجال المعلومات والاتصالات الدولية . وكلما زاد عدد هذه المشروعات السياحية الأجنبية العملاقة كلما أعيد توزيع الإيرادات السياحية الدولية فى مصر لغير صالح المشروعات الوطنية ، إلا بصفة استثنائية .

٣ ـ ان مقدرة المشروعات السياحية الوطنية على تنمية نصيبها من الإيرادات السياحية الدولية سوف تتحسن على مدى الأجل الطويل كلما استطاعت القيام بعمليات تجديد Innovation فى الخدمات السياحية وكلما استفادت من خبرتها السابقة المتراكمة فى السوق السياحى المصرى داخليا وخارجيا .. أما فى المدى الزمنى البعيد فمن الممكن أن يلعب « الأثر التعليمى » دوراً

هاماً لصالح المشروعات السياحية الوطنية ، إذ أن من الممكن أن تنتقل الخبرة والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية فى مجال التسويق السياحى الدولى تدريجيا إلى العناصر الإنتاجية الوطنية .

٤ ـ مع افتراض بقاء تشريعات العمل ، ومعدلات النمو السكانى على حالها فى الأجل الطويل ، وكذلك افتراض بقاء معامل العمل / الناتج ثابتا فى مجال النشاط السياحى فى مصر فإن نصيب عنصر العمل سوف يزداد مع كل زيادة فى الايرادات السياحية الدولية مستقبلا . ويلاحظ مع ذلك أن افتراض ثبات معامل العمل/ الناتج فى النشاط السياحى الدولى مستقبلاً ليس مؤكداً فى حالة الاعتماد على تكنولوجيا متقدمة مكثفة لرأس المال .

التغيرات المحتملة فى الفروض الأساسية وانعكاساتها على نتائج التحليل :

١ ـ أحد الفروض الأساسية يتمثل فى استمرار التزام جميع الدول الموقعة على «الجاتس» بالاتفاقية على مدى الأجل الطويل . وهذا الأمر غير مؤكد على الاطلاق فى الاتفاقيات الدولية قديما وحديثا خاصة كلما طال الأجل .. ومما يذكر هنا معاهدة كوبدن لتحرير التجارة التى عقدت بين بريطانيا وفرنسا فى منتصف القرن الماضى ثم انضمت إليها دول أخرى كثيرة ثم مالبثت أن نقضتها فرنسا ثم بلدان أخرى إلى أن انتهت تماما فى أواخر عشرينات هذا القرن . وبالنسبة لاتفاقية «الجاتس» فإن هناك مشكلات كثيرة مازالت متعلقة بها ويلزم بدء التفاوض عليها اعتباراً من ١٩٩٩ وقد لايتم حسمها قبل سنوات عديدة وسوف يظل الإلتزام بالاتفاقية مستقبلا متوقفا على نوعية وكم المشكلات المتعلقة بتنفيذها والعلاقات السياسية بين الدول الموقعة عليها . وعلى ذلك فإن جميع النتائج الخاصة بتطبيق «الجاتس» سوف تظل مستقبلاً متوقفة على الظروف التى يمكن أن تتسبب فى قيام مشكلات اقتصادية أو سياسية بين دول الاتفاقية وعدم امكانية علاجها ، وهذا يستدعى مناقشة الفروض الأخرى (كما سيلى) .

٢ ـ بالنسبة لفرض المقدرة على مواجهة أى مشكلات وفض أى منازعات تنشأ مستقبلاً بين دول اتفاقية WTO (والتى تشمل الجاتس) فإن الأمر يتوقف على نوعية وحجم هذه المشكلات وعمق المنازعات المترتبة عليها من جهة واستعداد وكفاءة الأجهزة والتنظيمات والترتيبات الاجرائية الخاصة بحل المشكلات من جهة أخرى .

وقد تنشأ مشكلات بين دول متقدمة وبعضها ولكنها لن تكون بعمق المشكلات التى قد تتصاعد بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بسبب الفجوة الاقتصادية والتقنية الضخمة

فيما بينها وقضية التبادل اللا متكافىء المترتبة على هذه الفجوة . وفى مجال السياحة على وجه الخصوص فإن العديد من الدول النامية قد تمكن فى الثمانينات والتسعينات من تنمية النشاط السياحى الدولى إلى الدرجة التى حل فيها من حيث الأهمية محل النشاط التقليدى للصادرات الأولية .. فى هذه الظروف لنا أن نتوقع بعض مايترتب على «الجاتس» من مشكلات ومنازعات عميقة حينما تشعر البلدان النامية بأنها تفقد جانبا (ربما متزايداً) من إيرادات سياحتها الدولية إلى مشروعات أجنبية قادمة من البلدان المتقدمة . ولنا أن نتوقع أن تؤدى مثل هذه المشكلات والمنازعات إلى رغبة فى فرض قيود على «الجاتس» أو وقف العمل ببعض بنودها ، وربما الانسحاب الكامل منها .

٣ ـ من الفروض الأساسية التى قام عليها التحليل سيادة حالة من السلام عالمياً . وفى منطقة الشرق الأوسط فإنه مازالت احتمالات تدهور حالة السلم قائمة وقوية فمن جهة نجد أن مفاوضات السلام بين اسرائيل وفلسطين قد تعقدت وتكاد تكون متوقفة وذلك مع استمرار تعسف الجانب الاسرائيلى . وفى منطقة الخليج ماتزال مشكلة العراق قائمة .. والولايات المتحدة مازالت تعلن مابين الحين والآخر عن استعدادها لضرب العراق عسكريا .. كذلك فإن علاقات الولايات المتحدة بإيران سيئة وقد تنفجر فى أى وقت .. وبين تركيا والدول العربية المجاورة (سوريا والعراق) مشاكل المياه والأقليات العرقية وذلك بعد إقامة سد أتاتورك العظيم وتكرر الهجمات التركية على الأكراد فى العراق .. وحول قبرص هناك مشكلة حادة بين تركيا واليونان بسبب تقسيم الجزيرة .. ولاشك أن انفجار أى مشكلة من هذه المشكلات سوف يؤدى إلى تقلص النشاط السياحى الدولى فى منطقة الشرق الأوسط إلى الصفر فى الأجل القصير . أما فى الأجل الطويل فإن استمرار التوتر الناجم عن المشكلات المذكورة سيكون له تأثيره السلبى المباشر على تدفق الاستثمارات والخبرات الأجنبية إلى منطقة الشرق الأوسط بالرغم من أى شىء آخر .

وكذلك يمكن أن نتساءل كيف يؤدى تطبيق الجاتس إلى تدفقات ذات أهمية فى الاستثمارات والخبرات الأجنبية فى مجال النشاط السياحى الدولى فى عدد من بلدان الشرق الأوسط وذلك مع عدم استقرار حالة الأمن الداخلى فى الأجل الطويل .. لقد بذلت الحكومة المصرية قصارى جهدها لتشجيع تدفقات الاستثمارات والخبرات الأجنبية داخل مصر وذلك عن طريق التشريعات .. ولكن نجد أن هذه التدفقات فى مجال السياحة الدولية تتأثر كثيراً مابين الحين والآخر بأحداث ارهابية عنيفة ضد السائحين الأجانب . فماذا يمكن أن يضيف تنفيذ الجاتس إذا لم يتم حل مشكلة الارهاب والعنف بشكل قاطع ونهائى ؟

مقترحات بالنسبة للسياسة السياحية :

بناء على ماسبق يمكن القول أن التأثير الفعال والسريع لاتفاقية «الجاتس» غير وارد قبل مرور سنوات عديدة من بداية القرن القادم الحادى والعشرين . فإلى أن تستقر الأحوال الأمنية الداخلية فى مصر وظروف السلم فى منطقة الشرق الأوسط ستظل الشركات السياحية العالمية الكبرى غير راغبة أو مترددة فى القيام باستثمارات ضخمة داخل مصر أو داخل المنطقة .. وحينما تتغير هذه الظروف وتستقر الأوضاع فإن عملية إعادة توزيع الإيرادات السياحية الدولية بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية سوف تثير مشكلات حادة ليس فقط فى مصر وإنما فى جميع الدول النامية السياحية .. ومثل هذه المشكلات إن لم تجد حلاً مناسباً قد تتسبب فى تراجع من نوع أو آخر عن اتفاقية «الجاتس» .. لذلك فإنه يلزم العمل على تفادى سلبيات «الجاتس» من جهة وتعظيم ايجابياتها على مدى الأجل الطويل من خلال سياسة محددة نضعها فى شكل المقترحات التالية :

١ ـ يجب التقدم فى مباحثات «الجاتس» التى سوف تأخذ مجراها اعتبارا من عام ١٩٩٩-٢٠٠٤ على مهل وبحذر شديد من أجل التأكد أن جميع الشروط التى سوف تلتزم بها مصر فيما بعد لن تضعف من قدرة المشروعات السياحية الوطنية على منافسة الشركات السياحية الأجنبية التى سوف يسمح لها بالدخول .

٢ـ فى خلال الفترة الممتدة من الآن (١٩٩٧) إلى الوقت الذى يبدأ فيه تنفيذ الاتفاقية يجب العمل على توجيه المشروعات السياحية الوطنية عموما نحو زيادة كفاءتها وتجديد أعمالها وتنظيمها على نحو أفضل بحيث يقوى مركزها التنافسى فى مواجهة ماهو منتظر من منافسة عالمية شديدة ولايعنى هذا تقديم دعم مادى من الحكومة لهذه الشركات حيث أنه قد تم التخلى عن سياسة الدعم هذه لأسباب عديدة ، من أهمها الأعباء التى تقع على ميزانية الدولة من جراء الدعم بالإضافة إلى أن هذا الدعم لايؤدى إلى زيادة الكفاءة بل قد يؤدى إلى عكس ذلك . ان توجيه المشروعات السياحية الوطنية نحو زيادة كفاءتها فى السنوات المقبلة وتقوية مراكزها التنافسية يمكن أن يتحقق عن طريق :

أ ـ إتاحة برامج تدريبية على مستوى عالى للعاملين فى النشاط السياحى .

ب ـ اعداد دراسات متخصصة عن الأسواق السياحية الدولية وأحدث وسائل التسويق السياحى لجذب أكبر عدد ممكن من السائحين الأجانب .

جـ ـ من الممكن أيضا أن تقوم الحكومة بدور هام فى تشجيع المشروعات الخاصة السياحية فى تكوين شركات مساهمة كبرى لكى تقف مستقبلا فى مواجهة الشركات السياحية الكبرى القادمة من الخارج .

د ـ يمكن أن تقوم الحكومة أيضا بدور هام فى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية ومد المشروعات الوطنية العاملة فى قطاع السياحة بكل مايلزم لأجل تنمية أسواقها السياحية الدولية.

٣ ـ ان السماح للأجانب بتملك أراضى داخل البلد لإقامة مشروعات سياحية عليها أمر يجب إعادة النظر فيه لأجل التراجع عنه لمصلحة الوطن فمعظم دول العالم لاتسمح بتملك الأجانب لأراضيها حفاظاً على تراب الوطن ومصلحة المواطنين والنشاط الاقتصادى الوطنى فى الأجل الطويل ولاشك أن ملكية الأرض حقا خاصا للمواطنين سوف يعطى المشروعات الوطنية ، السياحية وغير السياحية ، ميزة نسبية خاصة فى مواجهة المشروعات الأجنبية وسوف يسمح فى هذا الإطار المقترح بأن يقيم الأجانب مشروعاتهم فى أرض الوطن عن طريق الإيجار من أصحاب هذه الأراضى .

٤ ـ يجب القيام بدراسات دقيقة عن المعاملة الضريبية مستقبلاً للمشروعات الأجنبية السياحية ذلك لأن روح اتفاقية «الجاتس» ترفض التمييز ضد العنصر الأجنبى المشارك فى تجارة الخدمات داخل أى بلد من البلدان . ومع ذلك فإن من حق أى دولة حينما تأتى إلى فرض ضرائب على المشروعات الأجنبية القادمة من الخارج أن تحملها مثل مايتحمل المواطنون . فالمشروعات الأجنبية القادمة لاينبغى أن تتحمل فقط ضرائب على نشاطها ولكن أيضا ينبغى أن تدفع ضرائب مقابل الاستفادة بالبنية الأساسية السياحية التى تحملها المواطنون من قبل قدومها . ويجب الحذر من تقرير أى اعفاءات للمستثمر الأجنبى لايتمتع بها المستثمر الوطنى لأن هذا سوف يؤدى إلى ضرر مباشر يلحق بالأخير .

٥ ـ قيام الحكومة عن طريق مراكز البحث العلمى وبتوجيه من وزارة السياحة بمساعدة المشروعات السياحية الوطنية على تنمية قدراتها على تطوير وتجديد خدماتها للسائحين الدوليين بأقل تكلفة ممكنة . ومن الممكن فى سبيل هذا اعداد خطة طويلة الأجل للتجديد فى حدود الامكانيات المتاحة محليا ويتم تنفيذها عن طريق المشروعات الخاصة مع حث البنوك على تمويلها بشروط مناسبة .

٦ ـ عقد مؤتمرات علمية وندوات ولقاءات دورية للخبراء المتخصصين فى السياحة والشركات السياحية ووكالات السياحة والسفر والمستثمرين فى النشاط السياحى لتبين أوجه القصور فى الممارسات السياحية داخل الوطن والبحث فى امكانيات تعظيم الفوائد التعليمية من الشركات السياحية الأجنبية سواء من خبراتها التنظيمية عموما أو من طرقها التسويقية فى الخارج وذلك بهدف الوقوف معها على قدم المساواة ثم التفوق عليها فى جذب السائحين الدوليين على مدى الأجل الطويل .

المراجـــع

١ - J. Morrison ," Tourism Industry Objectives of Liberralisation, WTO Seminar & Conference Proceedings, GATS implications for Tourism, the General Agreement on Trade in Services adn Tourism, p. 33, Milan, Italy 2-3 December 1994 .

٢ ـ بلغت الايرادات السياحية ٢ر ٩٦٥ مليون دولار فى ١٩٩٥/ ١٩٩٦ وارتفعت إلى أكثر من مليـار دولار فى ١٩٩٦/١٩٩٧ (١ر٠٠١ مليـار دولار) وذلك وفـقـا لتـقـديرات البنك المركزى، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٩٦/١٩٩٧ . وبلغت ايرادات المطاعم والفنادق عام ١٩٩٥/١٩٩٦ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١/١٩٩٢) ٢ر٦٠٩ مليار جنيه مما يمثل نحو ٥ ٪ من اجمالى قطاع الخدمة الإنتاجية ونحو ١ر٧ ٪ من اجمالى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج ، ويلاحظ أن نسبة القيمة المضافة فى نشاط السياحة والمطاعم والفنادق كانت نحو ١ر٤٥ ٪ من اجمالى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة فى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ .

٣ ـ عدد المشتغلين من القوة العاملة فى كافة القطاعات السلعية والخدمة فى ١٩٩٥/١٩٩٦ ١٥ر٣٤٠ مليون عامل (انظر : البنك المركزى ، التقرير السنوى ١٩٩٥/١٩٩٦) . واجمالى العمالة المباشرة وغير المباشرة فى قطاع السياحة فى نفس العام ١ر٠٥٤ر٤٠٠ عامل . وانظر أيضا وزارة السياحة ، عصر من السياحة ، ١٩٩٦ ، صفحة ١٢٩ .

٤ ـ وصل عدد الدول الأعضاء فى اتفاقية WTO إلى ١٣٤ دولة وهو فى تزايد مستمر وأن هناك مابين ١٥ إلى ٢٠ لجنة تشرف على المفاوضات المعنية بانضمام أعضاء جدد إلى المنظمة ، من بينها الصين وروسيا وأوكرانيا . كما أن دول عربية مثل الأردن ولبنان والجزائر والسعودية مازالت تتفاوض حول شروط انضمامها .

٥ ـ تأخذ منظمة السياحة العالمية نفس الأحرف WTO ويلزم التنويه إلى ذلك وسوف يشار إلى ذلك إذا جاء ذكر منظمة السياحة الدولية .

٦ - انظر : Dr. M. A. Kakabades, " The General Agreement on Trade in Services, Opportunities for Tourism", p. 3, in GATS Implication for Tourism, op cit .

وانظر أيضا : F. Vellas, L. Becherel" International Tourism : An Economic Perspective, pp. 265 - 268, MaCmillan Press, 1995 .

٧ ـ انظر : Kakabades المرجع السابق ، صفحات ٦ - ٩ .

٨ ـ ويلزم التأكيد على عدم اتخاذ أية « اجراءات غير رسمية » من جانب أى دولة يكون من شأنها الحد من حركة منتجى الخدمات عبر الدول . والحقيقة أن الاجراءات غير الرسمية التى تتخذها بعض الدول للحد من حركة الأجانب قد تكون أخطر بكثير مما هو متصور ، مثال التأخير فى منح تأشيرات الدخول أو تعطيل اجراءات الخروج من المطارات والموانى بحجة فحص جوازات السفر أو السجلات الأمنية ... الخ .

٩ ـ تعرضت الاتفاقيات الدولية خاصة فى مجال التجارة للنقض عديد من المرات وفى التاريخ الحديث تعرضت اتفاقية تحرير التجارة التى عقدت فى النصف الثانى من القرن ١٩ بين فرنسا وانجلترا (معاهدة كوبدن) ثم انضمت إليها دول أخرى للنقض حتى أصبحت شبه ملغاه بعد الحرب العالمية الأولى إلى أن انتهت فعليا ورسميا فى بداية الثلاثينات على أثر عودة بريطانيا إلى نظام التفضيل الامبريالى فى تجارتها مع المستعمرات التابعة لها .

انظر : أ . د . عبدالرحمن يسرى أحمد ، الاقتصاد الدولى ، طبعة ١٩٧٤ ، دار النهضة ، بيروت .

١٠ ـ انظر : د . حسين كفافى ، رؤية عصرية للتنمية السياحية فى الدول النامية ، صفحة ٢٣٣ـ٢٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ .

١١ ـ انظر الفروض الأساسية للتحليل صفحة ٧ من البحث .

١٢ ـ Look : G.M. Meir (editor), Leading Issues in Econ. Development, Atricles by Little, Little and Mirrless, Lal and UNIDO, pp. 448 - 478, Oxford University Press, 1976.

١٣ ـ Look : The Economist Intelligence Unit, Travel & Tourism Intelligence, International Tourism Reports, No 2 , 1996, pp. 6 -7., London.

انظر أيضا : د . سلوى محمد مرسى ، « تطور وأهمية قطاع السياحة فى الدول العربية والاحتمالات المتوقعة لأثر اتفاقية الجاتس عليه » ،بحث مقدم إلى اجتماع خبراء العرب لدراسة أثر الجاتس على الاقتصاديات العربية ، القاهرة ، ٤ - ٧ يوليو ١٩٩٤ ، صفحة ١٣ - ٢٧ .

١٤ ـ D . Salvatore, International Economics, Fifth Edition, Prentice Hall International, Inc, 1995, pp. 158-160 .

١٥ ـ انظر : وزارة الاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الاستثمار .. وانطلاقة جديدة « حيث يتضمن قانون الاستثمار رقم ٢٣ لعام ١٩٨٩ وما يتبعه من مزايا واعفاءات بمثابة دفعة قوية لتشجيع القطاع الخاص نحو التوسع فى انشاء المشروعات المشتركة والمشاركة فى خطط وبرامج التنمية الاقتصادية » .

وانظر أيضا : الجريدة الرسمية ، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ، العدد ١٩ مكرر ، ١١ مايو ١٩٩٧ ، صفحة ٤ .

وانظر أيضا : نشرة Ernest & Young, " Investment Profile: Egypt" 4 September 1996.

١٦ ـ انظر : « نشرات جمهورية مصر العربية فى إطار برنامج توسيع قاعدة الملكية ، بيع أصول وأسهم الشركات المشتركة والتابعة لشركة الاسكان والسياحة والسينما » ، ابريل ١٩٩٧ .

وأيضا : نشرة قطاع تخطيط ومتابعة الترويج للبيع والتنفيذ ، بيان بالأصول المملوكة لشركات السياحة والفنادق والمدرجة ضمن برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية .

١٧ ـ انظر : مراجع الملحوظة ١٥ .

١٨ ـ انظر : أ . د . صلاح الدين عبدالوهاب ، التنمية السياحية ، مطبعة زهران ، ١٩٩١ ، صفحة ١٨٦ – ١٨٧ .

١٩ ـ انظر : أ . د . عبدالفتاح الجبالى ، أثر دورة أرجواى على الاقتصاديات العربية ، المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين العرب ، القاهرة ، ٢١ – ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ .

٢٠ ـ انظر : أعمال ندوة مشروع الضريبة الموحدة التى عقدت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ١٩٩٣/١٢/١٩ ، ونشرت فى مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، يناير / ابريل ١٩٩٤ ، القاهرة ، صفحات من ٥ – ٥٧ .

مراجع أخرى لم تذكر فى الهوامش

١ ـ Rt. Hon. D. Davies, Former Treasury Minister, The World Trade Organisation and Gatt, 94, A Guide to the new International Economic Law.

٢ ـ Anne Badger and others (Editorial Team) , Trading Places : Tourism As Trade, Published by Tourism Concern, 1995.

٣ ـ The Economist Intelligence Unit, Country Report, 2 nd Quarter 1995, Egypt.

٤ ـ Arab Republic of Egypt, Ministry of Tourism , Tourism Development Authority, Investment In Egypt 1996 .

٥ ـ أ . د . على عبدالعزيز سليمان ، اتفاقية الجات المكاسب والمخاوف ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، ابريل ١٩٩٤ ، صفحات ١٠١ - ١٠٧ .

٦ ـ أ . د . على عبدالعزيز سليمان : أثر المتغيرات الدولية على قطاع الخدمات فى الدول العربية ، المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين « التنمية العربية والتطورات الاقليمية والدولية » ، القاهرة ، ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ .

٧ ـ أ . نبيل حشاد ، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمى ، النهضة العربية ، ١٩٩٥ .

٨ ـ د . ماجدة شاهين ، المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الاجراءات المضادة للاغراق ، ملحق مجلة الأهرام الاقتصادى عدد ١٩٩٨/٢/٩ .

٩ ـ د . محسن هلال ، تسوية المنازعات التجارية فى إطار منظمة التجارة العالمية ، ملحق **الأهرام** الاقتصادى ، عدد ١٩٩٧/١١/٢٤ .

١٠ ـ المستشار الدكتور عبدالفتاح مراد ، التعليق على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ باصدار **قانون** ضمانات وحوافز الاستثمار .

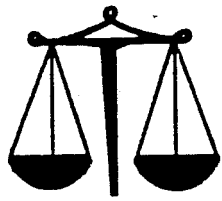

تقييم فاعلية برنامج الإصلاح الإقتصادى فى تشجيع الإستثمار الخاص فى مصر

د . محمدى فوزى متولى أبو السعود*

أ - مقدمـــة :

منذ بداية عقد الثمانينات من هذا القرن شهدت معظم الدول النامية تراجعاً ملحوظاً فى معدلات النمو الإقتصادى بها ، ولقد كان هذا يعزى بدرجة كبيرة إلى الإنخفاض الملحوظ فى معدلات التكوين الرأسمالى ، حيث تشير معظم الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين معدلات الإستثمار ومعدلات نمو الناتج الحقيقى فى معظم الدول النامية (Blejer, M.and Khan, M., 1984, pp. 26-29) وهذا الإنخفاض الملحوظ فى معدلات الإستثمار قد واكبه عدة عوامل تأثرت بها الدول النامية خلال عقد الثمانينات كان من أهمها : إنخفاض أسعار صادرات المواد الأولية ، إنخفاض حجم التمويل الخارجى الخاص ، وزيادة أعباء الديون الخارجية ، ..... الخ . وقد دفع ذلك الوضع العديد من الدول النامية إلى تبنى سياسات الإصلاح الإقتصادى بهدف علاج الإختلالات الهيكلية بها . ويتركز مضمون هذه السياسات بصفة عامة فى تحرير أسعار الصرف والفائدة ، وكذا تحرير أسعار السلع والخدمات ، والحد من عجز الموازنة العامة للدولة ، كما إقترنت تلك السياسات بالعمل على الحد من نطاق الملكية العامة للدولة ، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى مجال الإستثمار .

وقد قامت مصر فى بداية التسعينات بتبنى سياسة للإصلاح الإقتصادى تحت إطار ما يسمى ببرنامجى التثبيت الإقتصادى والتعديل الهيكلى ، ووقعت بمقتضاه إتفاق مساندة stand-by arrangements مع صندوق النقد الدولى ، كما حصلت على قرض التعديل الهيكلى structural loan من البنك الدولى فى مايو ١٩٩١ . وكان من أهم العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تبنته مصر : تحرير سعر صرف الجنيه

* قسم الإقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية .

المصرى ، رفع أسعار الفائدة ، تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، العمل على إصلاح القطاع العام وتنمية القطاع الخاص وإزالة جميع المعوقات التى تقف فى سبيل نهوضه وتقدمه .

وعلى الرغم من التسليم بأهمية الإستثمار الخاص فى زيادة معدلات النمو الإقتصادى بالدول النامية ، إلا أن هناك ندرة نسبية فى الدراسات التى تناولت هذا الموضوع . ونظراً لأهمية القطاع الخاص فى مصر ، حيث تنامى الإهتمام به فى السنوات الأخيرة ، كما إنعقد الأمل عليه فى أن يصبح القطاع الرائد والمحرك لعملية التنمية الإقتصادية ، فإن أهمية هذه الدراسة تكمن فى محاولة التعرف على أهم محددات الإستثمار الخاص فى مصر ، والتى ترتبط بشكل كبير بأهم عناصر برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى طبقته مصر منذ بداية عقد التسعينات . ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة الحالية إلى إجراء تقييم كمى لأثر السياسات التى إحتواها برنامج الإصلاح الإقتصادى على الإستثمار الخاص فى مصر ، بإستخدام بيانات سلسلة زمنية تتناول الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٥ .

وتنقسم خطة الدراسة إلى ثلاثة أجزاء بعد المقدمة : فى الجزء الأول يتم إستعراض أهم محددات الإستثمار الخاص من خلال تحليل وتقييم الدراسات السابقة ، وفى الجزء الثانى يتم عرض نموذج الدراسة وتقدير وتفسير نتائجه ، وأخيراً خاتمة البحث .

٢ - العوامل المحددة للإستثمار الخاص :

لم يحدث هناك إتفاق بين الإقتصاديين بشكل قاطع حتى الآن حول طبيعة دالة الإستثمار . فمعظم الدراسات التى تناولت موضوع الإستثمار إعتمدت بدرجة كبيرة على نموذج المعجل المرن Flexible Accelerator Model ، والذى يفترض وجود علاقة ثابتة بين رصيد رأس المال المرغوب وحجم الناتج المستهدف فى ظل دالة معينة للإنتاج . وقد طبق هذا النموذج على بعض الدول الصناعية المتقدمة ، وخلصت الدراسات التى طبقته إلى نتائج مرضية إلى حد كبير . ومن بين الإقتصاديين الذين طبقوا هذا النموذج

كل من Jorgenson (1971, pp. 1111-47) , Bischoff (1969, pp. 345-68).
ولا شك أن تطبيق مثل هذا النموذج على الدول النامية قد يواجه بصعوبات عديدة لعل من أهمها عدم توافر بعض الإفتراضات الأساسية التى قام عليها هذا النموذج . فمعظم الدول النامية تتسم بعدم كمال الأسواق ، وزيادة الدور النسبى للقطاع العام فى التكوين الرأسمالى ، وضعف الأسواق المالية ، والتشوهات فى أسعار الصرف .

وحتى فى حالة تطبيق النموذج النيوكلاسيكى للمعجل المرن على الدول النامية ، فسوف تظل مشكلة عدم توافر البيانات الملائمة لبعض المتغيرات الهامة مثل رصيد رأس المال والأجور والعمالة قائمة. إلا أن الصعوبات السابق ذكرها لم تمنع بعض الإقتصاديين من محاولة إيجاد صيغة ملائمة للنموذج النيوكلاسيكى تفضى إلى صيغة لدالة الإستثمار الخاص يمكن تطبيقها على ظروف الدول النامية ، آخذين فى الإعتبار العوامل الهيكلية والمؤسسية ، وكذلك صعوبة توافر البيانات الملائمة فى تلك الدول .

ولقد تفاوتت الدراسات السابقة من حيث أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية المؤثرة فى معدلات الإستثمار الخاص ، فبعض هذه الدراسات ركز على دور الإستثمار العام ومدى تأثيره على الإستثمار الخاص ، والبعض الآخر تناول أثر السياسات المتعلقة بأسعار الفائدة والصرف الأجنبى على الإستثمار الخاص ، فى حين قامت بعض الدراسات بإدخال متغيرات أخرى فى دالة الإستثمار الخاص مثل مدى توافر الإئتمان المتاح للقطاع الخاص ، حجم الدين العام الداخلى متمثلاً فى نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالى ، وكذلك حجم الدين الخارجى متمثلاً فى نسبة مدفوعات الدين الخارجى إلى إجمالى الصادرات .

وفيما يلى نتناول بالتفصيل أهم العوامل المحددة للإستثمار الخاص :

١ - الإنفاق الإستثمارى العام وعلاقته بالإستثمار الخاص :

من الأهمية بمكان لصانعى السياسات الإقتصادية بالدول النامية أن يقوموا بتقدير كيفية إستجابة القطاع الخاص للتغيرات فى السياسة الحكومية المتعلقة بالإنفاق الإستثمارى العام ، فالإختلافات الجوهرية فى معدلات التكوين الرأسمالى الخاص فيما بين الدول النامية ترجع بدرجة كبيرة إلى الإختلافات فيما بين معدلات الإستثمار العام فى تلك الدول (١) . ومنذ عقد الثمانينات بدأت الأهمية النسبية للقطاع العام تتراجع تدريجياً أمام القطاع الخاص نتيجة لرغبة معظم حكومات الدول النامية فى تخفيض عجز الموازنة العامة بها . وبالتالى بدأ التركيز على دور القطاع الخاص ومدى تأثيره على معدلات النمو الإقتصادى فى تلك الدول (Khan and Reinhart , 1990 , pp. 19-27) ، وإنطلاقاً من هذا المفهوم أخذت بعض الدراسات فى التركيز على مدى تأثر الإستثمار الخاص بالتغيرات فى كل من الإستثمار الحكومى والعام .

ولقد تضاربت الآراء بشأن إتجاه العلاقة بين كل من الإستثمار العام والإستثمار الخاص ، فالبعض يرى أن العلاقة بينهما هى علاقة تكاملية (طردية) crowding in ، بمعنى أن زيادة معدلات الإنفاق الإستثمارى العام تؤدى لزيادة معدلات الإنفاق الإستثمارى الخاص والعكس صحيح . بينما يرى البعض الآخر أن العلاقة بينهما هى علاقة تزاحمية (عكسية) crowding out ، بمعنى أن زيادة الإنفاق الإستثمارى العام تؤدى لإنخفاض الإنفاق الإستثمارى الخاص والعكس صحيح .

وتحليل الأثر التكاملى للإستثمار العام على الإستثمار الخاص يفترض أن أى زيادة مبدئية فى الإستثمار الثابت بواسطة الحكومة ستؤدى لزيادة الإنتاج الفعلى والمتوقع للقطاع الخاص . فزيادة الإستثمار العام وخاصة فى بعض مشروعات البنية الأساسية والسلع العامة يمكن أن يؤدى لزيادة إنتاجية القطاع الخاص الذى قد يستفيد كثيراً من التسهيلات التى تترتب على قيام مثل تلك المشروعات . كما أن زيادة الإستثمار العام يمكن أن يؤدى لزيادة الطلب

---

(١) يوضح الجدول (١) بالملحق الإحصائى تطور العلاقة بين معدلات الإستثمار العام والخاص فى عينة من بعض الدول النامية .

على المدخلات الإنتاجية والخدمات الثانوية التى يمكن أن يوفرها القطاع الخاص للقطاع العام .

ومن ناحية أخرى فإن الإستثمار العام يمكن أن يمارس أثراً تزاحمياً على الإستثمار الخاص ، وخاصة عندما لا يعتمد تمويل الإستثمار الحكومى أو العام على الضرائب بصفة أساسية ، وإنما يعتمد بشكل أساسى فى عملية التمويل على الإقتراض من أسواق الإئتمان المحلية ، مما ينعكس فى إرتفاع أسعار الفائدة ، وبالتالى تخفيض مقدرة القطاع الخاص على الإقتراض من أسواق الإئتمان المحلية . كما يمكن تفسير الأثر التزاحمى فى حالة إفتراضنا قيام القطاع العام بإنتاج سلع وخدمات تتنافس مع تلك السلع والخدمات التى يمكن أن يقوم القطاع الخاص بإنتاجها ، أو فى حالة قيام القطاع العام بتوظيف بعض الموارد الإقتصادية النادرة مزاحماً بذلك القطاع الخاص .

والمناقشة السابقة تشير إلى أن الإستثمار العام يمكن أن يمارس أثراً تكاملياً أو تزاحمياً على الإستثمار الخاص ، ويتوقف ذلك على عدة عوامل لعل من أهمها :

أ – طبيعة المشروعات التى يقدم القطاع العام على القيام بها : هل هى مشروعات تنتج سلعاً تتنافس مع السلع التى يمكن أن ينتجها القطاع الخاص أم لا ؟ ، هل هى مشروعات تتركز بدرجة كبيرة فى مجال البنية الأساسية أم لا ؟ .

ب – طبيعة تمويل المشروعات العامة : هل يعتمد تمويل مشروعات القطاع العام على الضرائب بصفة أساسية ، أم يعتمد على الإقتراض من أسواق الإئتمان المحلية ؟ .

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن الإستثمار العام يمارس أثراً تكاملياً على الإستثمار الخاص فى حالة قيام القطاع العام بالإستثمار فى مشروعات البنية الأساسية ، وإنتاج سلع وخدمات لا تتنافس مع تلك التى يمكن أن يقوم بإنتاجها القطاع الخاص ، أو فى حالة عدم الإعتماد بشكل كبير على أسواق الإئتمان المحلية عند تمويل مشروعاته . ويحدث العكس حيث

يمارس الإستثمار العام أثراً تزاحمياً على الإستثمار الخاص فى حالة قيام القطاع العام بإنتاج سلع تتنافس مع تلك التى يمكن أن ينتجها القطاع الخاص ، أو فى حالة قيامه بتمويل مشروعاته عن طريق الإقتراض من أسواق الإئتمان المحلية .

والدراسات التطبيقية التى تناولت طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والخاص أيدت إلى حد كبير صحة المناقشة السابقة ، ففى دراسة لكل من Sundararajan and Thakur (1980, pp. 814-854) تناولت طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص فى كل من كوريا والهند ، وذلك بإستخدام بيانات سلسلة زمنية غطت الفترة بين ١٩٦٠ حتى ١٩٧٦ فى الهند ، والفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٦ فى كوريا . وقد أوضحت تلك البيانات إختلاف طبيعة المشروعات التى قام بها القطاع العام فى كل من الهند وكوريا ، ففى الهند حدث إنخفاض ملحوظ فى مساهمة القطاع العام فى مشروعات النقل والمواصلات خلال الفترة (٦٤ - ١٩٧٥) ، بينما تضاعفت تلك المساهمة فى قطاعى الصناعة والبنوك ، وكان معدل الزيادة السنوية فى الإنتاج الحقيقى للقطاع العام حوالى ٩ ٪ خلال نفس الفترة . أما فى كوريا فلم يحدث تغير جوهرى فى تركيبة المشروعات التى قام بها القطاع العام ، وكان معدل الزيادة السنوية فى الإنتاج الحقيقى للقطاع العام حوالى ١٥ ٪ خلال الفترة (٦٣ - ١٩٧٢) .

وقام الكاتبان بإستخدام نموذج مكون من أربعة معادلات سلوكية تناولت محددات كل من : معدلات الإستثمار الخاص ، حجم إنتاج القطاع الخاص ، حجم إنتاج القطاع العام ، والمدخرات المحلية . وقد أوضحت نتائج هذا النموذج الذى تم تطبيقه على كل من كوريا والهند ، أن الإستثمار العام يمارس تأثيراً سلبياً على الإستثمار الخاص crowding out فى الأجل القصير بينما يمارس فى نفس الوقت تأثيراً إيجابياً على الإستثمار الخاص crowding in فى الأجل الطويل ، وذلك من خلال تأثيره الإيجابى على حجم المدخرات المحلية . ففى الهند إتضح أن الإستثمار العام يمارس أثراً تزاحمياً على الإستثمار الخاص . أما فى كوريا فقد كان التأثير الإيجابى للإستثمار العام فى

الأجل الطويل قوى جداً ، مما يعنى أن الإستثمار العام يمارس أثراً تكاملياً على الإستثمار الخاص فى كوريا .

وفى دراسة أخرى لكل من Blejer and Khan (1984, pp. 374-403) قاما من خلالها بإختبار طبيعة العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص فى عينة من ٢٤ دولة نامية خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٧٩ ، وإتضح أن الإستثمار العام فى مشروعات البنية الأساسية يمارس أثراً تكاملياً على الإستثمار الخاص . ففى النموذج المستخدم فى الدراسة كانت إشارة معامل الإستثمار العام فى مشروعات البنية الأساسية موجبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى ٥ ٪ ، فى حين أوضحت النتائج أن الإستثمار العام فى المشروعات التى لا ترتبط بالبنية الأساسية تمارس أثراً تكاملياً على الإستثمار الخاص ، حيث كانت إشارة المعامل سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى ١ ٪ .

أما Cardoso (1993, p. 845) ، فقد أوضح فى دراسته عن بعض دول أمريكا اللاتينية وهى بوليفيا ، الأرجنتين ، شيلى ، كولومبيا ، أورجواى ، فنزويلا ، والبرازيل ، أن الإستثمار العام فى مشروعات البنية الأساسية يمارس أثراً تكاملياً على الإستثمار الخاص ، حيث أوضحت نتائج تقدير النموذج المستخدم فى الدراسة أن زيادة نسبة الإستثمار العام إلى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار نقطة واحدة أدى لزيادة نسبة الإستثمارالخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار يزيد عن نصف نقطة . ومن ناحية أخرى قام Cardoso بإختبار أثر الإنفاق الحكومى الممول عن طريق الإقتراض من سوق الإئتمان المحلى على الإستثمار الخاص ، فوجد أن هناك أثراً تزاحمياً للإنفاق الحكومى على الإستثمار الخاص ، حيث كانت إشارة معامل الإنفاق الحكومى الممول عن طريق الإقتراض المحلى سالبة ومعنوية إحصائياً .

٢ - سياسات أسعار الفائدة وعلاقتها بالإستثمار الخاص :

تعرضت العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقى والإستثمار الخاص لبعض الإختلافات فى وجهات النظر ، فبينما يرى البعض أن العلاقة بينهما عكسية ، فإن البعض الآخر يرى أن العلاقة بينهما هى علاقة طردية .

فحتى بداية السبعينات من هذا القرن كان معظم الإقتصاديين يفترضون أن أسعار الفائدة المنخفضة سوف تحفز على زيادة الإنفاق الإستثمارى ، ومن ثم زيادة معدلات النمو الإقتصادى ، معتمدين فى ذلك على النظريات الكينزية والنيوكلاسيكية . وتتلخص وجهة النظر هذه فى أن تخفيض أسعار الفائدة يؤدي لتخفيض تكلفة الإقتراض . وطالما أن معظم المشروعات الخاصة فى الدول النامية تعتمد بشكل أساسى فى تمويل إستثماراتها على عملية الإقتراض ، فإن تخفيض أسعار الفائدة سيحفز بلا شك على زيادة حجم الإستثمار الخاص .

ومع بداية عقد السبعينات ظهرت آراء كل من Mckinnon (1973) , Shaw (1973) والتى تبنت وجهة نظر مغايرة تماماً لوجهة النظر السابقة ، حيث ترى أن إرتفاع أسعار الفائدة يؤدى لزيادة حجم المدخرات ، ومن ثم توفير الموارد المالية اللازمة لزيادة الإستثمارات الخاصة . والميكانيكية التى إعتمد عليها الكاتبان بشأن تفسير العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والإستثمار الخاص ، تفترض أن إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع يصاحبه زيادة فى الطلب على الودائع لدى البنوك التجارية ، بإعتبارها شكلاً من أشكال الثروة ، فتتراكم الودائع ، ويستخدم هذا التركيم فى تمويل حجم أكبر للإستثمار ، والذى يحتاج بدوره إلى حجم أكبر من الموارد المالية .

أما Fry (1988, pp. 13-16) فيرى أن معظم الدول النامية تخضع لما أسماه بظاهرة الكبت المالى Financial repression ، والتى لا تمكن النظام المالى من إجتذاب قدر كاف من الموارد المالية ، نتيجة للتدخل المستمر من جانب السلطات النقدية فى تحديد أسقف لأسعار الفائدة والأسعار المالية الأخرى ، مما ينعكس فى وجود نوع من التخصيص غير الكفء بين البدائل الإستثمارية المتاحة . ووجود مثل هذا النوع من الكبت المالى المتمثل فى تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية يقلل من الرغبة فى حيازة الثروة فى شكل أصول مالية ، فينخفض معدل تركيمها إلى حدود دنيا ، مما ينعكس بدوره فى تخفيض معدل التركيم الرأسمالى لعدم توافر الموارد المالية اللازمة للإستثمار . ومن ثم يرى Fry أن إزالة الأسقف المفروضة على أسعار

الفائدة والأسعار المالية الأخرى قد يؤدى إلى تمكين النظام المالى من إجتذاب موارد تمويلية إضافية ، وهذه الموارد يمكن إستخدامها فى تمويل الإستثمارات الأكثر كفاءة ، فترتفع كفاءة الإستثمارات المنفذة ، ويرتفع بالتالى العائد المتوسط على الإستثمار .

وتأسيساً على وجهة النظر السابقة بشأن العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والإستثمار الخاص ، كانت الدعوة إلى تحرير أسعار الفائدة الحقيقية كمكون أساسى من سياسات الإصلاح الإقتصادى التى تبنتها معظم الدول النامية فى بداية الثمانينات والتسعينات من هذا القرن . فالإفتراض الأساسى الذى قامت عليه سياسة التحرير المالى يوضح أن رفع أسعار الفائدة يؤدى إلى زيادة معدلات الإدخار ، حيث يحدث تحول فى محفظة الأوراق المالية من الأصول غير المنتجة (ذهب ، نقود سائلة) إلى ودائع لدى البنوك ، مما ينعكس فى زيادة حجم الإئتمان المحلى المتاح للقطاع الخاص . وهذا ما يمثل الأثر الإيجابى لسعر الفائدة على الإستثمار الخاص ، ولكن هذا الأثر الإيجابى قد يقابله من ناحية أخرى أثر سلبى فى حالة إدخال القطاع العام فى التحليل . فعندما يزداد طلب القطاع الخاص على الإئتمان المحلى ، يقل فى نفس الوقت طلبه على السندات الحكومية ، مما يدفع الحكومة إلى زيادة طلبها على الإئتمان المحلى لتمويل عجز الموازنة العامة ، مما يمارس أثراً تزاحمياً على القطاع الخاص ، ويقلل بالتالى من حجم الإئتمان المتاح له . كما أن الأثر السلبى قد يتمثل فى تحول محفظة الأوراق المالية من حيازة السلع الرأسمالية إلى حيازة الأصول النقدية .

والمناقشة السابقة تشير إلى أن تأثير سعر الفائدة على الإستثمار الخاص قد يكون تأثيراً إيجابياً أو سلبياً ، ويتوقف ذلك بالطبع على عدة عوامل منها : درجة الإستقرار النقدى للدول التى قامت بتحرير سعر الفائدة سواء كان ذلك التحرير تدريجياً أم فجائياً ، مدى لجوء الحكومة إلى الإقتراض من أسواق الإئتمان المحلى لتمويل عجز الموازنة العامة ، نسبة المؤسسات الخاصة ذات المخاطر المنخفضة إلى تلك المؤسسات ذات المخاطر المرتفعة .

فبالرجوع إلى تجارب بعض الدول التى تبنت إستراتيجية التحرير المالى لأسعار الفائدة ، نجد أن البعض قد تبنى إستراتيجية التحرير السريع لأسعار الفائدة ، بمعنى إزالة القيود على أسعار الفائدة والإئتمان فى فترة قصيرة نسبياً مثل شيلى والأرجنتين وأورجواى والفلبين وتركيا ، بينما تبنى البعض الآخر إستراتيجية التحرير التدريجى لأسعار الفائدة مثل كوريا وسيريلانكا وأندونيسيا وماليزيا (Villanueva and Mirakhor, 1990, pp. 509-36) ، وفى شيلى أدت سياسة التحرير السريع لسعر الفائدة إلى إرتفاع كبير فى تكلفة الإئتمان مما إنعكس فى إفلاس العديد من المشروعات الخاصة ، وخروج الكثير من المشروعات ذات المخاطر المنخفضة من مجال الحصول على الإئتمان ، وبالتالى وجهت القروض إلى المؤسسات ذات المخاطر المرتفعة ، ولقد أدى هذا التوزيع للإئتمان إلى منح قروض بأسعار فائدة مرتفعة . ويمكن إرجاع عدم نجاح تجربة تحرير سعر الفائدة فى شيلى إلى إنخفاض درجة الإستقرار النقدى مع عدم كفاية الرقابة المصرفية . أما ماليزيا التى تميزت بالإستقرار النقدى والرقابة المصرفية المحكمة ، فقد كان لإرتفاع أسعار الفائدة تأثير إيجابى على معدلات الإدخار والإستثمار بها .

ولقد قام Morisset (1993, pp. 133-150) بإختبار العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والإستثمار الخاص عن طريق بناء نموذج مبسط لدالة الإستثمار الخاص فى الأرجنتين ، مستخدماً بيانات سلسلة زمنية غطت الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٨٢ . وإتضح من نتائج الدراسة أن إرتفاع سعر الفائدة قد أدى لزيادة حجم الإئتمان المحلى لدى البنوك من خلال زيادة معدلات الإدخار ، وهذا ما يتفق جزئياً مع أنصار سياسة التحرير المالى لسعر الفائدة ، ويمثل فى نفس الوقت الأثر الإيجابى لسعر الفائدة على الإستثمار الخاص . ومن ناحية أخرى أوضحت نتائج الدراسة زيادة فى الطلب الحكومى على الإئتمان المحلى لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، مما أدى لتقليل حجم الإئتمان المتاح للقطاع الخاص ، وهذا ما يمثل الأثر السلبى لسعر الفائدة على الإستثمار الخاص ، ولقد أوضحت نتائج تقدير النموذج بصفة عامة تفوق الأثر السلبى على الأثر الإيجابى ، مما يعنى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والإستثمار الخاص .

ويخلص Morisset من دراسته إلى أن سياسة تحرير أسعار الفائدة لا تتضمن بالضرورة إحداث تأثير إيجابى على الإستثمار الخاص إلا إذا عملت السلطات النقدية على التأكد من تحقيق الأمور التالية :

أ - أن يقوم القطاع المالى بالتخصيص الكفء للإئتمان المحلى .

ب - ألا يقوم القطاع العام بإستيعاب الجزء الأكبر من الإئتمان المحلى المتاح للقطاع الخاص .

حـ - أن يكون التحول فى محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص راجعاً إلى التحول من حيازة الأصول غير النتجة (نقود سائلة ، ذهب) ، وليس من حيازة الأصول الرأسمالية .

وفى دراسة لكل من Greene and Villanueva (1990, p. 491) ، إتضح من نتائج تقدير النموذج أن إرتفاع سعر الفائدة الحقيقى بنسبة نقطة واحدة يؤدى لتخفيض معدلات الإستثمار الخاص بنسبة ٠,١ نقطة . كما توصل كل من Haque, Nadeem , Kajal , and Montiel (1990, pp. 537-59) إلى نفس النتيجة السابقة فى دراستهم عن ٣١ دولة نامية .

وفى دراسة عن الإقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٦ أوضح Shafik (1992, pp. 263-277) أن الإستثمار الخاص فى مصر يتأثر فقط بالقنوات المباشرة مثل الإستثمار الحكومى ومدى إتاحة الإئتمان المحلى ، بينما لم يكن هناك تأثير ملموس لسعر الفائدة على الإستثمار الخاص ، وفى رأيه أن تفسير ذلك يمكن إرجاعه لعدة عوامل منها : سيادة ظروف عدم التأكد بشأن معدل العائد الداخلى على الإستثمار ، وعدم الإتساق بين قرارات الإستثمار طويلة الأجل والتقلبات قصيرة الأجل فى أسعار الفائدة .

والخلاصة هى أن معظم الدراسات السابقة قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن سعر الفائدة يمارس تأثيراً سلبياً على الإستثمار الخاص مما يتعارض مع دعاة التحرير المالى لأسعار الفائدة ، حيث أوضحت الدراسات

السابقة أنه إذا كان للتحرير المالى أثر إيجابى على ريادة معدلات الإدخار والإنتمان ، فإن هناك أثراً سلبياً قد يتفوق عليه فى حالة مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص فى مجال تمويل الإستثمارات . كما أوضحت تجارب بعض الدول التى تبنت سياسة التحرير المالى لأسعار الفائدة أن عدم الإستقرار الإقتصادى وغياب الرقابة المحكمة للجهاز المصرفى يؤديان إلى إحداث تأثير سلبى على الإستثمار الخاص .

٣ - أثر سياسات الصرف الأجنبى على الإستثمار الخاص :

يعتبر تخفيض سعر الصرف الحقيقى Devaluation من أحد المكونات الأساسية التى إحتوت عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى طبقتها معظم الدول النامية منذ عقد الثمانينات . وهناك جدل قائم حول طبيعة العلاقة بين تخفيض سعر الصرف الأجنبى (تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية) وتحفيز الإستثمار الخاص . فمن ناحية قد يؤدى تخفيض سعر الصرف الحقيقى إلى تخفيض أسعار الصادرات المحلية وإرتفاع أسعار الواردات الأجنبية ، فإذا كانت المشروعات الخاصة تعتمد بدرجة كبيرة على المكون الأجنبى من مستلزمات الإنتاج الوسيطة ، بالإضافة إلى إنخفاض مرونة الطلب عليها لكونها ضرورية للإنتاج ، فسوف ينعكس ذلك فى إرتفاع تكاليف الإنتاج ، وتقليل هامش الربح ، وبالتالى إنخفاض الحافز على القيام بإستثمارات جديدة . ومن ناحية أخرى قد يؤدى إنخفاض أسعار الصادرات المحلية إلى زيادة الطلب الخارجى عليها ، مما قد يترتب عليه تحول المشروعات الخاصة إلى زيادة إستثماراتها فى الأنشطة الموجهة لأغراض التصدير دون أن يتأثر مستوى الإستثمار الخاص ككل .

ومن الملاحظ أن إدخال عامل التوقعات فى التحليل قد يعمل على إعادة تخصيص الإستثمارات الخاصة عبر الزمن ، حيث يرى كل من Faini and De Melo (1990 , pp. 492-519) ، أن المستثمر الخاص عندما يتوقع حدوث إنخفاض ما فى أسعار الصرف مستقبلياً ، وكان يعتمد بدرجة كبيرة على المكون الأجنبى من السلع الرأسمالية والوسيطة ، فسوف يدفعه

ذلك إلى زيادة حجم إستثماراته حالياً ، قبل أن تتحقق التوقعات المسبقة بإنخفاض أسعار الصرف .

والتحليل السابق يشير إلى عدم وجود رأى قاطع بشأن إتجاه العلاقة بين سعر الصرف الحقيقى والإستثمار الخاص ، فإنخفاض سعر الصرف الحقيقى قد يؤدى إما إلى تحفيز أو عدم تحفيز الإستثمار الخاص . ولا شك أن الأثر النهائى يتوقف على طبيعة التغيرات فى سعر الصرف ، وهيكل ومرونة الجهاز الإنتاجى للدول التى تقدم على تخفيض سعر الصرف الحقيقى بها ، بالإضافة إلى هيكل ومرونة الطلب على صادراتها للخارج وهيكل ومرونة الطلب على وارداتها من الخارج .

ففى دراسة كل من Faini and De Melo عن عينة من ٢٤ دولة نامية ، إتضح وجود تأثير سلبى لتخفيض سعر الصرف الحقيقى على الإستثمار الخاص فى تلك الدول . وفى دراسة أخرى قام فيها Cardoso (1993, pp. 833-843) ، بتقدير دالة للإستثمار الخاص فى عدد من دول أمريكا اللاتينية وهى : الأرجنتين ، البرازيل ، شيلى ، كولومبيا ، والمكسيك . وقد أوضحت نتائج تقدير النموذج المستخدم فى الدراسة أن سعر الصرف الحقيقى لم يكن له تأثير ملموس على سلوك الإستثمار الخاص فى تلك الدول ، فقد كان معامل سعر الصرف الحقيقى موجب (٠,٠٠٣) ، كما كان غير معنوى إحصائياً .

٤ - أثر الدين الداخلى والخارجى على الإستثمار الخاص :

يؤدى لجوء معظم حكومات الدول النامية إلى الجهاز المصرفى لتمويل عجز الموازنة العامة إلى إرتفاع حجم الدين العام الداخلى ، مما ينعكس أثره فى إحجام المستثمر الخاص عن القيام بإستثمارات جديدة ، خوفاً من تحميله بضرائب إضافية جديدة على أرباحه المحققة ، وذلك بهدف تمويل النفقات المتزايدة للدولة . ولا شك أن العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة يخلق حالة من عدم الإستقرار المالى وعدم التأكد . ففى مثل تلك الظروف تكون المنشآت متحفظة بشأن إتخاذ قرارات التوسع فى الإستثمار إنتظاراً لإنتهاء فترة عدم التأكد (Bernanke, 1993, pp. 85-106) ، ومن هنا

فإن تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة قد يعمل على تحفيز الإستثمار الخاص والعكس صحيح .

ومن ناحية أخرى يعد إرتفاع عبء الديون الخارجية بمثابة أحد العوامل الهامة التى تؤثر سلبياً على الأنشطة الإستثمارية للقطاع الخاص . ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل ، فإرتفاع عبء مدفوعات الدين الخارجى المرتبط بإرتفاع حجم الديون الخارجية قد يؤدى إلى تخفيض العرض النقدى مما يؤثر سلبياً على تمويل الإستثمارات الخاصة ، كما أن الحكومة قد تفرض ضرائب مرتفعة على أرباح القطاع الخاص لسداد الديون القائمة مما يقلل من حافز القطاع الخاص على القيام بإستثمارات جديدة ، بالإضافة إلى أن إحتمال تراخى الدولة عن الوفاء بأقساط الديون الخارجية والفوائد المستحقة عليها ، قد يؤدى إلى توتر العلاقة بينها وبين الحكومات والمؤسسات الدولية المقرضة ، فتقل بالتالى إمكانية الحصول على قروض إضافية أو الحصول على قروض بأسعار فائدة مرتفعة ، مما يؤدى فى النهاية إلى إرتفاع تكلفة تمويل الإستثمارات الخاصة .

وقد أيدت بعض الدراسات التطبيقية الإفتراضات السابقة ، ففى دراسة عن ٢٣ دولة نامية قام بها كل من Greene and Villanueva (1991, pp. 33-58) ، حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين زمنيتين منفصلتين ، الأولى تمثل فترة ما قبل أزمة الديون الخارجية (٧٥ - ١٩٨١) ، والثانية تمثل فترة ما بعد أزمة الديون الخارجية (٨٢ - ١٩٨٩) . وقد أوضحت الدراسة أن نسبة الإستثمار الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى قد إنخفضت من ١٣,٢ ٪ خلال الفترة الأولى إلى ١١ ٪ خلال الفترة الثانية . ففى الدول التى كانت تعانى من مشاكل حادة فى الديون الخارجية إنخفضت نسبة الإستثمار الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى بشدة فى الفترة الثانية عن الفترة الأولى . ففى الأرجنتين مثلاً إنخفضت تلك النسبة من ١٣,٣ ٪ خلال الفترة الأولى إلى ٧ ٪ فقط خلال الفترة الثانية ، وفى فنزويلا إنخفضت تلك النسبة من ١٧,٦ ٪ خلال الفترة الأولى إلى ٦,٥ ٪ خلال الفترة الثانية . بينما كانت الإختلافات فى معدلات الإستثمار الخاص فيما بين الفترتين ضئيلة

جداً فى تلك الدول التى لم تواجه مشاكل حادة فى الديون الخارجية . وعند إختبار دالة الإستثمار الخاص فى الدول محل الدراسة ، أوضحت نتائج التقدير أن معامل نسبة مدفوعات الدين الخارجى إلى إجمالى الصادرات كان سالباً ومعنوى إحصائياً ، كما كان معامل نسبة إجمالى الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى سالباً ومعنوى إحصائياً أيضاً .

كما توصل Cardoso (1993, pp. 833-843) إلى نفس النتيجة السابقة فى دراسته عن بعض دول أمريكا اللاتينية ، فقد أوضحت نتائج تقدير النموذج المستخدم فى الدراسة أن معامل نسبة الديون الخارجية إلى إجمالى الصادرات كان سالباً ومعنوى إحصائياً ، كما كان معامل الدين العام الحكومى كنسبة من الإئتمان المحلى سالباً ومعنوى إحصائياً .

ومما سبق نخلص إلى أنه من الصعوبة بمكان التحديد القاطع لإتجاه العلاقة بين بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية والإستثمار الخاص . فنفس المتغير قد يؤدى إلى إحداث إما تأثير إيجابى أو سلبى على معدلات الإستثمار الخاص ، ويتوقف ذلك على ظروف كل دولة على حدة ، وأيضاً على مدى نجاحها أو فشلها فى إستخدام المتغيرات الإقتصادية الكلية كأدوات سياسية فى التأثير على معدلات الإستثمار الخاص . ومن الملاحظ أن معظم الدراسات السابقة قد حاولت صياغة دالة للإستثمار الخاص ، وإستخدمت فى ذلك عدة متغيرات تفسيرية إختلفت من دراسة لأخرى ، إلا أنه يمكن إجمالاً حصر أهم هذه المتغيرات فى الآتى : الإستثمار العام ، سعر الفائدة الحقيقى ، سعر الصرف الحقيقى ، حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص ، عجز الموازنة العامة للدولة ، إجمالى الديون الخارجية .

٣ - نمـوذج الدراسـة :

بدأت مصر أولى خطواتها فى طريق الإصلاح الإقتصادى إبتداءً مـن عام ١٩٨٦ ، حيث تبنت بعض السياسات الإقتصادية التى إستهدفت إستخدام قوى السوق الحرة كمحدد أساسى لعمليـة تخصيص المـوارد الإقتصاديـة بيـن إستخداماتها المختلفة . إلا أن تلك السياسات كانت غير متكاملـة وأيضـاً غير كافية لإحداث التغير المطلوب . وفـى عـام ١٩٩٠ تـم تطبيـق برنـامج جديد للتثبيت الإقتصـادى والتغيـير الهيكلـى حظـى بمسـاندة كـل مـن صنـدوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وكـان مـن أهـم أهـداف هـذا البرنـامج : إعـادة هيكلـة الإقتصاد المصرى بطريقـة تسـمح لـه بالإعتمـاد علـى قـوى السـوق الحـرة ، وتحقيق التوازن على المستوى الكلـى . بالإضافـة إلـى تحريـر أسـعار الفـائدة والصرف ، وإصلاح القطاع العام ، وإجراء الإصلاحات التنظيميـة لإصـلاح وتنمية القطاع الخاص . كـل هـذا بهـدف تحقيـق معـدلات مرتفعـة للإسـتثمار والنمو فى الدخل القومى الحقيقى .

ويقوم نموذج الدراسة على إختبار مدى تأثير أدوات سياسة الإصـلاح الإقتصادى على معدلات الإستثمار الخـاص فـى مصـر ، والتـى مـن أهمهـا السياسـات المتعلقـة بالإنفـاق الحكومـى وأسـعار الفـائدة والصـرف ، وكذلـك السياسات المتعلقة بتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، والتخفيف من حـدة مشكلة الديـون الخارجيـة . وبذلـك يضـع نمـوذج الدراسـة يدنـا علـى أهـم المتغيرات الإقتصادية الكلية التى تؤثر على الإستثمار الخاص فى مصر .

فيبدأ النموذج أولاً فى إختبار العلاقة بين أهم المتغيرات الإقتصاديـة التى إحتوتها سياسة الإصلاح الإقتصادى من ناحيـة والإستثمار الخـاص مـن ناحية أخرى ، ثم يلى ذلـك إختبـار أثـر تطبيـق سياسـة الإصـلاح الإقتصـادى ككل على الإستثمار الخاص فـى مصـر ، حيـث تـم إسـتخدام متغيـر صـورى يأخذ القيمة (صفـر = DUM) فـى الفـترة مـن ١٩٧٥ حتـى ١٩٩١ ، وهـى فـترة مـا قبـل تطبيـق سياسـة الإصـلاح الإقتصـادى ، ويـأخذ القيمـة (١ = DUM) فى الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥ ، وهى فترة ما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى .

أولاً : معـادلات النمـوذج :

يشـتمل نمـوذج الدراسـة علـى المعـادلتين التـاليتين :

$$(1)\ IPR = b_0 + b_1RR + b_2ER + b_3TR + b_4BR + b_5IPU + b_6XR + u$$

$$(2)\ IPR = b_0 + b_1RR + b_2ER + b_3TR + b_4BR + b_5IPU + b_6XR + b_7DUM + u$$

حيـث :

IPR : نسبة الإستثمار الخاص الحقيقى إلى الناتج المحلى الحقيقى

RR : سعر الفائدة الحقيقى

ER : سعر الصرف الحقيقى

TR : نسبة الإئتمان الحقيقى الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج الحقيقى

BR : نسبة العجز الحقيقى فى الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الحقيقى

IPU : نسبة الإستثمار العام الحقيقى إلى إجمالى الصادرات الحقيقية

XR : نسبة مدفوعات الدين الخارجى الحقيقى إلى إجمالى الصادرات الحقيقية

DUM : متغير صورى يأخذ القيمة (صفر = DUM) فى الفترة (٧٥ - ١٩٩١) ، ويأخذ القيمة (١ = DUM) فى الفترة (٩٢ - ١٩٩٥)

u : متغير عشوائى

$b_0 , b_1 , ... , b_7$: المعلمات المطلوب تقديرها

ثانياً : مصادر الحصول على البيانات وطريقة قياس المتغيرات :

تغطى هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٥ ، وقد تم الحصول على بيانات سلسلة زمنية Time Series لكل متغير من متغيرات الدراسة ، وذلك من عدة مصادر مختلفة وهى :

1 - International Financial Statistics , 1996 .

2 - African Development Indicators , 1996 .

3 - World Bank Tables , 1994 .

4 - عدة نشرات مختلفة للبنك المركزى المصرى

وقد تم الحصول على قيم حقيقية لكل من الإستثمار العام والإستثمار الخاص ، وعجز الموازنة العامة للدولة ، وحجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص عن طريق قسمة القيم النقدية للمتغيرات السابقة على الرقم القياسى لأسعار المستهلكين الذى إستخدم كمكمش ، ثم نسبتها بعد ذلك إلى الناتج المحلى الحقيقى . أما مدفوعات الدين الخارجى فقد تم قسمتها على الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، ونسبتها بعد ذلك إلى الصادرات الحقيقية .

وبالنسبة لسعر الفائدة الحقيقى ، فقد تم الحصول عليه عن طريق إستخدام المعادلة التالية :

$$RR = \left[\frac{1 + NR}{1 + \Delta CPI} - 1 \right]$$

حيث :

NR : سعر الفائدة الإسمى على الودائع لسنة واحدة

ΔCPI : معدل التضخم معبراً عنه بالتغير النسبى فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين

أما سعر الصرف الحقيقى فقد تم الحصول عليه عن طريق إستخدام المعادلة التالية (١) :

$$ER = EXCPI_{US.} / CPI_{EG.}$$

حيث :

ER : سعر الصرف الحقيقى

E : سعر الصرف الإسمى والذى يعبر عن الجنيهات المصرية مقابل دولار أمريكى واحد

$CPI_{US.}$: الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الولايات المتحدة الأمريكية

$CPI_{EG.}$: الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر

ثالثاً : تقدير معلمات النموذج :

تم تقدير النموذج السابق بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وبإستخدام برنامج TSP ، وكانت نتائج التقدير كما يلى :

أ - نتائج تقدير المعادلة الأولى :

وهذه المعادلة تختبر العلاقة بين أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية التى إحتوتها سياسة الإصلاح الإقتصادى من ناحية ، والإستثمار الخاص فى مصر من ناحية أخرى .

$$IPR = b_0 + b_1RR + b_2ER + b_3TR + b_4BR + b_5IPU + b_6XR + u$$

ويوضح الجدول (١) نتائج تقدير المعادلة السابقة .

---

(١) يمكن أيضا حساب سعر الصرف الحقيقى عن طريق قسمة سعر الصرف الموزون نسبة من عملات الشركاء التجاريين ، وذلك عن طريق ضرب مؤشر الصرف الحقيقى فى نصيب الشريك التجارى من التجارة الخارجية للدولة ، ولكننا إعتمدنا على الصيغة السابقة لبساطتها .

جدول (١)

نتائج تقدير المعادلة الأولى

Dependent Variable . IPR

Variable	Coefficient	Std-Error	T-Start	Sig-Level
b_0	0.01578	0.02364	0.66759	0.5152
RR	-0.10607	0.05239	-2.02483	0.0624
ER	0.01240	0.00612	2.02505	0.0624
TR	0.28665	0.04492	6.38199	0.0000
BR	-0.07198	0.03964	-1.81574	0.0909
IPU	0.07185	0.04033	1.78138	0.0965
XR	-0.20338	0.02935	-6.92939	0.0000

R-Squared = 0.9264
Adjusted R-Squared = 0.8948
F-Statistics = 29.3583
Significance level of F-Test = 0.0000
D.W.Statistic = 1.9516

وتشير نتائج تقدير معلمات النموذج السابق إلى أن المتغيرات التفسيرية تفسر أكثر من ٩٠ ٪ من المتغير التابع (طبقاً لإحصائية R^2) ، كما أن النموذج ككل معنوى جداً (طبقاً لإحصائية F-Statistics) .

وتوضح نتائج التقدير أن معلمات المتغيرات التفسيرية تأخذ جميعها الإشارة المناسبة من الناحية النظرية ، كما أن جميع معاملات المتغيرات التفسيرية معنوية من الناحية الإحصائية ، حيث يتراوح مستوى المعنوية من ١ ٪ إلى ١٠ ٪ .

ويمكن تفسير نتائج تقدير النموذج السابق على النحو التالى :

١ - إتخذ معامل سعر الفائدة الحقيقى الإشارة السالبة (0.106-) ، مع مستوى معنوية يعادل ١٠ ٪ ، ويشير ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقى والإستثمار الخاص فى مصر ، وتتفق هذه النتيجة مع معظم نتائج الدراسات السابقة ، وإن كانت تختلف فى نفس الوقت مع إفتراضات كل من Mckinon and Shaw ، والتى ترى أن سياسة التحرير

المالى لسعر الفائدة يترتب عليها زيادة حجم المدخرات ، ومن ثم تتراكم الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل الإستثمارات الخاصة .

وفيما يتعلق بالوضع فى مصر ، فإن إرتفاع أسعار الفائدة قد أدى فعلاً إلى تراكم كبير فى الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية نتيجة لزيادة حجم المدخرات ، وهذا الأثر الإيجابى يتفق جزئياً مع دعاة التحرير المالى لسعر الفائدة ، ولكن إرتفاع أسعار الفائدة أدى فى نفس الوقت إلى إرتفاع تكلفة التمويل ، وهذا ما يمثل الأثر السلبى لسعر الفائدة والذى تفوق فى النهاية على الأثر الإيجابى ، مما إنعكس فى تخفيض حجم الإستثمار الخاص .

والنتيجة السابقة تشير بوضوح إلى أن مشكلة تمويل الإستثمار الخاص فى مصر لا تتمثل فى صعوبة توافر مصادر التمويل ، وإنما فى إرتفاع تكلفة هذا التمويل .

٢ - أما إشارة معامل سعر الصرف الحقيقى فقد كانت موجبة ومتوافقة مع التوقعات القبلية ، وذات معنوية إحصائية عند مستوى ١٠ ٪ . فتخفيض سعر الصرف الحقيقى يترتب عليه إرتفاع أسعار واردات السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج ، فيقل الطلب عليها مما ينعكس فى إضعاف الحافز على التوسع فى الإستثمارات الخاصة . وفى الحقيقة يلاحظ أن معظم المشروعات الخاصة فى مصر تعتمد بدرجة كبيرة على المكون الأجنبى من مستلزمات الإنتاج الوسيطة نظراً لعدم توافر البدائل المحلية المتاحة ، ومن ثم أدى تخفيض سعر الصرف الحقيقى ، وما ترتب عليه من إرتفاع أسعار واردات السلع الوسيطة إلى تخفيض نسبى فى حجم الإستثمارات الخاصة .

٣ - وفيما يتعلق بحجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى ، فقد كانت إشارة معامل ذلك المتغير موجبة ومعنوية من الناحية الإحصائية عند مستوى ١ ٪ . وتتوافق هذه النتيجة أيضاً مع التوقعات القبلية ، فقد أدى زيادة حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى زيادة ملموسة فى حجم إستثماراته ، فكما هو واضح من الجدول (٣)

بالملحق الإحصائى ، فإن نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الحقيقى قد إرتفعت من ١٨ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٣٢ ٪ فى عام ١٩٩٥ .

٤ - ولقد إتخذ معامل نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الحقيقى الإشارة السالبة ، كما كان معنوى إحصائياً عند مستوى ١٠ ٪ . فتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة يؤدى لوجود حالة من الإستقرار الإقتصادى ، تقلل من حالة عدم التأكد التى قد تؤثر على قرارات التوسع فى إستثمارات القطاع الخاص . فكما هو واضح من الجدول (٣) بالملحق الإحصائى ، نجد أن الحكومة المصرية قد نجحت فى تخفيض نسبة العجز الحقيقى للموازنة العامة إلى الناتج المحلى الحقيقى من ١٩ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ١ ٪ فقط فى عام ١٩٩٥ ، ولا شك أن ذلك الأمر قد ساهم فى زيادة ثقة المستثمر الخاص بالأوضاع الإقتصادية الداخلية ، وزاد من درجة تأكده فيما يتخذه من قرارات بشأن التوسعات المستقبلية .

٥ - وفيما يتعلق بتأثير الإستثمار العام على الإستثمار الخاص ، فقد أوضحت نتائج التقدير وجود أثر تكاملى للإستثمار العام على الإستثمار الخاص فى مصر . فقد كانت إشارة معامل نسبة الإستثمار العام الحقيقى إلى الناتج المحلى الحقيقى موجبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى ١٠ ٪ . وتتفق هذه النتيجة مع معظم نتائج الدراسات السابقة . فعندما قامت الحكومة فى مصر بتخفيض عجز الموازنة العامة ، فإنها لجأت إلى تخفيض بعض بنود النفقات الجارية ، كما قامت بإلغاء معظم بنود الدعم . ولم تتطرق بشكل ملموس إلى تخفيض الإنفاق الإستثمارى الحكومى أو العام على مشروعات البنية الأساسية . ففى السنوات الأخيرة قامت الحكومة بزيادة إستثماراتها فى العديد من مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والكبارى والمواصلات والصرف الصحى والإتصالات السلكية واللاسلكية . وقد أدى ذلك بالطبع إلى إستفادة القطاع الخاص من الآثار الإيجابية الغير مباشرة لتلك المشروعات ، مما حفزه بالتالى على زيادة حجم إستثماراته .

٦ - وأخيراً فإن معامل نسبة مدفوعات الدين الخارجى إلى الصادرات الحقيقية كان سالباً ، ومعنوى إحصائياً عند مستوى ١ ٪ . وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع معظم الدراسات السابقة ، فالملاحظ أن الحكومة المصرية قد نجحت خلال السنوات الأخيرة فى تخفيض بعض ديونها الخارجية ، والدخول فى مفاوضات شاقة مع الدول والمؤسسات الدولية الدائنة ، الأمر الذى أدى إلى إلغاء جانب هام من هذه الديون وجدولة البعض الآخر ، وقد إنعكس ذلك فى زيادة عنصر الإستقرار الإقتصادى الذى شجع المستثمر الخاص على زيادة حجم إستثماراته .

ب - نتائج تقدير المعادلة الثانية :

وهذه المعادلة تختبر أثر تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى إجمالاً على الإستثمار الخاص فى مصر ، حيث تم إستخدام متغير صورى يأخذ القيمة (صفر = DUM) فى السنوات (٧٥ - ١٩٩١) ، والقيمة (١ = DUM) فى السنوات (٩٢ - ١٩٩٥) .

$$IPR = b_0 + b_1RR + b_2ER + b_3TR + b_4BR + b_5IPU + b_6XR + b_7DUM + u$$

ويوضح الجدول التالى (٢) نتائج تقدير المعادلة السابقة .

جدول (٢)

نتائج تقدير المعادلة الثانية

Dependent Variable : IPR

Variable	Coefficient	Std-Error	T-Start	Sig-Level
C	-0.00396	0.02194	-0.18062	0.8595
RR	0.01459	0.00535	2.72568	0.0173
ER	-0.11957	0.04548	-2.62899	0.0208
TR	0.27144	0.03921	6.92311	0.0000
BR	-0.06736	0.03421	-1.96891	0.0707
IPU	0.10919	0.03802	2.87176	0.0131
XR	-0.16729	0.02936	-5.69812	0.0001
DUM	0.01403	0.00579	2.42025	0.0309

R-Squared = 0.9492
Adjusted R-Squared = 0.9219
F-Statistics = 34.73237
Significance level of F-Test = 0.00000
D.W.Statistic = 1.82808

وتشير تقديرات النموذج السابق إلى أن جميع معاملات المتغيرات التفسيرية قد أخذت الإشارة المناسبة من الناحية النظرية ، كما أنها جميعاً ذات معنوية من الناحية الإحصائية .

وفيما يتعلق بإشارة معامل المتغير الصورى (DUM) ، فقد كانت موجبة (0.014) ، وذات معنوية إحصائية عند مستوى ٥ ٪ . وهذا يعنى أن تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى إجمالاً كان لها تأثير إيجابى على الإستثمار الخاص فى مصر .

ولتفسير الإنتقال الهيكلى لدالة الإستثمار الخاص نتيجة لتطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى ، فإن بيانات الجدول السابق تشير إلى سالبية الحد الثابت (0.00396-) وعدم معنويته من الناحية الإحصائية ، بينما كان معامل المتغير الصورى موجب (0.01403) ومعنوى من الناحية الإحصائية ، وهذا يعنى أن قيمة الحد الثابت فى دالة الإستثمار فى حالة تطبيق سياسة

الإصلاح الإقتصادى كانت أكبر من نظيرتها فى حالة عدم تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى وذلك عند كل مستوى مستويات المتغيرات التفسيرية ، وهذا ما يؤكد مرة أخرى على وجود تأثير إيجابى لسياسة الإصلاح الإقتصادى ككل على الإستثمار الخاص فى مصر .

٣ - خاتمة البحث :

إستهدف هذا البحث إجراء تقييم كمى لأثر سياسة الإصلاح الإقتصادى على الإستثمار الخاص فى مصر ، وذلك من خلال القياس الكمى لأهم المتغيرات الإقتصادية الكلية التى تؤثر على الإستثمار الخاص فى مصر ، والتى تمثل فى نفس الوقت أهم أدوات سياسة الإصلاح الإقتصادى التى ثبتتها مصر منذ بداية عقد التسعينات .

ولقد تم فى القسم الأول من هذا البحث تحليل وتقييم لأهم المتغيرات الإقتصادية الكلية المحددة للإستثمار الخاص فى الدول النامية بشكل عام ، وكيفية تأثر الإستثمار الخاص بها سواء سلباً أو إيجاباً . كما تم إستعراض أهم الدراسات التطبيقية التى قامت بإختبار أثر بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الخاص . ولقد إتضح أن معظم هذه الدراسات لم تنته إلى نتائج شبه موحدة وقاطعة بشأن إتجاه العلاقة بين الإستثمار الخاص وبعض محدداته مثل سعر الفائدة و الإنفاق الإستثمارى العام . وبناءً على المسح الذى تم إجرائه لتلك الدراسات يمكن القول بأن الإستثمار الخاص من المتوقع أن يتأثر إما طردياً أوعكسياً بالإستثمار العام ، وإما عكسياً أو طردياً بسعر الفائدة الحقيقى ، وعكسياً بكل من عجز الموازنة العامة للدولة وإجمالى الديون الخارجية . كما أنه من المتوقع أن يتأثر طردياً بكل من سعر الصرف الحقيقى وحجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص .

وفى القسم التطبيقى من هذا البحث تم صياغة معادلتين ، الأولى قامت بإختبار أثر أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الخاص فى مصر ، والثانية قامت باختبار أثر تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى إجمالاً على الإستثمار الخاص فى مصر ، حيث تم إستخدام متغير صورى يأخذ

القيمة (صفر = DUM) فى الفترة (٧٥ - ١٩٩١) ، ويأخذ القيمة (١ = DUM) فى الفترة (٩٢ - ١٩٩٥) .

وقد تناول البحث الفترة الممتدة من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٥ ، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية لكل المتغيرات محل الدراسة ، وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، عن طريق برنامج TSP .

ولقد أوضحت نتائج تقدير معادلات النموذج ما يلى :

١ - تأثر الإستثمار الخاص فى مصر طردياً بكل من سعر الصرف الحقيقى ، ونسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الحقيقى ، ونسبة الإستثمار العام الحقيقى إلى الناتج المحلى الحقيقى . وتتفق تلك النتائج مع نتائج معظم الدراسات السابقة . ولقد أوضحت النتائج وجود أثر تكاملى للإستثمار العام على الإستثمار الخاص ، ومن هنا يأتى التخوف من إحتمالات تقليص حجم الإنفاق الإستثمارى الحكومى أو العام على مشروعات البنية الأساسية ، وذلك لما له من تأثير سلبى على الإستثمار الخاص ، وفى هذا الصدد يوصى البحث بضرورة إستمرار الدولة فى زيادة إنفاقها الإستثمارى على مشروعات البنية الأساسية لما له من تأثير إيجابى على الإستثمار الخاص فى مصر .

٢ - إتضح من نتائج تقدير معادلات النموذج تأثر الإستثمار الخاص سلبياً بكل من سعر الفائدة الحقيقى ، وعجز الموازنة العامة للدولة ، وإجمالى الديون الخارجية . وهذا ما يؤكد على أن كلاً من عنصرى عدم الإستقرار الإقتصادى وعدم التأكد يمكن لهما أن يمارسا تأثيراً سلبياً على قرارات المستثمرين الخاصة بالتوسع فى الإستثمارات القائمة ، وبالتالى فإن السياسة الإقتصادية التى تستهدف زيادة كل من الإستقرار الإقتصادى وعنصر التأكد يمكن لها أن تشجع على زيادة معدلات الإستثمارات الخاصة .

٣ - أوضحت النتائج أيضاً الأثر الإيجابى لتطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى ككل على الإستثمار الخاص ، فقد كانت إشارة معامل المتغير

الصورى موجبة وذات معنوية إحصائية عند مستوى ٥ ٪ . كما أشارت النتائج إلى أن تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى أدت إلى إنتقال دالة الإستثمار الخاص فى مصر لأعلى .

٤ – نظراً لحداثة تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى فى مصر ، فإن تأثيرها على الإستثمار الخاص قد لا يتضح فى الفترة القصيرة ، فالقطاع الخاص لابد أن يأخذ فترة زمنية معقولة حتى يستجيب جوهرياً للتغيرات الإيجابية فى الإقتصاد ، ويرتفع حجم إستثماراته بما يتناسب مع الإصلاحات الإقتصادية التى تمت ، بالإضافة إلى إطمئنانه بشأن السياسة الإقتصادية الجديدة المتبعة ، وأنها سوف تستمر ولن تتغير على المدى الطويل . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسة إستخدمت متغير صورى (DUM=1) يعبر عن فترة ضئيلة نسبياً (٩٢ – ١٩٩٥) نظراً لحداثة تجربة الإصلاح الإقتصادى ، ومما لاشك فيه أن إستخدام فترة طويلة نسبياً يدعم من نتائج الدراسة ، وأن الدراسات اللاحقة يمكن لها إختبار أثر تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى على الإستثمار الخاص فى مصر بعد مرور فترة زمنية معقولة .

الملحق الإحصائى

جدول (١)

تطور معدلات الإستثمار الخاص والعام فى بعض الدول النامية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

(١٩٧٥ - ١٩٨٧)

الدولة	٪ الإستثمار الخاص ١٩٧٥	٪ الإستثمار الخاص ١٩٨٧	٪ الإستثمار الخاص كمتوسط للسنوات (٧٥ - ٨٧)	٪ الإستثمار العام كمتوسط للسنوات (٧٥ - ٨٧)
الأرجنتين	١٧,١	٦,٨	١٠,٤	٩,٤
بوليفيا	١٠,٩	٤,٩	٥,٦	٧,٤
البرازيل	٢٠,٩	١٢,٨	١٢,٨	٨,٦
شيلى	٣,٢	١٠,٠	٨,٩	٦,٦
كولومبيا	١١,٨	١١,١	١١,٠	٧,٩
كوستاريكا	-	١٥,١	١٤,٢	٧,١
الإكوادور	١٤,٥	١٤,٦	١٠,٠	٨,٨
جواتيمالا	١٢,١	٩,٥	١٠,٢	٥,٠
الهند	٩,٦	١١,٠	١٢,٢	٩,٠
كينيا	١١,٧	١٢,٦	٢٢,٢	٨,٨
كوريا	١٩,٣	٢٣,٠	١٢,٧	٦,٩
المكسيك	١٢,٤	١٣,٥	٥,٩	٨,٤
باكستان	٤,٦	٦,٣	٩,٠	١٠,٣
بيرو	٩,٢	١٠,٦	١٦,٠	٧,٦
الفلبين	١٨,٦	١٠,٦	٢٦,٣	٦,٠
زنجابور	٢٦,٥	٢٣,٤	١٠,٩	١٢,٤
سيريلانكا	٨,٢	١٠,٩	١٦,٤	١٢,٣
تايلاند	١٧,٧	١٧,٣	١٢,٤	١٢,١
تونس	١٢,٣	٩,٠	١٠,٢	١٦,٣
تركيا	١١,٧	١١,٣	٧,٧	١١,٥
أورجواى	٨,٧	٥,٤	١٢,٥	٥,٢
فنزويلا	١٥,٨	٦,٦	٩,٨	١٢,٩
زيمبابوى	١٣,٧	٧,٢	١٢,٢	٨,١

المصدر : Greene and Villanueva , 1991 , p. 36 .

جدول (٢)

تطور معدلات الإستثمار الخاص والعام فى مصر

١٩٧٥ - ١٩٩٥

بالمليون جنيه مصرى

السنة	الإستثمار الخاص الثابت	الإستثمار العام الثابت	الإستثمار الخاص الثابت كنسبة من GDP	الإستثمار العام الثابت كنسبة من GDP
١٩٧٥	١٨٥	١٠٩٧	٠,٠٤	٠,٢٢
٧٦	٣٠٣	١١٦٨	٠,٠٥	٠,١٩
٧٧	٣٧١	١٥٠٢	٠,٠٥	٠,١٨
٧٨	٤٧٣	٢٢١٢	٠,٠٥	٠,٢٣
٧٩	٨٦٩	٢٨٩٤	٠,٠٧	٠,٢٣
٨٠	٨٤٩	٣١٩٦	٠,٠٥	٠,٢١
٨١	١١٤٨	٤٣٧١	٠,٠٧	٠,٢٥
٨٢	١٤٤٠	٤٩٦١	٠,٠٧	٠,٢٤
٨٣	١٤٢٥	٥٢٦٥	٠,٠٦	٠,٢٠
٨٤	١٦٥٦	٥٦٠٧	٠,٠٥	٠,١٨
٨٥	٢٠٤٥	٥٦٤٢	٠,٠٥	٠,١٥
٨٦	٢٥٥٠	٥١٥٣	٠,٠٦	٠,١٢
٨٧	٤١٤٦	٨٨٩١	٠,٠٨	٠,١٧
٨٨	٥٠٠٥	١٠٠٢٤	٠,٠٨	٠,١٦
٨٩	٥٣١٣	١١٦٠٤	٠,٠٨	٠,١٧
٩٠	٦٥٥٦	١٣١٨٩	٠,٠٧	٠,١٤
٩١	٨٦٤٦	١٣٤١١	٠,٠٨	٠,١٢
٩٢	٩٢١٦	١٣٣٤٠	٠,٠٧	٠,١٠
٩٣	١٤٤٧٢	١١١٦٨	٠,٠٩	٠,٠٧
٩٤	١٨٣٧٥	١٠٦٧٥	٠,١١	٠,٠٦
٩٥	٢١٥٢٥	١١٢٧٥	٠,١١	٠,٠٦

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الإقتصادية ، ١٩٨٧ .

African Development Indicators , 1996 .

World Development Tables , 1994 .

جدول (٣)

بيان بأهم المتغيرات التفسيرية المستخدمة فى الدراسة (١)

السنة	IPU	RR	ER	TR	BR	XR
١٩٧٥	٠,٢٢٠٠١٦	٠,٠٧٠٠٠٠-	١,٦٤٨٠٠٠	٠,١٨٠٣١١	٠,١٩١٩٧٧	٠,٢٦٥٣٢٣
٧٦	٠,١٨٨٩٧٤	٠,٠٦٠٠٠٠-	١,٧٣٠١٥٩	٠,١٨٢٧٦٠	٠,٢٤٨٠٨٨	٠,٢٠٤٠٠٩
٧٧	٠,١٨٢٩٤٨	٠,٠٧٠٠٠٠-	١,٨٦٢٥٣٥	٠,١٨٧٢١١	٠,١٣٥٦٨٨	٠,٢٨٥٨٤٠
٧٨	٠,٢٢٦١٠٧	٠,٠٥٠٠٠٠-	٢,٠٦٣٥٤٥	٠,١٨٢٩٧٠	٠,١٢٧٣٦٤	٠,٢٩٤٢٨٦
٧٩	٠,٢٢٨٣٧٧	٠,٠٣٠٠٠٠-	٢,٢٣٦٧٨٢	٠,١٨٩٩٠٠	٠,١٥٧٤٣٥	٠,١٩٠٩٨٩
٨٠	٠,٢٠٦٥٩٣	٠,١١٠٠٠٠-	٢,١٦٣٤٢٩	٠,١٤٠٥٣٠	٠,١٢٤٦٢٨	٠,٢٤٨٠٨٢
٨١	٠,٢٥٤٨٦٩	٠,٠٠٠٠٠٠	٢,٢٢٠٠٠٠	٠,٢٤٧٣٤٧	٠,٠٦٣٩٠٧	٠,٣٠٢٩٤٢
٨٢	٠,٢٣٩٠٥٠	٠,٠٣٠٠٠٠-	٢,٢٥٠٣٣٨	٠,٢٦٧٣٨٣	٠,١٧١٢٥٢	٠,٣٢٣٩٦٢
٨٣	٠,٢٠٣٣٢١	٠,٠٤٠٠٠٠-	٢,١٢٠٧٧٧	٠,٢٦٥٥٣٤	٠,٠٩١٢٩٢	٠,٣٤٦٦٠٤
٨٤	٠,١٧٧٧٣٥	٠,٠٥٠٠٠٠-	٢,٠٤٨٠٦١	٠,٢٦٢٥٩٢	٠,١٠٣٢٧٤	٠,٣٢٨٩٧٠
٨٥	٠,١٥١٥٠٤	٠,٠١٠٠٠٠-	١,٩٥٣١٨٥	٠,٢٧٢٤٢٢	٠,٠٩٢٣٤٧	٠,٣٥٨٦٠٤
٨٦	٠,١٢١٠٦٨	٠,١١٠٠٠٠-	١,٧٨٨٣٠٧	٠,٣٠٢٧٩٨	٠,١٠٩٣٦٧	٠,٣٨٧١٠١
٨٧	٠,١٧٢٦٤١	٠,٠٠٠٠٠٠	١,٨٤١٥٠٠	٠,٢٨٨٩٥١	٠,٠٥٠٧٣٨	٠,٢٢٧١٦٨
٨٨	٠,١٦٢٧٢٧	٠,٠٦٠٠٠٠-	٢,٢٥٦٠٩١	٠,٢٨١٣٣١	٠,٠٧٦٥٥٨	٠,٢٦٤٤٨٣
٨٩	٠,١٧١١٥٠	٠,٠٨٠٠٠٠-	١,٦٥١٨٨١	٠,٣٠١٢٩٨	٠,٠٦٠٨٥٥	٠,٣١٢٥٢٦
٩٠	٠,١٣٧٢٤٢	٠,٠٤٠٠٠٠-	٢,٢٣٠٠٠٠	٠,٢٥٤٤٦٤	٠,٠٥٧١٧٠	٠,٢٩٨٢٠١
٩١	٠,١٢٠٦٠٣	٠,٠٧٠٠٠٠-	٢,٨٩٨٧٩٧	٠,٢٢٣١٦٥	٠,٠٠٩٥٩٥	٠,٢٤٧٦١٣
٩٢	٠,٠٩٥٩٠٢	٠,٠٢٠٠٠٠-	٢,٦٣٥٦٧٩	٠,٢٢٢٧٠٣	٠,٠٣٤٧٣٠	٠,٢٠٦١١٤
٩٣	٠,٠٧٠٩٩٨	٠,٠٠٠٠٠٠	٢,٤٤٤٠٧٩	٠,٢٣٤٤٨٨	٠,٠١٧٠٤٤	٠,١٥٦٨٠٥
٩٤	٠,٠٦١٠٠٠	٠,٠٤٠٠٠٠-	٢,٣٢٩٨٥٥	٠,٢٧٩٠٣٤	٠,٠١٤٤٩٧	٠,١٧٥٥٨٦
٩٥	٠,٠٥٥٠٠٠	٠,٠٤٠٠٠٠-	٢,٠٧٠٥٨٢	٠,٣٢٥٧٤١	٠,٠١٤٦١٥	٠,١٦٢٢٨٤

المصدر : 1 - البنك المركزى المصرى ، نشرات مختلفة

2 - International Financial Statistics , 1996 .

3 - African Development Indicators , 1996 .

4 -World Bank Tables , 1994 .

---

(١) التعريف بالمتغيرات وكيفية قياسها موجود بمتن البحث .

REFERENCES

1 - Bernanke, B., " Irreversibility , Uncertainty and Cyclical Investment ." Quarterly Journal of Economics , 1983 , 98 (1) , pp. 85 - 106 .

2 - Bischoff, C. W.," Hypothesis Testing and Demand for Capital goods." Review of Economics and Statistics , 1969 , 51 , pp. 354 - 68 .

3 - Blejer, M. I., and Khan , M. S. , " Private Investment in Developing Countries ." Finance & Development, 1984, pp. 26 - 29 .

4 - ..... " Government Policy and Private Investment in Developing Countries ." IMF staff papers , 1984 , 3 (2) , pp. 379 - 403 .

5 - Cardoso, E. , " Private Investment in Latin America ." Economic Development and Cultural Changes, 1993, 41 (4) , pp. 833 - 848 .

6 - Faini , R. , and De Melo , J. , " Adjustment , Investment and The Real Exchange Rate in Developing Countries ." Economic Policy , 1990 , 5 , pp. 492 - 519 .

7 - Fry , M. , " Money , Interest , and Banking in Economic Development . " , Baltimore : The Johns Hopkins University Press , 1988 .

8 - Greene , J. , and Villanueva , S. , " Private Investment in Developing Countries: An Empirical Analysis ." IMF staff papers , 1991 , 38 (1) , pp. 33 - 58 .

9 - Haque , Nadeem , V. , Kajal , C. , and Monteil , P. , " A Macroeconometric Model for Developing Countries ." IMF staff papers , 1990 , 37 , pp. 537 - 59 .

10 - Joregenson , D. W. , " Econometric Studies of Investment Behavior : A Survey ." Journal of Economic Literature , 1971 , 9 , pp. 1111 - 47 .

11 - Khan , M. S. , and Reinhart , C. M. , " Private Investment and Economic Growth in Developing Countries." World Development , 1990 , 18 , pp. 19 - 27 .

12 - Mckinon, R. I., " Money and Capital in Economic Development ." Washington : Brookings Institution , 1973 .

13 - Morisset, J. , " Does Financial Liberization Really Improve Private Investment in Developing Countries ." Journal of Development Economics , 1993 , 40 , pp. 133 - 150 .

14 - Shafik , N. , " Modeling Private Investment in Egypt ." Journal of Development Economics , 1992 , 39 , pp. 263 - 277 .

15 - Shaw , E. , " Financial Deepning in Economic Development ." New York : Oxford University Press , 1973 .

16 - Sundararajan , V. , and Thakur , S. , " Public Investment , Crowding Out , and Growth : A Dynamic Model Applied to India and Korea ." IMF staff papers , 1980 , 27 (4) , pp. 814 - 848 .

17 - Villanueva , D. , and Mirakhar , A. , " Strategies for Financial Reforms : Interest Rates Policies , Stablization , and Bank Supervision in Developing Countries . " IMF staff papers , 1990 , 37 (3) , pp. 509 - 36 .